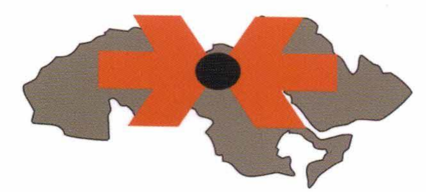


المنظّمة العربيّة لمكافحة الفساد

الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي

داود خير الله

أحمد السيد النجار
الفضل شلق
أمال قرامي
أميمة كمال
باسل البستاني

بهيج طبّارة
حسن نافعة
خالد قباني
سلوى العنتري
شربل نحاس

عامر خياط
عامر ذياب التميمي
محمد الحموري
محمد حركات
ناصيف قزي

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه النصوص الكاملة لأوراق البحث التي قدمت، وللمناقشات التي تلتها في ندوة "الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي" التي عقدتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت يومي 9 و10 أيار/مايو 2014. وقد شارك في هذه الندوة عدد من المفكرين والخبراء والاقتصاديين والناشطين المهتمين بالشأن العام، إضافة إلى بعض الفاعليات البحثية والأكاديمية ممن يمثل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية المهتمة بقضايا التنمية والحوكمة ومكافحة الفساد في الأقطار العربية.

أرادت المنظمة من خلال هذه الندوة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الفساد في إعاقة مسار حل الأزمات وتذليل المصاعب التي تواجهها الدول العربية والتي تنعكس على مواطنيها، أكان ذلك جراء العجز عن التفاعل الإيجابي مع الأحداث الخارجية المؤثرة في مجتمعاتنا، أو بسبب عوائق داخلية فرضتها ترسبات التخلف في إقامة بيئة فكرية ومجتمعية تسعى إلى التغيير والحداثة بما يلبي متطلبات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة. وقد أرادت المنظمة من عقد هذه الندوة بحث التأثير المعوق للفساد في الركائز الأساسية في مجتمعاتنا ممثلة بسلطات الدولة التشريعية والإجرائية والقضائية من جهة، وعلاقتها التعاقدية مع الشعب في المقابل. فالفساد في التشريع يعطل حكم القانون، والفساد في القضاء يقوض العدالة وهي أساس الحكم. كما أن الفساد والإفساد في تنفيذ السياسات الآيلة الى تحقيق الرفاه والحوكمة يقضي على الثقة بين الحاكم والمحكوم. وذلك كله يؤدي الى خرق مفهوم الانتظام العام، ويعرّض أمن المواطن للخطر وأمن الوطن للتهديد.

تأمل المنظمة أن يكون هذا الكتاب مرجعًا للباحثين والمهتمين والمعنيين في الأقطار العربية نظرًا إلى ما يحتويه من بحوث ونقاشات قيمة، أكان ذلك في شموله ومراجعته العلمية والمنهجية والنقدية لواقع الفساد المستشري في العالم العربي وتأثير تداعياته وعواقبه في مسيرة الإصلاح والتنمية في الأقطار العربية، أو في إحاطته الدقيقة بكيفية توحيد الجهود الحكومية والمجتمعية ومساهمتها في تعزيز القدرات المتاحة من أجل إيجاد مناخ يؤدي إلى تعزيز ثقافة النزاهة ومناهضة الفساد في مجتمعاتنا، وعلى النحو الذي يؤدي إلى تصويب الرؤية ومسار الجهد الإصلاحي بالشكل الذي يحقق النمو والتقدم والازدهار لمجتمعاتنا.

الناشر:

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-614-445-042-0

9 786144 450420

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي

الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي

بحوث ومناقشات الندوة
التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد
يومي 9 و10 أيار/مايو 2014

داود خير الله

أحمد السيد النجار	بهيج طبارة	عامر خياط		
الفضل شلق	حسن نافعة	عامر ذياب التميمي		
أمال قرامي	خالد قباني	محمد الحموري		
أميمة كمال	سلوى العنتري	محمد حركات		
باسل البستاني	شربل نحاس	ناصيف قزي		



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 9 و10 أيار/ مايو 2014/ داود خير الله ... [وآخ.].
376 ص.: إيض.، جداول؛ 24 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-042-0

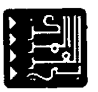
1. الفساد - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات. 2. الفساد - المكافحة - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات. 3. الفساد القضائي - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات. 4. الفساد الاقتصادي - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات. أ. خير الله، داود. ب. المنظمة العربية لمكافحة الفساد. ج. ندوة الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي (2014: بيروت).
364.132309174927

العنوان بالإنكليزية

Corruption and Obstacles to Change and Progress in the Arab World Proceedings of a Seminar Organized by the Arab Anti-Corruption Organization on May 9-10, 2014

by Multiple Authors

الناشر




شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 1991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org - الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

المنظمة العربية لمكافحة الفساد

بناية «بيت النهضة» - الطابق الخامس - شارع البصرة - الحمرا - ص.ب: 5291-113 - بيروت - لبنان
هاتف: 738680 1 00961 - 738683 1 00961 - فاكس: 738680 1 00961
البريد الإلكتروني: info@arabanticorruption.org - الموقع الإلكتروني: www.arabanticorruption.org

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/ يوليو 2015

تنويه

تعرب المنظمة العربية لمكافحة الفساد، عن بالغ شكرها وامتنانها لـ«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، لقيامه بتمويل تكلفة الندوة الفكرية التي أقامتها في بيروت يوميّ 9 و10 أيار/مايو 2014، بما في ذلك تكلفة طبع هذا الكتاب الذي يضم بين دفتيه أهم وقائع الندوة.

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

الخلاصة التنفيذية

أميمة كمال

يحمل هذا الكتاب بين دفتيه شهادات نخبة متميزة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد والقانون وبعض ممن تمرسوا في مجال العمل العام، منهم من تقلد مناصب وزارية وقضائية وحكومية في عدد من الدول العربية. وهذه الشهادات هي حصيلة أوراق بحثية ثرية قدمتها تلك النخبة العربية في الندوة الفكرية السنوية التي عقدتها «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» في يومي 8 و9 أيار/ مايو 2014، إضافة إلى المناقشات التي دارات حول تلك الأوراق، والتي اتسمت بالثراء الفكري والمعرفي ذاته.

لأن هذه الندوة تأتي بعد أربعة أعوام على اندلاع انتفاضات الربيع العربي، كانت الفرصة سانحة أمام تلك النخبة لتشريح الواقع في البلدان العربية، سواء تلك التي تنسمت بعض نسمات الربيع أم التي تحول فيها الربيع إلى خريف عربي أم أخرى أحكم أصحاب السلطة النوافذ فيها قبل تسرب أي نسمة من ذلك الربيع.

إذا كان عامر خياط، الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، رأى في كلمة التقديم في ذلك الحراك الشعبي والجماهيري في البلدان العربية الذي يطالب بالكرامة ويرفض الفساد والمفسدين خير دليل على صحة توجهات المنظمة في الأعوام السابقة، بعد أن سعت طوال الوقت إلى زيادة إدراك الناس بمخاطر الفساد. فإن ندوة هذا العام سعت بجدية إلى خوض غمار سبل الإصلاح التي يمكن أن تنقذ مسار ذلك الحراك العربي الذي «تعرض بدوره – ولا يزال –

لمسارات خانقة وائدة لما يستهدفه من بناء مجتمع العدالة والحرية والكرامة»، كما أكد خياط في تقديمه.

عبّرت كلمة التقديم عن عمق رؤية المنظمة للفساد باعتباره منبت جميع معوقات التطور والتغيير في بلداننا العربية، أي إن من يعوق التطور هو من يصنع الفساد ويدعمه، من أجل عدم تحقيق أي تغيير للمحافظة على الأوضاع الفاسدة. وهنا تكمن أهمية ما قاله خياط من «إنه لا معنى لحل إشكالية فاسدة في إدارة ما، أو في مشروع معين طالما هنالك إعاقة لفكر التغيير والتجديد والتطوير».

كان الفصل الأول، «الفساد وحكم القانون» محاولة للبحث عن أسباب الفجوة الهائلة بين الغرب المتقدم والمشرق المتخلّف اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا بعدما توصل الباحثون إلى أن سبب تلك الفجوة هو عدم تمكن المشرق من تطوير نظمه وهيكلية تشريعاته وقوانينه لمسايرة التطور. ولأن الانكفاء عن تطوير القضاء وحكم القانون، بحسب خياط، أحدث قصورًا في تحديث النظم المالية والاقتصادية في المشرق العربي، خصوصًا في ظل الأنظمة الريعية التي سعت إلى الحفاظ على سلطاتها الحاكمة، لذلك كان لزامًا أن يحمل الفصل الثاني عنوان «الفساد في القطاعين الاقتصادي والمالي». وبما أن هدف التحديث والتغيير هو الإنسان كان البحث عن أمنه الذي هو المدخل لتأسيس هوية وطنية رافضة للصراع الطائفي والمذهبي مجالًا لأوراق الفصل الثالث بعنوان «الفساد والأمن في شقيه الداخلي والخارجي». أما الفصل الرابع «الفساد ودور النخب المثقفة في قيادة المجتمع وتوجيهه» فيطرح على المجتمع سؤال خياط «أين تكمن بداية الطريق؟» الذي تتسع الإجابة عنه مساحة شاسعة تبدأ بنظم التعليم ومناهجه ودور الجامعات والسياسات التربوية التي توجد جيلًا جديدًا واضح الرؤية لمعنى الوطن والمواطنة، ولا تنتهي عند حدود المؤسسات الإعلامية باعتبارها عين المجتمع الثاقبة فحسب.

اللافت أن اتساع مساحة محاور الندوة سمح للمتحاورين بأن يتخطوا بفكرهم حدود العالم العربي بخريطته الجغرافية، إلى أطراف العالم الواسع لما له من تأثيرات في الداخل، بحيث يصعب القول إن الحوارات استثنت جانبًا اقتصاديًا

أو سياسيًا أو أمنيًا أو قانونيًا. فمن النظم السياسية للأنظمة الحاكمة، وما يمكن أن ينمو فيها من مظاهر تزاوج السلطة والثروة، أو غياب العدالة الاجتماعية وما يستتبعه من اعتماد أساليب الاستبداد والقمع، ومن شيوع الاقتصادات الريعية التي تحرم شعوبها من فرص التنمية، وفساد الأنظمة الانتخابية للبرلمانات، والسياسات الإعلامية المرتبطة بأنظمة ومصالح رجعية، وحتى النظام العالمي بما يميزه من سياسات نيوليبرالية تمتد أذرعها إلى المنطقة. ودور القوى الخارجية التي تدس أنفها في الشؤون الطائفية والمذهبية والعرقية في تهديد أمن المواطن والوطن ذاته. تلك المتغيرات كلها شملتها الأوراق وزادتها المناقشات ثراء.

كانت حوارات الندوة استشرافًا للمستقبل القريب، إذ حذّرت من مخاطر استمرار أنظمة الاقتصادات الريعية، وهو ما بدأت تلوح مخاطره بالفعل الآن مع تراجع أسعار النفط إقليميًا ودوليًا، الأمر الذي يثقل موازنات الدول النفطية ويتسبب بتداعيات على مساراتها الاقتصادية والاجتماعية. كما حذّر المشاركون في الندوة من خطورة التدخلات الأجنبية في المنطقة دعمًا لبعض النزاعات الداخلية التي وصلت تداعياتها في صورة العنف والتطرف إلى الدول الأوروبية، وفي مقدمها فرنسا. علاوة على ما قد يستتبع ذلك من تضييق على الحريات، وتراجع في مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي بدعوى مكافحة الإرهاب.

في الورقة الرئيسة «الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي» استطاع داود خير الله أن يجمل المشهد العربي في أربعة أوضاع يصعب معها تشكيل مناخ للتطور والنمو. فرصد حال التخبط السياسي والفوضى الأمنية والتخلف العلمي والركود الاقتصادي التي رأى فيها انعكاسًا لمعوقات كثيرة، لكنه اختار قصر حديثه على دور الفساد. وفي محاولة جادة منه لوضع تعريف لمفهوم الفساد حاول خير الله الابتعاد عن التعريف الأكثر رواجًا الذي ينص على «استغلال أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة»، بسبب إغفال هذا التعريف أوجه الفساد المتعددة. ورأى أن مندوبي الأسرة الدولية تجنبوا – حين اجتماعهم لصوغ أهم المواثيق الدولية في شأن الفساد – تبّني تعريف شامل له. فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (لعام 2003) تركت للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلًا.

وجد خير الله في التعريف اللغوي، كما في القواميس الفرنسية والإنكليزية، واستنادًا إلى الأصل اللاتيني للمفردة، أن الفساد هو حال تعفّن، انحلال، انحراف، قبح، تلف تدريجي، تدهور. أما في العربية في قاموس المحيط وفي محيط المحيط فإن الفساد ضد الصلاح. وفي المنجد الجديد وردت العبارة تحت مادة «فسد فسادًا: تفسّخ، أنتن، وأصبح غير صالح»، وكذلك «جاوز الصواب والحكمة وانحطت أخلاقه»، والفاسد الذي «لا صلاح فيه، مخالف للناموس الأدبي... ميال إلى الشر يفعله عن معرفة».

ركّز خير الله على الفساد السياسي، معتبرًا الفساد انحرافًا عن القيم العقلانية والقانونية ومبادئ الدولة الحديثة. وأولى حكم القانون وثقافة حكم القانون مساحة كبيرة من الاهتمام في ورقته. واعتبر أن غيابهما العلة الأساس في انتشار الفساد في العالم العربي. ذلك أن حكم القانون يحفظ حقوق المواطنين، ويفرض مساءلة جميع المسؤولين والمؤسسات، ويضمن الشفافية الضامنة لتحقيق الحكم الديمقراطي الكفيل بمحاربة الفساد. وأشار خير الله في ورقته إلى دور الفساد في إعاقة التنمية الاقتصادية وغياب الأمن. فأما عن تأثيره في التنمية فاعتبر أنه يزيد في بعض الأحيان من كلفة المعاملات، والمشروعات والصفقات، ويؤدي إلى تجاهل معايير الجودة بسبب ترسية المناقصات لمن يدفع رشاوى، الأمر الذي يسبب أضرارًا جسيمة للمجتمع. كما يقلّل في أحيان أخرى من دخل الدولة بسبب التلاعب في التحصيل الضريبي. ولفتت الورقة إلى سمة بارزة للاقتصاد العربي لها علاقة بانتشار الفساد، وهي الاعتماد بصورة رئيسة على الدخل الريعي الذي قوامه الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية. وهذا الدخل الذي يؤول للخزينة العامة، أو لبعض الفئات الحاكمة، بعيدًا عن الشفافية، وبالتالي لا يمر في قنوات تعرضه للمساءلة والمحاسبة، خصوصًا بوجود النظم العائلية والسلطوية في عدد من الدول العربية. وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها عنصرًا مهمًا في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لإدامة حكمه. وهو ما قد يؤدي إلى انتشار الفساد، وإلى مزيد من القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الشكوى من الفساد تصدرت مبررات الانتفاضات

الشعبية والتظاهرات التي عمّت عواصم عربية عدة في مطلع ما سمّي بـ «الربيع العربي» الذي رأى أنه اختُطف.

تماشيًا مع اعتقاده بعدم الوقوف عند التعريف الضيق للفساد، رأى خير الله أنه من قبيل الفساد استغلال الحاجات الإيمانية لبلوغ أهداف سياسية، واعتبره أسوأ أنواع الفساد، كالوعد بنيل الشهادة ودخول الجنة عن طريق إزهاق أرواح أبرياء وتدمير مجتمعات بهدف بلوغ أهداف سياسية. واعتبر من الفساد سلوك من يلجأ إلى شراء الذمم في الانتخابات واستغلال الفقر والجهل لدى شرائح شعبية عن طريق إشباع حاجة مادية بتقديم بعض المال أو الغذاء مما يضمن له أصوات بعض الناخبين.

كان مفيدًا في الورقة إلى حد كبير الإشارة إلى الدراسات التي تؤكد أن للفساد دورًا في التسبب بالنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، ومعظم هذه الدراسات يقدم دلائل متوافرة في حالات العنف المسلح الذي تعانيه دول عربية عدة، منها تهريب السلاح وإضعاف المؤسسات الأمنية للدولة وإحلال عصابات مسلحة محلها تسيطر على موارد ومقدرات اقتصادية للدولة. وربطت الورقة كذلك بين الاضطراب الأمني وضعف المؤسسات السياسية والقضائية والاقتصادية المنوط بها ردع السلوك الفاسد وحماية حقوق المواطن، الأمر الذي يفقد المواطن ولاءه للدولة، وشعوره بشرعية الحكم.

حمل خير الله في ورقته النخب المثقفة في العالم العربي بالدرجة الأولى المسؤولية الأكبر عن انتشار الفساد اعتمادًا على أنها لم تدرك، مثلها مثل المسؤولين، أهمية المخاطر التي يلحقها الفساد بالمجتمع، والإعاقة التي يشكلها في سبيل تطوره، في حين يقع عليها العبء الأساس في وضع قواعد السلوك السياسي والاجتماعي وفي مراقبة المسؤول عن تطبيقها. ويرجع إخفاق النخب عن أداء دورها إلى ثلاث علل، أولها أنها لم تبلغ نضجًا سياسيًا واجتماعيًا ووعيًا بمسؤوليتها، الأمر الذي يدفعها إلى التعمق في فهم العلل التي يعانيها مجتمعها، والعمل الفاعل على حلول لهذه العلل. أما العلة الثانية فهي تهرب تلك النخب من تحمّل المسؤولية، وافتقارها إلى فهم أهمية مبدأ الربط بين الجهد والنتيجة. أما العلة الثالثة فنقص الجرأة الأدبية والميل إلى إغراءات الفساد.

وجد خير الله في الإعلام المستقل منبرًا أساسيًا لفضح الفساد وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه. وعلى الرغم من وجود بعض التجارب الإعلامية الجريئة سارت ضد التيار في التزامها الصدق، اعتبر أن مثل هذه التجارب استثناء في الإعلام العربي. فمعظم وسائل هذا الإعلام يؤدي دورًا سلبيًا حليفًا للفساد والمفسدين. وكان من المهم الإشارة التي وردت في الورقة الرئيسة في شأن قضية تمويل الإعلام من أنظمة وأموال دول عربية هي من أكثر الدول حاجة إلى محاربة الفساد وأبعدها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكانت محل جدل كبير في أثناء المناقشات.

أما بهيج طبارة فتحدث في الورقة الأولى «العوامل المفسدة في صناعة القانون والتشريعات» عن ماهية «دولة القانون». ورأى أن سلامة التشريع وعدالة القانون ركيزتان أساسيتان في دولة القانون. وركّز على ضرورة اكتساب نائب البرلمان الصفة التمثيلية التي تمنحه حق سن القوانين باسم الشعب، من خلال قانون انتخابات عادل. كما رأى طبارة ضرورة الحيلولة دون تأثير المال في إرادة الناخب والمساواة بين المرشحين. وساق ما اعتبره سلبيات الانتخابات البرلمانية في لبنان في عام 2009 التي تجسدت في إنفاق مبالغ ضخمة تخطت السقف الذي حدده القانون للإنفاق، وفق تقرير الهيئة الرسمية التي أشرفت على هذه الانتخابات. ورأى طبارة في ورقته حتمية إحداث إصلاح في النظام الانتخابي في لبنان، بما يسمح بتمثيل جميع القوى السياسية الفاعلة في مجلس النواب.

أشار طبارة أيضًا إلى الدور متعدد الأوجه للقضاء في دولة القانون متمثلًا في وجود المجلس الدستوري في لبنان لمراقبة مدى موافقة القوانين التي يسنها مجلس النواب لأحكام الدستور، وتناول محاولات الطبقة السياسية تقليص دور المجلس الدستوري، ونزع صلاحيته في تفسير الدستور، علاوة على فرضها المحاصصة في تعيين أعضائه وتعطيل أعماله. واقترح صيغة مبتكرة للحفاظ على هذه المؤسسة الدستورية المهمة، بمنح رئيس الدولة دورًا أساسيًا في اختيار أعضاء المجلس بمنأى عن الطائفية، وربما لا يحظى هذا المقترح بموافقة رجال القانون في دول أخرى، إذ يُعتبر توسعًا في صلاحيات رئيس الجمهورية، وتدخلًا في شأن من شؤون القضاء يجب أن يترك للهيئات القضائية مهمة تحديده.

أما خالد قباني الذي رصد في ورقته «دور السلطة التنفيذية في دعم نزاهة تطبيق القانون واحترامه»، فوجد رابطًا بين الانتفاضات والثورات في عدد من الدول العربية، وتغلغل الفساد في ثقافة المجتمع، برعاية شبكة من أصحاب النفوذ والسلطة.

قسّم قباني ورقته قسمين، تناول في القسم الأول السلطة التنفيذية واحترام القانون، معتبرًا أن مبدأ الفصل بين السلطات في الدول الديمقراطية يشكل رادعًا أمام طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية. وهو ما يحول دون المحاسبة والمساءلة. ورصد في القسم الآخر أثر الخلل في تطبيق القانون في انتشار الفساد، معتبرًا أن أخطر ما يشوب أعمال السلطة التنفيذية من فساد وجود مناخ وبيئة حاضنة وحامية ومسهلة للفساد. ذلك أن المواطن يتأثر تأثرًا كبيرًا بهذا المناخ المبني على مفاهيم خاطئة لدور القانون والوظيفة العامة والمصلحة العامة. فركّز على مفهوم الوظيفة العامة محذرًا من التعامل معها كأنها مدخل إلى السلطة والنفوذ.

اختار قباني لبنان أنموذجًا للتدليل على الهوة بين نصوص الدساتير العربية التي تتحدث عن تعظيم قيم الحرية والمساواة والعدالة، وحقيقة ما يحدث عمليًا. ورصد في الورقة محاولة السلطة التنفيذية سيطرتها على المؤسسات وتسييسها ومصادرة دورها كي تبقى في دائرة نفوذها وتعمل على تحقيق مصالحها. وخلص إلى أن الدولة تشكل بذاتها بيئة حاضنة للفساد حين تكون الثروة فيها وسيلة لبلوغ السلطة، وتكون السلطة فيها أداة لبلوغ الثروة.

في حين توسع محمد الحموري في الورقة الثالثة «استقلال القضاء حصانة للدولة والمواطن» في مفهوم استقلال القضاء. فلم يقصره على القاضي وسلطة القضاء، وإنما تناول المفهوم في فضاءات واسعة رحبة. وتناول طبيعة نظام الحكم وكيفية تكوين السلطات، فضلًا عن النصوص الدستورية وشبكة التشريعات الموضوعة من أجل ضمان استمرار انفراد الحاكم بالسلطة.

رأى الحموري أيضًا أن جميع النصوص القانونية التي تحكم عمل القاضي تصدرها أو تساهم في إصدارها السلطتان التشريعية والتنفيذية. وبالتالي، فإن أي

انحراف من أي السلطتين عند إصدار تلك النصوص، سيؤثر بالضرورة في استقلال القضاء واستقلال القاضي. وعزى مثل هذا الانحراف في الدول العربية إلى غياب الموضوعية والمؤسسية السليمة في تشكيلهما، إن لعدم نضج قانون الانتخاب، أو لعدم نزاهة الانتخابات. واعتبر أن الغاية الأساس من استقلال القضاء والقاضي تحقيق العدل وتطبيق مبدأ سيادة القانون. لكنه رأى أن هذه السيادة مهددة لأن النص الذي يطبقه القاضي يصدر عن السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. وفي الحالين قد تنحرف تلك السلطة، وتصدر نصوصًا تخدم أشخاصًا معينين أو تحابي جهات معينة، وهو أمر لا يزال مألوفًا في الدول العربية. كما لفت إلى أن الوسائل التي يصل من خلالها أعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى مواقعهم في وطننا العربي، لا يهيمن عليها أحزاب تنطلق من برامج أوصلتها الى إلبرلمانات وكراسي الحكومات، الأمر الذي يفتح بابًا واسعًا لانحراف السلطتين معًا.

حرص الحموري أيضًا على تأكيد ضرورة إيجاد أسلوب مؤسسي يحمي استقلال القاضي وتحصينه، فعلى الرغم من أن دساتير الدول العربية تنص على استقلال القضاء، لكن التطبيق العملي يفرغ تلك النصوص الدستورية من مضمونها. ففي بعض الدول العربية، احتفظت الحكومات بصلاحية تعيين القضاة وعزلهم، وهي حكومات لم تثمرها انتخابات وفقًا لبرامج اختارها الشعب على أساسها، لكنها غالبًا ما تكون ثمرة رغبة رئيس الدولة أو إرادة أمنية، ومن ثم يخضع تعيين القضاة وعزلهم للأهواء والوساطات. ورصد ما اعتبره الممارسات الأكثر شذوذًا في اغتيال فكرة العدل متمثلًا في تغول المرجعية الاستخباراتية من خلال قيام بعض الدول بإطلاق صفة القضاء على أجهزة موظفين عسكريين، مثل المحاكم الاستثنائية أو محاكم أمن الدولة، وإحالة أهم قضايا المدنيين في مجال الحقوق والحريات إليها.

اتفق عدد من المداخلات على هذه الأوراق على تعاظم ظاهرة الفساد في دول الربيع العربي بشكل أكثر حدة وعجز الحكومات فيها عن تفكيك منظمة الفساد. واعتبر أصحاب هذه المداخلات أن الربيع العربي اختطف، وأن الثورات لم تكن إلا رغبة شعبية عارمة في التغيير، في مواجهة ثلاث قوى: تجمع القوى

الداخلية الراغبة في المحافظة على امتيازاتها، ومعها القوى الإقليمية البعيدة عن الديمقراطية التي يمارس الفساد فيها دورًا أساسيًا في طريقة الحكم، إضافة إلى القوى الدولية التي لها مصلحة في استمرار سيطرتها على منابع الطاقة.

في الجانب الآخر انتقد مشاركون آخرون في الندوة الإحباط في التلميح إلى ما أطلق عليه «اختطاف الربيع العربي»، وأكدوا أن قيام ثورة لا يعني طي صفحة النظام السابق. فكل ثورة تواجه ثورة مضادة من اليوم الأول لانطلاقها. كما أن النظام القائم يستميت في الدفاع عن بقائه، وبالتالي تندلع معارك ويكون ثمة موجات وارتدادات. وعتبروا أن صفحة الثورات العربية لم تطو، مشيرين إلى تحقيق مكسب حقيقي تمثل في نضج الوعي السياسي للمواطن العربي العادي.

اختلف آخرون مع ما تناولته بعض الأوراق في شأن حتمية اقتران التنمية بتوافر المقومات الديمقراطية في البلد ذاته. واستشهدوا بالتنمية التي حققتها الصين في ظل انعدام الديمقراطية فيها. وكان الجدل حادًا بين من راهنوا على الديمقراطية وسيلة لردع الفساد معتبرين ذلك من المسلمات، ومن رأوا أنها ليست شرطًا، واستشهدوا بإخفاق الديمقراطية الأميركية في القضاء على الفساد إبان الأزمة المالية في عام 2008، حين لم يحمِ الفساد المالي غير أركان النظام السياسي. لكن أصر بعض المشاركين على أن الديمقراطية لا تعني سيطرة رأس المال والمصالح الخاصة على جميع مؤسسات الدولة المهمة، خصوصًا وسائل الإعلام القادرة على صنع الرأي العام، كما هي الحال في نظام الحكم في الولايات المتحدة الذي يجسد أنموذجًا مشوهًا للديمقراطية. لكن لهؤلاء المشاركين طرحًا مغايرًا للديمقراطية باعتبارها تعبر عن مشاركة فعلية في الحكم للشرائح الشعبية كافة في المجتمع. كما أثار المشاركون في النقاشات مسألة خطر تأثير الشبكة الحاكمة المتحصنة في قمة السلطة الحاكمة المغلقة التي يتبادل أعضاؤها الحماية والخدمات، ومحاولاتها ضم أفراد من القضاء إليها.

في مقابل هذه الأوراق في المحور الأول، التي ركّزت على المعالجة القانونية ورأت فيها علاجًا ناجعًا للفساد، كان ثمة أوراق أخرى رأت أن المعالجة

لا بد من أن تكون سياسية. علاوة على ذلك، ركّز بعض المشاركين في مداخلاته على العلاقة العضوية بين الاقتصاد الريعي والبنية السياسية الفئوية والفساد.

في الورقة الأولى من المحور الثاني «تأثير السياسات الاقتصادية والمالية في صناعة الدولة وبنائها»، التي ضمناها (الفصل الثاني) حرص باسل البستاني على رصد المكامن الأساس لنشاط الفساد في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية. وحدّد مصادر الفساد ورصد آثار الفساد ونتائجه على مجمل المجتمع وعلى انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل وتكلفة الأعمال وكل نشاط، عامًا أكان أم خاصًا.

رصد البستاني أيضًا «لعنة الموارد»، في إشارة إلى الإيرادات الريعية حيث تتوافر موارد هائلة سهلة بوجود مؤسسات غير إنتاجية ضعيفة، ما يفسح المجال للفساد. وفي القسم الثاني من الورقة تطرق إلى هيمنة السياسة المالية وشرح العوامل الدينامية في واقع السياسة المالية التي تشكل «الفريسة العظمى» لمصيدة الفساد.

كان أبرز ما تناولته هذه الورقة مكامن الفساد في البناء المالي وفساد النظام الضريبي والإنفاق العام حيث يلتقي النفوذ السياسي والاستثمار الكبير في المشروعات، وهو تأثير يتسع فيصل إلى حد احتكار فرص الاستيراد والوكالات. وأفرد البستاني جانبًا لتبيان وظيفة السياسة النقدية والائتمانية باعتبارها تهدف إلى المحافظة على التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي للنقود، من أجل تجنب الوقوع في شباك التضخم. وعددت الورقة الأوضاع التي تمهد للفساد عند صوغ السياسات النقدية في بيئة يسودها الفساد، مثل التعامل مع مستويات أعلى من التضخم، أو عند وضع إجراءات تتعلق بسعر الصرف. أو تداعيات خاصة بقيود إجازات الاستيراد التي توجد في بعض الأحيان سوقًا سوداء، أو التأثيرات التي تحدثها رؤوس الأموال الأجنبية.

في الورقة الثانية «عوائق الفساد في السياسة العامة – التجربة المغربية»، تناول محمد حركات مظاهر الفساد التي تعرقل مسيرة التنمية، من حيث تأثيرها السلبي في وتيرة الاستثمار، وبالتالي الركود الاقتصادي والبطالة علاوة على استمرار اقتصاد الريع الذي ينجم عنه الركود مرة أخرى في دورة مغلقة أو خبيثة. ويبدو

هنا أن ثقافة الريع أصبحت ملمحًا متعددًا في كثير من الأوراق، فرأى حركات أن هشاشة المنظومة الإنتاجية في الدول العربية أدت إلى هيمنة ثقافة الريع التي أصبحت تحدد القرار الاقتصادي. كما رصد ظاهرة غياب الطبقة الوسطى العربية وما ينجم عن ذلك من فوارق طبقية اجتماعية، وتوزيع غير عادل للثروة وأثره في تباطؤ النمو وتراجعه. كما أشار حركات إلى ما رصدته منظمة الشفافية الدولية من بلدان «الربيع العربي»: اليمن ومصر وتونس وليبيا والمغرب، شهدت ارتفاعًا في مؤشرات الفساد بين عامي 2008 و2013. كما انتقلت المغرب من الترتيب الـ80 عالميًا في عام 2008 إلى الترتيب 94 في عام 2013. غير أن الورقة أغفلت البحث في مدى واقعية وموضوعية المعايير التي استندت إليها منظمة الشفافية الدولية في إنتاج مؤشرات إيجابية لبعض دول الخليج في جهدها لمكافحة الفساد، في حين يوجد شواهد كثيرة تدحض ذلك. وكان ذلك يستوجب الوقوف للتدقيق أكثر في المعايير.

أما المسألة الرئيسة التي تناولها عامر التميمي في الورقة الثالثة «السياسات المالية والنقدية في دول الخليج وأثرها في تطوير الدولة وبنائها»، فكانت رصد تأثير الاقتصاد الريعي الناتج من الاعتماد على النفط مصدرًا رئيسًا لدخل البلاد، في رسم السياسات المالية والنقدية. وكان التساؤل الأبرز في الورقة عمّا إذا أدت السياسات المالية في بلدان الخليج إلى تحقيق التنمية المستدامة، أو إن نجحت في تحصين الاقتصادات الخليجية ضد التأثيرات غير الملائمة للأوضاع الخارجية؟ وأقرّت الورقة أن السياسة المالية حسّنت مستويات المعيشة، لكنها لم تؤدِّ إلى تحقيق تنمية مستدامة.

استشرف التميمي المستقبل، ورأى أنه لا بد من مراجعة دور الدولة في دول الخليج، خصوصًا في ظل التوقعات غير المواتية لاقتصاديات الطاقة، وإمكانية تراجع الطلب على نفط بلدان المنطقة في العقود المقبلة. واعتبر أن الإصلاح يكمن بشكل رئيس في تطوير بيئة الأعمال من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي. وأوصى بجعل سياسات خصخصة مرافق البنية التحتية ومنشآتها ضمن حزمة الإصلاح، إضافة إلى الأخذ بسياسة نقدية تتيح تقديم قروض لتعزيز

قدرات القطاع الخاص لتمويل اقتناء الأصول الحكومية المراد خصخصتها. وعلى الرغم من أهمية هذا الطرح، فمن المفيد التعرف إلى نتائج مثل هذا الإصلاح في دول أخرى عملت به، وكان عليه مآخذ كثيرة مثل مصر.

لا يتفاءل التميمي كثيرًا في إمكانية حدوث مراجعة شاملة للأوضاع الاقتصادية كلها بسبب ما كرسته من إيجاد مصالح فئوية، وجماعات انتفعت بالاختلالات الإدارية وفساد البيروقراطية التي ستقاوم أي إصلاحات مقترحة.

في الورقة الرابعة «دور المصارف المركزية العربية في مكافحة غسل الأموال: التجربة المصرية أنموذجًا»، عرجت سلوى العنتري على الضغط الدولي الذي دفع الدول العربية إلى إصدار قوانين مكافحة جرائم غسل الأموال والإرهاب، وركزت على تجربة مصر في ذلك منذ إصدار القانون في عام 2002.

أسهبت الباحثة في الحديث عن أواليات مكافحة غسل الأموال، والمؤسسات القائمة عليها واللوائح التي تخضع لها. وكان من أبرز ما تناولته أنه على الرغم من أن تعليمات البنك المركزي المصري نصت على ضرورة متابعة ثروات الأشخاص ذوي المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة، مثل رؤساء الدول والحكومات وكبار السياسيين وكبار مسؤولي الحكومة والمسؤولين العسكريين والمسؤولين في الجهات القضائية وكبار المسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة والمسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية، علاوة على التعرف إلى مصادر ثرواتهم، أخفقت الأجهزة المسؤولة عن ذلك في كشف تضخم ثروات القادة الفاسدين في نظام حسني مبارك قبل ثورة 25 يناير. وكان من أهم ما كشفت عنه العنتري أن البنك الدولي أصدر في نهاية عام 2008 تقريرًا عن نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع مصر في مقدمة الدول العربية من حيث كفاءة نظم المكافحة. ومما يستحق الوقوف عنده في الورقة معايير المؤسسات الدولية في ما يخص محاربة الفساد، فكفاءة المنظومة من وجهة نظر البنك الدولي لا تعني القدرة على ملاحقة أموال الفساد في مصر، وإنما التأكد من وجود قاعدة بيانات وأواليات تكفل للدول الكبرى تتبع من تريد وملاحقته وتجميد أمواله أو مصادرتها.

لفتت الباحثة كذلك إلى مسألة تزاوج السلطة والثروة في مصر، ورصدت الصلة الوثيقة بين تزايد النفوذ السياسي لرجال الأعمال وتشابك المصالح والعلاقات بينهم وبين مراكز صنع القرار في الدولة. كما ركّزت على سياسات البنك المركزي التي تبنى فيها نهج التصالح مع مرتكبي الجرائم المتعلقة بالبنوك، الأمر الذي عنى عدم معاقبة متخذي القرارات الفاسدة وشركائهم الفاسدين.

خلصت العنتري أنه لا يكفي وجود منظمة كفؤة لمكافحة الفساد، إذ تصبح عديمة الجدوى إذا كان النظام الحاكم فاسدًا، لانعدام «الإرادة السياسية»، وهو ما يؤكده عدم تحرك السلطات المصرية بعد الثورة وحتى الآن، لتفعيل منظومة استعادة أموال الشعب المنهوبة.

في المناقشات التي أعقبت هذه الأوراق، رأى بعض المشاركين وجود تلازم بين السياسات الاقتصادية الليبرالية والفساد. كما رأى في سياسات تحرير التجارة الداخلية وما توجده من اقتصاد سوق منفلت إشاعة للفساد، وأن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتباط الفساد الداخلي بالفساد الخارجي. وأشار آخرون إلى خطورة الأخذ بسياسة التشاركية بين القطاعين العام والخاص في إنجاز مشروعات بنية أساسية، كمظهر من مظاهر السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تؤدي إلى تجريد الحكومات من أحد معاقلها، أي البنية التحتية. علاوة على ذلك فإن لهذه المشروعات صلة مباشرة بالأمن القومي، لذا يجب أن تبقى بعيدة من أيدي الأجانب وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات.

كان الاهتمام في المداخلات بأحوال بلدان الاقتصادات الريعية لافتًا، إذ برزت إشارات تداعيات ما حدث في منطقة الخليج بعد حقبة النفط التي بدأت بعد قفزات في أسعار النفط، وما تسرب منها من إيرادات إلى العائلات الحاكمة في دول الخليج من دون إدخالها في الموازنة العامة للدولة، فضلًا عن تأثير تسابق رجال السلطة على الدخول في مجال الأعمال للاستفادة من ارتفاع الأسعار في السبعينيات، وتأثير هؤلاء في النمط الاقتصادي، وتركيزهم على النشاط العقاري والمضاربات في شراء الأراضي وبيعها، فضلًا عن قطاع الاتصالات، الأمر الذي أدى إلى إنشاء هيكل اقتصادي ضعيف. فذهب جزء منها إلى استيراد

الأسلحة، والبذخ الزائد وغسل الأموال. واعتبر بعض المشاركين أن دمج رأس المال المحلي برأس المال العالمي الذي يفضل الاستثمار في مجالات الأسهم والثروات العقارية، سببًا آخر خارجيًا لتوظيف الأموال الخليجية في مجالات غير إنتاجية.

ركّز جانب من الحضور على ما اعتبره «فوضى الأموال المنهوبة» وتراخي حكومات «الربيع العربي» مثل الحكومتين المصرية والليبية، عن استرداد الأموال الخاصة بأركان النظامين السابقين.

في الورقة الأولى من **الفصل الثالث** «أمن الوطن من أمن المواطن: صراع الهويات تهديد مباشر لإقامة دولة الحداثة» تناول الفصل شلق الحداثة في المنطقة العربية، وربطها بالرأسمالية التي تغلغلت في جميع أنحاء العالم. فاعتبر أن الحداثة حال يفرضها ميزان القوى الإمبريالية، ولا ترفضها الشعوب العربية. لكن بعد تراكم الوعي، أصبحت الشعوب ترفض التبعية. فمع استمرار التبعية ازداد وعي المقاومة وصار التحرر من التبعية للغرب جزءًا من الثقافة المحلية.

من هنا حدد شلق مفهوم الهوية في زمن الحداثة بمعنى الحرية والسعي إلى التخلص من الاستبداد في الداخل ومن التبعية، بمعنى العداء للإمبريالية الذي جسدته العروبة والتوجه نحو قيام الوحدة العربية. ففي رأيه نحا النضال الوطني منحى التحرر من الاستعمار: الإمبريالية وإسرائيل والتجزئة. لكن ذلك كله إنما هو تعبير عن فلسفة عميقة ستفككها مرحلة ما بعد الحداثة وتهدمها.

لخص شلق أيضًا حال الأمن العربي وشعور العربي بأن مجتمعه في خطر، وأن هناك ثورة مضادة في الداخل، ودول جوارٍ لديها أجندة مختلفة، علاوة على سيطرة الإمبراطورية الغربية التي تتعاون مع العرب من أجل احتواء ثورة الشعوب. كما قدم مفهومًا عميقًا وتقدميًا لمعنى أمن المواطن العربي، معتبرًا أن ذلك يتحقق بانخراط الجماهير في السياسة، وبتحقيق مطالب العربي في الوحدة والتنمية والديمقراطية والحرية والمساواة. وعارض فكرة أن أمن المواطن العربي يمكن أن يتحقق بوسائل أمنية قمعية.

في مواجهة ما سمّاه «تهاوي الأيديولوجيات»، طالب شلق المثقفين العرب بنسج سياقات فكرية لا يتحقق الأمن الفكري والاجتماعي من دونها، الأمر الذي اعتبره شرطًا لتحقيق الأمن الفردي للمواطن. وباستقرائه واقع الإمبراطورية الغربية المتحالفة مع دول الجوار، ومع الثورة المضادة، القائم على أيديولوجية جوهرها النيوليبرالية التي تكبّل الإنسان اقتصاديًا واجتماعيًا، رأى أن الأمر سيؤدي إلى مزيد من الحركات الاجتماعية المطلبية، وإلى حركات وحدوية تحرج الأنظمة العربية. وكان لافتًا طرح شلق الإصلاحي عندما تناول مستقبل جامعة الدول العربية، الكيان الذي يرتبط عضويًا وفكريًا وسياسيًا بالأنظمة العربية المحافظة والرجعية التي ترفض الحديث عن إنشاء كيان آخر بديل منه. كما لا يرى شلق بديلًا من تجاوب النظم مع شعوبها للاعتماد عليها في مواجهة أخطار النظام العالمي الذي يجعل المنطقة العربية ساحة حرب عالمية على الإرهاب، ويتهم شعوبنا بالجهادية التكفيرية، ويصدّر إلينا التخلف بديلًا من الحداثة، والأصولية بديلًا من ما بعد الحداثة.

أما الورقة الثانية «قراءة في التحديات التي فرضها المسار الانتقالي في البلدان العربية: تونس أنموذجًا» فكشفت فيها أمال قرامي عما سمّته واقع صادم في البلدان التي شهدت ثورات، في ما يتعلق بالحقوق الأساسية المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين. ورصدت الحالة التونسية من حيث انتشار حالات التهديد بالقتل وتصفية الخصوم وترويعهم. فكان التعدّي على حقّ الحياة أولى الانتهاكات، وكذا حقوق التنظيم والاجتماع والتنقّل والملكية وحرية الاعتقاد، وهذا نقيض ما انتفضت الجماهير العربية من أجله. ولفتت قرامي إلى خطورة ظاهرة العنف في جميع أشكاله المادية والمعنوية والرمزية، خصوصًا ضد النساء، سواء القتل أم الاختطاف وتشوية السمعة وتغيير نمط حياتهن. ورأت في هشاشة المؤسسة الأمنية، سببًا في عبور الجماعات المتشدّدة والمسلّحة إلى بلدان «الربيع العربي»، وألمحت إلى إمكانية اختراق هذه الجماعات المؤسستين الأمنية والعسكرية، الأمر الذي اعتبرته مظهرًا آخر من مظاهر الفساد. أما المتغير الأبرز الذي لفتت إليه فكان هاجس الأمن الذي أصبح أكثر إلحاحًا للمواطنين من توفير الحريات.

اتفقت الباحثة مع ما أجمع عليه معظم الأوراق: غياب الإرادة السياسية لمقاومة الفساد. وتبنت في ورقتها مفهومًا شاملًا، لا يكمن في عامل واحد، لمعالجة تدهور الحريات وملف الفساد. لكنه يقتضي حلولًا مركبة وهيكلية، منها تطوير أجهزة الأمن الداخلي ونشر ثقافة المواطنة التشاركية، ودعم القطاع الإعلامي الكفيل بفضح شبكات الفساد، وتجسيد استقلالية القضاء.

في الورقة الثالثة «الصراعات الخارجية وأثرها في منظومة الأمن القومي والإنساني في الأقطار العربية» ركز حسن نافعة على مفهوم الصراعات الخارجية في الوطن العربي الذي يحمل معنى يشمل جميع الصراعات التي تضع دولة عربية أو أكثر في مواجهة مع أطراف غير عربية، مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، والنزاع العربي - الإيراني. كما تندرج تحته الصراعات العربية البينية، علاوة على الصراعات «المحلية» عابرة الحدود التي تمس مصالح دول خارجية، فتدفعها إلى التدخل، انتهازًا لفرصة أو درءًا لخطر.

رأى نافعة ضرورة التمييز بين مفهوم «الأمن القومي» ومفهوم «الأمن الجماعي». ورصد في ورقته ظروف تأسيس جامعة الدول العربية، وكيف اعتبرها بعضهم تكريسًا للتجزئة في العالم العربي. وأبرز أثر الصراعات الخارجية في الأمن القومي العربي خلال ثلاثة مراحل: الأولى هي مرحلة «المد القومي» منذ تأسيس الجامعة وحتى حرب أكتوبر 1973، أما المرحلة الثانية فمرحلة «الانحسار القومي» التي أعقبت حرب أكتوبر وانتهت باندلاع حرب الخليج الأولى في عام 1990. أما المرحلة الأخيرة فكانت مرحلة «الانهيار القومي» التي أعقبت حرب الخليج وانتهت باندلاع ثورات «الربيع العربي»، بينما لم يتمكن الباحث من استشراف ما ستسفر عنه المرحلة الحالية.

رأى نافعة أن اندلاع الثورات العربية ينطوي على دلالتين: الأولى أن الشعوب أدركت أن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك لا بد من أن تبدأ بتغيير الأنظمة السياسية العربية التي تتسم بالاستبداد والفساد والفردية، واستبدالها بنظم ديمقراطية ومؤسسية، الأمر الذي يشكّل دفعة نحو تحقيق الأمن القومي. كما رأى أن هناك علاقة واضحة بين الفساد والنظم المستبدة، واعتبرهما وجهين لعملة واحدة.

في مناقشات المحور الثالث من الندوة ثار جدل عن مدى تأثير التدخلات الدولية في الصراعات المذهبية والطائفية في المنطقة العربية، فمن المشاركين من غلا في تعظيم دور العوامل الداخلية، من دون التركيز على تدخلات القوى الدولية والإقليمية لإشعال الصراعات الداخلية أو تأجيجها. واستشهد معارضو هذا التوجه بحالة تفتيت العراق عن طريق إذكاء الاستعمار صراع الهويات في البلاد. في حين ركّز آخرون على العوامل الخارجية إيمانًا بنظرية المؤامرة من دون التفات إلى العامل الداخلي. كما حضرت الخريطة الجيو - استراتيجية الجديدة للمنطقة بشدة في المناقشات.

كان رصد أوجه التشابه بين الحالتين التونسية والمصرية لافتًا في المناقشات، خصوصًا ما تطرحه التجربتان من تناقض داخلي بين قطبين، وبين الحريات العامة، وحقوق الإنسان من جهة أولى، والحفاظ على الأمن الوطني من جهة أخرى. وبدا وجه شبه آخر تمثل بوجود ثلاثة قوى أساسية: التيارات الإسلامية بقدرتها على الحشد والتعبئة، وقدرة المؤسسة العسكرية باعتبارها القوة المنظمة ذات التاريخ الوطني، وقوى المجتمع المدني. ورأى بعض المشاركين أن في ضوء ما انتهت إليه التجربة المصرية بإطاحة حكم الإسلاميين، ثمة أمل في حصول ما يشبه ذلك في تونس. لكن في ظل عدم تسييس الجيش في الحالة التونسية، وعدم تنظيم المجتمع المدني، فالمرشح عودة النظام القديم، بحيث يخيم على المشهد ثنائية النظام القديم في مواجهة التيار الأصولي.

تبدى قلق بعض المشاركين على وضع المرأة التونسية والمرأة المصرية بعد الثورة لناحية تعرضها للعنف ومدى احتفاظها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا قوانين الأحوال الشخصية في ظل النظام الذي وصفه بعض المشاركين بأنه من الأنظمة الدينية الفاشية. كما أبدى بعض المشاركين قلقه على مآل الثورات العربية، فمنهم من رأى أن ثمة تعثرًا في المسار الديمقراطي بسبب اليمين الديني. وثمة من أعرب عن خشيته من وصول العسكريين إلى الحكم في بعض دول «الربيع العربي»، ومخاطر ذلك في ظل غياب الدولة المؤسساتية.

أما في الفصل الرابع، فكانت الورقة الأولى لشربل نحاس «الفساد ودور

النخب المثقفة في مسار الربيع العربي»، شملت مفاهيم الفساد ودور النخب المثقفة ومسار الربيع العربي. وبدأت بسؤال عمّا إذا كان الفساد حصيلة سلوك فردي أم نتاج منظومة اجتماعية وسياسية واقتصادية؟ أما كونه سلوكًا فرديًا فأفرد له ثلاث مراتب لمواجهته. فحين يرتفع منسوب خطر الفساد في المرتبة الثالثة يقترح حشر مؤسسات النظام أمام الرأي العام بفضح حالات الفساد وتسمية الفاسدين والتشهير بهم. أما كونه نتاج منظومة فعلية تحدد السلوك والقيم الواقعية في المجتمع، فيرى أن تتحول المواجهة إلى عمل سياسي تغييري، لا بل ثوري.

استنادًا إلى مقاربتي مفهوم الفساد رأى نحاس أن الأولى يمينية في صميمها، لأنها محافظة في توجهها الأساسي، بينما المقاربة الثانية يسارية، كونها تنطلق من رفض الانتظام العام. وأفرد حيزًا كبيرًا لتبيان حدود الخلاف بين المقاربتين. ثم رصد عددًا من الإشكاليات التي تتعلق بدور النخب المثقفة، منها إشكالية الخطاب والسلوك، وإشكالية أخرى تتعلق بالالتباس الذي يمكن أن يشوب العلاقة بين غايات التأثير ووسائله. أما الإشكالية التي اعتبر نحاس أنها الإشكالية الأساس فتتعلق بالعلاقة بين مواقع المثقفين في الدول العربية ومواقفهم.

رأى نحاس أيضًا أن تسمية «الربيع العربي» كانت من صنع المنظومة المعولمة للمثقفين، استعارة من انتفاضات «ربيع الشعوب» التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر. وأقر بأن المسار العربي يتجه إلى حصد نتائج معاكسة، وإن استثنى تونس من مأساة «الربيع العربي». وحمل المثقفين مسؤولية غياب طروحات سياسية واجتماعية بديلة، الأمر الذي أفسح المجال أمام الإسلاميين والقبليين والعسكر. لذا يرى أن النخب المثقفة أفسدت «الربيع العربي»، بعد أن أكد إخراج الفساد من مدلوله الأخلاقي إلى معناه المتمثل بالدمار والتبديد والإجهاض. ورأى أن دور النخب المثقفة ينبغي ألا يقتصر على التمتع بالجرأة والتشهير بالأعمال الفاسدة والفاسدين، كما لا يكفي الوعظ والتذكير والتنبيه والتوعية، إنما يجب التمتع بجرأة لاختراق مساحات الأيديولوجيا لقلبها من داخلها.

أما الورقة الثانية لناصيف قزي «دور الجامعات والمناهج التعليمية في تعميم ثقافة مناهضة للفساد وترسيخها»، فتبنى فيها الباحث مفهومًا يقوم على أن مفتاح

إنقاذ مجتمعاتنا العربية من حالي الفساد والتردي، هو إعادة بناء الإنسان العربي. ورأى أن الإطار الأنسب لذلك الجامعات والمناهج التعليمية منذ المرحلة الابتدائية التي يمكن من خلالها تقديم مفاهيم الحق والعدالة والمساواة بين الناس. لكن على الرغم من ذلك، فسيكون من قبيل العبث التحدث عن إحداث أي إصلاح إذا لم يحصل تبدّل على مستوى السلطة السياسية، حيث تصبح أكثر انفتاحًا وقبولًا. واعتبر أن توفير مناخات الحرية والديمقراطية شرط أساس يستلزم إرساء نظام سياسي مدني عادل، يقوم على دستور يحترم الحريات العامة ويصونها، ويرعى حقوق المواطنين وواجباتهم، من دون تمييز مع توفير إلزامية التعليم لجميع شرائح المجتمع.

اعتبر الباحث أيضًا أن العمل على إرساء رؤية ثقافية تقوم على احترام حقوق الإنسان وكرامته، وضبط العمل السياسي والإداري العام من خلال استحداث تشريعات عصرية وقوانين رادعة من دون التعويل على الوازع الأخلاقي، وإعلاء شأن التراث الوطني والانعتاق بالتالي من عقدة الدونية التي فرضها الاستعمار سيوفر للنخب المثقفة الحرَّة دورًا بارزًا في عملية ضبط الحياة الاجتماعية والسياسية.

أما في الورقة الأخيرة في الندوة فكانت بعنوان «الإعلام أداة للتنوير والاستنهاض وسلطة رقابية مجتمعية» لأحمد النجار الذي رأى أن للإعلام دورًا كاشفًا للحقيقة، ورافعة تنويرية، وسلطة رقابية. كما اعتبر أن الدور التنويري للعمل الإعلامي يصطدم بآفة إعادة حسم البديهيات، مثل فصل الدين عن الدولة والمساواة الجندرية للمرأة. ورصد في ورقته بعض سلبيات الإعلام في تنوير العقل العربي، مثل طرح وجهات نظر رجعية، خصوصًا بعد وصول قوى دينية متشددة أو متطرفة إلى الحكم في تونس ومصر. ورصدت الورقة تأثير المال الخليجي في دعم بعض المجموعات السلفية والإخوانية المتطرفة والإرهابية المسلحة. ورأت خطرًا في انتشار القنوات التلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية التي تشجع الطائفية وتعادي قيم المواطنة والتنوير. ويسلّط الباحث الضوء على دور الإعلام في سحق قيمة الاستقلال الوطني باعتبار ذلك ضرورة للتكيف مع واقع التبعية

والهيمنة الغربية والأميركية: خيار الرأسمالية المالكة لأغلبية القنوات التلفزيونية الخاصة.

لا يغفل الباحث دور الاقتصاد الريعي في سلبية الإعلام، من حيث الترويج لثقافة استهلاكية مروّعة تأثرًا بما هو سائد في بلدان النفط العربية، لذا يرى أن مستويات الادخار والاستثمار في المنطقة العربية متدنية بشكل يهدد أي نهوض اقتصادي. وعلى الرغم من ذلك أهاب بالإعلام أن يكافح من أجل حق المواطنين في رقابة أعمال الدولة، واستنهاض التنمية الاقتصادية الحقيقية، والعدالة في توزيع ثمارها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

أما في المناقشات فتطرق المشاركون إلى بعض المعضلات التي تواجهها دول «الربيع العربي» التي يجب التعامل معها، أبرزها تداعيات ظاهرة تزاوج الثروة والسلطة التي ترسخت، ونتج منها تضخم ثروات بعض كبار المسؤولين الذين تولوا السلطة، ما دفع بعضهم إلى المطالبة بضرورة إصدار قوانين لتتبع مصدر تلك الثروات ومحاسبة أصحابها، خصوصًا أن بعض تلك الثروات كان نتيجة انتهاك المسؤولين في السلطة القوانين. كما رأى هؤلاء ضرورة التشهير بالفاسدين واللجوء إلى القضاء، بهدف إجبار وتوريط أو حشر المثقفين والقضاة على الاختيار بين أن يكونوا أداة تأييد للسلطة أو أداة اختراق لجدار السلطة... وهنا برزت مسألة علاقة النخب العربية بالسلطات السياسية، وكانت أكثر القضايا إثارة للجدل؛ فاعتبرها بعض المشاركين علاقة ملتبسة إلى حد كبير، في حين رأى آخرون أن المثقف يتخفى بانحيازه إلى السلطة تحت شعارات سقوط الحلم النقي حتى يتمكن من أن يحقق لنفسه الانسجام الذاتي.

كان أبرز القضايا التي وقف عندها المتحاورون استخدام الأموال الريعية في بعض الدول لاستحداث كيانات إعلامية تغذي النزاعات الطائفية والمذهبية، إلى جانب المؤسسات الإعلامية التي يملكها بعض الرأسماليين المتنفذين للتعبير عن مصالح أصحاب النفوذ والسطوة والسلطة، وتدعو إلى قيم الاستهلاك ونشر ثقافة الفساد، وبالتالي تتسم بالقدرة على منع المتمردين على الفساد من التعبير عن آرائهم. في حين قلّل مشاركون آخرون من تأثير ذلك، لافتين إلى ظاهرة جديدة

قوية تتمثل بخروج ملكيات جديدة لأجهزة الاتصال أو ما أطلقوا عليه ملكية المعرفة، الأمر الذي ينجم عنه الحيلولة دون احتكار أصحاب المال والسلطة الإعلام، بينما وجد بعض المشاركين صعوبة في توقف وسائل الإعلام عن نشر ثقافة الاستهلاك في ظل العولمة الرأسمالية، واستشهد آخرون بتجربة الصين التي نجحت في تخطي تلك المعضلة، ورأوا أن الأمر يتعلق بالخيارات الاجتماعية أكثر منه بالحالة العالمية.

تقديم

عامر خياط

دأبت منظمتنا منذ تأسيسها على تشخيص روافد الفساد في القطاعات التشريعية والإجرائية والإنتاجية والإعلامية المختلفة في بلداننا من خلال عقد ندوات ضمت في رحابها نخبًا متميزة من رجال الفكر والقانون والاقتصاد والسياسة. وكان من نتاج هذه المسيرة سلسلة مواقف تحليلية لمواطن الفساد في هذه القطاعات، ارتبطت بها مقترحات عملية لما تتطلبه عملية الإصلاح المنشود. وسعينا من خلال هذا الناتج إلى حثّ المسؤولين في بلداننا لتبني مقترحاتنا عن طريق حشد الإرادة السياسية، الوسيلة الأبرز في عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي من جهة، ومن خلال زيادة إدراك الناس بمخاطر آفة الفساد وآثارها السياسية والاجتماعية في تفتيت بُنيَة مجتمعاتنا ومحو قيمه وأخلاقياته من جهة أخرى.

يبقى مدى نجاحنا في تحقيق ذلك محل تساؤل، لا أنوي الإجابة عنه بعجالة. لكن ما أود قوله أننا نواجه في الجانب الأول (أي في حشد الإرادة السياسية لدى صانعي القرار) عدم تجاوب، وهذا أمر غير مستغرب. أما في الجهة الأخرى (أي زيادة إدراك الناس لمخاطر الفساد) فكان التعامل معنا أكثر إيجابًا، ولعل ما شهدته الساحة العربية في الأعوام الثلاثة الأخيرة من حراك شعبي وجماهيري تحت شعار استعادة الكرامة ورفض الفساد والمفسدين والفاسدين خير دالة على صحة توجهاتنا. لكن هذا الحراك تعرض بدوره - ولا يزال - لمسارات خانقة وائدة لما يستهدفه من بناء مجتمع العدالة والحرية والكرامة.

أوضحت لنا تلك التجربة أنه لا يمكن استقراء معالجة أثر الفساد في القطاعات المختلفة بشكل مجدٍ من دون إنزال آثاره في مسيرة المجتمع الكلية والمتكاملة، إذ لا معنى لحل إشكالية فاسدة في إدارة ما أو في مشروع ما، ما دامت هنالك إعاقة لفكر التغيير والتجديد والتطوير.

من هنا جاء عنوان ندوتنا «الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي». ونحن مدينون لهذا الاختيار إلى داود خير الله، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

لا أدّعي أننا أول من يبحث في الإجابة عن سؤال: لماذا تقدم الآخرون وتخلّفنا؟ إذ شغلت هذه المسألة في التاريخ القريب فكر عدد كبير من المفكرين في مصر وبلاد الشام والمغرب العربي، وتثقل اليوم هموم العديد من الباحثين. لكن ما يثير الانتباه الاهتمام الكبير في الفترة الأخيرة لدى عدد واسع من الباحثين في الغرب والمشرق في ما أصبح يُشار إليه بمعضلة الشرق الأوسط (Middle East Puzzle). وظهرت دراسات عدة تحاول استقصاء أسباب هذه الفجوة المتسعة بين الغرب «المتقدم» اقتصاديًا، والشرق الأوسط «المتخلف» سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وتركز هذه الدراسات على الجانب الاقتصادي والتنموي في هذه الفجوة، لكنها تبحث أيضًا في مسألة العدالة والقانون والحقوق.

باختصار، تتفق هذه الدراسات على أن منطقة الشرق الأوسط[1]، مع بداية الألفية الثانية (عام 1000)، لم تتسم بالفقر والتخلف الاقتصادي والقصور التجاري، ولم تكن منطقةً متخلفة تنظيميًا عن مثيلاتها من الأمم التجارية الواقعة غربها وشمالها (أوروبا) أو شرقًا (الصين مثلًا). أما مع بداية الألفية الثالثة (عام 2000)، كما تشير هذه الدراسات، فتعثرت وأصبحت متخلفة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بالاستناد إلى عدد من البحوث والبيانات والإحصاءات.

---

(1) لا يخلو تعبير «الشرق الأوسط» من إشكالية تعبيرية وسياسية، اقتصادية واجتماعية بما لا يُستساغ استخدامه. ويستخدم الكاتب مصطلح «المشرق» المقارب للتعبير الفرنسي «Levant» الأصح لتوصيف المنطقة الواقعة في مجمل الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وتمتد جنوبًا لتشمل مصر والساحل الجنوبي (في شمال أفريقيا) للبحر الأبيض المتوسط. أي إنه يشمل سوريا الطبيعية ومصر، والامتداد الأفريقي لساحل البحر المتوسط.

يعزو بعض هذه الدراسات القصور الذي حدث إلى عدم تمكن المشرق من تطوير نظم وهيكلية تشريعاته وقوانينه لمسايرة التطور الذي حصل في أساليب التعامل التجاري ابتداء من منتصف الألفية الثانية (1500)، وحتى انهيار الإمبراطورية العثمانية في عام 1922، وإلى التزمّت الحاصل في التعامل مع القانون والشرائع، ومن بعدها (أي في إثر قيام الدولة الوطنية) إلى غياب مفهوم العدالة والديمقراطية في الممارسة السياسية، وإلى العقد الاجتماعي المفترض بين الحاكم والشعب. ولسنا في وارد الدفع في هذا الأمر، إنما تستوجب الظاهرة الوقوف أمامها شرحًا وتصديًا لما تشكله من عائق أمام التغيير والتطور، وهذا ما استهدفناه في الموضوعات المطروحة في المحور الأول من الندوة: «القضاء وحكم القانون».

إذا كانت المساكنة والانكفاء عن تطوير القضاء وحكم القانون سببًا رئيسًا في إحداث الفجوة التي نعيشها اليوم، إلا أن تأثيرها الأدق كان في إحداث قصور لاحق في النظم الاقتصادية والمالية في المشرق العربي.

جاء الإسلام بنظم اقتصادية ومالية متقدمة، استمر التعامل بها بكفاءة، إن في تأسيس الدولة أو في تنظيم المجتمع وما يحتاج إليه من أصول «التعامل» المالي والتجاري. واستمر الحال حتى منتصف الألفية الثانية (نحو عام 1500). فشهدت تلك الحقبة فترة ذهبية مشهودًا لها في قيمة ما اجتهد فيها العلماء العرب[2] في موضوعات الإدارة والاقتصاد وضريبة الأرض والمالية العامة كما في القانون والفلسفة.

للدلالة على ذلك: يجمع أبرز المفكرين المعاصرين في الغرب على أن صدور كتاب توما الأكويني (القرن الثالث عشر) قمة اللاهوت (*Summa Theologica*) مهّد لعصر التنوير في أوروبا بعد فترة ظلام امتدت نحو 500 عام، أي منذ نهاية الحقبة اليونانية وحتى صدور هذا المؤلّف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأكويني

---

(2) ليس المقصود بالعلماء العرب من هم حصرًا من نسل عدنان وقحطان، إنما يشمل أيضًا من تكلم بلغة القرآن الكريم وكتب بها، وتشبع من قيم الإسلام ولسانه العربي وربط مصيره بمسار الأمة ووجهتها.

استقى في كتابه من مؤلفات ابن رشد وابن سينا وأبو حامد الغزالي في تلك الحقبة واعتمد عليها.

في ذلك الوقت بالذات (منتصف الألفية الثانية) بدأت تبرز معالم النهوض الأوروبي وانعكست على تكوين الدولة بتأكيد ابتعادها عن تأثير السلطة الدينية الرومانية، وتطوير النظم الاقتصادية والمالية في مجتمع مدني بعيد من سلطة الكنيسة. لكن في الوقت ذاته عانى المشرق العربي خضوعه لمركزية السلطنة العثمانية الممانعة للتطور اقتصاديًا وماليًا وحتى سقوطها في عام 1922. ومع بدء تأسيس الدولة العربية المستحدثة لم تعر أنظمتها أهمية لتحديث أصول التعامل المالي والاقتصادي، بل على العكس من ذلك، ترنحت تحت نظام ريعي، لم يسع إلا للحفاظ على الأنظمة الحاكمة والطبقة المستفيدة منه، وهو ما لا نزال نعانيه حتى يومنا هذا.

أدت هذه العوائق إلى بروز إشكاليات في بناء الدولة العربية، تمثلت في عدم الامتثال لطبيعة النظم الاقتصادية والمالية الواجب استحداثها وتطبيقها كجزء من عملية بناء الدولة ومؤسساتها المستهدفة لبناء المجتمع بعنصره الأهم: المواطن وحقوقه وواجباته. وهذا ما سيجري تناوله في المحور الثاني بعنوان «الفساد في القطاعين الاقتصادي والمالي» من هذه الندوة.

إذا كان الهدف الأساس من عملية التحديث والتغيير والتطور هو الإنسان في فضاء هذا المشرق العربي بجناحيه الآسيوي والأفريقي، كان لا بد إذًا من بحث ما يؤثر في مسيرته الإصلاحية من عوامل خارجية وداخلية، أهمها أمنه الداخلي والخارجي. فأمن المواطن ضرورة في مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ووحدة المجتمع أساس مناعته وأمنه، وهو المدخل لتأسيس هوية وطنية جامعة ورافضة للصراع الطائفي والمذهبي والقبلي والعصبيات المقوّضة أمن الإنسان والوطن.

يتأثر هذا الأمر أيضًا في واقع وجود مصالح خارجية تعمل على تدمير الأوطان كما بدا في عدد من الدول الأكثر تأثرًا بما سمي بـ «الربيع العربي». وما علينا إلا مراقبة الأموال التي أُنفقت في بعض هذه الدول، وما جرى من استغلال للفقر والجهل بهدف إثارة الهواجس والمخاوف المذهبية والطائفية.

إن أمن المواطنين من أهم واجبات الدولة على الإطلاق، ولا سيما في مسيرتها نحو التغيير وبناء الدولة الحديثة. ولأن جميع المجتمعات العربية فشلت في بناء أسس الدولة الحديثة ما سهّل تفعيل الانتماءات الفرعية الطائفية والمذهبية والقبلية الضامنة تمزيق الوحدة في المجتمع والذهاب بأمنه واستقراره وتوظيفها، كان لا بد من العمل على إيجاد ثقافة عامة تعكس وعيًا اجتماعيًا لأهمية الأمن للحفاظ على وحدة المجتمع.

تظهر محصلة ذلك كله في قصور تراكم المعرفة وبناء القاعدة المعرفية، وإعاقته تكوين الثقافة وإحداثياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما تخلّف مسارها في موضوع توطين العلم والتكنولوجيا، وتخلفها في احتواء التقنيات الحديثة من وسائل اتصال وتواصل التي تُعدّ اليوم أبرز عناصر قياس التقدم والتحديث في جميع مرافق المجتمع.

هنا يجب السؤال عن الدور الذي تمارسه النخب المثقفة في إرساء معالم التغيير والتطور في مجتمعاتنا، ولا سيما في مكافحة الفساد وإقامة الحكم العادل. فعلى النخب العربية تقع مسؤولية إعادة إنتاج مكوناتها ببناء بنية بشرية وإنسانية وإرساء أصول أخلاقياتها الفكرية والمهنية. فنحن نلحظ في العقدين الأخيرين وجود اهتمام متزايد من مفكرين عرب ومنظمات وهيئات دولية في موضوع التنمية البشرية والإنسانية في منطقتنا. كما نلحظ صدور عدد من الدراسات والتقارير المهمة في هذا المجال، كان آخرها تقرير التكامل العربي الذي ساهمت في إعداده نخبة من المفكرين والمتخصصين العرب. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أيضًا ممانعة هذا الجهد وإعاقته من جهات داخلية وخارجية.

لسنا هنا في مجال الدفع في حيثيات هذا التقرير - مع قناعتنا التامة والتزامنا بصحة توجهاته في ما يتعلق بالتكامل العربي - إلا أننا نرفض أي مواقف عدائية وابتزازية وتشهيرية ضد حق الفكر والتفكير، خصوصًا عندما تعمم هذه المواقف حال القهر والاستباحة التي تتعرض لها أوطاننا. إننا نستنكر بشدة محاولة إسرائيل حديثًا في أروقة الأمم المتحدة التشهير بأعضاء الفريق العربي المشارك في إعداد التقرير وابتزازهم والنيل منهم، وفي مقدمهم ريما خلف المسؤولة الرئيسة في إصداره.

الاجتهاد أمر واجب لا يتعارض مع الجهاد، وكلاهما فرض على الإنسان. الأول (أي الاجتهاد) فرض في المطلق، والثاني (الجهاد) فرض في حال الزمان والمكان. ويجب في السياق نفسه عدم تعريض حرية التفكير للتكفير بما يمثله ذلك من حجر العقل وسيادته المطلقة في إحداث التغيير والتطور. وفي جميع الأحوال علينا الابتعاد عن حل إشكاليات ما نعيش بنقل خلافاتنا من الأرض إلى السماء. إننا نثمّن خطوات الجمهورية التونسية المتمثلة بتوافق أطياف مجتمعها في إصدارها أخيرًا دستورها وما احتواه من قواعد تشريعية جريئة تكرّس حرية الضمير، إضافة إلى حرية الفكر والمعتقد. وتشريعه في الدستور إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، فذلك كله يشكل نقلة فكرية وقانونية متميزة.

السؤال هو أين تكمن بداية الطريق؟ إننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر بنظم التعليم ومناهجه والانتقال من مرحلة منح الإجازات العلمية بوصفها هدفًا بحد ذاته يتيح لحاملها الهجرة من الوطن للعمل خارجه وبذلك تُجلى العقول عن الأوطان التي هي في أشد الحاجة إليها في إعادة تكوين ذاتها. كما يجب إعادة النظر في السياسات التربوية بهدف نشوء جيل جديد واضح النظرة إلى معنى الوطن والمواطنة، وفي تفسيره التراكم الإرثي والحضاري، ودوره في تكوين المشروع الثقافي والحضاري للأمة، وبما يؤدي إلى التصاقه بالأرض والوطن. إننا بحاجة إلى تأليب ثقافة العيش من أجل الأوطان، لا ثقافة الموت فيها. فما قيمة وطن يخلو من البشر؟

نتناول هذه الشجون في الأوراق التي تعالج دور الجامعات والسياسات التربوية. فالواجب الأكبر والأوسع في تثقيف الجماهير يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية. فالإعلام أذن المجتمع الصاغية وعينه الثاقبة. وله دور أساس في مواكبة عملية التراكم الثقافي والحضاري في المجتمع ونشرها. وتزامنًا مع احتفالية اليوم العالمي للإعلام قبل أيام قليلة(*)، نشهد مع الأسف محاولات خطرة تحد من حرية الصحافة، ولا سيما في لبنان موئل الإعلام الحر. إننا دومًا مع العدالة (دولية أكانت أم غيرها) ما دام هدفها ومسارها كشف الحقيقة والجريمة. إلا أننا، وبقدر

(*) في الثالث من أيار/ مايو 2014.

أعلى وأهم، مع سيادة الأوطان وحقها في الحفاظ على سلامة مواطنيها وأمنهم وتقاليدها العريقة في الحفاظ على حرية الرأي والكلمة المسؤولة. إننا نستنكر بشدة أي محاولة غير مسؤولة لتقييد حرية الصحافة والإعلام والعاملين فيهما كما حصل في لبنان حديثًا، وفي أي بلد عربي آخر.

هذه الموضوعات تصب في الفصل الرابع بعنوان «الفساد ودور النخب المثقفة في قيادة المجتمع وتوجيهه».

المشاركون

إبراهيم علي	ليبيا	رئيس جمعية الشفافية الليبية
أحمد سليم	مصر	أستاذ كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة بيروت العربية
أحمد السيد النجار	مصر	خبير اقتصادي رئيس مجلس إدارة «الأهرام»
أحمد عبيدات	الأردن	رئيس وزراء أردني سابق، وعضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
إسماعيل الشطي	الكويت	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
أمال قرامي	تونس	أستاذة تعليم عالٍ في كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منّوبة، تونس
أميمة كمال	مصر	كاتبة وصحافية في جريدة أخبار اليوم
باسل البستاني	العراق	خبير اقتصادي ومستشار في التنمية
بشارة مرهج	لبنان	وزير داخلية سابق

بهيج طبارة	لبنان	وزير العدل ووزير الاقتصاد الأسبق- رئيس مجلس الأمناء ورئيس مجلس الإدارة في المنظمة العربية لمكافحة الفساد
جاسم حسين	البحرين	باحث في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي - نائب برلماني سابق
جبران مسعود	لبنان	قاضٍ
جميل مطر	مصر	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
جورج عواد	لبنان	قاضٍ - رئيس هيئة التفتيش المركزي
حسن نافعة	مصر	أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة
حسنة منصور	لبنان	مدير تنفيذي برلمانيون عرب ضد الفساد
حيان حيدر	لبنان	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
خالد قباني	لبنان	وزير العدل السابق رئيس مجلس الخدمة المدنية
خانزاد أحمد عبد	العراق	باحثة في جامعة بيروت العربية
داود خير الله	لبنان	أستاذ في القانون الدولي - جامعة جورج تاون، واشنطن. عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
رغيد الصلح	لبنان	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
زياد الحافظ	لبنان	خبير اقتصادي ومالي

زينب عبد الرزاق	مصر	نائبة رئيس تحرير الأهرام/ رئيسة قسم الحوارات
سايد فرنجية	لبنان	عضو في منبر الوحدة الوطنية
سلوى العنتري	مصر	خبيرة مصرفية ومستشارة اقتصادية
سمير خير الله	لبنان	مهندس استشاري
شربل نحّاس	لبنان	وزير الاتصالات ووزير العمل سابقًا - مستشار في السياسات الاقتصادية والتخطيط الحضري
صباح ياسين	العراق	أستاذ جامعي - كاتب وباحث في الإعلام
طارق طليع	لبنان	خبير في حقل التأمين
طاهر كنعان	الأردن	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
عامر خياط	العراق	الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد
عامر ذياب التميمي	الكويت	مستشار وخبير اقتصادي ومالي كويتي، الجمعية الاقتصادية الكويتية
عبد الجليل النعيمي	البحرين	عضو في منظمة الشفافية البحرينية
عبد الرحمن محمد عجلان	السعودية	عضو في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
عبد الله محمد الحبيب	السعودية	عضو في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
عبد الله النيباري	الكويت	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
عبد النبي العكري	البحرين	عضو في منظمة الشفافية البحرينية

عبد الوهاب صالح المزيني	الكويت	الهيئة العامة لمكافحة الفساد - دولة الكويت
عصام كرم	لبنان	نقيب محامين سابق
عصام نعمان	لبنان	محام ووزير سابق
علي الضمور	الأردن	عضو في هيئة مكافحة الفساد
الفضل شلق	لبنان	وزير الاتصالات الأسبق ورئيس مجلس الإنماء والإعمار السابق
كمال خلف الطويل	فلسطين	كاتب ومفكر عربي
لبيب قمحاوي	الأردن	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
محمد جمال باروت	سورية	رئيس دائرة الأبحاث - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
محمد حركات	المغرب	أستاذ المالية في جامعة محمد الخامس - الرباط رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والحكامة الشاملة
محمد الحموري	الأردن	وزير التعليم العالي الأسبق، أستاذ وخبير في القانون، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
محمد عبد الشفيع عيسى	مصر	أستاذ في معهد التخطيط القومي - القاهرة
محمد فواز	لبنان	مهندس استشاري والمدير العام للتنظيم المدني سابقًا
ملحم سلمان	لبنان	خبير سابق في البنك الدولي
ممدوح العبادي	الأردن	عضو جمعية برلمانيون عرب ضد الفساد/ رئيس جمعية الشفافية الأردنية

منير الحمش	سورية	الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – القاهرة
نادر فرجاني	مصر	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد
ناصيف قزي	لبنان	أستاذ الفكر العربي الحديث والمعاصر والأخلاقيات في الجامعة اللبنانية عضو المكتب التنفيذي للجنة الوطنية لليونيسكو
نبيل خير الله	لبنان	مصرفي وخبير مالي
نجلاء حمادة	لبنان	أستاذة في الجامعة اللبنانية
نيفين مسعد	مصر	أستاذة في كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة
هاني عانوتي	لبنان	باحث في مكافحة الفساد
هدى غصن	لبنان	محامية
يحيى حكيم	لبنان	الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية/ لا فساد
يوسف مكي	السعودية	عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد

الفصل الأول

الفساد في القضاء وحكم القانون

الورقة الرئيسة

الفساد ومعوّقات التطور في العالم العربي

داود خير الله

يرى مراقب العالم العربي وأنظمة الحكم فيه ثمة هوة بين الحاكم والمحكوم لا تنفك تزداد عمقًا واتساعًا. فيصعب أن نجد في دولة عربية حاكمًا يمثّل طموحات شعبه ومصالحه، ويستمد شرعية حكمه من إرادة شعبية تجلّت من خلال مؤسسات دستورية تتوافر فيها ضمانات الحرية والنزاهة. كما يرى المراقب فوضى أمنية ودمارًا في عدد من الأقطار العربية هي نتيجة تخبط سياسي وغياب مقوّمات الدولة ومؤسساتها التي تضمن أمن الوطن، وتوجِد أوضاع نموه وتطوره وتسهّلها. ويلاحظ أن مفهوم الحرية لم يتخذ له جذورًا، وأن العقل العلمي والثقة بقدرة الإنسان، لا على فهم مجتمعه فحسب، وإنما على تطويره، تراجعا عمّا كانا عليه منذ عقود. كما يلاحظ المراقب بدقة عالمًا تتوافر فيه إمكانات اقتصادية هائلة، لكنه من أقل الدول نموًا اقتصاديًا.

إن هذا المشهد العربي للتخبط السياسي والفوضى الأمنية والتخلف العلمي والركود الاقتصادي، لا يمكن أن يشكل مناخًا للتطور والنمو، بل هو انعكاس معوقات كثيرة سوف أقتصر على الدور الذي يمارسه الفساد في أهمها.

أولًا: في مفهوم الفساد

لا يوجد ثمة إجماع على تعريف شامل يطال أبعاد الفساد كافة، ويحظى بموافقة جميع الباحثين فيه، وإن كان التعريف الأكثر رواجًا هو الذي يدور حول

استغلال أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة. إلا أن لمثل هذا التعريف فائدة محدودة في محاربة ظاهرة الفساد بأوجهها المتعددة. لذلك تجنب مندوبو أعضاء الأسرة الدولية عندما اجتمعوا لصوغ أهم المواثيق الدولية حتى الآن في شأن الفساد، تبنّي تعريف شامل للفساد، معتبرين أن مثل هذا التعريف غير ممكن وغير ضروري[1]. فاتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (لعام 2003) ترك للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلًا، على أساس أن مفهوم الفساد يتسم بالمرونة، ما يجعله قابلًا للتكيّف بين مجتمع وآخر[2].

تكمن علّة الفساد الأساسية في كونه يؤدي إلى تلف تدريجي وانحراف عن الصلاح لكل جسم تطاله، أكان الجسم ماديًا أم معنويًا، ويحرفه عن القيام بالوظيفة التي من أجلها وجد. إنني أجد في التعريف الفيلولوجي (اللغوي) مساعدًا مهمًا في توضيح مفهوم الفساد بوصفه معوّقًا للتطور. ففي القواميس الفرنسية والإنكليزية، واستنادًا إلى الأصل اللاتيني للكلمة، يوصف الفساد بأنه حالة تعفّن، انحلال، انحراف، قبح، تلف تدريجي، تدهور. أما في العربية فيرى الفيروزأبادي في قاموسه **المحيط**، ومثله بطرس البستاني في **محيط المحيط** أن الفساد هو ضد الصلاح. وفي **المنجد الجديد في اللغة العربية المعاصرة** ورد الفساد تحت مادة «فسد فسادًا: تفسّخ، أنتن، وأصبح غير صالح»، وكذلك «جاوز الصواب والحكمة وانحطت أخلاقه»، والفاسد هو الذي «لا صلاح فيه، مخالف للناموس الأدبي... ميّال إلى الشر يفعله عن معرفة وتعمّد أو يحرّض عليه».

إن الفساد داء ينهش النسيج الاجتماعي من جوانبه الثقافية والسياسية والاقتصادية، وتعدّه منظمة الشفافية العالمية أنه من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا الحديث. فهو يقوّض الحكم الصالح ويشوّه السياسة العامة ويدفع إلى

---

(1) في ما يتعلق بالنقاش الذي دار في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن الموافقة على تبنّي «اتفاق الأمم المتحدة ضد الفساد» انظر المستند رقم (GA10119).

(2) انظر: United Nations Office on Drugs and Crime, «High Level Conference for the Signature of the United Nations Convention Against Corruption,» 9-11-2003, Merida, Mexico, Fact Sheet.

إساءة توزيع الموارد ويضر بالقطاع الخاص وتنميته ويلحق أكبر الضرر بالفقراء[3]. والفساد لصيق بالطبع البشري وموجود في المجتمعات كلها. لكن بعضها كان أكثر نجاحًا في إدراك مخاطره والحد من انتشاره وفتكه. لكن مع الأسف، فإن مجتمعنا العربي بمسؤوليه ونخبه المثقفة من أقل المجتمعات إدراكًا لمخاطر الفساد وأكثرها تقاعسًا في علاجه.

يميز الباحثون في الفساد بين ما يطلقون عليه «الفساد الصغير» (Petty Corruption)، أي الفساد البيروقراطي، كرشوة موظف لاختصار مدة تقديم الخدمة، وسواه مما له أثر ضئيل في المجتمع مقارنة بالأعمال الفاسدة التي يقوم بها أصحاب القرار السياسي، والتي هي فساد سياسي له أثر سلبي كلي في المجتمع وتعدّ فسادًا كبيرًا[4]. وعلى الرغم من أن الفساد بأشكاله كافة يلحق الضرر بالمجتمع ومكافحته ضرورة، فإنني سأركز هنا على الفساد السياسي بشكل خاص.

لعل الهوة بين الحاكم والمحكوم هي من أبرز سمات الحكم في معظم، إن لم يكن جميع الدول العربية، ولا يضاهيها وضوحًا وانتشارًا إلا آفة الفساد. والفساد السياسي ليس انحرافًا عن طاعة القوانين والأعراف والقواعد الخلقية فحسب. لكنه يتجلى أكثر ما يتجلى في تلاعب السلطات الحاكمة بالقوانين ومؤسسات الدولة لبلوغ أهداف شخصية. فالفساد السياسي انحراف عن القيم العقلانية والقانونية ومبادئ الدولة الحديثة[5]، وهو لا يؤثر في توزيع الموارد فحسب، وإنما في كيفية اتخاذ القرارات والتلاعب بالمؤسسات والقوانين في الدولة، ما يؤدي إلى انحلالها وبطلان مفاعليها.

العلّة الأساس في انتشار الفساد في العالم العربي هي غياب حكم القانون وثقافة حكم القانون على الصعيدين الرسمي والشعبي، ولا سيما فاعلية الأصول القانونية واجبة التطبيق في مساءلة الحاكم وتقويم عمله. وهذه علّة تسود في

---

(3) انظر: Transparency International, <http://www.transparency.de/mission.html> (December 15, 1998).

(4) انظر: Inge Amundsen, «Political Corruption: An Introduction to the Issues» (WP 1999, Chr. Michelsen Institute, Development Studies and Human Rights), p.1.

(5) المصدر نفسه.

الأنظمة القمعية، وكذلك في الدول التي تقترب سمات الحكم فيها من الدول الفاشلة.

إن حكم القانون انعكاس للنضج السياسي في المجتمع، وهو تعبير عن إرادة الشعب في الحكم الذاتي، ويسود هذا الحكم في الدول التي بلغت مرحلة متقدمة من تنمية القيم والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم. فالقانون بما يحويه من قيم وأهداف انعكاس للإرادة الشعبية ورمز سيادتها. والقانون هو الحاكم الفعلي في الدولة التي تعتمد نظامًا ديمقراطيًا في الحكم. ولذلك فإن لحكم القانون مقوّمات أساسية سأذكر بعضها.

إن المجتمع الذي يسود فيه حكم القانون يكون جميع المسؤولين فيه مسؤولين أمام القانون كما جميع الأفراد والمؤسسات. ونعلم يقينًا أن هذا المبدأ معدوم في مجتمعاتنا العربية، إن لجهة ممارسة المسؤول في السلطة، أو لجهة الثقافة العامة التي تطالب المسؤول وتلزمه التقيّد بذلك. أما المجتمعات المتقدمة سياسيًا فاعتمدت مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بحيث لا تستطيع سلطة فرض هيمنتها في الحكم. وهذا المبدأ موجود شكلًا في معظم الدساتير العربية، لكن السلطة الفعلية في معظمها تنحصر في رأس السلطة التنفيذية وبعض المتنفذين في الدولة. أما القوانين في الدول التي يسود فيها حكم القانون فتُتبنى وتُطبّق بشكل عادل وفاعل وضامن لحقوق جميع المواطنين. لذا تتميز المجتمعات التي يسود فيها حكم القانون بغياب الفساد فيها. فالفساد ينتشر في غياب حكم القانون وضعف الأجهزة التي تتولى تطبيقه.

إن غياب ثقافة حكم القانون، بل جهل المسؤولين والنخب المثقفة بأهمية القانون بوصفه معبّرًا عن الإرادة الشعبية وحافظ الحقوق والواجبات في المجتمع من أهم معوقات التطور في العالم العربي. فالقانون خزّان القيم، ووسيلة هندسة اجتماعية، وهو الطريق الأسلم والأرقى لكل تغيير في المجتمع. والقانون أداة توضيح وتعديل للعلاقة بين المواطن والدولة، وبين المواطنين في ما بينهم، وهو وسيلة إنشاء المؤسسات وضمان فاعليتها، وهو الضامن لحقوق الشعب وأمنه ونموّه الاقتصادي والسياسي.

إن الجهل بأهمية القانون، وغياب ثقافة حكم القانون في المجتمعات العربية من موانع إقامة عقد اجتماعي في ظل دولة يكون هو الرابط القيمي فيها، والجاذب الأساسي في الانتماء الوطني، والمانع لنمو هويات وانتماءات فرعية، تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي كما نشاهد في أقطار عربية عدة، مسهّلًا بذلك بلوغ أهداف من لا يريد سلامًا ولا تقدمًا في العالم العربي.

تفرض دينامية العلاقة بين الفساد وحكم القانون صراعًا وجوديًا بينهما. فالفساد يحول دون تبني قوانين تحد من مضاره، ويعمل على إضعاف المؤسسات المولجة بالتطبيق الفاعل للقوانين القائمة. وترسيخ حكم القانون وتطبيق القوانين بفاعلية أضمن الوسائل للقضاء على الفساد. وفضلًا عن دوره في إضعاف حكم القانون أو تغييبه، الفساد يشكل مانعًا أساسيًا من بناء نظام ديمقراطي. فالشفافية والمساءلة والانفتاح التي هي من أهم مقوّمات الحكم الديمقراطي، هي كذلك عناصر رئيسة في محاربة الفساد. وهناك باحثون يدعون إلى تبنّي الديمقراطية وسيلة لمحاربة الفساد. ومن اللافت أن الدول العشرين الأقل فسادًا في العالم، بحسب مؤشر منظمة الشفافية العالمية، بينها ثماني عشرة دولة ديمقراطية بامتياز، أما الاستثناءان فسنغافورة وهونغ كونغ المعروفتان بفاعلية استثنائية لحكم القانون فيهما[6].

أود الآن أن أسلط بعض الضوء على دور الفساد في إعاقة نمو أهم حاجات المجتمع: الاقتصاد والأمن.

ثانيًا: الفساد والتنمية الاقتصادية

بدأ الاهتمام الجدي بدراسة موضوع الفساد على مستوى دولي مع التركيز على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة، وتلك التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة انتهاء الاستعمار وخروج المستعمِر منها. ولم تكن منظمات التنمية الدولية، وفي مقدمها البنك الدولي، تولي حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي

(6) انظر: Transparency International, Corruption Perception Index; Kaufmann, «Myths & Realities», p. 90; Mark E. Warren «Democracy Against Corruption,» paper presented at: Conference on the Quality of Government, Quality of Government Institute, University of Göteborg, November 17-19, 2005.

اهتمامًا خاصًا لموضوع الفساد وأثره في إعاقة التنمية الاقتصادية على الرغم من توافر أدلة على أن نحو نصف الأموال والمساعدات الخارجية المخصصة للتنمية كان ينتهي في الحسابات الخاصة لبعض قادة وزعماء بعض الدول الأفريقية في المصارف الخاصة في دول أوروبية.

لا يخفى أن الفساد معوّق كبير أمام التنمية الاقتصادية، إذ يزيد من تكلفة المعاملات والمشروعات والصفقات ويحد من دوافع الاستثمار، كما يحد من دخل الدولة بسبب التلاعب في التحصيل الضريبي.

إن مناخًا اقتصاديًا واجتماعيًا يسوده الفساد يمكّن مقدمي الخدمات وملتزمي المشروعات من تجاهل معايير الجودة والمهنية، فيقدمون على أعمال تضر بالمجتمع والاقتصاد العام (مثل شقّ الطرق التي تنهار لأسباب كان بالإمكان تجنبها، والمستشفيات التي تقدم خدمات علاجية دون المستوى المطلوب). ويُضعف الفساد حكم القانون، الأمر الذي يسهّل إجراء معاملات وعقود غير مبررة اقتصاديًا، كأن ترسي المناقصات العامة لا على من يقدم الخدمة الأفضل بالسعر الأكثر ملائمة، بل على من يدفع الرشوة الأكثر إغراء. فهناك دراسات وبحوث عدة شملت عددًا من الدول أثبتت أنه كلما ازداد الفساد تدنى الدخل القومي والاستثمار والإنفاق على التعليم[7].

انطلاقًا من الدلالات على ما للفساد من تأثير سلبي في التنمية الاقتصادية، واقتناع القيّمين على منظمات التنمية الدولية بمخاطر الفساد على النمو الاقتصادي، قامت هذه المنظمات ببذل جهد واتخاذ إجراءات من شأنها الحد من انتشار الفساد وربط منح قروضها واستثماراتها باتخاذ إجراءات فاعلة في الدول المعنية للحد من الفساد.

جدير بالذكر أن من السمات البارزة للاقتصاد العربي التي تستحق اهتمامًا خاصًا في ما يتعلق بانتشار الفساد، الاعتماد بصورة رئيسة على الدخل الريعي الذي

(7) انظر: Mitchell A. Seligson, «The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries,» *The Journal of Politics*, vol. 64, no. 2 (May 2002), p. 410.

قوامه الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية. ومن خصائص الدخل الريعي أنه ينتج من امتلاك الدولة مصادر هذا الدخل ويؤول إلى الخزينة العامة، أو إلى بعض الفئات الحاكمة، تلقائيًا من دون رضى أو تعاون أطراف أخرى في المجتمع، كما الحال في الإيرادات الضريبية، وبالتالي لا يمر في قنوات تعرّضه للمساءلة والمحاسبة. فمعظمه نتاج اتفاقات تعقدها الدولة مع جهات خارجية بعيدًا عن الشفافية والمراقبة العامة، ولا سيما في ظل وجود النظم العائلية والسلطوية في عدد من الدول العربية. وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها عنصرًا مهمًا في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لحماية نفسه وإدامة حكمه.

لا شك في أن انعدام الشفافية والمساءلة يباعد بين الحاكم والمحكوم، ويبرر الشكوك في شأن شرعية الحكم، ويضعف مؤسسات الدولة، ويؤدي إلى انتشار الفساد وازدياد القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان.

قد لا يكون الفساد السبب الوحيد لتخلف العالم العربي في النمو الاقتصادي على الرغم من إمكاناته الهائلة، لكن نظرًا إلى انتشاره الواسع في مرافق الحياة كافة فهو من أهم المعوّقات.

ثالثًا: في الفساد والأمن

ليس للدولة مسؤولية تضاهي مسؤوليتها عن أمن المجتمع والمقيمين على أرضها. وتكاد الوظيفة الأمنية للدولة تكون المبرر الأساسي لقيامها كدولة مستقلة ومنحها حقوقًا سيادية ومنع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها الداخلية. فالاستقرار الأمني المنبثق عن الرضا الشعبي من أهم معالم الشرعية للنظام السياسي والقيّمين عليه.

انطلاقًا من هذه الحقائق، نلاحظ أنه لم يحدث أن عانى العالم العربي في الزمن المعاصر ما يعانيه الآن من فوضى أمنية، واضطراب وحروب داخلية، وتنامي هويات فرعية هي أدوات تفكيك الروابط الاجتماعية في الدولة وتقويض مناعتها.

إن غياب المشاركة الشعبية في الحكم، والهوة بين الحاكم والمحكوم، من أبرز سمات أنظمة الحكم في معظم، إن لم يكن في الدول العربية كلها. فالانتفاضات الشعبية والتظاهرات التي عمت عددًا من العواصم العربية في مطلع ما سمّي بـ «الربيع العربي» قبل اختطافه والتحكم بمساره، كانت تعبيرًا صادقًا عن نقمة شعبية ورغبة في إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمة الحكم السائدة. واللافت أن الشكوى من الفساد تصدرت مبررات الانتفاضات الشعبية في جميع الأقطار التي عرفتها، ومعها عرفت اضطرابًا أمنيًا. فالفساد عندما ينتشر ويتجذر، يقوّض سلطة الدولة ومؤسساتها ويفتح المجال للتمرد. والفساد يزيد من مخاطر النزاعات الداخلية، والنزاعات بدورها تضاعف من مخاطر الفساد. فللأمرين علاقة متداخلة متفاعلة تهدد الأمن والاستقرار، ولا سيما في الدول التي يحيق بها العنف[8].

أصبح الربط بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح من الموضوعات التي تلقى اهتمامًا خاصًا لدى الباحثين في الآونة الأخيرة. إذ أظهر تقرير مهم للبنك الدولي لعام 2011 عن التنمية الدولية وموضوعه «النزاعات المسلحة والأمن والتنمية»، أن للفساد أثرًا بليغًا في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف عن طريق إثارة الشعور بالظلم وتدمير فاعلية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية[9]. كما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في شأن الفساد وبناء الدولة، أن الفساد مكمن هشاشة الدول، وأن بعض أنواع الفساد أساس انتزاع الشرعية في الدول التي عرفت العنف والنزاعات المسلحة. وفي الدول التي تعرضت لنزاعات مسلحة أكدت استطلاعات الرأي أن الفساد يتصدر شكاوى المواطنين فيها[10].

إن إحدى عشرة دولة من أصل العشرين دولة الأكثر معاناة من آفة الفساد،

---

(8) انظر: *Corruption as a Threat to Stability and Peace* (Berlin: Transparency International Deutschland e.V, 2014), p. 11.

(9) انظر: 2011 WDR pp. 7-8.

(10) انظر: جورج العبد، «العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية،» في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 209-236.

بحسب مقاييس منظمة الشفافية العالمية ومؤشراتها، عانت كذلك من نزاعات مسلحة واضطرابات أمنية، وإن خمسًا من هذه الدول دول أعضاء في جامعة الدول العربية[11].

إن معظم الدول التي تعاني الفساد، تعاني أيضًا وجود مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية ضعيفة. ونتيجة ذلك ليس فيها رادع فاعل للسلوك الفاسد. وعادة تكون المؤسسات الضعيفة في الدولة نتيجة خلافات داخلية، وربما نتيجة حروب أهلية وتدمير مادي ومعنوي لهذه المؤسسات. ولنا في لبنان مختبر ودليل حسّي على صحة هذه الاستنتاجات. ثم إن الحروب الأهلية والاضطراب الأمني يستحدثان مناخًا للابتزاز وفرض الخوات، حيث يصبح انصياع المواطن وخضوعه للأمر الواقع ضرورة تفرضها طبيعة الحياة. ومع ذهاب الشعور بالأمن، وغياب مؤسسات تضمن للمواطن ما يتوقعه من حقوق، يفقد ولاءه للدولة وشعوره بشرعية الحكم فيها. ومن آثار الفساد السلبية كذلك أنه يقضي على الثقة بين الأفراد في المجتمع. وبذلك يزيد في صعوبة التلاقي في تنظيمات تعمل على إزالة المعوّقات لاستقرار المجتمع وتطويره[12].

أود هنا التوقف قليلًا عند الأثر المدمّر لنوع من الفساد يسود الآن في العالم العربي قد تكون عرفته مجتمعات أوروبية في القرون الوسطى، إبان الحروب الصليبية، ولكن لم تعرفه مجتمعات أخرى في العصر الذي نعيش، ألا وهو استغلال الحاجات الإيمانية لبلوغ أهداف سياسية، وقد قيل فيه إنه أسوأ أنواع الفساد. فالفساد بطبيعته اعتماد وسيلة لبلوغ هدف أو إشباع حاجة لا مسوّغ قانونيًا أو خلقيًا لها. كأن يلجأ من يحتاج نفوذًا سياسيًا مثلًا إلى شراء الذمم في عملية انتخابية من خلال استغلال الفقر والجهل لدى شرائح شعبية عن طريق إشباع حاجة مادية بتقديم المال أو الغذاء... إلخ، ما يضمن له أصوات بعض الناخبين. وهناك عدد من الأعمال الفاسدة التي تظهر باللجوء إلى إشباع الحاجات المادية أو الاجتماعية للمستهدف في العمل الفاسد. أما استغلال الحاجات الإيمانية

(11) المصدر نفسه.

(12) انظر: Seligson, «The Impact of Corruption on Regime Legitimacy,» p. 427.

كالوعد بنيل الشهادة ودخول الجنة عن طريق إزهاق أرواح أبرياء وتدمير مجتمعات بهدف بلوغ أهداف سياسية فهذا فساد لا يقارن بسواه ويستحضر التأمل بحكمة الآية الكريمة ﴿من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا﴾[13]، فمثل هذا التضليل لا ينحصر ضرره بضحايا يقومون بأعمال عنف وضحاياهم. لكن بالنظر إلى ما يصحبه من تنام مشوّه للهويات الفرعية والانتماءات المذهبية والطائفية والدينية وإثارة الهواجس والضغائن لديها (كما نشاهد الانتشار السريع لهذا الوباء في مجتمعاتنا العربية)، نرانا في صدد تفكيك الروابط بين المكوّنات البشرية للمجتمع، ما قد يعوّق ربما لأجيال إعادة اللحمة في ما بينها وتمكينها من إقامة دولة متماسكة متضامنة بحد أدنى من الوحدة في الداخل التي هي مصدر المناعة، وهي السلاح الأقوى والأكثر فاعلية في مقاومة التهديدات لأمنها، خارجية أكانت أم داخلية.

يمكننا أن نرى من خلال نظرة عابرة إلى عالمنا العربي مجتمعات تتهددها نزاعات أهلية، وأخرى في خضم حرب أهلية، وثالثة خرجت لتوّها من حرب كهذه، لكن كان للفساد دور محوري فيها كلها. فهناك دراسات قيّمة ومفيدة عن دور الفساد في التسبب بالنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وكذلك في إطالة أمد هذه الحروب والنزاعات، وإيجاد عقبات أمام إيجاد حلول لها. ويقدم معظم هذه الدراسات دلائل متوافرة في حالات العنف المسلح الذي يعانيه عدد من الدول العربية، ومنها تهريب السلاح وإضعاف المؤسسات الأمنية للدولة وإحلال عصابات مسلحة محلها تسيطر على موارد ومقدرات اقتصادية للدولة، فضلًا عن أن الحروب بذاتها توجِد مناخًا ملائمًا لانتشار الفساد والكسب غير المشروع[14]. كما أن هناك دراسات عن علاقة الفساد بالأعمال الإرهابية يمكن الإفادة منها في فهم تعاظم دور الإرهاب في الاضطرابات الأمنية التي يعانيها العالم العربي[15].

---

(13) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية 32.

(14) انظر: Jonas Hartelius and Edgar Borgenhammer, «Corruption as a Threat to International Security and Conflict Resolution: A Systems Approach to Preventing and Stopping Corruption» (Svenska Carnegie Institutet, Carnegie International Report Series 1. Stockholm 2011), p. 20.

(15) انظر: J. C. Teets and E. Chenoweth «To Bribe or to Bomb,» in: R. I. Rotberg (ed.), *Corruption, Global Security and World Order* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2009), pp. 167-193.

ما يمكن قوله عن استشراء الفساد ودوره في تعطيل مؤسسات الدولة من حيث حكم القانون والنمو الاقتصادي والاستقرار الأمني، وربما ينطبق على جميع مرافق الحياة العامة في العالم العربي، ويشكل عنصر تعويق أساسي أمام التطور من جوانبه كافة، إضافة إلى تجاهل حقوق الإنسان والمعاناة المؤلمة التي يعيشها المواطن العربي، خصوصًا الفقراء والمهمشين الذين يجمع الباحثون على أنهم أكثر المتضررين من الفساد[16].

أمام هذا المشهد من التخبط السياسي والاجتماعي العربي والتآكّل في فاعلية المؤسسات العامة، يتبادر إلى الذهن أسئلة بديهية: لماذا يعيش العالم العربي هذه الحال من التردي والانحطاط؟ ولماذا تمكّن الفساد من هذا الانتشار الفتاك؟ وهل من وسائل لوقف مفاعيله وعكس مسار المجتمعات العربية؟ تشير تجارب مجتمعات أخرى إلى تحقيق نجاحات لافتة من التطور في مجالات مختلفة، بما فيها التغلب على آفة الفساد.

لن أتناول حالات النجاح في مكافحة الفساد في بعض الدول والوسائل التي اعتُمدت لتحقيق ذلك. فمنشورات منظمة الشفافية العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها وثّقت عددًا منها. لكن جميع التجارب الناجحة في مكافحة الفساد والحد من انتشاره انطلقت من وعي بمخاطره وإرادة لإزالة هذه المخاطر.

تعّم الشكوى ومعاناة الفساد المجتمعات العربية كلها، لكن ذلك لا يرقى إلى وعي مخاطر الفساد الذي يدفع إلى رغبة جادة في التخلص من هذه المخاطر، لأن إدراك الخطر من عاقل يترجَم عملًا هدفه إزالة الخطر أو درئه. فلا يوجد ما يدل إطلاقًا على وجود ثمة إدراك في المجتمعات العربية لدى المسؤولين أو النخب المثقفة لأهمية المخاطر والأضرار التي يُلحقها الفساد بالمجتمع، وما يشكله من تعويق في سبيل نموه وتطوره. ولربما العلة الأساس والمعوّق الأبرز أمام التطور يكمنان في شح رأس المال البشري الذي هو العنصر الأكثر فاعلية

(16) انظر: Transparency International, «Corruption in Justice and Security,» no. 285 (May 2011).

في كل تطور وتنمية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. وتتحمل النخب المثقفة مسؤولية كبرى عن العجز عن مواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات التي تواجه المجتمعات العربية. فالنخب المثقفة في المجتمعات الحية هي إلى حد ما بمنزلة الدماغ في الجسم الاجتماعي، وعليها يقع بالدرجة الأولى عبء وعي المخاطر التي تتهدد المجتمع واقتراح وسائل درئها. وهي التي يجب أن يكون لها دور أساس في وضع قواعد السلوك السياسي والاجتماعي وفي شرح هذه القواعد وفي مراقبة المسؤول عن تطبيقها.

عندما أتكلم على تقصير أو علة في النخب المثقفة العربية فأنا بالطبع لا أعني عدم وجود مثقفين عرب ربما يفوقون بقدراتهم الفكرية وإنتاجهم العلمي العديد من مثقفي أرقى المجتمعات الغربية وأكثرها تطورًا، لكن ما لم ينعكس التطور الفكري والعلمي لدى المثقف العربي في حياة المجتمع الذي يعيش فيه وسلوكه، فإنه يبقى مهمّشًا وعديم الفاعلية.

من هذا المنطلق نرى أن النخب تشكو عللًا ثلاثًا فيها الإجابة ربما عن التساؤل عن فشل النخب المثقفة في القيام بدورها. فهي أولًا لم تبلغ النضج السياسي والاجتماعي والوعي لمسؤوليتها، ما يدفعها إلى التعمق في فهم العلل التي يعانيها مجتمعها والعمل الفاعل على حلول لهذه العلل تخلصًا من الخطر الجسيم على حياتها في المجتمع. وهذا التقصير بادٍ في الإنتاج العلمي لمراكز البحوث، إذا وُجدت، وفي غياب الحركات الفكرية والتنظيمات السياسية. ولا يوجد سبب مقنع لهذا التقاعس، كما لا تجدي الأعذار المألوفة بأن الأنظمة القمعية هي العقبة الأساس أمام ظهور حركات فكرية وتنظيمات سياسية. فالأنظمة القمعية تحديات يجب مواجهتها، ومن العلل الرئيسة التي يجب معالجتها. ثم إن وجود هذه الأنظمة لم يمنع ظهور تنظيمات بمنزلة عنوانٍ للتخلف الفكري وضحالة النضج السياسي وأداة تدمير وتفكيك اجتماعي عربي. ثم لو اعتمدنا مجتمعًا أو بلدًا عربيًا مثل لبنان الذي لا يندرج في خانة أنظمة الحكم القمعية، وحاولنا أن نقوّم الدور الذي تؤديه نخبه المثقفة في معالجة العلل الفتاكة التي يعانيها، والتي تدنو به من مصاف الدول الفاشلة، لما وجدنا ما يمكّن هذه النخب من المفاخرة به.

لا ريب في أن مفهوم الحرية المنبثق عن الثقة بالنفس والملازم للفضول العلمي وحب الاستطلاع، لم يتخذ جذورًا في الثقافة العربية المعاصرة، وقد يكون لذلك أثر في تقصير النخب المثقفة عن ممارسة دور فاعل في مجتمعاتها، لكن هذا الموضوع يستحق الدراسة المعمّقة.

أما العلة الثانية التي يعانيها المثقف العربي خصوصًا، والإنسان العربي عمومًا، فتتمثل في هروبه من تحمّل المسؤولية، وافتقاره فهم أهمية مبدأ الربط بين الجهد والنتيجة. وهذه العلة من سمات المجتمعات المتخلفة، ولعلها من أهم معالم الاختلاف عن المجتمعات المتطورة علميًا وسياسيًا. فالحروب الأهلية والتذابح بين المواطنين تصبح في نظر بعض مثقفينا حروب الآخرين على أرضنا. وعمليات التدمير الذاتي وهدم العمران والتمزق الاجتماعي من خلال تنمية هويات فرعية وانتماءات مذهبية وطائفية هي مسؤولية أطراف خارجية. كما أن استعادة الحق العربي في فلسطين، هذا إن بقي من يتذكر ذلك، فهي مسؤولية سوانا. حتى التحليل السياسي لمآل نزاع داخلي غالبًا ما يكون نوعًا من التكهّن أو استقراء مواقف الدول الخارجية ونشاطها. فنادرًا ما نسمع أو نقرأ لمسؤول أو مثقف أن العلة فينا وعلاجها مسؤوليتنا الحصرية، انطلاقًا من شعورنا بأننا شعب سيد حر، وعليه أن يتصرف تصرّف الأسياد الأحرار في تطوير حاضره وصنع مستقبله.

أما العلة الثالثة فتكمن في وجود نقص في الجرأة الأدبية وميل إلى الخضوع لإغراءات الفساد. لكن كثيرًا من المثقفين يعون جيدًا أسباب العلة ومخاطرها ويدركون كيفية علاجها ومن هو الأكثر أهلية للقيام بهذا العلاج، لكنهم يقدّرون أن المجاهرة برأيهم في هذا الصدد قد تضر بمصالحهم، مثل حرمانهم امتيازًا أو وظيفة أو صفقة محتملة، فيؤثرون الصمت. وسأحاول أن أضرب مثلًا لعلّه يساعدنا في تصوّر مدى نضج رأس المال البشري لدينا وفاعلية مثقفينا.

يصعب أن نجد في المجتمع هيئة تعكس حيويته في نموه وتطور مؤسسات الحكم فيه، وكذلك دور نخبه المثقفة وفاعليتهم في ذلك كله، ولا سيما في مكافحة الفساد، تضاهي الإعلام بوسائله المتنوّعة. فالإعلام الحر المسؤول هو من أهم دعائم الديمقراطية، وسمّي بالسلطة الرابعة في الحكم الديمقراطي نظرًا

إلى دوره في مراقبة المسؤولين في السلطة، والتحقيق في ما يقومون به من أعمال وإطلاع المواطنين عليها. ربما هذا ما دفع توماس جفرسون، أحد كبار الرؤساء المؤسسين للولايات المتحدة، إلى القول: «لو خيّرت بين أن يكون لنا حكومة من دون صحف أو صحف من دون حكومة، لما ترددت لحظة في تفضيل الخيار الثاني»[17].

الإعلام المستقل الكفّي يؤدي دورًا أساسيًا في فضح الفساد وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه وممارسة الضغط من أجل تحقيق الإصلاح. وبإمكان الإعلام الحر المسؤول رفع مستوى المساءلة من خلال المراقبة والتحقيق في أعمال المسؤولين الذين خانوا الثقة الشعبية في توليهم الوظائف العامة، وذلك بفضح الفساد وجعل الثمن الذي يدفعه الفاسدون والمفسدون غاليًا وموجعًا. كما أنه يساهم في نشر النزاهة والشفافية والمساءلة كجزء من الثقافة السياسية والاجتماعية[18]. وهناك من يرى أن الإعلام الدقيق الموضوعي الشامل قَلب التنمية العادلة، وبمنزلة الأوكسجين للأسواق والنشاط الاقتصادي[19]. والإعلام الحر النزيه الذي ينقل المعلومة بصدق ودقة، يؤدي دورًا أساسيًا في الحياة الديمقراطية. فالديمقراطية التي توصف بأنها حكم الشعب مبنية على فرضية أن للشعب حق الاطلاع على المعلومات التي هي أساس قراراته واختياره. وحق المواطن في التعبير عن الرأي منوط بواجب السلطة في تمكينه من الاطلاع على الوقائع الضرورية. والإعلام هو الوساطة والضمانة لإلزام السلطة القيام بواجبها في تمكين المواطن من الحصول على المعلومات من جهة، وممارسته حق الاطلاع عليها من جهة أخرى.

أين يقع الإعلام العربي، وما هي إنجازاته في مكافحة الفساد وتفعيل مساءلة الحاكم وإيجاد واقع يجعل العقاب على ممارسة الفساد يفوق فوائده بكثير؟

(17) انظر: Dustin R. Daniels, «Freedom of the Media as Freedom from Corruption,» *Honors Thesis*, paper 10 (Spring 2011), p. 4: <http://diginole.lib.fsu/uhm/10>.

(18) انظر: Transparency International ,«Overview of Corruption in the Media in Developing Countries,» no. 368 (Feb. 2013), p 2.

(19) انظر: Richard N. Winfield, «The Media, Exposing Corruption and Economic Vitality,» paper presented at «Conference on Media Law in the Gulf: Challenges and Opportunities,» Amman, Jordan, December 7, 2006.

وأين دور الإعلام العربي في نشر أسس النزاهة والشفافية وجعلها جزءًا من ثقافة المجتمع السياسية والاجتماعية؟ وأين إنجازات الإعلام العربي في ترسيخ الممارسة الديمقراطية في الحكم وتعزيزها؟ لا شك في أن هناك بعض التجارب الجريئة لفضائية أو صحيفة أو شبكة من شبكات التواصل الاجتماعي، سارت ضد التيار في التزامها الصدق في نشر المعلومة، والتعبير عن وعي الوجدان الشعبي أو بعض النخب المثقفة لمصلحة وطنية أو قومية. لكن مثل هذه التجارب استثناء للمألوف من الإعلام العربي. وبالتالي فإن فاعلية الإعلام العربي عمومًا غالبة في تأثيرها السلبي بوصفها حليفًا للفساد والمفسدين وبعيدة كل البعد عن أداء دور فاعل في إيجاد ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في الحكم والقيام بدور الحارس للمصالح الشعبية في المجتمع. ولعل أسطع دليل على إخفاق، لا بل التأثير السلبي للإعلام العربي، يكمن في أن أضخم وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وأكثرها انتشارًا، تموّلها وترعاها أنظمة وأموال دول عربية من أكثر الدول حاجة إلى محاربة الفساد، وأبعدها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والمشاركة الشعبية في الحكم. ومع ذلك فليس لهذه الوسائل الإعلامية تأثير إيجابي يذكر في مجتمعات هذه الدول وأنظمة الحكم فيها. لا بل إن بعضها يؤدي دورًا بالغ الخطورة في الحضّ على تفكيك أواصر الدولة وفي الدمار الذي نزل وينزل في عدد من الدول التي أصيبت بما سمي بـ «الربيع العربي»، وذلك بازدراء سافر للحد الأدنى للمعايير المهنية. فالإعلام عوضًا من أن يكون رافعة أساسية للقوى المناهضة للفساد والعاملة على تحرير المجتمع من معوّقات تطوره، هو ومعه مثقفون نافذون من ضحايا الفساد ومعوّقات التطور.

اقترن البحث في مسألة التطور الاجتماعي تاريخيًا بتطور مفهوم الحرية ووعي الإنسان لقدراته العقلية على فهم مجتمعه والعمل على تطويره لما فيه مصلحته. ويقيني أن أي تطور يمكن توقعه في العالم العربي لن يكون إلا انعكاسًا لتطور في مفهوم الحرية المنبثقة من ثقة بالنفس، والقدرات العقلية للإنسان العربي، ورغبة في مواكبة عصره في مجالات الحياة كافة.

الورقة الأولى

العوامل المفسدة في صناعة القانون والتشريعات

بهيج طبارة

سأتناول موضوع «العوامل المفسدة في صناعة القانون والتشريعات» من باب «دولة القانون». ذلك أنه يمكن من خلال تحديد مفهوم «دولة القانون»، وتوضيح معالمه، أن نتوقف عند ركيزتين أساسيتين من ركائزه: سلامة التشريع من جهة، وعدالة القانون من جهة أخرى.

«دولة القانون» ليست شعارًا فحسب، نردّده أو نتغنى به في خطابنا السياسي لتغطية مفاهيم مختلفة، و متناقضة أحيانًا، بل هي عبارة لها معنى ومضمون تطورا مع الزمن، لا بأس من استعادتهما بين الحين والآخر من أجل تحديد موقعنا من دولة القانون، إن في لبنان أو في أي دولة عربية أخرى. فدولة القانون، في المفهوم المتداول اليوم دولة يحكمها القانون، لا مشيئة الحاكم وإرادته. وبذلك تتمايز الأنظمة الديمقراطية من الأنظمة الدكتاتورية المستبدة.

إنها دولة تحكمها قوانين تنظم، **أولًا**، عمل السلطات على أساس الفصل بينها على نحو يحول دون تجميعها في جهة واحدة: فثمة سلطة تشرِّع، وأخرى تحكم وتنفذ، وثالثة تفصل في النزاعات التي يمكن أن تنشأ من تطبيق القوانين والأنظمة. وتنظّم ثانيًا، علاقة السلطة بالمواطن وتُخضع الجميع، مسؤولين ومواطنين، في أعمالهم وتصرفاتهم إلى قواعد معينة معلومة منصوص عليها في القانون... قواعد تتصف بمراعاة حقوق الإنسان الأساسية وحرياته وتحترمها.

ذلك أن القوانين في دولة القانون تتدرج من ضمن تسلسل هرمي للمعايير والقواعد في مقدمه الدستور وما يحويه من مبادئ مُلزمة للجميع، تليه المعاهدات الدولية، ثم القانون الذي يسنّه ممثلو الشعب بشرط عدم مخالفته المعايير التي تعلو عليه، وأخيرًا الأنظمة التي تصدرها الحكومة والإدارات المختصة متقيِّدة بأحكام القوانين النافذة.

من هنا تنبع ضرورة أن تكون النصوص القانونية في دولة القانون متوافقة مع أحكام الدستور، وكذلك ضرورة وجود مرجع مستقل موثوق لمراقبة أي تجاوز في هذا المجال من المشترع ووضع حد له.

من هنا أيضًا، تبرز أهمية القضاء في دولة القانون، حيث تكون في متناول المواطن طرائق مراجعة أمام مرجع قضائي نزيه وفاعل ومستقل، يلوذ به عند الحاجة، فيصون كرامته وحقوقه وحرياته، ويرفع الظلم عنه. لذلك فإن القضاء مدعو، في الديمقراطيات الحديثة، إلى أن يقوم بدور يتجاوز حدود دوره التقليدي كي يضمن للمواطنين ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المعترف لهم بها، ويحمي الفئات الضعيفة من الفئات المتسلطة، ويصبح المرجع الأخير الذي تحتكم إليه القوى المتنازعة داخل المجتمع في حل خلافاتها.

أشرت في البداية إلى إن سلامة التشريع إحدى ركيزتي «دولة القانون». والسؤال: مَن يتولى عملية التشريع وكيف؟

لا شك في أن التجسيد الأمثل للفكرة الديمقراطية هي أن يتولى الشعب مباشرة وبالذات مهمات الحكم، وأن يمارس بنفسه السيادة الكامنة فيه. إلا أن الديمقراطية المباشرة تصطدم بعقبات عملية تحول دون تطبيقها، فضلًا عن أنها - كما يقول جان جاك روسو - تفترض شعبًا من الآلهة. واتجهت الأنظمة الديمقراطية إلى أن يوكل الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات إلى ممثلين ينتخبهم ممارسة السلطة السياسية عنه وباسمه. لذلك أصبحت الانتخابات النيابية التي تُعقد دوريًا وبشكل منتظم، حجر الزاوية في كل نظام ديمقراطي لأنها - بقدر ما تعبِّر عن إرادة المواطن تعبيرًا صحيحًا - فإنها تُعطي الشرعية للسلطة السياسية وتمنح القيادة للحاكم، وتفسّر خضوع المواطن لسلطته وتبرره.

تفترض الصفة التمثيلية للنائب التي تسمح له بسنّ القوانين باسم الشعب ونيابة عنه أن يُنتخب النائب بموجب قانون انتخابات عادل يمكّن المواطن من التعبير عن رأيه بحرية، بعيدًا عن الضغط والمغريات، حيث تعكس الانتخابات حقيقة الواقع السياسي في وضع معين. لذلك، فإن أولى مواصفات قانون الانتخاب العصري هي تعميم حق الاقتراع وتسهيل ممارسته حيث يصبح الحرمان من حق الانتخاب محصورًا بحالات قليلة جدًا ومحددة.

إن توسيع المشاركة في الحياة السياسية يُترجم، في لبنان، بخفض سن الاقتراع وجعله 18 عامًا بدلًا من 21 عامًا، أي بجعله مطابقًا لسن الأهلية المدنية. كما يُترجم بالسماح للعسكريين، ومن هم في حكمهم، بممارسة حق الانتخاب الذي حُرموا منه منذ قيام الدولة في لبنان. ويُترجم أخيرًا بتسهيل عملية الاقتراع للبنانيين الذين أجبرتهم الأوضاع المعيشة على الإقامة خارج لبنان أو بعيدًا من مراكز اقتراعهم داخل لبنان، وذلك بالسماح لهم بالاقتراع في أماكن سكناهم. غير أن الأهم من ذلك هو الحؤول، فعلًا لا قولًا، دون تأثير المال في إرادة الناخب، وتأمين المساواة، فعلًا لا قولًا، بين المرشحين في الظهور في وسائل الإعلام المرئي والمسموع. فالتجارب التي مر بها لبنان على هذين الصعيدين، ولا سيما بمناسبة الانتخابات النيابية الأخيرة في عام 2009، لم تكن مشجعة على الإطلاق. وسأكتفي، تدليلًا على ذلك، بإيراد مقاطع من تقرير الهيئة الرسمية التي أشرفت على هذه الانتخابات الأخيرة.

أما في شأن الإنفاق الانتخابي الذي كتبت كبريات المجلات الأجنبية أنه زاد على ما أنفقه المرشح في الانتخابات الرئاسية الأميركية، فجاء في التقرير الرسمي: «... إن غالبية اللبنانيين، كما الهيئات التي راقبت الانتخابات وأجهزة الإعلام اللبنانية والأجنبية، تحدثت عن مبالغ ضخمة أُنفقت وقد تخطت في مطلق الأحوال السقف الذي حدده القانون للإنفاق». إن «من مظاهر الإنفاق غير المراقب، استحضار ونقل الناخبين المتواجدين خارج الأراضي اللبنانية إلى لبنان ومن ثم إعادتهم إلى أماكن تواجدهم... » وكذلك تقديم المساعدات الاستشفائية والطبية ومنح التعليم وتزفيت الطرق وتشييد الأبنية وسواها ما شكّل، بحسب تعبير

الهيئة، «خللًا في التوازن بين فئات المرشحين والجهات السياسية وفقًا لقدرتهم المالية وبالتالي تأثيرهم على إرادة الناخبين».

أما في شأن مصادر تمويل الحملات الانتخابية، فإنها ما عادت خافية على أحد، على الرغم من أن القانون في لبنان يمنع «منعًا باتًا قبول مساعدات صادرة عن دولة أجنبية أو حتى عن شخص غير لبناني، طبيعي أو معنوي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة... إلخ».

أما بالنسبة إلى الإعلام، فلعل لبنان البلد الوحيد في المنطقة الذي تتعدد فيه وسائل الإعلام المرئي والمسموع الخاصة التي تنتمي بأكثريتها إلى قوى وأحزاب سياسية. لذلك فالخشية أن تُستعمل هذه الوسائل لمصلحة الفريق الذي تنتمي إليه، فتُفسد العملية الانتخابية برمتها، لأن الانتخابات، كما قيل، تُصنع إلى حد كبير على شاشات التلفزيون.

هنا أيضًا، أعود إلى فقرة معبِّرة، لا تحتاج إلى تعليق، من تقرير الهيئة الرسمية التي أشرفت على انتخابات عام 2009، جاء فيها أن «غالبية وسائل الإعلام استسلمت لانتماءاتها السياسية أو الطائفية، وتفلّتت من مشاركة الهيئة في ضبط المسار الإعلامي خلال الانتخابات والتزمت جزئيًا قرارات الهيئة وتعاميمها».

إلا أن الإصلاح الأكثر إلحاحًا في النظام الانتخابي، بالنظر إلى الشرخ القائم في المجتمع، فيكمن في اعتماد النظام النسبي. ولبنان بحاجة اليوم إلى أن تتمثل في مجلس النواب، وبالتالي في موقع القرار، جميع القوى السياسية الفاعلة – متى بلغ حجمها حدًا معينًا – وذلك بنسبة حجمها. فلا يُعطى للأكثرية حجم أكبر من حجمها ولا تُحرم الأقلية، مهما يكن حجمها، من المشاركة في القرار السياسي. فمع النظام النسبي، يُصبح مجلس النواب مرآة تعكس الواقع السياسي، كما هو، في وضع معين، من دون تضخيم فئة أو تحجيم فئة أخرى.

إن من شأن قانون الانتخاب العصري والعادل أن يُضفي على ممثلي الأمة المنتخبين صفة شرعية لسنّ القوانين باسم الشعب ونيابة عنه. وهذا الشرط الضروري لسلامة التشريع غير كافٍ بحد ذاته، ما لم يلتزم النص التشريعي قواعد وضوابط معينة.

ثمة مقولة، يُعبَّر عنها بالفرنسية بما مفاده أن ليس لأحد أن يتذرع بجهله القانون (Nul n'est censé ignorer la loi). وكي تصح هذه المقولة، يُفترض أن تكون القوانين والأنظمة سهلة المنال، واضحة غير معقدة، سهلة القراءة والفهم، وألا تخفي أمورًا غير قابلة للتوقع أو التقدير حيث تصبح القوانين أفخاخًا ومطبّات. ومن هنا ينبثق مبدأ الأمان القانوني، وهو من المبادئ الضرورية لانتظام الديمقراطية وحسن سيرها.

ثمة دول أدرجت مبدأ الأمان القانوني في دستورها حيث أصبح قاعدة دستورية ثابتة وملزمة. كتب مونتيسكيو منذ نحو 300 عام أن الضرورة قد تقتضي تعديل بعض القوانين. لكن عندما يحدث ذلك، فينبغي ألا نمس القانون إلا بيد مرتجفة (Il est parfois nécessaire de changer certaines lois, mais le cas est rare et lorsqu'il arrive, il ne faut y toucher que d'une main tremblante).

إن تعدد القوانين وكثرتها، وصدور بعضها بمفعول رجعي، إضافة إلى التغيير المفاجئ الذي يطرأ على اجتهاد المحاكم، يُوجِد شعورًا بعدم الأمان لدى المواطنين. وفي الواقع، لا يُلام المواطن بسبب عدم إلمامه أو معرفته بالقانون في ظل تفسيرات متناقضة للنص الواحد.

إن ما يصح في القضايا المدنية يصح من باب أولى في القضايا الجزائية، إذ كيف يمكن تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد إذا كانت الملاحقة تحدث في مكان ما وتُمنع في مكان آخر، ومن ثم من يضمن أن اجتهاد اليوم لن يتغير في ما بعد تبعًا لتفسير غير مستقر للقانون؟

إن دور القضاء في «دولة القانون» متعدد الأوجه، يراقب من خلال هيئة قضائية مستقلة مدى توافق القوانين الصادرة عن مجلس النواب على أحكام الدستور، ويُبطل ما يراه مخالفًا لها. فبعد إنشاء المجالس الدستورية صحّ القول إن القانون لا يعبِّر عن الإرادة العامة إلا إذا احترم الدستور، وفقًا لتقدير هذه الهيئة القضائية المستقلة.

أنشئ المجلس الدستوري في لبنان في عام 1993 تنفيذًا لاتفاق الطائف، وسط حذر الطبقة السياسية التي حرصت على تقليص دوره ما أمكن كأنها

لم تقبل به إلا على مضض. ذلك أن هذه المؤسسة أُنشئت، لا لمراقبة عمل المشترع فحسب، بل لتنتزع من النواب حق البت في صحة نيابتهم أيضًا. وتجلى هذا الحرص في عام 1990 عندما عمد مجلس النواب إلى تعديل الدستور لإنشاء المجلس الدستوري، فنزع منه صلاحية تفسير الدستور التي لحظها اتفاق الطائف. واقتصرت صلاحية المجلس الدستوري، بالتالي، على مراقبة دستورية القوانين وعلى البت في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب. ونظرًا إلى أهمية دور المجلس الدستوري في العملية الانتخابية، بدت واضحة محاولات الفرقاء السياسيين السيطرة على هذه المؤسسة من خلال المحاصصة في تعيين أعضائها. ففي عام 2003 انتهت مدة ولاية خمسة من أعضاء المجلس الدستوري العشرة، غير أنه تعذر التوافق على تعيين بدلاء منهم فاستمروا في عملهم بحكم القانون إلى أن انتهت مدة ولاية جميع الأعضاء. وهكذا بقي المجلس الدستوري طوال أربعة أعوام مشلولًا كليًا، في خضم الحديث عن ضرورة تأمين «التوازن السياسي» داخل المجلس. وفي هذه الفترة تراكمت الطعون ضد بعض القوانين والاعتراضات على انتخابات نيابية من دون وجود مرجع للبت بها، إلى أن أصبحت كلها، مع مرور الزمن... من دون موضوع!

في 31 أيار/مايو 2013، اتخذ مجلس النواب في جلسة لم تستغرق عشر دقائق قرار تمديد ولايته، وبالتالي تأجّل عقد الانتخابات النيابية 17 شهرًا. وطعن رئيس الجمهورية وعشرة نواب بهذا القرار أمام المجلس الدستوري. غير أن المجلس لم يتمكن من البت في الموضوع لتعذر اكتمال نصابه القانوني لعقد جلسة، على الرغم من محاولات متتالية عدة، وأصبح قانون التمديد نافذًا بسبب انقضاء المهل القانونية.

ينبغي أن يدفع هذا الواقع المؤسف أهل القانون إلى إيجاد صيغ مبتكرة للحفاظ على هذه المؤسسة الدستورية المهمة وتجنيبها، في الوقت ذاته، التجارب التي مرت بها. ولعل من بين هذه الصيغ، منح رئيس الدولة - وهو في الدستور رمز وحدة الوطن، والساهر على احترام الدستور والمؤتمن على استقلال لبنان

ووحدته وسلامة أراضيه - دورًا أساسيًا في اختيار أعضاء المجلس الدستوري على أن يكون ذلك على أساس الكفاءة والاختصاص، لا المحاصصة والانتماء الطائفي. فضلًا عن خفض النصاب المطلوب لانعقاد جلسات المجلس الدستوري (حاليًا ثمانية أعضاء) والأكثرية المطلوبة للتصويت (أي سبعة أعضاء) تسهيلًا لاتخاذ القرارات في أعلى هيئة قضائية في لبنان. هذا علاوة على ضرورة التشدد في تطبيق عقوبة الإقالة بحق العضو الذي يتخلف عن حضور جلسات المجلس من دون عذر مقبول.

لا يقتصر دور القضاء في دولة القانون على مراقبة دستورية القوانين، بل يتمثل دوره الأساس الآخر في حماية المواطن من تعسف السلطة وصيانة كرامته وحقوقه والبت في الخلافات بين الأفراد. وتجدر الإشارة إلى أن القضاء في الدستور اللبناني سلطة، أسوة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وإن العبرة في التعامل معه بهذه الصفة.

أكتفي بالتذكير أن استقلال القضاء، من جهة أولى، هو استقلال عن السلطة التنفيذية، ما يضعه بمنأى عن ضغطها ومداخلاتها في ما يتعلق بشؤون السلك. ويستلزم تحقيق ذلك إعطاء مجلس القضاء الأعلى الكلمة الفصل في تعيين القضاة ونقلهم، واعتبار هذه الأحكام بمنزلة النصوص والقواعد الدستورية التي لا يمكن تعديلها أو تعليق العمل بها بموجب قوانين عادية.

كما أن استقلال القضاء استقلال بالنسبة إلى المتقاضين ويفترض - من أجل توافر أسبابه - أن تؤمّن الرواتب والمخصصات للقضاة صفاء الذهن بالاطمئنان إلى غدهم، كما تؤمّن للقاضي حياة لائقة في المجتمع، بمستوى الرسالة التي يضطلع بها.

تأسيسًا على هذه النظرة، تحقق في لبنان - منذ مطلع عام 1994 - أمران غاية في الأهمية: الأول فصل سلسلة رتب القضاة ورواتبهم عن سائر موظفي الدولة، والثاني تخصيص صندوق تعاضد القضاة بمبالغ سخية سمحت بتأمين تغطية كاملة للقاضي ولأفراد عائلته في مجالي الصحة والتعليم.

أختم بالقول إن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعني انغلاق كل سلطة على نفسها حيث يصبح القضاة طائفة معزولة عما عداها، لأن مبدأ الفصل بين السلطات يقوم أيضًا على توازن السلطات والتعاون في ما بينها. كما أن استقلالية القضاء والضمانات والامتيازات الممنوحة للقضاء يجب أن تتزامن مع قرار جريء من الأجهزة القضائية ذاتها بإزالة الشوائب في الجسم القضائي، ومع تطبيق صارم لقاعدة الثواب لمن أحسن والعقاب لمن أساء، حيث يكون القضاء قدوة في هذا المجال، ويبقى بعيدًا عن مواطن الشبهات.

الورقة الثانية

دور السلطة التنفيذية في دعم نزاهة تطبيق القانون واحترامه

خالد قباني

ليس مصادفة أن يشهد العالم العربي انتفاضات وثورات متنوعة، وأن تتفجر الأوضاع السياسية والاجتماعية فيه بصورة متزامنة نتيجة ما يشكو منه المواطن من سوء الأحوال في معيشته وأوضاعه الحياتية وما يعانيه من فقر وبؤس وقهر، وما يتعرض له من اعتداءات على حياته وعمله، وما يواجهه من صعوبات وتحديات في بناء مستقبله، وما يكابده من حرمان وضيق عيش، وما يواجهه من اضطهاد وتعسف ومعاناة في الوصول إلى حقوقه أو ممارسة حرياته، وما يراه من فساد وسوء استعمال للسلطة واستغلال للنفوذ وهدر المسؤولين للمال العام، حتى بات الفساد على كل شفة ولسان، بل بات الفساد ظاهرة من الظواهر البارزة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمسلم بها، حيث أصبحت هذه الظاهرة قاعدة من قواعد الحكم والإدارة، لا يتجرأ أحد على التعرض لها، وإن تجرأ، فلا قدرة له على مواجهتها، بل لا إرادة جامعة في الوقوف بوجهها، لأنها دخلت في نسيج المجتمع وتغلغلت في ثقافة المجتمع وأضحت جزءًا من قيمه وتراثه، ترعاها وتمدها بالحياة شبكة مستفيدة ونافذة من القوى الاقتصادية والاجتماعية وأصحاب النفوذ والسلطة.

لعل أكثر المعوقات التي تقف في وجه التغيير المنشود في عالمنا العربي، الذي كان شعارًا لحركة الانتفاضات العربية التي سميت بالربيع العربي هي حال

الفساد التي تعم عالمنا العربي في مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ضربت مقومات الدولة ومرافقها، وعوّقت ولا تزال حركة التغيير وتطوير بنية الدولة والمجتمع، وجعلت هذه البنية ضعيفة وهشة وغير جديرة ولا قادرة على إحداث التغيير والتطوير المطلوب.

لا يتناول الفساد جانبًا من جوانب حياة الدولة والمجتمع دون غيره، لكنه يتفشى مرضًا خبيثًا في جسم الدولة، ويعشّش في قلبها ويضرب أوصالها كلها، لأن عدواه لا تلبث أن تنتشر لتتناول جميع أعضائها، ولا تستقر في قطاع دون غيره، بل تجتاح في طريقها القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام، وتتحول إلى نمط حياة وثقافة حياة، وهذا مكمن الخطر، لأنه يصبح مدعاة تفاخر بين الناس بما يؤمنه للفرد من غنى أو سلطة أو نفوذ أو قوة تأثير أو اقتدار وحماية وترقٍّ في السلم الاجتماعي.

يترافق الفساد عادةً مع ضعف الدولة وغياب المؤسسات وعدم احترام القانون، أي مع عدم وجود دولة قانون، ولذلك يعتبر الفساد نقيضًا للشرعية. ومن هنا جاءت القاعدة القانونية أن «ما بُني على فاسد فهو فاسد»، ما يعني أن الفساد يناقض الشرعية ولا يمكن أن يبنى عليه حق أو مطالبة بحق، وأن الفساد لا يكسب حقًا، بل يبقى معرضًا للإبطال، بل يجوز إبطاله في كل وقت.

تتشابك الأسباب التي تؤدي إلى الفساد في الدولة وفي المجتمع، منها ما يعود إلى سوء تطبيق الديمقراطية، إن لم نقل غيابها، وهذا ما يتجلى بقوانين الانتخابات التي لا تؤمن تمثيلًا صحيحًا لشتى فئات الشعب، ولا توفّر حرية حقيقية للناخب، ولا تتسم بالنزاهة، بما يُخرِج مجلسًا نيابيًا لا يعكس الإرادة الشعبية، ولا يمثل تطلعات الشعب وأمانيه، ولا يقوم بدوره المطلوب على مستوى التشريع أو على مستوى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. كما قد يكون مصدره الحكومة التي لا تسهر على مصالح المواطنين ولا تهتم بمتطلباتهم وحاجاتهم، أو تعنى بأمنهم وأمانهم وتوفير حياة مستقرة وكريمة لهم، بل تسخّر الحكم لمصالحها الخاصة، ويتفاقم الأمر سوءًا عندما لا تمارس السلطة الثالثة، أي السلطة القضائية دورها في إحقاق الحق وفي حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، حيث تكون، من جهة،

سلطة رادعة لكل من يخالف القانون، وسلطة حامية، من جهة ثانية، لحق المواطن وحريته.

سنقتصر في بحثنا على موضوع دور السلطة التنفيذية في دعم نزاهة تطبيق القانون واحترامه، من خلال مبحثين، نعالج في الأول السلطة التنفيذية واحترام القانون، وفي الثاني الخلل في تطبيق القانون وأثره في انتشار الفساد.

أولًا: السلطة التنفيذية واحترام القانون

لعل احترام القانون، بما يعني الالتزام بتطبيق أحكامه، من دون انحياز أو محاباة أو تجاوز، وبالتالي احترام القاعدة القانونية بما هي قاعدة عامة ومجردة وغير شخصية، تؤمن المساواة بين الأفراد ولا تفرق أو تميز بينهم، أي تسعى إلى تطبيقها على الجميع بنزاهة، هو المدماك الأول للنزاهة وبناء دولة القانون، أي الدولة التي تخضع في جميع أعمالها ونشاطها لأحكام القانون، والدولة التي يخضع فيها الحكام والمحكومون لأحكام القانون، وإلى القاعدة القانونية التي توجه سلوك الفرد والجماعات، بما يحفظ أمن المجتمع وسلامته وانتظام عمل مؤسسات الدولة والمرافق العامة، وشفافية هذا العمل واستمراريته من دون انقطاع، وتوفير حاجات المواطنين ومتطلباتهم، وبالتالي احترام مبدأ الشرعية (Principe de légalité).

يحول مبدأ الشرعية دون قيام السلطات العامة أو مؤسسات الدولة، ولا سيما السلطة التنفيذية، بما يخالف القواعد القانونية وفقًا لهرميتها، ويحظر على أي سلطة تجاوز حدود سلطاتها أو صلاحياتها المحددة في القوانين والأنظمة، وفي ما يحول بالطبع دون ممارسة الحكم الكيفي. هذا يعني أن أعمال الحكومة، أي السلطة التنفيذية، يجب أن تُضبط بأحكام القانون، فهي سلطة تنفذ القانون في الحدود وضمن الإطار الذي وضعه القانون، فلا يجوز لها أن تتجاوز حدوده أو تعدل فيه أو تغير في مضمونه أو أن تفسره بما يخرجه عن مضمونه، أو تعفي أحدًا من التقيد بأحكامه. ولذلك منحها الدستور سلطة تطبيق القانون، أي سلطة إصدار الأنظمة بوضع أحكام تفصيلية، تطبيقية وتنفيذية، لهذا القانون، يجعله

قابلًا للتطبيق، مع احترام هذه القواعد التطبيقية، والمعروفة بالمراسيم أو القرارات التنظيمية لأحكام القانون الملزمة، وحيث يحظر على المسؤولين التصرف بوصفهم مالكين للمؤسسات أو الإدارات التي يتولون إدارة شؤونها، أو تجعلهم يسخّرون تلك المؤسسات لمصالحهم الشخصية أو السياسية أو الحزبية، لأن المؤسسات التي بين أيديهم يجب أن تعمل لمصلحة الشعب وخدمته، أي الخدمة العامة، بما يعزز مفهوم المؤسسات ومفهوم الخدمة العامة.

هنا يؤدي مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة الديمقراطية دور الرادع لطغيان السلطة التنفيذية أو تجاوزاتها، لأنه في حال عدم احترام هذا المبدأ الدستوري، فبوسع السلطة التنفيذية، بامتداداتها، وبما تملك من قدرات وأجهزة إدارية ومالية وعسكرية أن تطغى على السلطتين التشريعية والقضائية، وتتحكم بالتالي في مسار عمل كل منهما، بما يؤمن لها الهيمنة على مقدرات البلاد واحتكار القرار السياسي، إضافة إلى الحلول في بعض الحالات والأوضاع محل السلطة التشريعية، فينعدم دور البرلمان التشريعي والرقابي، ولا سيما في ظل نظام سياسي لا يطبق مبدأ الفصل بين النيابة والوزارة، ويحول بالتالي دون المحاسبة والمساءلة، أي يضرب مفهوم الديمقراطية القائم على ثلاثية مشاركة الشعب في الحكم بفاعلية وتداول السلطة والمساءلة والمحاسبة، وبما يجعل مبدأ استقلال القضاء نصًا لا روح له ولا مضمون، وذلك كله مدعاة للفساد.

ثانيًا: الخلل في تطبيق القانون وأثره في انتشار الفساد

هناك ترابط وعلاقة عضوية بين الخلل في احترام قواعد القانون ونزاهة تطبيقه والفساد. فالفساد نتيجة حتمية لعدم قيام السلطة التنفيذية، بدءًا بالحكومة وأعضائها امتدادًا إلى سائر الإدارات والمرافق العامة المرتبطة بها، بتطبيق القانون أو بالانحراف في تطبيقه أو إهمال تطبيقه أو تطبيقه بصورة سيئة، أو استغلال السلطة لتحقيق أهداف وغايات شخصية بما يتنافى أو يتعارض مع المصلحة العامة، وذلك كله يشكّل ظواهر سوء استعمال السلطة، أي الفساد الذي يدخل في فقه القانون الإداري تحت عنوان «التجاوز في استعمال الحق أو السلطة»، وينفي عن هذه الأعمال شرعيتها، الأمر الذي يجعلها معرضة للإبطال أمام القضاء الإداري.

تنطلق البداية من تأليف الحكومة وممارسة الوزراء مهماتهم وصلاحياتهم، وتمتد بالتالي إلى سائر الأجهزة المرتبطة بالحكومة. ولعل أخطر ما يشوب أعمال السلطة التنفيذية من فساد ويكون له تأثيره المباشر والبالغ في أعمال الدولة بأكملها، وجود مناخ وبيئة حاضنة وحامية ومسهلة للفساد، بما هو تعبير عن عدم احترام القانون. ذلك أن المواطن يتأثر تأثرًا كبيرًا في هذا المناخ المبني على مفاهيم خاطئة لدور القانون والوظيفة العامة والمصلحة العامة والشأن العام والخدمة العامة، وشيوع مفهوم الملكية الخاصة للوظيفة العامة، وعدم التمييز بين الشأن العام (Res publica) والشأن الخاص، حيث يختلط الشأن الخاص بالشأن العام، ويستباح المال العام ويهدر ويصبح عرضة لجميع أشكال الانتهاك والاستغلال، من دون خوف من مساءلة أو محاسبة، ذلك أن مفهومها غائب عن الذهنية العامة بسبب انعدام الثقافة الديمقراطية القائمة على مفهوم المساءلة والمحاسبة ومفهوم مبدأ تداول السلطة.

1 - مفهوم الوظيفة العامة والخدمة العامة

لعل مفهوم الوظيفة العامة والخدمة العامة في عالمنا العربي، ومنه لبنان، وما يمثله من أبعاد إنمائية وحياتية واجتماعية وإنسانية، ومن تحريك لعجلة الدولة والدورة الاقتصادية لا يزال بعيدًا عن الإدراك العام، إذ يجري التعامل مع الوظيفة العامة كأنها متاع أو وسيلة عيش وعمل، وفي كثير من الأحيان وسيلة سلطة ونفوذ.

لم يزل التصرف في الإدارات العامة والمؤسسات العامة، من القيمين عليها، كأنها إقطاعات مناطق أو أحزاب وقوى سياسية أو طوائف أو عائلات، أو محسوبين أو أصحاب نفوذ، بل مقتنيات تُستباع، ومن ثم تُتقاسم، ويُتصرف بها بعيدًا من مفهوم الخدمة العامة والمصلحة العامة، وما يتضمنه مفهوم المرفق العام من احترام لمبدأ المساواة بين المواطنين، الأمر الذي يعني التعامل مع الناس بوصفهم مواطنين ينتمون إلى دولة قانون ومؤسسات، ويتساوون في الحقوق والواجبات.

ما يؤسف له عدمُ مقاربة مفهوم دولة القانون، بما ينطوي عليه من خضوع الحكام والمحكومين، في تصرفاتهم وسلوكهم وجميع أعمالهم إلى أحكام

القانون، واحترام القاعدة القانونية، وتطبيقها وعدم الخروج عليها، أو التباهي في الخروج على أحكام الدستور والقوانين، واعتبار ذلك مصدر قوة وقدرة ومدعاة افتخار.

ولم يتم التوصل حتى الآن إلى تحييد الإدارة عن السياسة وإبعادها عن الصراعات والنزاعات السياسية، بل تُستخدم الإدارة سلاحًا وأداة استقواء في هذه الصراعات والنزاعات ويزج الموظفون والمواطنون في أتونها ونارها، فتقع الإدارة فريستها وتكون أولى ضحاياها.

تكمن المشكلة في عدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وفي تجاوز السلطات والاختلاط بينها، إذ لا فواصل بين الدولة وأجهزتها والأشخاص الذين يتولون إدارتها، ولا يوجد ثمة مسافة بين المؤسسة والمسؤول، أو مساحة بين الإدارة ومن يتولى شؤونها، أو تمايز بين الأشياء، فضلًا عن عدم وجود ثقافة للمحاسبة المساءلة.

الوظيفة العامة ليست مدخلًا أو سلمًا للارتقاء الاجتماعي أو للتسلط أو ممارسة النفوذ أو الإثراء. إنها عمل يرتقي فيه المواطن إلى أسمى درجات العطاء العام بما يؤكد مواطنيته وانتماءه إلى وطن ودولة. فالوظيفة العامة تعني الخدمة العامة، الخدمة المجردة من الأهواء والنوازع، الخدمة المنزهة من الأطماع، خدمة الناس والمواطنين، والسهر على حاجاتهم ومصالحهم، وتوفير الأمن والسلامة والسكينة لهم. ولعل هذه المعاني للخدمة العامة غائبة عن مفاهيمنا وقيمنا في العالم العربي، ومنه لبنان، وهذا باب واسع للفساد.

أن تكون موظفًا في الدولة يعني أن تكون في خدمة الناس، جميع الناس. فكل من ولي عملًا عامًا موظفٌ في خدمة الدولة والمواطن. ويتساوى في ذلك الجميع، رئيسًا كان أم وزيرًا أم مديرًا أم في أي منصب عام. وقديمًا قيل «سيد القوم خادمهم». ويعني ذلك أن تكون في خدمة المواطنين، لا في خدمة منطقة أو طائفة أو عشيرة أو فئة أو حزب أو جهة سياسية، فتفقد حريتك وما تنطوي عليه الحرية من كرامة وحياد.

أن تكون موظفًا عامًا، يعني أن تحظى بشرف الانتساب إلى الدولة، وأن تكون أمينًا على الخدمة العامة، وأن تحرص على المصلحة العامة وتسهر على الشأن العام، أن تكون مسؤولًا، والمسؤولية أمانة، وليست جاهًا أو حظوة أو تسلطًا على الناس. فالسلطة التي ناطها بك القانون، يعني أن تمارسها في حدود القانون لا خروجًا عليه، وأن تستعملها في خدمة المواطن، لا بما يضر الناس أو يسيء إليهم.

لم نرتق في عالمنا العربي بعد إلى هذا المستوى من الثقافة لمفهوم الدولة، والوظيفة العامة والخدمة العامة والمال العام، ولمفهوم المواطنة، والسياسة ومعناها، وما تنطوي عليه من أبعاد، ليس أقلها تدبير شؤون الناس، ولمفهوم الشأن الخاص والشأن العام، وما يستلزمه هذا التمييز من فصل بين الشأن الخاص والشأن العام، ولذلك لا تزال أبواب الفساد مشرعة في عالمنا العربي.

من هذا المنطلق، يجب السعي إلى أن تكون إدارات الدولة ومرافقها حيادية ونزيهة وشفافة، وأن تكون خلاقة ومبدعة ورائدة. كما يجب العمل على استعادة دور المؤسسات وتحييد الإدارة عن السياسة، لأن الإدارة تعمل من أجل الناس، وفي خدمة الناس، ولذلك ينبغي ألا تتأثر بالأجواء السياسية أو الحزبية أو التغييرات والتقلبات السياسية. ولا يجوز لنا أن ندفع الناس دفعًا وقهرًا إلى اللجوء للمراجع أو القوى السياسية وذوي النفوذ أو الوسائل غير المشروعة، للحصول على حقوقهم أو تيسير أمورهم ومصالحهم وما هو حق لهم، فنسيء إلى أنفسنا وإلى الإدارة ونساهم في إهدار كرامات الناس، بل يجب أن تبقى الإدارة ثابتة على خطها ونهجها وطريقها المستقيم حيث تشكّل حماية لمصالح المواطنين وحقوقهم واستمرار تأمين الخدمات لهم.

على هذا الأساس، يجب إبعاد السياسة عن الإدارة، وأن يحرص أهل السياسة على عدم التدخل أو الضغط على الإدارة، بما يمنعها من القيام بدورها الحقيقي، وهو الخدمة العامة المجردة. فالعمل يجب أن ينصبّ على بناء مؤسسات وإدارة حديثة ومتطورة تشكل ركيزة للحكم وأداة فاعلة ومنتجة، قادرة على مواكبة التطورات والمستجدات والمتغيرات، ومؤهلة لمنافسة القطاع الخاص ومحاكاة

العصر، ومهيأة لاستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتزخر بالكفاءات والقدرات التي تستطيع أن تتلاءم وتتكيف مع متطلبات الحياة ومستلزماتها، وتلبي حاجات الدولة والمجتمع، وعند ذلك نأمل في أن نوصد أبواب الفساد ونقطع الطريق على الفاسدين.

2- مشكلة عدم الالتزام بتطبيق القانون: الفرق بين النص والممارسة

لعل إحدى الظواهر البارزة في عالمنا العربي، ومنه لبنان، عدم التزام السلطات الإدارية بتنفيذ القاعدة القانونية بتجرد ونزاهة، والملاحظ أن النصوص في وادٍ وتطبيق هذه النصوص وممارسة الصلاحيات في وادٍ آخر. ويبين الواقع ميلًا واضحًا، بل توجهًا علنيًا لدى الجهات المسؤولة إلى مخالفة القواعد القانونية ومحاولة استتباع الإدارات والسيطرة على مواقع القرار، وعدم احترام القانون والأنظمة المرعية الإجراء، الأمر الذي ينعكس سلبًا على صحة عمل الوزارات والإدارات العامة وصدقيته وعلى حقوق المواطنين وشرعيتها.

المفارقة في الأمر، أن معظم الدساتير في الدول العربية ليبرالي يتزين بمقدمات تتضمن نصوصًا وأحكامًا تعظم الحرية والمساواة والعدالة، وتؤكد ضمان الحقوق الشخصية والحريات العامة، وتتحدث عن استقلال القضاء، وتحرص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتلحظ وجود المؤسسات الضامنة للحقوق والحريات، لكن واقع الأمر والممارسة مغاير لما تتضمنه هذه النصوص والأحكام، الأمر الذي يجافي مفهوم الشفافية والنزاهة ومضمون الديمقراطية، ويؤكد أن مفهوم الديمقراطية لم يلامس العقول والقلوب، وهناك ذهنية وبيئة وتربية وثقافة راسخة في مجتمعنا العربي تطغى على هذه المفاهيم كله. وتكاد هذه المعضلة تكون مشتركة في منطقتنا العربية، حيث هناك هوة واسعة بين النص وتطبيقه، وبين وجود القاعدة القانونية والالتزام بها. ويظهر هذا التناقض حجم المأساة التي نعيشها، والتي تفتح أبواب الفساد على مصراعيها، وتؤكد هذا النقص الكبير في الثقافة الديمقراطية وغياب إرادة التغيير والتطوير لدى القيادة السياسية.

لهذه الذهنية التي تتحكم بالحياة السياسية ومنهج العمل في مؤسسات الدولة ومرافقها، ترجماتها وبصماتها الواضحة في محاولة السلطة التنفيذية في وضع اليد على المؤسسات وتسييسها ومصادرة دورها، والقضاء على استقلاليتها، كي تبقى في دائرة نفوذها وطوع أمرها وتعمل على تحقيق مصالحها وتوجهاتها السياسية، ولا سيما هيئات الرقابة بدءًا بمجلس الخدمة المدنية إلى التفتيش المركزي إلى ديوان المحاسبة. كما تسعى إلى الخروج من قواعد التعيين في الإدارات والمؤسسات العامة، فتضع مشروعات قوانين تعفي، في بعض الحالات، من المباراة في التعيين، خلافًا لقاعدة المساواة والكفاءة والجدارة، أو تلجأ إلى تعيين المحسوبين والأزلام في المناصب الإدارية العليا، أو تعمد إلى عدم التعيين في المراكز الشاغرة وتستعيض عنها بتكليف موظفين من الأنصار والمحازبين لا كفاءة لهم ولا أهلية، حيث تتحكم السياسة والاعتبارات السياسية بالمواقع والقرارات، ما يبعد أصحاب الاختصاص والكفاءة عن المناصب القيادية ويهمش دورهم، فتخسر الإدارة طاقاتها المنتجة وتضرب قاعدة «الموظف المناسب في المكان المناسب»، علاوة على إهمال دور معاهد الإدارة التي تعمل على إعداد الموظفين وتدريبهم بما يهيئ لها عناصر قيادية ومنتجة وملتزمة بأخلاقيات الوظيفة العامة والمحصنة من الانجراف في طريق الفساد ودروبه المتفرعة والمتعددة الوجوه والأشكال، من فساد سياسي إلى فساد إداري إلى فساد مالي، الأمر الذي يجعل حال الفساد متنامية ومتفاقمة وبالغة التعقيد، ويصعّب عملية الإصلاح في جوانبها كلها.

لا شك في أن مسألة إصلاح حال الفساد المستشرية والمؤثرة في مسيرة الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقة بها وبمؤسساتها، بقدر ما هي عملية ضرورية، فإنها عملية متكاملة، تبدأ بالإرادة، إرادة التغيير، ممن يملك سلطة القرار، أي إرادة سياسية جامعة وقادرة وراغبة. وفي أساس هذه الإرادة، يجب أن يكون ثمة وعي وإدراك للواقع ورؤية واضحة للمستقبل، وتبصر بما يمكن أن يجره الفساد من خطورة بالغة وتهديد لجميع مقومات الدولة. ولا يمكن للإصلاح أن يكون مجديًا في غياب الانتماء إلى الدولة. وتبقى الإجراءات والنصوص والحلول غير ذات فاعلية ما دام الشعور بالانتماء إلى الدولة معدومًا أو متراخيًا،

وما دامت الثقة مفقودة نتيجة الممارسات الخاطئة والإمعان والتشاطر في التهرب من تطبيق القانون والالتزام بقواعده وأحكامه، وما دام اعتبار المناصب الوزارية والعامة تشكل في أذهان الناس طريقًا إلى الثروة والسلطة والنفوذ، وما دام مفهوم المصلحة العامة والخدمة العامة والشأن العام، مغيبًا أو منتقصًا، لحساب مصالح سياسية وفئوية ومناطقية وطائفية وقبلية وعشائرية تشد المواطن والمسؤول خارج دائرة الدولة، وبالتالي خارج دائرة القانون، وما دامت تشكل هذه المظلات الواقية شبكة أمان وحماية تحصن الفساد وتحمي الفاسدين وتجعلهم بمنأى عن المساءلة والمحاسبة، وتعزز في المواطن روح الفساد والجرأة في ممارسته حيث يصبح عادة متأصلة وقيمة اجتماعية ونهجًا في العمل.

الإصلاح، إذًا، مرتبط بمفاهيم وقيم المجتمع الأساسية، ومنها معنى الدولة ومفهوم الخدمة العامة والمواطنة والشأن العام وأخلاقيات الوظيفة والثقافة الديمقراطية ومفهوم دولة القانون والحقوق والواجبات والحكم الرشيد، وبالتالي فهو مسألة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع وبمفهوم سيادة القانون (The rule of law).

خاتمة

إن دولة تُعدّ فيها الثروة وسيلة لبلوغ السلطة والسلطة أداة لبلوغ الثروة، ولا تقيم وزنًا لاحترام القانون وقيم الحق والمساواة والعدالة، هي دولة تشكل بيئة حاضنة للفساد، بألوانه وأشكاله كلها، فضلًا عمّا يسببه الفساد من مشكلات ومخاطر على استقرار النظام والمجتمعات وأمنها، الأمر الذي يقوض المؤسسات الديمقراطية وقيمها كما القيم الخلقية، فضلًا عن أنه يعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر ويؤشر إلى انتهاك مبدأ النزاهة.

يثبت ما يحصل في عالمنا العربي أن الديمقراطية لم تؤمّن الآليات الملائمة والفاعلة لما تتطلبه وتحتاجه مجتمعات هذه الدول من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي لم تتعدَّ إطار النصوص والشكليات القانونية، وأن الإصلاح المرتجى بقي غريبًا عن سلوك مجتمعاتنا.

إن من دواعي الإصلاح محاربة الفقر والتركيز على التنمية، أي مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والإنمائي للديمقراطية الذي يقوم على فكرة التضامن الاجتماعي التي تعدّ من ركائز بناء الدولة ووحدتها، وتشكل صمام أمان للعدالة واستقرار النظام، وشرطًا أساسيًا من شروط القضاء على الفساد.

ترتبط الديمقراطية برباط محكم بالتنمية بوصفهما قوتين تحريريتين من الفقر والجهل والتبعية، ومن ثم الفساد، وتعزز إحداهما الأخرى. فلا تنمية من دون ديمقراطية، أي من دون مشاركة واعية للشعب في عملية التنمية، ولا يمكن للديمقراطية أن تنمو وتزدهر في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وتنموية متخلفة. فالتنمية والديمقراطية تقوم بينهما علاقة متبادلة، وتشتمل كل منهما في آن على عناصر اقتصادية ومجتمعية وسياسية، المدخل الصحيح لمحاربة الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية.

إذا لم تعمل القيادة السياسية على بث روح جديدة في الحياة السياسية، وتسعى إلى بناء إدارة ترتكز على قيم الجدارة والتميز والتجرد والمسؤولية وأخلاقيات العمل والخدمة العامة واحترام القانون وإشاعة مناخات من الثقة والتفاعل داخل الجسم الإداري ومع المواطنين، حيث تكون الإدارة حيادية ونزيهة وشفافة، وتكون أمينة على خدمة المواطن، وحريصة على المصلحة العامة وحمل المسؤولية والأمانة، ورائدة وقدوة للآخرين، لا أمل بالإصلاح، ولا أمل في القضاء على الفساد.

الورقة الثالثة

استقلال القضاء حصانة للدولة والمواطن

محمد الحموري

إن المحور الأساس لاستقلال القضاء هو عدمُ وجود أي مؤثرات من أي نوع في القاضي عند الفصل في النزاع المعروض عليه. ويعني الفصل في النزاع أن يطبق القاضي حكم القانون على وقائع الدعوى. أما حيادية القاضي فتعني عدم تحيّزه لأي طرف فيها، ومن دون قيود على سلطته إلا ما يقرره القانون، ومن دون أي إغراءات أو ضغط أو تهديدات أو تدخلات تضطره إلى الميل إلى جانب دون آخر.

تحكم القاضي في أداء عمله نصوصٌ قانونية تنظيمية تتعلق بالوظيفة القضائية، وبواجبات القاضي وحقوقه، ونصوص قانونية أخرى تتعلق بالسلوك الفردي والجمعي لمن يعيش داخل الدولة، ويكون عليه إلزام الناس بها، عند الاقتضاء، في مجال إصدار حكمه. وهذان النوعان من النصوص، تصدرهما أو تساهم في إصدارهما سلطتا التشريع والتنفيذ. ومن ثم فإن انحراف أي من السلطتين عند إصدار النصوص المذكورة، سيؤثر بالضرورة في استقلال القضاء واستقلال القاضي. ويعود انحراف هاتين السلطتين في كثير من دول الوطن العربي إلى غياب الموضوعية والمؤسسية السليمة في تشكيلهما، إن من حيث عدم نضج قانون الانتخاب، أو من حيث عدم نزاهة الانتخاب، وبالتالي عدم تمكن الشعب من إيصال أفضل كفاءاته وأكثرها قدرة لتجسيد إرادته. ويساهم في ذلك

ما تمارسه أجهزة الخفاء داخل الدولة من دور في اختبار المرشحين، وتأثيرها في الناخبين، بذريعة ضمان الولاء للحاكم. ومثل هذا النوع من المجالس التي تشرّع باسم الشعب، لا تستطيع أن تحمي مصالح مواطنيها، إما بسبب عدم توافر الكفاءة المطلوبة، وإما بسبب إرادتها المسلوبة، وإما للسببين معًا.

نظرًا إلى حرص الأنظمة السياسية في الوطن العربي على عدم نمو أحزاب تشكل أغلبية برلمانية تفرض حكومتها، فإنه في غياب الأسلوب المؤسسي في تأليف الحكومات، تصبح المناصب الوزارية شكلًا للوجاهة فاقدة المضمون، ويكون معيار الوصول إلى كراسيها، مدى الولاء للحاكم الفرد، ليصبح الكرسي وامتيازاته مكافأة للأكثر قدرة على مدح الحاكم وتعظيمه وجعله من أصحاب العصمة. وبذلك يثبت الحاكم نظريته في استقطاب الانحناءات، ذلك أنه وحده مصدر الجاه والمال والنفوذ، وما يجري أمام الناس من ممارسات خير دليل.

ما نريد قوله هنا، إن البحث في استقلال القضاء، لا يقتصر على القاضي وسلطة القضاء، وإنما يمتد على مساحة واسعة تتناول طبيعة نظام الحكم، وكيفية تكوين السلطات، فضلًا عن النصوص الدستورية وشبكة التشريعات التي وضعت، لضمان استمرار انفراد الحاكم بالسلطة. ونظرًا إلى المجال هنا لا يتيح لنا الحديث في المجالات السابقة كلها، سنحاول ما أمكن الاقتصار على استقلال القضاء واستقلال القاضي، والتشريعات المنظّمة لهذا الاستقلال.

أولًا: نشوء مبدأ استقلال القضاء وتطوره

يعدّ المبدأ الذي تُوزّع بموجبه وظائف الدولة على ثلاث سلطات، ومنها السلطة القضائية، مبدأ حديثًا نسبيًا في دول الوطن العربي، بخلاف أوروبا التي أخذنا المبدأ منها.

عرفت بريطانيا تطبيقًا واقعيًا للمبدأ من خلال تطور تبلورت معالمه في القرن السابع عشر. فمنذ الثورة الإنكليزية الثانية في عام 1688، وصدور ميثاق الحقوق في عام 1689، استرد الشعب كثيرًا من سلطات الملك، وأصبحت جزءًا من صلاحيات البرلمان الذي يجسد إرادة الشعب. واقتضى اختصاص البرلمان

بإعطاء الثقة للحكومة المؤلفة من حزب الأغلبية، وإصدار التشريعات التي تحكم السلوك والتصرفات داخل المجتمع، إلى أن يصبح القضاء رقيبًا على السلطتين، سلطة التشريع وسلطة التنفيذ معًا.

هذه الصورة الواقعية التي سادت على نحو واضح في بريطانيا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، هي التي عاشها الفقيه الفرنسي مونتيسكيو في أثناء إقامته الطويلة في بريطانيا في تلك الفترة، وهي التي قادته إلى وضع كتابه روح القوانين في عام 1748، الذي أصّل فيه مبدأ الفصل بين السلطات، واستقر في الفكر الدستوري والسياسي بعد ذلك. وأخذت فرنسا بالمبدأ في أعقاب كل ثورة من ثوراتها الثلاث (1789، 1830، 1848)، وكانت حريصة على تعميد فكرة العقد الاجتماعي التي طورها جان جاك روسو، انطلاقًا من أن الشعب مصدر السلطة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات في دساتيرها، وعلى تطبيقه على أرض الواقع، وبالتالي على مبدأ استقلال القضاء. كما أخذت أميركا بفكر جان جاك روسو ومونتيسكيو، في ميثاق استقلالها في عام 1776، وفي دستورها الصادر في عام 1787، الذي بُدئ بتطبيقه منذ عام 1789.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فشكّلت الثورة الفرنسية الثالثة في 22 شباط/ فبراير 1848 وإعلان الجمهورية الثانية، شرارة أطلقت الربيع الأوروبي الذي جسدته ثورات اشتعلت في الدويلات والولايات الألمانية والإيطالية، وأراضي الإمبراطورية النمساوية التي كانت تحكم شعوبًا وأعراقًا مختلفة تقيم على تلك الأراضي، فضلًا عن امتداد الثورة إلى عدد من دول أوروبا الأخرى. وأصبحت الشعوب تنادي بأن الشعب هو مصدر السلطة، ليحل مكان المصدر الإلهي للسلطة الذي كان يدّعيه الملوك.

كي تكون سلطة الشعب شاملة متكاملة داخل الدولة، قُسّمت وظائف الدولة أنواعًا ثلاثة، تقوم على كل وظيفة منها سلطة توازي السلطتين الأخريين وتستقل عنهما، وهذا هو مضمون مبدأ الفصل بين السلطات. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، أصبحت الدساتير في أوروبا تنص على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وأصبح نظام الحكم الذي تؤكده تلك الدساتير هو نظام الحكم الديمقراطي.

أما الوطن العربي، فحكمته الدولة العثمانية أكثر من خمسة قرون، وظل جزءًا من إمبراطوريتها حتى نهايتها في عام 1923، حيث كان المبدأ الذي ينطلق منه الحكم، هو أن الشرع، لا الشعب، هو مصدر السلطة. ولأن الشرع ليس مقننًا في نصوص محددة، فكان فقهاء السلطان يحددون مدلول الشرع ومفاهيمه، فساد في الدولة العثمانية، حكمًا مغايرًا للحكم الذي جسدته الدساتير الأوروبية. وعندما انعتق الوطن العربي من إسار الدولة العثمانية، وقُسّم إلى دول ودويلات، كل منها ذات سيادة، أخذت هذه الكينونات الجديدة بالدساتير الغربية، وأصبحت تنص دساتيرُ كثير منها على أن الشعب مصدر السلطة، وعلى وجود سلطات ثلاث، تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن السلطة القضائية مستقلة، وأن القضاة لا سلطان عليهم لغير القانون. لكن من حيث التطبيق، فإن مدلول النصوص ذاتها المأخوذة عن العالم الغربي، أُعطي في كثير من دول الوطن العربي معاني ومدلولات ومفاهيم تخدم تفرّد الحاكم بالسلطة، وأصبح مبدأ استقلال القضاء واستقلال القاضي من الناحية الواقعية مختلفًا في قيمته وأثره عن واقعه في الدول الأوروبية في كثير من الحالات.

ثانيًا: ارتباط أداء العدل باستقلال القضاء

إن الغاية الأساس من استقلال القضاء و القاضي وحياديتهما، هي تحقيق العدل، من خلال تطبيقه نصوص التشريعات في أحكامه. وتتميز هذه التشريعات بالعموم والتجريد، أي إن النصوص توضع لتحكم الأشخاص والأفعال والوقائع التي تتوافر فيها المواصفات التي حددتها تلك النصوص، من دون محاباة؛ ويستوي في ذلك القضاء المدني أو الجزائي أو الإداري أو القضاء الدستوري.

إن تطبيق نصوص القانون على الجميع هو ما يطلق عليه مبدأ سيادة القانون. لكن القاضي في النهاية هو من يفسر النص ويحدد مدلوله، وهو الذي ينبغي أن يطبقه بنزاهة وحيادية على فرقاء الدعوى المنظورة أمامه، لتحقيق العدل. ويلاحظ هنا أن النص الذي يطبقه القاضي يصدر عن السلطة التشريعية أو عن السلطة التنفيذية، وفي الحالين قد تنحرف تلك السلطة، وتصدر نصوصًا غائية أو مصلحية، تخدم أشخاصًا معينين أو تحابي جهات معينة، وهذا أمر تجاوزته

بشكل كبير دول العالم الغربي، لكنه لا يزال مألوفًا في الدول العربية. ويؤدي مثل هذا النص الغائي إلى زيادة العبء النفسي والضميري على القاضي، ويجعله في مواجهة مباشرة مع السلطة التي أصدرته. فإذا لم يكن القاضي محصنًا في مواجهة تلك السلطة، فسيكون أمام خيارين أحلاهما غاية في المرارة. فهو إما أن ينحني خوفًا على مصيره ويعيش عذاب الضمير، وإما أن يتصدى ويغامر بموقعه، وقد يكون إخراجه من منصبه مصحوبًا بتهمة أو أقاويل تغتال شخصيته.

يلاحظ هنا، أن الطرائق التي يصل فيها أعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى مواقعهم في وطننا العربي، لا تهيمن عليها، كما أسلافنا، أحزاب تنطلق من برامج أوصلتها إلى البرلمانات وكراسي الحكومات، وهذا الغياب للأحزاب هو الذي يفتح الباب واسعًا لانحراف السلطتين معًا، لأن بقاءهما في الحكم أو العودة إليه، لا يرتبط بأداء موضوعي يحرص على كسب رضاء الشعب، وإنما بالحرص على إرضاء الحاكم وما يخدم اطراد توسع سلطانه. وأمام هذا، فإنه لا توجد أي معايير أو ضوابط برامجية أو موضوعية، أو مواصفات ذاتية تكوينية، تكفل وصول أشخاص أكفاء إلى سلطتي التشريع والتنفيذ، بعيدين عن الأهواء وإغواء المصالح. لكن مثل هذه الضوابط والمعايير والمواصفات، يمكن اشتراطها في من يتولى منصب القضاء، وفقًا لأسلوب مؤسسي، يحمي استقلاله وحياديته من تعسف سلطتي التشريع والتنفيذ بحقه. ووصلت الدول إلى ذلك من خلال تحصين مركز القاضي في وظيفته، إلا إذا ثبت بحقه جريمة تأديبية أو جريمة جزائية، كما سنرى.

ثالثًا: استقلال القضاء واستقلال القضاة

عندما نتحدث عن القضاء، فإننا نتحدث عن مرفق يطلق عليه مرفق العدل. وهذا المرفق مرفق عام يقدم خدمة عامة لشعب الدولة ولسلطتيها التشريعية والتنفيذية وجميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية فيها. ومن أجل أن يقدم الخدمة المطلوبة، جعل الفكر الدستوري لهذا المرفق كينونة معنوية مؤسسية، وأصبحت الدساتير تطلق عليه وصف السلطة المستقلة للتعبير عن استقلالية الدور الذي يقوم به. لكن الذي يمارس القضاء ويصدر الأحكام هم القضاة، لا تلك الكينونة

المعنوية، ومن ثم فإن استقلال القاضي في إصدار حكمه، هو الذي يعطي الصفة الاستقلالية للكينونة المعنوية لمرفق القضاء، ويجعلها سلطة مستقلة، كما هو الحال بالنسبة إلى السلطة التشريعية التي تقوم على مرفق التشريع، والسلطة التنفيذية التي تقوم على مرفق التنفيذ. وبغير استقلال القاضي في إصدار حكمه يصبح إعطاء السلطة القضائية وصف الاستقلال وصفًا عبثيًا فارغ المضمون.

لكن يلاحظ من ناحية أخرى، أن إعطاء كل واحدة من الجهات المرفقية الثلاث التي تقوم على وظائف الدولة، وصف السلطة المستقلة، لا يعني انفكاكها عن المصدر الواحد الذي ترتدّ إليه كلها، وهو الشعب، إذ إن الشعب هو مصدر السلطة. وعلى هذا، فإذا حُرم القاضي من ممارسة عمله باستقلالية تامة زالت واقعيًا وفعليًا صفة الاستقلال عن القضاء، وتحول إلى جهاز فحسب، تحركه الجهات التي سلبت استقلال قاضيه. وهذه الجهات هي سلطة التشريع من خلال القوانين التي تصدرها في شأن القضاء والقضاة، وسلطة التنفيذ من خلال استئثار وزير العدل بصلاحيات الإنفاق من ميزانية القضاء، وبما يمارسه من اختصاصات تمكنه من التأثير في القضاة، فضلًا عمّا تقوم به الأجهزة المتعددة في السلطة التنفيذية من تدخلات وضغط على القضاة.

من الناحية النظرية، يلاحظ أن القاسم المشترك بين الدول العربية التي لديها دساتير هو النص على استقلال القضاء، وأن القضاة لا سلطان عليهم في القيام بعملهم غير القانون. لكن على الرغم من ذلك، فإن التطبيق في الواقع العملي يفرغ تلك النصوص الدستورية من مضمونها، ويذهب بمبدأ استقلال القضاء والقضاة، وفي المحصلة، يفتح الباب واسعًا أمام الفساد والإفساد.

رابعًا: بعض الطرائق في سلب استقلال القضاء

إن النصوص الدستورية المتعلقة باستقلال القضاء نصوص تقرر المبدأ فحسب، أما كيفية تفعيل المبدأ فهذا يكون وفقًا لنصوص قانونية تفصل ما أجمله الدستور. فالقانون هو الذي ينص على كيفية تعيين القضاة وترقياتهم وانتدابهم وإعارتهم ونقلهم ومكافآتهم وتقاعدهم، وغير ذلك من الأحكام التي تنظم عملهم. وفي بعض الدول العربية، أبقت الحكومات لنفسها صلاحية تعيين القضاة

وعزلهم. فإذا كانت الحكومات التي بيدها مصير القضاة، لا تفرض تأليفها أغلبية جزبية في البرلمانات، ولا تكون قد وصلت إلى موقعها بالانتخاب وفقًا للبرامج التي اختارها الشعب على أساسها، ولا يؤثر فيها في عملها رقابة الرأي العام، فإن استقلال القضاء والقاضي، يصبح لفظًا من غير مضمون. ذلك أن الوصول إلى الموقع الوزاري يخضع لرغبات رئيس الدولة، والحكومات تأتي وتذهب من دون أن تدري لماذا جاءت ولماذا ذهبت، ومن ثم يصبح تعيين القضاة وعزلهم خاضعًا للأهواء والوساطات، ويكون القاضي أسيرًا لمن جاء به ولمن بيده بقاؤه. ويزداد الأمر خطورة إذا كان تأليف الحكومات واختيار الوزراء تحكمه الإرادة الأمنية. ففي مثل هذه الحالات، لا يقتصر الخلل على تولي القضاء من ليس أهلًا له، وإنما يمتد إلى إصدار أحكام قضائية للإرضاء الشخصي أو استجابة للتوجه السياسي في محاباة بعضهم، أو نكاية بآخرين. وهذا هو الفساد بعينه.

أمام ما سبق، يصبح القابض على جمر مبادئه من القضاة غير آمن على نفسه. وخير دليل على ما نقول ما حدث من عزلٍ وتنكيلٍ لقضاة في بعض الدول العربية، في ما يُعرف بمذابح القضاء.

أما بالنسبة إلى رئيس القضاء، فإن وصوله إلى موقعه في بعض الدول العربية يكون بحسب أقدميته، وهذا أسلوب مؤسسي، لكنه في الأغلب في الدول العربية، نجد أن تعيين الرئيس، لا يخضع لأسلوب مؤسسي، إذ النصوص الحاكمة لديها في هذا المجال، تقتضي أن يكون قرار التعيين بيد الحكومات، وبالتالي يصبح موقعه أسيرًا للإرادة السياسية و/ أو الأمنية. وحتى أعضاء المجلس القضائي الأعلى الذي يرئسه، فهؤلاء قد يكونوا قضاة بالاسم، أما من الناحية الواقعية فهم يعلمون جيدًا ما المصير الذي ينتظر كل منهم إن هو خرج على توجهات أمنية أو سياسية مطلوبة من مجلسهم القضائي. بل إن تشكيل هيئات قضائية للحكم في بعض القضايا ذات الاهتمام الأمني أو السياسي، ربما تقتضي إخراج قضاة من القضاء، بإحالتهم على التقاعد، إما بسبب رفضهم إصدار أحكام على النحو المرغوب فيه، وإما لفتح المجال لمن يليهم ممن لا يعصون أمرًا، أو ممن اعتادوا قراءة ما بين السطور. وأخذت بعض الدول في تقديم المكافآت لمثل هؤلاء القضاة المفصلين على المقاس، إن في صورة مناصب وزارية، أو مواقع متقدمة في الدولة، وغيرها

من المزايا، وذلك ليس حبًا بهم، وإنما من أجل أن يقتدي بنهجهم في التخلص من الضمير غيرهم من القضاة.

لعل أكثر الممارسات شذوذًا في اغتيال فكرة العدل إطلاق بعض صفة القضاء على أجهزة من موظفين عسكريين، مثل المحاكم الاستثنائية أو محاكم أمن الدولة، وإحالة أهم قضايا المدنيين في مجال الحقوق والحريات إليها، مع أن تعيينهم وترقيتهم تكون بقرار من قائدهم العسكري الأعلى، وتشكِّل هيئاتهم التي تنظر الدعاوى كقضاء بقرار من النائب العام العسكري الذي يرئس جهازهم، على الرغم من أنه هو الذي يوجه الاتهام، وما يعنيه ذلك من تغول المرجعية الاستخباراتية لتلك الأجهزة التي اعتُبرت قضاء، على غير المطواعين والرافضين لتأليه الحاكم واعتباره من أهل العصمة.

في دول عربية أخرى، فإن التقليد الذي استقر فيها لأمد طويل، هو اعتبار رئيس الدولة، القاضي الأول، باعتباره ولي الأمر، أما قضاة الدولة فإن على كل منهم أن يفكر مليًا في كيفية الحكم الذي سيصدره ولي الأمر هذا، لو كان سيفصل في الدعوى، وويل لهذا القاضي إن أخطأ في استقراء توجه ولي الأمر. وبالنظر إلى أن استقراء القاضي هذا ينصبّ على كيفية فهم ولي الأمر للقانون الذي يطبقه القاضي، حيث استتبع ذلك أنه إذا ألقى ولي الأمر خطبة أو أعطى تصريحًا، أو نشرت وسائل الإعلام أقوالًا صدرت عنه، فإن على هذا القاضي أن يأخذ بما صدر عن ولي الأمر، ويعتبر نص القانون الذي كان عليه تطبيقه قد تعدل من خلال إعطاء النص المدلول ذاته الذي فهمه من أقوال ولي الأمر.

خامسًا: كيف نصون استقلال القضاء

إن استقلال القضاء، واستقلال القاضي في قيامه بدوره الحيادي والنزيه الذي يقبله ضميره، وفقًا لما تفرضه قيم الشرائع السماوية من أخلاقيات وسلوك، وما تتطلبه النصوص من مدلولات موضوعية سليمة، هو الذي يُعلي شأن العدالة، ويجعل سيفها البتار كفيلًا باجتثاث الفساد. وفي الوقت ذاته، يشكل حصانة للدولة والمواطن من الانحراف والزلل. أما ما سبق أن عرضنا من وسائل وسلوك للتأثير

في القضاة، فهذا من شأنه أن يغتال فكرة العدالة، ويشكل معولًا في هدم النظام السياسي، ويدفع المواطن إلى الثورة على ما هو قائم من انحراف وفساد، كما حدث في انطلاق الربيع الأوروبي في عام 1848، وترتب عنه بعد ذلك، زوال 41 أسرة مالكة، كانت تتوارث الحكم في أوروبا، وانطلاق الربيع العربي في عام 2011 الذي ترتب عنه زوال أربع أسر مالكة لأربع جمهوريات عربية حتى الآن.

إن الطريق الوحيدة التي ترأب الصدع الذي أسلفنا، هو أن يتضمن دستور الدولة نصًا صريحًا واضحًا على أن القضاة بعد مرورهم بفترة التجربة وتثبيتهم، يصبحون غير قابلين للعزل، وأنه لا يجوز لأي جهة في الدولة أن تحيل القاضي على التقاعد، وأن السن التي يحددها القانون للتقاعد تجعل تقاعد القاضي حكميًا عند بلوغ هذه السن، وأنه قبل هذا البلوغ يكون من حق القاضي إحالة نفسه على التقاعد بقرار شخصي منه يبلغه إلى المجلس القضائي. يضاف إلى ذلك، أنه من الضروري أن تكون ميزانية القضاء خاضعة للقضاء نفسه، لا لوزير العدل، وأن ترد هذه الميزانية كرقم واحد في موازنة الدولة، إذ ما يتعارض مع استقلالية القضاء، أن يكتب رئيسه إلى وزير العدل بحاجات القضاء اليومية من أجل أن يحصل على موافقته لشرائها أو الإنفاق عليها. أما عن رئيس القضاء، فينبغي أن يصل إلى موقعه وفقًا لأقدميته، لا أن يكون تعيينه بيد الحكومات. أما بالنسبة إلى تعيين القضاة وتأهيلهم وكل ما يتعلق بشؤونهم المالية والوظيفية، فإن من الضروري أن يكون بيد القضاء وحده. فينبغي أن تكون هناك لجنة من أعلى الكفاءات والدرجات القضائية، للمفاضلة بين من يتقدمون لشغل منصب القضاء، وأن يكون الاختيار وفقًا لمعايير موضوعية، من حيث التأهيل والوضع الاجتماعي والسلوكي. كما ينبغي أن يكون هناك تعليم وتدريب مستمرين للقضاة، حتى لا يرتكن القاضي إلى مجرد اجترار ما سبق أن درسه، وتكون أعوام عمله اللاحقة تكرارًا للعام الأول من عمله. وهذا يقتضي أن يكون هناك تفتيش قضائي جدير وفاعل من أجل مواصلة فحص عينات من أحكام القضاة، ومعرفة أي قصور أو خلل في نضج الأحكام وتسبيبها، وإرشادهم إلى الأفضل، إذ من شأن هذا إشعار المتقاضين بعدالة الأحكام التي تصدر في دعاواهم ونضجها. وعلاوة على ذلك، فإن الترقيات والانتداب والإعارة والنقل والبعثات، ينبغي أن تخضع لمعايير موضوعية، تجنبًا

لاحتمالات الهوى والانحياز عند من يصدر القرار. وفي هذا المجال، لا بد من الأخذ في الاعتبار ضرورة توفير حياة كريمة للقاضي ومستوى لائق لمعيشته. وهذا يقتضي وجود لجنة فنية متخصصة علميًا، تقوم على دراسة التغيير في تكاليف المعيشة سنويًا، من أجل زيادة راتب القاضي بمقدار هذا التغير.

من جهة أخرى، فإن ما يعزز استقلال القضاة وجود إطار مؤسسي يجمعهم كأشخاص ليتحاوروا فيه ويوصل كل منهم رأيه وتوجهاته إلى زملائه، فيفيد ويستفيد، وتنعكس هذه الفائدة على عملهم وعلى مرفق القضاء كسلطة. وأخذت بهذا التوجه دول العالم المتقدم وبعض الدول العربية، وأصبح يطلق على الإطار المؤسسي المذكور نوادي القضاة. وإذا كان استقلال القضاة والقضاء، يستوجب أن يكون للقضاة رأي ودور في التشريعات التي تحكمهم وتحكم عملهم، فإن نوادي القضاة تلك هي المكان الطبيعي الذي يستطيع القضاة من خلال تجمعهم فيه، التصدي للتدخل في شؤون القضاء، ووضع أفضل مشروعات النصوص القانونية وأنضجها، لتصبح تشريعات ملزمة للجميع في شأن حماية استقلال القضاء.

إن استقلال القضاة والقضاء، يشكل إحدى الضمانات الرئيسة لحقوق الإنسان. وبالتأكيد، فإن لشخصية القاضي وتكوينه العلمي والثقافي والفكري، وعمق المبادئ التي يحملها ورسوخها، دورًا كبيرًا في جعل النصوص، من خلال تفسيرها، تستوعب مقتضيات حقوق الإنسان ومتطلباتها، عند إصدار حكمه. ومن الضرورة في هذا المجال، توفير البيئة الملائمة لعمل القاضي من مقرات للمحاكم وقاعات للمحاكمة ومستلزماتها، ومكاتب مريحة للقضاة، إذ من شأن هذا أن يعزز هيبة القضاء وبالتبعية هيبة الدولة.

سادسًا: استقلال القضاء يغني عن الثورات والدماء لتحقيق المطلوب

يجمع الفقه القانوني عمومًا، والفقه الدستوري خصوصًا، على أن استحواذ الحكومات على سلطات تمكنها من تعيين القضاة، وتشكيل مجالس التشريع، بالتعيين أو التزوير، يذهب بفكرة حقوق الإنسان وحرياته، ويجعلها اسمًا فارغ

المضمون، ويفتح الباب على مصراعيه لزرع بذور الفساد وانتشاره، ليصبح فسادًا مؤسسيًا يستعصي على المحاربة والاستئصال. وهذا هو حال كثير من دول الوطن العربي. ففي 1/ 3/ 1952، كُلّف أحد الأشخاص بتأليف الوزارة ورد على خطاب التكليف، بكتاب جاء فيه ما يلي:

«... وسوف تبذل الحكومة قصارى الجهد في تحقيق أماني الوطن، لكنه لا بد من إدراك أن النجاح في ذلك، **يقتضي تطهير الحياة السياسية من الفساد**، وإقرار الأمن والاطمئنان، وردع الإهمال الذي يقوض الحياة العامة في البلاد، **ومحاسبة المسؤولين عن الفساد ومن تستروا عليه**. وإذا لم يقع مثل هذا الحساب، فإن الآثار سوف تكون فادحة على فكرة العمل العام، **لأن بعض الساسة احترفوا السياسة وسيلة من وسائل الثراء تمارس بغير حياء، إلى درجة أصبحت فيها مقاعد مجلس النواب مواقع تشترى وتباع بالمال**، وكأنها سلعة في سوق المزادات، **وتفشى الفساد والمحسوبية والاستغلال والاستهتار بالقوانين وابتذالها...**».

كان ذلك ما اشتكى منه نجيب الهلالي باشا الذي تولى رئاسة الحكومة في مصر في أثناء عهد الملك فاروق قبل ستين عامًا، ووعد بمواجهة أسباب تلك الشكوى والتصدي لها. وخلال أسابيع من البدء بفتح ملفات الفساد، قاد كل ملف إلى فتح ملف آخر، وحلقة الفاسدين في كل ملف قادت إلى حلقة أخرى أفقيًا ورأسيًا. ووجدت الحكومة نفسها في وسط حقل ألغام، ومع ذلك قررت السير فيه، إخلاصًا لوطن ووفاء لعهد ويمين. لكنها أُقيلت بعد أربعة شهور ويوم واحد فقط، ليحل مكانها بعض الرموز من أصحاب الملفات، حيث تبين أن الثمن الذي دُفع للتخلص من وزارة الإصلاح الهلالية، كان مليون وربع فرنك سويسري، حُوّلت من القاهرة إلى حسابات خاصة في سويسرا، وفقًا لما نشرته في حينه جريدة **التايمز** وجريدة **الديلي إكسبرس** في لندن. وهكذا جرّ الكشف عن الفساد، وبالتالي انكشاف انهيار الأساس الأخلاقي عند من جلسوا على كراسي السياسة، إلى انهيار نظام الحكم، لتتساقط في إثر ذلك، شخصيات طبقة سياسية كاملة، كما تتساقط أوراق الشجر في فصل الخريف، وبعدها لتتابع قرارات استعادة أموال الشعب التي نهبها لصوص كان يشار إليهم بالبنان وهم على كراسي السلطة.

إن الثورات التي تقوم بها الشعوب لإعادة الحقوق إلى أصحابها، ورد الأمور إلى نصابها، وما قد يترتب عن ذلك من دماء، كان يغني عنه استقلال القضاء، وعدم حجب الانحرافات عن العرض عليه، وعدم التدخل في شؤونه عندما يقول كلمته، ليفرض سيادة القانون على الحاكم والمحكوم على حد سواء، إذ استقلال القضاء هو الضمانة لحماية النظم السياسية، وحصانة الدولة والمواطن في آن.

المناقشات

• أمال قرامي

لي بعض التعقيبات، منها ما يتعلق بالغائب في هذه الورقات، وأعني بذلك المنظومة القيمية، إذ لا يمكن في تقديري أن تكرس ثقافة تعتمد على تطوير مفهوم مكافحة الفساد إن لم نحصن المواطن من الانجراف وراء ظاهرة الفساد، وذلك بتعزيز مفهوم القيم داخل المجتمع. أما المسألة الثانية، فتتناول تحليلكم لما نجم عن الثورات العربية. فأنا أرى أن جميع البلدان التي خاضت تجارب الانتقال الديمقراطي عجزت في الحقيقة عن تحليل منظومة الفساد وتفكيكها. ويمكنني أن أزعم أن عددًا منها استفاد من هذه المنظومات ووظفها في مصلحته الخاصة. فلا غرابة، والحال هذه، أن تستمر هذه المنظومة، ولا سيما أن عددًا من المحللين عجز عن إيجاد آليات لفهم طريقة عمل هذه المنظومة. أما المسألة الثالثة فهي الثقافة المهيمنة، فإرساء ثقافة حقوق الإنسان وثقافة الدولة الديمقراطية... إلخ، عجز في الحقيقة عن الحد من منظومة الفساد لأن السائد ثقافة تقوم في الأساس على الاستهلاك الانتهازي، وتحقيق المصلحة الخاصة، في ظل الإفلات من العقاب، وهذا مرتبط ببنية ذهنية تتمثل القانون بطريقة معينة. هنا أتحدث عن نظام التمثل، أي كيف نتمثل صورة القانون وكيف نتمثل العدالة داخل المجتمع. وفي النهاية أشير إلى أن الحكومات المتعاقبة التي تتالت في مرحلة الانتقال الديمقراطي عجزت في تقديري عن إدارة منظومة الفساد وتحليلها، لأنها لم تتجرأ على فتح هذا الملف بسبب انتشار الظاهرة الشعبوية، ولذلك انقلبت المعايير. فاليوم يبيح المهمشون أو العاطلون من العمل لأنفسهم الاشتغال بآليات الفساد، ونرى أن الحكومة عاجزة عن مواجهتهم بدعوى أن الثورات قامت من أجل إرضاء هؤلاء.

• **عبد النبي العكري**

أود تأكيد عدم استشهادنا بآيات من القرآن والأحاديث النبوية، لندلل أن قيمنا صحيحة وماضينا مضى، فهذا ليس صحيحًا. ففي القيم السائدة في المجتمع العربي، لا اليوم فحسب، بل منذ فجر الإسلام، قيم مثل الفساد، حين كان البشر رعايا، والحاكم يتكرم بمكرمات ليست حقوقًا أصيلة على رعاياه. ومنذ أضحى الحكم في الدولة العربية الإسلامية ملكًا عضوضًا كقول هارون الرشيد، وهو يخاطب الغيمة «اذهبي، أينما تذهبي فسوف يأتيني خراجك». هذه هي القيم السائدة. فالفساد من مكونات الدولة العربية، في القيم وفي الممارسة وفي الفعل. أما في الوقت الحاضر، فنحتاج إلى زرع قيم جديدة، لا في الثقافة فحسب، بل في منظومة متكاملة من الآليات والقوانين وما يقبله المجتمع، وهذه يجب أن تكون مكونًا أساسيًا للدولة النظامية. فالنزاهة والشفافية يجب أن يكونا من مكوّنات الدستور وعقيدة الدولة، ولا يكفي أن ننشئ مؤسسات فحسب.

نعرض الآن المؤشرات. فهي أولًا منظمات الشفافية الدولية، إذ إن آخر بلدين: الصومال والعراق، والبلدان العربية، باستثناء قطر، مؤشرها أقل من 50 في المئة. فنحن في مقياس الفساد من أسوأ الفاسدين. لذا لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن عدد منظمات الشفافية هو الأقل في البلدان العربية. والآن لدينا فرصة تاريخية متمثلة في الربيع العربي الذي برعم بسبب دوافع كان هدفها الأساس محاربة الفساد والإفساد، ورفعت ثوراته شعارات الإصلاح... إلخ. فالمطلوب التحول الديمقراطي وإجراء الإصلاحات لمكافحة الفساد، وأن تكون لدينا حكومات نظيفة فعلًا لا قولًا.

• **خانزاد أحمد عبد**

أوافق ما قاله محمد الحموري بأن التطبيق هو الأساس في النصوص القانونية، وإنها صالحة للتنفيذ. لذا أقصر سؤالي في شأن الورقة التي قدمها داود خير الله. فهو تناول بجدارة الموضوع على جميع الصعد، كما تناول العلل والأسباب التي علينا مناقشتها، وأوضح أبرز النقاط. لذلك أوجه إليه سؤالين: **الأول**، ما هي

الأسباب والعوامل في ظل ما يسمى بالثورات العربية، إذ يتكرر غياب الشفافية والحكم الرشيد والحكم الصالح؟

أشار داود خير الله إلى ثلاثة محاور اتّهم فيها المثقف العربي بالتقصير. ومن هذه المحاور التي أشار إليها عدم النضج السياسي والاجتماعي والوعي عند المثقف العربي؛ إنما ما ينعكس على المجتمع، إزاء الخلل الرئيس، هو التنمية البشرية، لا النصوص والقوانين. علاوة على تهربه من تحمل المسؤولية؛ لذا ما هي المقومات التي يجب أن نعمل عليها كي نحظى بشعب واعٍ؟ وما هي واجبات المثقف العربي في هذه المراحل المهمة التي أشار إليها زملائي من الثورات العربية والتغير في الدساتير والقوانين وعلى الصعد كافة في الحياة؟

• حسن نافعة

نستخلص مما سمعناه في هذه الجلسة أن استقلال السلطة القضائية، ليس شرطًا من شروط إقامة العدالة، وإنما شرط أساسي من شروط مكافحة الفساد. كما يتضح أن استقلال السلطة القضائية يرتبط بشرطين أساسيين: يجب أن تكون عملية صوغ القانون صحيحة وغير فاسدة، لأن القاضي يحكم بالقانون، وهذه مسألة تتعلق بالسلطة التشريعية. فإذا لم تكن ثمة سلطة تشريعية حقيقية ومنتجة تعبّر عن إرادة الجماهير، فنحن أمام عملية فاسدة أصلًا، لأن صناعة القانون تصبح عملية فاسدة. أما الشرط الثاني فهو تطبيق القانون، فهذه مهمة السلطة التنفيذية، فإذا لم تكن هذه السلطة منتجة ومعبرة عن إرادة الشعب، فلن يكون ثمة تطبيق صحيح للقوانين، حتى لو كان القانون سليمًا من الناحية الشكلية، وبالتالي توجد معضلة هنا وإشكالية أساسية أن السلطة القضائية، وإمكانية إقامة العدالة، وبالتالي إمكانية مقاومة الفساد لا تقوم إلا في دولة المؤسسات التي لا تقوم إلا في نظام ديمقراطي؛ سنلاحظ أن الربيع العربي يمنحنا درسًا أساسيًا بأن الشعوب العربية يمكن أن تكون قادرة في لحظة على أن تتوحد لإسقاط نظم ديمقراطية.

إن تجربة العالم العربي كله تقول كان لدينا تيار قومي قاد دولًا عدة وركز على موضوع الوحدة العربية، لكنه لم يستطع إقامة الديمقراطية. كما أن التجربة القصيرة - وفي بعض الدول طويلة نسبيًا - للتيار الإسلامي الذي ركّز على

الشرعية، ولم يستطع لا إقامة الشرعية ولا إقامة العدل. وبالتالي، فإن الإشكالية الأساس التي واجهها العالم العربي هي أن التيار الديمقراطي الحقيقي يكاد يكون غائبًا أو ضعيفًا أو مهمشًا. وما لم تستطع النخب السياسية بفصائلها المختلفة الاتفاق على أرضية مشتركة لإقامة قواعد ديمقراطية، فستستمر هذه الإشكالية في هذه المرحلة. فإذا كان القضاء لا يقوم إلّا في نظام ديمقراطي، فهل ثمة إمكانية لإقامة نظام الديمقراطية في هذه المرحلة؟ وهل سندخل من حال إسقاط النظم الاستبدادية إلى حال الفوضى الشاملة؟ وهل تستمر الأمور إلى هذا الحد أم أن النخبة مطالَبة بأن تجد قواعد مشتركة لا يمكن على أساسها إقامة نظم تشارك فيها جميع القوى السياسية؟

- **إبراهيم علي**

نسمع دومًا أنه لا بد من وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد. لكن الحكومات كلها لا تتمتع بهذه الإرادة السياسية، ما نلاحظه وجود ما يشبه جريمة منظمة (كارتل) للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وهذا هو العامل السياسي لعدم وجود إرادة سياسية، لذا كيف يعالج الأمر قضائيًا إذا لم يطبق القانون، وإلى من نلجأ في هذه الحال؟

- **ممدوح العبادي**

منذ ربع قرن عندما حصلت في أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية وآسيا الجنوبية ثورات طالبت بالديمقراطية، تفاءلنا خيرًا بالربيع العربي، لكن النتائج ما زالت قاصرة وربما تحتاج إلى وقت قبل أن نشهد مستقبلًا مبرعمًا.

عندما نتحدث عن سيادة القانون، لنا أن نسأل عمن يضع هذا القانون الذي يجب أن يسود. إنه البرلمان، لكن من يطبقه؟ وما هي الحال عندما يسن البرلمان قانونًا جيدًا، ثم يتجرّأ قاضٍ فاسد فيلغي رأي البرلمان. ولدينا مثال على ذلك في الأردن عندما خلص مدعٍ عام صغير إلى عدم وجود قضية فساد كانت قد شغلت البرلمان الأردني عامًا ونصف العام.

الجميع يتحدث عن الفساد، حتى منظمات محترمة مثل منظمة الشفافية الدولية نراها تصنف دولًا من الدول النفطية على أنها غير فاسدة، هل لأنها تدفع ثمن هذا التصنيف؟ هل هذا معقول أو منطقي؟ فأحسن منظمة شفافية في العالم تقوم بتصنيف أحسن خمس دول. على الرغم من أن انطباعنا أن هذه الدول جزء من فسادنا العربي.

• **شربل نحاس**

أود أن أثير نقطتين. **أولًا**، أغتنم الفرصة لأحيطكم علمًا بالخطى الثابتة التي يقوم عليها البنيان المؤسسي في الجمهورية لمحاربة الفساد، إذ في عام 1926 نصّ الدستور على وجوب القيام بموازنة وحسابات كل عام. وفي عام 1954، أُقرّ قانون مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع. وفي عام 1959 أُلّف التفتيش المركزي. وفي عام 1990 عدل الدستور لإنشاء المجلس الدستوري. أما النقطة الأخرى فلنطرح استفسارات منهجية حرصًا على فاعلية هذه الندوة. فالفساد إما أن يكون حالات لتصرفات فردية تستند إلى الانتقائية، فأرجو في هذه الحال أن تُذكر الحالات والأسماء، حتى نفيد هذا اللقاء. وإما أن يكون الفساد منظومة فعلية لقواعد الحياة الاجتماعية وبالتالي لا يوجد أي مبرر لذكر ما ورد في النصوص، ونحاول أن نفهم هذه القواعد فعليًا، انطلاقًا من الاقتصاد السياسي.

• **نيفين مسعد**

لدي بعض النقاط التفصيلية. النقطة الأولى، أثار داود خير الله العلاقة بين الفساد والحكم القانوني، وهو محق تمامًا في ذلك. ثم ذكر أنه من ضمن الـ 20 دولة الأكثر نزاهة، فإن 18 منها ديمقراطية واثنتان منها مشهود لها بحكم القانون. فكيف نستطيع أن نقول إن القانون يُصنع بشكل شفاف في دولة غير ديمقراطية. كيف نستطيع أن نفصل بين الديمقراطية وحكم القانون، ونعتبر أنه من الممكن أن تتحقق؟

النقطة الثانية تتعلق بالملاحظات التي ذكرها بهيج طبّارة في ما يتعلق بالقانون الانتخابي، وعناصر القانون الانتخابي الأفضل والأمين، ونحن جميعًا مقبلون

على انتخابات على مستويات مختلفة في جميع الدول العربية، رئاسية كانت أم تشريعية؛ ذكرتَ فكرة الموازنة بين الأقلية والأكثرية، وبالتطبيق على لبنان، يبدو لي أن المسألة ليست مسألة أكثرية أو أقلية، بل إن المكون الطائفي أساسي في صناعة القانون اللبناني. فحتى لو جرت قسمة عادلة بين الأكثرية والأقلية، فهذا مفهوم شديد المرونة في لبنان، ذلك أن الطائفية هي المهيمنة في شؤون البلاد. هنا أثير استفهامًا في شأن السماح للعسكريين بالتصويت في الانتخابات. فالمؤسسة العسكرية تقوم على الانضباط الشديد، وبالتالي ثمة تخوف من التصويت الجماعي حتى ولو لم يكن ثمة إلزام مادي، بل معنوي.

النقطة الثالثة تتعلق بورقة خالد قباني في ما يتعلق بالعلاقة بين التنمية والديمقراطية، وأنهما يد واحدة، ودائمًا يستشهد بكوريا الشمالية والصين.

نعم هناك علاقة وثيقة بين الاثنتين، لكنها في الحقيقة ليست حتمية، ولا آلية. أما النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها، والتي تطرقت إليها أمال قرامي، في سبب تعاظم الفساد في دول الربيع العربي. أتصور أن تعاظم الفساد كان نتيجة عدم ربط مكافحة الفساد بالعدالة الانتقالية، والعدالة الانتقالية لم تقتصر على المراحل السابقة على اندلاع الثورات فحسب. لكن ملف العدالة الانتقالية إذا فتح فسيكون من المحتم أن يشمل جميع الممارسات منذ لحظة اندلاع الثورة وحتى وضع الدستور. كيف يستطيع مثلًا راشد الغنوشي، وهو الذي يضرب به حاليًا النموذج من التجربة العربية الأكثر نجاحًا، أن يروّج لتعيين ابنه وزيرًا للخارجية في مرحلة من المراحل. ما أود قوله هو أن عدم ربط الفساد بالعدالة الانتقالية ربما يحرفنا عن توسيع زاوية النظر في تحليل أسباب تعاظم الفساد في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

- **محمد حركات**

قرأت ورقة داود خير الله ومداخلته، ولفتني ما جاء فيها أن ثورة الربيع العربي - أو ما يسمى بـ «الربيع العربي» - اختطفت. أود أن أسأل كيف يمكن ولما خطف الربيع العربي أولًا؟ ومن خطفه؟ ثانيًا، كيف نفسر ازدياد الفساد في

جميع البلدان العربية التي عرفت ما يسمى بـ «الربيع العربي»، في حين أن «الربيع العربي» أتى لمقاومة الفساد ومكافحة الفساد؟ أخيرًا أود أن أسأل لماذا تحاشى جميع المتداخلين التكلم على حكومة الربيع العربي من جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

• **هدى غصن**

أنا في صدد إعداد دراسة عن الشفافية العالمية تتناول تقويم مبدأ النزاهة في لبنان لعامي 2012 و2013. وتهدف هذه الدراسة عن القوانين إلى معرفة الثغرات الموجودة في هذه القوانين التي تساعد في تطبيق مبدأ النزاهة في البلد المعني. ومنظمة الشفافية هذه، تقوم كل عام بهذا التقويم. سؤالي إلى بهيج طبّارة، هل ساعدت زيادة مرتبات القضاة في وصول الفساد إلى لبنان، أم أن مثل هذه العلاقة منتفية؟ فالفاسد مهما أعطي فسيبقى فاسدًا. بمعنى آخر، هل للأمر علاقة بالأخلاق أكثر من الماديات؟

• **بشارة مرهج**

كيف يمكن لقاضٍ اعتمد الوساطة والاتصالات الجانبية للانضمام إلى السلك القضائي، أن يرفض طلبًا غير مشروع يرد إليه من الرئيس أو شقيق الرئيس أو زوجة الرئيس؟ كيف له أن يرفض طلبًا غير مشروع من فريق أو لواء أو عميد؟

كيف له أن يرفض طلبات شخصيات متنفذة في الدولة والمجتمع، ولا سيما إذا كانت هذه الطلبات تقتضيها «مصلحة الدولة العليا» التي تبطل المحاسبة وتشيع الفساد؟

إن مثل هذا القاضي مهيأ بالتأكيد لتلبية هذه الطلبات غير المشروعة حفاظًا على موقعه في السلك القضائي، أو طمعًا في مكسب، أو رغبة في بناء علاقة مع أهل السلطان والنفوذ لتعزيز مكانته ضمن الشبكة الحاكمة المتحصنة في بنية شبه مغلقة لتبادل الحماية والخدمات.

هذا النمط من الممارسة موجود في لبنان، ويعترف الجميع بوجوده، ويتباهى بوجوده كثيرون في المستويات المختلفة. وأذكر أن رئيسًا سابقًا للمجلس الدستوري قال لي، عندما سألته كيف اتخذتم ذلك القرار المعروف في شأن إسقاط نيابة غبريال المر، وإلى ماذا استندتم، وكيف قبلتم التفريط بسمعة المجلس الذي كنا نتطلع لإنشائه منذ عشرات السنين لإرساء تقاليد جديدة في تحقيق العدالة واحترام القوانين والدستور، «لم تكن تلك إرادتنا. توالى علينا الضغط من الرؤساء على مدى أشهر تحت عنوان مصلحة الدولة العليا حتى جافى النوم عيوننا فاضطررنا إلى اتخاذ ذلك القرار الذي لم نكن مقتنعين به». قلت له: «كثّر الله خيركم، لقد اتخذتم قرارًا جسد خضوع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية في وقت كان يريد اللبنانيون أن تكرسوا استقلالية هذه السلطة السامية وتضعوا حدًّا لتجاوزات تفاقمت وأدخلت اليأس إلى قلوب الناس والوهن إلى الاقتصاد». ومنذ ذلك الحين ما عاد لدينا مجلس دستوري حقيقي يفرض احترامه على النواب والوزراء والرؤساء فما يتبقى من هذا المجلس عندما يفقد سلطته المعنوية والفعلية تجاه طبقة ترفض سلطة القانون وتسعى دائمًا إلى تطويعه. ومن يستطيع حينئذ مواجهة هذه الطبقة إذا كانت تتمتع بهذه الإمكانات كلها؟ والأخطر من هذا كله كيف يمكن لحاكم أن يشيع العدل ما دام يهيمن على القانون ويطوعه لمصلحته، وكيف يستطيع أن يحاسبه من كان شريكه في صرف النفوذ أو استباحة المال العام؟

في المقابل يبقى السؤال مطروحًا: من يحمى القاضي النزيه الذي يضع السلطة على باب المحكمة ويحكم بالعدل بين الناس؛ من يحميه من بطش الفساد والمحسوبية؟ إذ من المفترض أن يحميه النظام الديمقراطي الفاعل المستند إلى سلطة القانون. إن مجلس النواب المعني الأول في هذا المجال بوصفه مصدر السلطات والمراقب الرئيس لحسن سير العمل في جميع مؤسسات الدولة. كذلك تقع على مجلس القضاء الأعلى مسؤولية كبيرة في حماية هذا القاضي النزيه وردّ كيد الفاسدين عنه.

غالبًا ما ينصب بحثنا على الأفكار والنماذج والهياكل، لكن يجب أن تكون الأولوية في مكافحة الفساد للآليات وتعيين المؤسسات المعنية كي نصل إلى نتائج مرضية، ولا أقول أكثر تفاديًا للمبالغات والخيبات.

هنا يجب تفعيل دور مجلس النواب في هذا الشأن، وهيئات الرقابة المسؤولة عن الرقابة والمساءلة، مع التذكير بأن هذه الهيئات مرتبطة عندنا بالسلطة التنفيذية المعتادة على الهيمنة ومصادرة الصلاحيات. هنا لا بد من الدعوة إلى تعزيز أوضاع هذه المؤسسات وربطها بمجلس النواب بدلًا من رئاسة الحكومة من دون أن تكون للمجلس صلاحيات تنفيذية مباشرة عليها.

• **سلوى العنتري**

لمست رنة إحباط في ما يتعلق بالثورات العربية، إن في المداخلات التي سمعناها أو في الأوراق المكتوبة بين أيدينا. كما لمست لومًا كأن هذه الثورات حدثت وطُويت صفحاتها، وذلك من خلال طريقتين في طرح موضوع الفساد في دول الربيع العربي بالذات. فالطرح محمّل بتصور مثالي، يقوم على أن ثمة انتفاضة شعبية أو ثورة اندلعت، كان لا بد لها من أن تطوي كليًا صفحة نظام وتبدأ صفحة جديدة. وهذا في الواقع تفكير ساذج؟ فكل ثورة تواجهها ثورة مضادة من اليوم الأول. ولا يستسلم النظام الذي كان قائمًا بسهولة، بل يستميت في المقاومة ليبقى. وبالتالي لا بد من حدوث «معارك» ومواجهات وارتدادات. وهذه طبيعة الأمور. فلم تطوَ حتى الآن صفحة الأنظمة السابقة بكل تأكيد.

لكن السؤال المهم، هل طويت صفحات الثورات العربية؟ لا أرى أنها طويت. فإن أكبر مكسب حقيقي لهذه الثورات في الأعوام الماضية، أن الوعي السياسي للمواطن العربي العادي ارتفع ونضج كثيرًا. الأمر الآخر وهذه مفاجأة، هناك وعي بالدساتير الجديدة التي جاءت بعد الثورات، وعي خاص من رجل الشارع العادي والناس البسيطة أن الدستور يمثل عقدًا بينه وبين كل رئيس مقبل، وكل حكومة مقبلة، وأن له الحق في محاسبتهم وفق بنود هذا الدستور. لذا تبقى مهمة النخبة التي وُجّه إليها اللوم بحق في الأوراق التي سمعناها، أن تعمل على تجسيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة المنصوص عليها في الدساتير، بالفصل بين السلطات عمليًا، ولا سيما السلطة التنفيذية وفي مقدمها رئيس الدولة. فبازدياد وعي الناس لا تعمل النخبة بشكل منفصل. فالعقد بين الحاكم والعامة يجب أن ينفّذ. والأنظمة السابقة باقية تستميت في الدفاع عن

نفسها وعن مصالحها وعن بقائها؛ كما أن صفحات الثورات العربية وسعي الشعوب العربية إلى التعبير لم تطوَ أيضًا.

• أميمة كمال

لدي تعليق فحسب. ركّز المتحدثون في معظم الأوراق على أهمية استقلال القضاء، وعلى حتمية عدم تعارض القانون مع النصوص الدستورية الواردة في دستور الدولة. وبالطبع لا يختلف أحد منا على أهمية ذلك التوجه، بيد أن لدي سؤالًا ملحًا: مَن يضع الدساتير في أي بلد عربي، وهو النطاق الجغرافي الذي نتحدث عنه هنا؟ ولمصلحة أي قوى اجتماعية تصاغ الدساتير؟ ينبغي ألا نغفل أهمية الحديث عن توازن القوى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع التي تجعل الدساتير في أحيان كثيرة تحتوي على نصوص أو بنود تحد من مصلحة الشرائح الاجتماعية الأضعف التي من مصلحتها محاربة الفساد والحد من سطوة القوى الاجتماعية التي تسيطر على مقاليد الحكم، والتي لا تميل في أحيان كثيرة إلى سنّ قوانين لمحاربه الفساد، أو التشدد فيها.

كي أشرح فكرتي سأسرد عليكم مثلًا من مصر، فعندما عُدّل الدستور بعد ثورة 25 يناير. وُضع دستور جديد لمصر في عام 2014، عُدّلت فيه المادة المتعلقة بالملكية العامة من دستور 1971 (وهو الدستور الذي ظل معمولًا به في مصر حتى الثورة وأوقف العمل به بعد ذلك)، التي كانت تنص على أن «للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقًا للقانون». وأن «الملكية العامة تخضع لرقابة الشعب وتحميها الدولة». أما النص المقابل في دستور 2014، والذي جاء بعد ثورة قامت في مصر وكان من أسبابها انتشار الفساد، هو «للملكية العامة حرمة لا يجوز المساس بها وحمايتها واجب وفقًا للقانون».

قد يبدو الاختلاف بين النص الوارد في دستور 1971 ودستور 2014 طفيفًا. لكن الحقيقة على العكس من ذلك تمامًا. فالمادة تحتوي على اختلاف جوهري في هدفه ومغزاه أيضًا. فالمادة في الدستور السابق على ثورة 25 يناير جعلت حماية المال العام ودعمه واجبًا على كل مواطن في مصر، وتخضع الملكية العامة

لرقابة الشعب في نص الدستور. بينما المادة المناظرة لها في دستور ما بعد ثورة يناير حذفت رقابة الشعب ولم تنص على واجب المواطن في حماية المال العام. أي حذفت كلمة الشعب، وجنبت كلمة المواطن وجعلت لا دخل لهما في حماية أموالهم العامة.

من صاغ هذا التعديل هم قانونيون محترفون من أصحاب المكاتب الاستشارية الذين كانوا أعضاء في (لجنة الخمسين) التي وضعت الدستور، ويعملون في الوقت نفسه مستشارين قانونيين لعدد من الشركات الأجنبية التي استحوذت على عدد من شركات قطاع الأعمال العام التي خُصخصت قبل اندلاع الثورة، وهي الآن محل نزاع داخل المحاكم المصرية بعد رفع كثير من العمال قضايا تطالب باسترداد تلك الشركات التي بيعت بعقود فاسدة على حد ما جاء في البلاغات المقدمة إلى النائب العام المصري.

كان هذا التغيير في بنود الدستور بمنزلة تمهيد لإجراء تعديلات جوهرية في التشريعات والقوانين المصرية التي صدرت بالفعل بعد الدستور الجديد. إذ أصدر رئيس الجمهورية المستشار عدلي منصور (الذي كان رئيس المحكمة الدستورية العليا قبل توليه الرئاسة) قانونًا لم يكمل الشهر، ينص على عدم جواز الطعن في جميع العقود التي تُبرم بين الحكومة المصرية ومستثمرين، مصريين كانوا أم أجانب، حتى لو تبين وجود شبهة فساد تتعلق بالعقد. أما طرفا العقد اللذان يحق لهما الطعن فهما الحكومة والمستثمر فحسب. وعندما قوبل هذا القانون بمعارضة شديدة من القطاعات كافة، على اعتبار أنه يحصّن الفساد، أُدخلت بعض التعديلات عليه حيث سُمح لطرف ثالث بتقديم بلاغ أمام النيابة فحسب من دون حق اللجوء إلى المحاكم المصرية. الأدهى أن هذا القانون يُطبق بأثر رجعي، حتى على حالات الفساد في عقود بيع القطاع العام التي تنظرها المحاكم، وحتى التي صدرت فيها أحكام، لكن بشرط ألا تكون أحكامًا نهائية. ويزيد عدد هذه القضايا على عشر شركات بيعت بالفساد طبقًا للأوراق المعروضة أمام القضاء. وقد بيعت جميع شركات الأسمنت في مصر إلى أجانب في صفقات وصفت في أحيان كثيرة بالفاسدة. ومنها شركات ينظر القضاء في أوضاعها للبت في فساد عقود بيعها.

ما قصدته من حديثي أنه لا يكفي الحديث عن حتمية ألا يتناقض القانون مع الدستور وأن يراعى في القانون عدم مخالفة الدستور، ففي بعض الأحيان يكون الدستور ذاته ممهدًا للفساد مثلما حدث مع دستور 2014. وأرى أن محاربة الفساد بشكل حقيقي تبدأ من التأكيد والسعي أو الضغط من أجل تحقيق العدالة في توازن القوى بين القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لأن من شأن تحقيق هذا التوازن أن يصوغ لنا دساتير عادلة وحامية لحقوق الفئات الضعيفة في المجتمع، وهي الأكثر حرصًا على محاربة الفساد، لأن الفساد يأتي على جميع مكتسباتها.

لن أدخل في دراسات نظرية أو افتراضات، وسأعطي نتيجة استنتاجية من عملي الذي دام 40 عامًا في القطاع العام، امتدت على ثلاث مراحل، 15 عامًا قبل الحرب، و15 عامًا خلالها، و10 أعوام بعدها، وما زلت أتابع عملي، وذلك في فترات تغيرت فيها السلطة السياسية كليًا. ويمكنني القول إن الفساد السياسي هو منشئ الفساد ككل وخادمه ومربيه والمنافح عنه. ولا أرى سهولة حدوث الإصلاح قبل تحقيق الإصلاح السياسي. أما الفساد الإداري، فالواقع أنه نتج من الحاجة في البداية، فعندما كانت الرواتب تكفي للعيش بكرامة وكانت رواتب القطاع العام تساوي رواتب القطاع الخاص، كان يوظّف في الإدارة العمومية أفضل العناصر وخريجو المدارس الكبرى، وكانوا يتميزون بالإمكانات والضمانات الخلقية، علاوة على الجو العام، ما كان يمنعهم من مد اليد؛ لكن عندما انخفضت الرواتب وما عادت تكفي معيشيًا، انخفض مستوى الموظفين الذين يقبلون العمل في الإدارة، وفرضت عليهم الحاجة مد اليد من البداية. أما المواطن الذي يدفع الرشى فهو غير سعيد بذلك، لكنه يدفعها خوفًا، ويتذكرها دائمًا. لدينا مثل في لبنان يقول: أمّ القاتل تنسى أما أمّ القتيل فلا تنسى. والذي يدفع الرشوة هو أمّ القتيل الذي لا ينسى، لكنه يخشى إذا تحدث أو أثار الموضوع أن يخسر قضيته؛ فهل هناك إمكانية لوجود مؤسسة تتعهد الدفاع عمّن يكشف المرتشي؟ أعتقد أن ذلك قد يسهّل الأمر.

• **زياد الحافظ**

تكلم الدكتور داود خير الله على دور المثقف ودور الفساد في إعاقة التنمية، وأخص أيضًا كلًا من بهيج طبارة وخالد قباني لما تحدثا فيه عن الحراك السياسي

اللبناني في المواقف الجريئة التي تقدما بها عن قانون الانتخاب الجديد، وكذلك دور الإفساد السياسي في الإدارة الذي تحدث عنه الدكتور قباني، و الدكتور حموري عن البيئة الحاضنة. أعتقد أن هذه هي السمات الأساسية لهذه الأوراق، لكن دعوني أدلي ببعض الملاحظات.

يبدو أن القاسم المشترك لهذه المداخلات كافة هو أن الفساد حالة شاذة واستثنائية؛ هنا ربما أتساءل هل الفساد حالة طبيعية؟ والنزاهة حالة استثنائية؟ فالرسالات السماوية الثلاث أُنزلت لكبح الفساد ولم تنجح. ما قاله الوزير طبارة كان في منتهى الوضوح. فهناك نصوص ودساتير تنتج الفساد لكن لا قيمة لها. كما أن القضية سياسية بامتياز، وينبغي ألا تكون المعالجة قانونية. فالمعالجة القانونية تأتي محصلة المعالجة الاقتصادية السياسية الاجتماعية. كما أرى أنه غاب عن المداخلات ربط العلاقة العضوية بين الاقتصاد الريعي والبنية السياسية الفئوية والفساد؛ فالاقتصاد الريعي والبنية السياسية ينتجان الفساد، كما أن الفساد يحمي إنتاج البنيتين السياسية والاقتصادية ويعيده؛ فالمعالجة أولًا وأخيرًا معالجة سياسية.

كما لفتني ما اعتُبر من المسلّمات بأن الديمقراطية تردع الفساد؛ أعتقد أن هذه المقارنة غير دقيقة؛ ففي الولايات المتحدة الأميركية أكبر الدول ديمقراطية كما تزعم، فإن النظام السياسي هو الذي حمى الفساد المالي، فالفضائح المالية التي عصفت بالبلاد في عام 2008 كادت تقضي على الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي، ولم يُسأل أو يُحاسب أي مسؤول مالي، بل جرت حمايته ومكافأته من النظام السياسي.

أذكر أن الدكتور عامر خياط، أعطى في بعض محاضراته عن الفساد، مثلًا عن الممارسة الديمقراطية في بريطانيا في معالجة حادثة فساد موصوفة، وكيف أن المصلحة السياسية تقتضي، كما في صفقة اليمامة التي عُقدت بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث المصالح السياسية كانت طاغية وقضت التوقف عن مقاضاة المرتشين لأسباب تتعلق «بأمن الدولة». إذًا، ليس هناك من دليل واضح في المقاربة أن الديمقراطية تردع الفساد، باستثناء الشخص

الضعيف في مثل هذه الأنظمة الديمقراطية الذي يتحمل وزرها، أمّا القوي المتنفذ، فالديمقراطية قد تحميه بسبب تركيبة النظام المالي وسطوة المال على المسائل السياسية.

• عبد الرحمن عجلان

أرى أن ورقة الدكتور خير الله دراسة شاملة، تصلح أن تكون إطارًا استراتيجيًا لموضوع ومشروع مكافحة الفساد، ولا سيما ما يتعلق بنشر ثقافة رفض الفساد. أعتقد إذا نجحت المجتمعات العربية في إيجاد أجيال، وهذا يتطلب أعوامًا كثيرة، تزرع فيهم ثقافة رفض الفساد، فسوف تنجح في إيجاد القاضي والموظف اللذين يكافحان الفساد، وبالتالي تكون بيئتهما رافضة للفساد أيضًا. الملاحظ في الواقع، أنه أحيانًا تكون بعض البيانات وبعض الثقافات بتفاعلاتها الفكرية أو العرفية، بيئة حاضنة ومشجعة. وأشير إلى استراتيجية الوطنية السعودية، تضمنت ثلاثة أطر، وثلاثة محاور رئيسة، أحدهما طويل الأمد، نتطلع بعد 20 أو 22 عامًا إلى أن تركز على موضوع الثقافة القيمة وإيجاد جيل يرفض ثقافة الفساد.

• علي الضمور

أتوجه بالسؤال إلى الدكتور محمد الحموري. تحدثت عن استقلال القضاء وعناصره. أعتقد أننا في هذه الفترة في حاجة إلى الحديث عن دور القضاء في المرحلة الانتقالية، مرحلة التحول الديمقراطي، لأن القضاء يؤدي دورًا أساسيًا في هذه المرحلة لما للسلطات الحاكمة الجديدة الناتجة من التحول الديمقراطي - إذا استطعنا أن نسميها هكذا، إذ لا أعتقد أن ما جرى في المنطقة العربية وما حصل في الربيع العربي يدخل ضمن مفهوم التحول الديمقراطي الحقيقي. لكن كان للقضاء - وشاهدنا ذلك في بعض الدول العربية - تأثير في إصدار أحكام اتخذت طابعًا سياسيًا بعيدًا من الجانب القانوني، ولاحظنا بعض الأحكام المتعلقة بقضايا ما يسمى بـ «قضايا الفساد وقضايا استرداد الأموال وقضايا محاسبة المسؤولين». ولم يكن للقضاء دور حقيقي إيجابي في هذه المسائل. لا أعرف ما هو تعليقك على هذا الموضوع؟

• **داود خير الله**

سأحاول الرد على الأسئلة التي وجهت إلي. لكن ربما لن أتمكن من التوسع الواجب في الشرح بسبب ضيق الوقت. أبدأ بالسؤال الأسهل وهو كيف نوفق بين توافر حكم القانون وغياب الديمقراطية في الدولتين الاستثنائيتين سنغافورة وهونغ كونغ.

إن حكم القانون من العناصر الأساسية في الحكم الديمقراطي، لكن توافر جميع عناصر الديمقراطية ليس ضروريًا لتوافر حكم القانون. فصناعة القوانين التي تعكس المصلحة العامة وتطبق على الجميع بثبات وإنصاف وفاعلية، بمن فيهم أفراد الطبقة الحاكمة، تمنع انتشار الفساد، كما هو الحال في الدولتين المذكورتين اللتين يقترب الحكم فيهما من حكم المستبدّ العادل عنه في الأنظمة الديمقراطية.

أرى تشابهًا في سؤال الدكتور حسن نافعة و الدكتور خانزاد أحمد عبد عن سبب إخفاق المحاولات العربية، إن لجهة الحركات القومية التي كان لها طموحاتها وأهدافها، أو لجهة طموحات تتعلق بإنشاء مؤسسات الحكم الديمقراطي؟ لطالما راودني هذا السؤال وتفكّرت في الإجابة عنه وما توصلت إليه هو: السبب الأساسي للفشل في تحقيق ما أراه مجرد تمنيات، أكثر منه عملًا دؤوبًا، لجهة إيجاد مؤسسات ديمقراطية أو توضيح خطاب قومي مستنير وترجمته سياسيًا واجتماعيًا بشكل فاعل، هو شح في رأس المال البشري وعدم نضج النخب المثقفة في فهم العناصر الأساسية، إن لإقامة حكم ديمقراطي أو لتنمية خطاب قومي يتجاوز الهويات البدائية من قبلية وطائفية ومذهبية. فلو حاولنا مراجعة الجهد الذي بذل لإقامة مؤسسات الحكم الديمقراطي وترسيخها وتنمية القيم التي هي أساس تلك المؤسسات، لما وجدنا ما يستحق الذكر. ولو أنعمنا النظر في الجهد الذي بذل في تطوير خطاب قومي مستنير يتلاءم وحاجات المجتمعات العربية في الوحدة والتطور، ولا سيما لجهة وضع مؤسسات الحكم الرشيد وترسيخها، لوجدنا بعض الإنتاج الفكري الذي لم ير ترجمة على صعيد الواقع، حتى في الدول التي حكمتها أحزاب تجاهر بأنها

تحمل الخطاب القومي العربي. ولعل من أهم الأسباب التي أبقت رغبات النخب المثقفة في إقامة مؤسسات الحكم الديمقراطي وترسيخها، أو تنمية خطاب قومي فاعل على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وإبقاء ذلك كله في مجال التمنّي، هو نقص في وعي أهمية الربط بين الجهد والنتيجة لدى هذه النخب. وهذا ما أشرت إليه عندما تحدّثت عن العلل التي تعانيها النخب المثقفة العربية. فحتى إذا تمكن المثقف العربي من توصيف العلل التي يشكو منها، وتمكن من تحديد أسبابها ومخاطرها على المجتمع، فهو نادرًا ما يعمل على علاج للعلة يقنعنا بمضارها عليه وعلى مجتمعه، ويبقى كأنه يراقب الأمور من كوكب آخر. وكان للفساد بالطبع دور أساسي في إعاقة التطور، إن لجهة إقامة مؤسسات ديمقراطية أو نشر خطاب قومي يكون حافزًا للتطور ومانعًا من استشراء هويات التمزق الاجتماعي التي نشاهد.

أما في شأن الأسئلة أو التعليقات التي تتعلّق بصعوبة التغلّب على الفساد بالنظر إلى انتشاره الواسع وتجذّره في مرافق الحياة كافة في المجتمع، ولا سيما لدى الطبقة الحاكمة، فإن إجابتي عن تلك الأسئلة بسيطة. فأنا أنطلق من مبدأ أساسي أن قدر كل خلية حيّة أن تتجاوز الصعوبات والتحدّيات التي تعترضها أو الانقراض. وهذا يعني أن مدى نجاح المجتمعات العربية في تغلبها على آفة الفساد يعكس مدى حيويتها ووعيها لمخاطره، والعكس صحيح.

أما في شأن كيفية اختطاف الربيع العربي، أجيب بما يلي:

ربما كان عمق الهوة واتساعها بين الحاكم والمحكوم من أبرز سمات الحكم في معظم - إن لم يكن جميع - أنظمة الحكم في العالم العربي. فمن الصعب أن ترى حكمًا يعكس الطموحات والمصالح الشعبية والوطنية. فالحاجة إلى إصلاحات جذرية كانت ولا تزال ملحّة، إن لجهة إقامة المؤسسات الديمقراطية وتجذيرها والمشاركة الشعبية الفعلية في الحكم، أو لجهة احترام حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، وخصوصًا محاربة الفساد التي تصدّرت المطالب الشعبية في جميع المجتمعات التي عرفت انتفاضات شعبية. لكنّ تحقيق الرغبة في التغيير والإصلاح مرتبط بقدرة قوى التغيير في

التغلّب على القوى صاحبة المصلحة في مقاومة التغيير. فقوى التغيير كانت في الواقع تعبر عن رغبة شعبية عارمة في التغيير لا غير، أي غياب كلّي للتنظيم الفاعل، وكانت تعمل بإمكانات محدودة جدًا. في المقابل فإنّ تضافر الجهد بين القوى الداخلية الراغبة في المحافظة على امتيازاتها، والقوى الإقليمية، ولا سيما تلك التي هي من أبعد الدول عن الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، والتي يؤدي الفساد فيها دورًا أساسيًا في طريقة الحكم والسيطرة السياسية، إضافة إلى القوى الدولية التي لها مصلحة في استمرار سيطرتها على منابع الطاقة وفي الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، لذا فإنّ تضافر الجهد بين هذه القوى الثلاث التي تتمتع بإمكانات مادية هائلة، خصوصًا لجهة الإعلام، والتلاعب بالوقائع، وإثارة الهواجس والمخاوف الطائفية والمذهبية في صناعة الرأي العام، فلم يكن هناك مجال للمقارنة بين قوى التغيير الداخلية الراغبة في الإصلاح والقوى المعارضة للتغيير في الداخل والخارج لأسباب مختلفة.

أظهرت الانتفاضات التي قامت في بعض الدول العربية هشاشة التماسك الاجتماعي داخل الدول العربية، ولا سيما عدم تجذّر مؤسسات الدولة الحديثة في أي منها. فكان من السهل على القوى الخارجية صاحبة المصلحة في السيطرة على مسار الربيع العربي أن تتولّى توجيهه داخل كل دولة عرفت انتفاضات شعبية إلى ما يضمن ما تعتبره مصلحة لها. لذلك قلت إن الربيع العربي بما هو رغبات شعبية في الإصلاح السياسي اختُطف وتحوّل إلى ما يناقض المصالح الوطنية لجميع الدول التي عرفت انتفاضات الربيع العربي.

بالنسبة إلى ملاحظة الوزير بشارة مرهج في شأن صعوبة القضاء على الفساد عندما يكون قد تجذّر على المستوى السياسي في الطبقات العليا في هرم السلطة، فإنني أشاركه الرأي في ذلك وهذا يقودني إلى ملاحظة الدكتور محمد فواز بأن التغلب على الفساد الكبير، أي الفساد في الطبقة السياسية يقتضي إصلاحًا سياسيًا جذريًا. فهناك من الباحثين في الفساد من يؤكد ضرورة ذلك ولو عن طريق الثورة. وعلى الرغم من اقتناعي بصعوبة التغلّب على الفساد المستشري في الطبقة الحاكمة والضامن لمصالحها، إلا أنني أرى أنه يجب عدم التعامل

معه كقدر لا يمكن ردّه. فبقدر ما يصبح الفساد ضارًا في المجتمع ومانعًا من سلامه ورقيه وتطوره، يتحتّم على المجتمع، خصوصًا نخبه المثقفة، إيجاد العلاج الملائم والحرص على وضعه موضع التنفيذ. فالشكوى من العلّة مهما اشتدّت وتعممت فهي بذاتها لا تشكل علاجًا لها.

أما في شأن سؤال الدكتور زياد الحافظ عمّا إذا كان الفساد حالة شاذة استثنائية أم حالة طبيعية، وملاحظته أن الديمقراطية ليست وسيلة فاعلة لمحاربة الفساد. لا أرى ضرورة للدخول في جدال في هذا الموضوع. فالفساد يكاد يكون لصيقًا بالطبيعة البشرية، وهو موجود في جميع المجتمعات. غير أن بعض المجتمعات أدرك مضاره وبذل الجهد اللازم للنجاح في الحدّ من انتشاره وتجنّب مضاره، في حين أن مجتمعات أخرى لم تبلغ من الوعي بمضار الفساد ما يدفعها إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة للحد منها والتغلب عليه.

أمّا في شأن ملاحظة الدكتور حافظ بأنّ الديمقراطية ليست وسيلة ناجحة في محاربة الفساد بدليل فشل الديمقراطية الأميركية في القضاء على الفساد، فإني أرى أن مثل هذا الاستنتاج يصبح صحيحًا إذا سلمّنا أن الديمقراطية هي سيطرة رأس المال والمصالح الخاصة على جميع مؤسسات الدولة المهمة، ولا سيما وسائل الإعلام القادرة على صناعة رأي عام كما هو الحال بالنسبة إلى نظام الحكم في الولايات المتحدة. لكن إذا اعتبرنا أن مثل هذه الممارسة في الحكم تشويه للديمقراطية التي يجب أن تعكس مشاركة فعلية في الحكم للشرائح الشعبية كافة في المجتمع، أي أن تعكس القيم والطموحات والمصالح الشعبية التي يعبر عنها بصدق من خلال مؤسسات تعمل بشفافية ونزاهة، خصوصًا في تبنّي القوانين وفاعلية تطبيقها، فإنّ الديمقراطية وسيلة يمكن الركون إليها في محاربة الفساد.

• **بهيج طبارة**

من مجمل الكلام الذي سمعناه، والبحث الذي دار حاليًا، تبين أن موضوع الفساد وباقي الأمور كلها مرتبط بعضها ببعض. كان هناك تركيز على القضاء - كيف يمكن أن نتكلم على القضاء من دون الكلام على السلطتين الإجرائية

والتنفيذية؟ كيف يمكن الكلام عن القضاء من دون كلام عن صناعة القانون؟ كيف يصنع القانون؟ عندما نتحدث عن صناعة القانون لا بد من الانتقال إلى قانون الانتخاب الذي يجدد السلطة السياسية. لذلك ركّزت على موضوع قانون الانتخاب والشروط التي يجب أن تتوافر فيه كي يعكس حقيقة الوضع السياسي في البلد. هناك أمور عدة في قانون الانتخاب. إذا لم يكن عادلًا، يشوّه التمثيل ويكون النظام ديمقراطيًا في الشكل لكن لا يعكس حقيقة الوضع السياسي عمليًا.

أما في ما يتعلق بالعسكريين، فقلت إن من الواجب تعميم الاقتراع على الجميع، وعلى أكبر عدد ممكن، وأن يكون ذلك القاعدة، والاستثناء الشواذ. إن الدول التي لا تسمح للعسكريين بالاقتراع لا يتجاوز عددها العشر في العالم. طبعًا السؤال المطروح هو أن العسكري يأتمر برأي رئيسه، فكيف يمكن أن يقترع بحرية؟ لكن إذا انطلقنا من هذا المنطق عندئذٍ فإن الموظف في شركة أو العامل في مصنع يرتبط بإرادة رب عمله أيضًا، فهل نحرمه من حق الاقتراع؟ إن موضوع العسكريين مبتوت فيه في جميع دول العالم، وأصبح مسموحًا للعسكري بأن يقترع لأنه مواطن مثل باقي المواطنين. أما المشكلة في القانون الانتخابي في لبنان فهو موضوع الطائفية، وهذا الموضوع لم نتعرض له بالبحث اليوم بما فيه الكفاية، لكنه علّة النظام السياسي في لبنان. فالانتماء الطائفي يدفع ببعض الموظفين والقضاة إلى التحصن بمرجعيته الطائفية.

هل توفر زيادة رواتب القضاة استقلاليتهم؟ هذا شرط لكنه ليس شرطًا كافيًا. فلا يجوز أن تكون مخصصات القاضي غير كافية كي يعيش بكرامة. تبقى الأمور الأخرى التي تحتاج إلى معالجة. موضوع آخر أشار إليه الأستاذ بشارة مرهج، وهو موضوع المجلس الدستوري الذي كان من المفترض أن يكون المرجعية في قضية دستورية القوانين وقضية الانتخابات، بمقتضى اتفاق الطائف. في مرحلة من المراحل، قام المجلس الدستوري بعمل جبّار ومهم، لكن المجلس الدستوري كبا في قضايا الانتخابات. وكانت الكبوة الثانية حديثًا عندما لم يعقد المجلس اجتماعاته ولم يكتمل نصابه للبت في قضية التمديد لأعضاء مجلس النواب. ولهذا خلفية طائفية أيضًا. فبعض القضاة المنتسب إلى مرجعيات طائفية تمنّع عن الحضور بحيث

لم يكتمل النصاب، وبالتالي أصبح القانون نافذًا بسبب انقضاء المهل القانونية. أكرر أن الأمور متداخلة، ومن غير الممكن البحث في نزاهة القضاء قبل البحث في الوضع السياسي الناجم عن قانون الانتخاب، وبقدر ما يكون هذا القانون عادلًا ومنصفًا، يمكن للأوضاع عمومًا أن تنتظم.

- **خالد قباني**

في ما يتعلق بالربيع العربي، فالمشكلة رافقت جميع الانتفاضات التي حدثت في الساحة العربية، لسبب بسيط هي سنوات وعقود طويلة امتدت إلى 30-40 عامًا من التسلط والحكم المستبد، ومن الفقر والحرمان وسوء التغذية. لم يبقَ هناك مؤسسات بديلة، لذلك نرى في المنطقة العربية كلها التي حدثت فيها هذه الانتفاضات، حالًا من الفوضى دبت بعد هذه الانتفاضات، والسبب أنه لم يكن هناك مؤسسات بديلة تستطيع أن تتحمل مسؤولية هذا الحكم بعد سقوط الأنظمة التي عفّا عليها الزمن. وهنا أعود إلى مسألة أساسية؛ إن الديمقراطية مرتبطة بالنضج والوعي السياسي للشعب. فإذا لم يكن ثمة نضج ووعي سياسيان لا يمكن أن نتكلم على ديمقراطية، وعندما نتكلم على الديمقراطية فإننا نتكلم على مؤسسات تستطيع القيام بمسؤوليات الحكم كما نتكلم على ثقافة سياسية وثقافة ديمقراطية لدى الشعب، وهذا يعيدنا إلى نقطة الأساس في جميع ما نبحث فيه، الذي لم يتطرق إليه أحد.

أما في شأن مسألة التربية. فنبدأ من التربية التي هي سلّم القيم الذي يعتمده هذا المجتمع. فعلى أي قيم نربي أطفالنا، وهؤلاء الناشئة هم من سيتولون بناء المستقبل في الثقافة السياسية، في المسؤولية، في مفهوم الشأن العام، في مفهوم الخدمة العامة؛ إذا استطعنا أن نربي جيلًا على هذه القيم الأساسية التي تؤسس لحياة ديمقراطية سليمة، حينئذٍ يصبح الفساد مسألة ثانوية. فمن هنا يجب أن نبدأ. وهذا مسار طويل في الزمن، لكن يجب البدء به.

كيف يتكون مجلس النواب الذي هو الأساس في سن القوانين وقيام المؤسسات؟ الحكومات تنشئ الأنظمة البرلمانية، وتنشأ الديمقراطية من خلال مجلس النواب، ومجلس النواب ينشئه الشعب؛ فإذا لم يكن الشعب على مستوى

من النضج والوعي السياسيين، فكيف يمكن أن ينبثق عنه مجلس نيابي يستطيع أن يتحمل مسؤوليات الحكم. وينطبق الأمر على الحكومة والسلطة القضائية. هذا الموضوع هو موضوع متكامل، وليس موضوعًا مجتزءًا، ولا نستطيع تناوله بصورة مجتزأة. هو موضوع متكامل يبدأ ببناء الدولة وبناء الشعب وبناء قيم الديمقراطية، وأقول بالتربية نبني. إن التربية هي الأساس.

- **محمد الحموري**

قدمت ورقة بعنوان «استقلال القضاء حصانة للدولة والمواطن»، وعرضتها بإيجاز على مدى الوقت المخصص لي، ويمكن الرجوع إلى ما فيها من تفصيلات. وبوصفي عضوًا في الأمانة العامة للمنظمة العربية لمكافحة الفساد أقول إن أحاديث المحاضرين أو أصحاب الأوراق، كانت بحسب المطلوب منهم، أي أن يحكي كل واحد عن جزئية من الجزئيات، فحكى عنها. لكن الحماسة الموجودة هنا والحديث عن جوانب الفساد المختلفة، فيعود إلى أن الموضوع مترابط بعضه ببعض. والفساد موجود في كل مجال، ولا يوجد دولة عربية لا يشتكي شعبها من الفساد في القطاعات المختلفة. ومن أجل هذا قامت المنظمة العربية لمكافحة الفساد بعمل محاور، بين 10 و12 محورًا، سيجري بحثها ودراستها، تشمل الفساد في القضاء، وفي التشريع، وفي التنفيذ، وفي القطاع الخاص... إلخ، وهي على جدول أعمال منظمتنا للمستقبل. وسيكون لكل محور ندوة، فندوة واحدة لا تستطيع أن تشمل هذه الأمور مجتمعة.

أشار الدكتور حسن نافعة إلى وجود فساد في القضاء وعدم استقلاليته، وعدم قيام السلطة التشريعية بدورها في حماية القضاء، وأن السلطة التشريعية فاسدة. هنا يصبح الموضوع مختلفًا لأن الحديث عن فساد السلطة التشريعية وكيفية إصلاحها يحتاج إلى ندوة تتناول سلامة قانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الاجتماعات العامة والقانون الذي يحكم حرية الرأي والنشر، وكيف تحاول الحكومات تفصيل هذه القوانين على مقاسها. ومن غير الممكن تغطية هذه الموضوعات كلها في ندوة مخصصة للقضاء.

بالنسبة إلى سؤال علي الضمور، عضو هيئة مكافحة الفساد الأردنية عن القضايا الكثيرة التي يجري التحقيق فيها، إن في مجلس النواب أو في جهات أخرى، وكان للقضاء موقف منها، فإن سبب هذا هو عدم توافر الشروط التي ذكرت عندما قدمت دراستي عن كيفية صيانة استقلال القضاء. فالدستور الأردني ينص في المادة 98 فقرة (1) على أن القضاة يعينون ويعزلون بقرار من الحكومة وموافقة الملك، في حين أن إعطاء مثل هذه الصلاحية للحكومة يلغي استقلال القضاء. وحدث أن عُينت عضوًا في اللجنة الوطنية للنزاهة، ووضعنا ميثاقًا وخطة عمل، ونجحت في وضع عدد من الاقتراحات، منها «ميثاق النزاهة الوطنية» الذي ينص على أنه في أي تعديل دستوري مقبل، ينبغي النص على أن القضاة غير قابلين للعزل. وأتمنى أن يفتح الباب لتعديلات دستورية لاحقة. لكن أتساءل، هل سيأخذون بما اقترحت إن فُتح الباب؟ ليس لدي جواب. أما القول أن الإصلاحات التي تجري في الدول العربية لا تعدو أن تكون تخدير أوجاع أو احتواء ظروف... إلخ، فهذا أمر واقعي، وما يجري يؤكد ذلك. أما عن غرابة ما تدعيه أميركا من مطالبة الأنظمة العربية بالديمقراطية، فإن هذه الدولة العظمى لا تستهدف إلا تحقيق مصلحة أميركا وأبناء أميركا، من دون أي اعتبار لقيم أو أخلاق أو أديان في تعاملها مع الدول والشعوب الأخرى. وللعلم، فإن الدولة الأميركية بنيت على أساس قيم الشركة المساهمة التي تسعى إلى تحقيق الربح، حيث الأغلبية هي صاحبة السلطة في شركة المساهمة، وكذلك الدولة الأميركية. فالدولة الأميركية في الأصل كانت موطنًا للهنود الحمر، واحتلتها الشركات المساهمة الآتية من أوروبا، وتوزعت هذه الشركات أرض الهنود الحمر وجعلتها مستعمرات مملوكة لها، ثم تحولت المستعمرات إلى ولايات، من دون أن تختلف إدارتها عن إدارة الشركة المساهمة، لا من حيث النهج ولا من حيث الأسلوب. ثم اتحدت هذه الولايات/ الشركات في دولة فدرالية، اسمها الولايات المتحدة بدلًا من الشركات المتحدة، وظل نهج عمل الشركة المساهمة مسيطرًا على طريقة إدارتها، وعلى أن غايتها الأساس هي تحقيق الربح للمساهمين، من دون أي اعتبار للأديان والأخلاق. ومن بنى التماسك القانوني للدولة وحافظ على عدم انفراط عقدها، هو قاضٍ واحد، اسمه جون مارشال تولى رئاسة القضاء بين عامي 1801 و1835، ووصل في حزمه

في تطبيق القانون إلى حد أن وجّه مذكرات جلب لرؤساء الجمهورية. أما عندما يكون القاضي قابلًا للعزل، فلا تستطيع أن تطلب منه أن يحكم ضد من له صلاحية عزله. وبحثت عن القضاة في تاريخنا كله فوجدت قاضيًا واحدًا تحدى السلطة وفرض عليها حكم القانون والشرع، وهو العز بن عبد السلام في مصر، واستجاب له الحكام لا خوفًا من شخصه، وإنما خوفًا من الشعب الذي يؤيده، إذ عندما رُفض تطبيق قراره في البداية، تضامن معه الشعب فاستجابت السلطة. أما بالنسبة إلى أثر الربيع العربي، فمنذ عهد معاوية بن أبي سفيان حتى عام 2011 لم يحدث أن خرج شعب إلى الشارع ينادي بإصلاح حكم أو إسقاط حاكم، إنما حدث ذلك أول مرة في عام 2011 حيث كسرت الشعوب حاجز الخوف، ودخلنا مرحلة جديدة لن تستطيع سلطات الحكم أن تتجاهل متطلباتها. ولا يعني ذلك أنه منذ الخطوة الأولى سيتحقق كل شيء. نحن الآن بعد كسر حاجز الخوف، على مشارف بداية صنع تاريخ جديد للمستقبل، لا نرى حركته بأعيننا، إنما ستتحقق مطالب الشعوب لا محالة.

الفصل الثاني

الفساد في القطاعين الاقتصادي والمالي

الورقة الأولى

تأثير السياسات الاقتصادية والمالية في صناعة الدولة وبنائها

باسل البستاني

الفساد ينمو في كل بيئة اجتماعية ملائمة له. وهنا، فرض الواقعية يعني فعليًا أنه ما من اقتصاد يمكن أن ينجو منه. وما يحصل من تباين بين الاقتصادات المختلفة على هذا الصعيد يأتي غالبًا على مستوى الدرجة، لا النوع. وهكذا، فإن الفساد المنتشر راهنًا، بحكم سعة امتداده وتنوع أشكاله وعمق سلبية تأثيراته، آفة قائمة في جسم الحضارة الإنسانية. ونتيجة ذلك، فإن التعامل مع الفساد يفرض تجاوز مجرد الاعتراف بوجوده إلى بذل الجهد المنظم القطري والدولي، وبزخم واضح التعاظم، إلى مكافحة هذه الجريمة المؤسسية التي لمّا تزل في معظم أحوالها بعيدة عن متناول القصاص المطلوب.

على الرغم من أن تأثيرات الفساد السلبية تغطي كيان التنمية بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلك هي أهم مرتكزات المجتمع ومرافق حيويته، فإن جانب السياسات الاقتصادية الكلية يبقى دومًا محور الاهتمام بحكم تجسيدها دور الدولة عمليًا على الصعيد الاقتصادي خصوصًا، والمجتمع عمومًا. وبالتالي فإن فاعلية هذا الدور هو ما يستهدفه الفساد ويحاول تشويهه، نوعًا واتجاهًا. بعبارة أخرى، إن حقل السياسات الاقتصادية الكلية يشكل دومًا مجالًا رحبًا للفساد طمعًا في مغريات حصاده. ومن ذلك ينطلق جوهر هذه الورقة

المتمثل بمحاولة التعرف إلى «المكامن الأساسية» لنشاط الفساد في هيكل هذه السياسات.

أولًا: الإطار العام

1 - الفساد والتنمية

كما يبدو، يستمد اتساع رقعة الفساد زخمه من تنوع مصادره وأشكاله، وبالتالي تعاظم آثاره التي تفيض الدراسات والبحوث والوثائق في بيانها بشكل لافت. فالإجماع قائم فيها على القناعة بأن للفساد تأثيرات سلبية مدمرة للتنمية الجارية والمستدامة. وبالتالي، فمن شأن أي تلكؤ في مكافحته أن يؤدي إلى التعثر في مسار التنمية وارتباك مؤشراته الحيوية.

خلاصة القناعات في شأن التأثير السلبي الواسع للفساد في التنمية نقدمها في إطار مصادره وآثاره والنتائج المترتبة عنه. ويشكل سجل إيراد بنود هذه المجالات قائمة مفتوحة لتوثيق المزيد من الوقائع المرصودة في عميق تشابكها.

أ- مصادر الفساد

- وجود قيود إجرائية وتنظيمية كثيرة ومعقدة على حركة الفاعليات الاقتصادية.
- اضطراب الاستقرار السياسي.
- توافر الفرص المغرية مقابل عقوبات غير رادعة.
- القبول الاجتماعي بوجوده.
- تدني مستويات الرواتب في الوظائف العامة.
- غياب الحرية الاقتصادية والمنافسة المشروعة.
- تدني مستويات المشاركة والديمقراطية.

- انتشار ممارسات «اقتصاد الظل» المفعمة بالفاعليات المشبوهة.

- ضعف ضوابط الإنفاق والاقتراض العام.

- استمرار العجز في الميزانية العامة للدولة.

- تعدد فرص التلاعب في حقل الضرائب والرسوم العامة.

- فقدان الثقة بإدارة القطاع العام.

- توافر الموارد «الريعية» المفرطة، ما يزيد من مستوى المنافع المغرية بالفساد.

- ربط المؤسسات الاقتصادية بجوانب أمنية وعسكرية.

- الدعم الحكومي الواسع والمستمر.

ب- آثار الفساد

- إرباك الإصلاح الاقتصادي.

- إعاقة النمو الاقتصادي، خصوصًا من جانب تأثيراته المؤسسية.

- تقلص رأس المال البشري.

- خفض حصة الاستثمار الخاص.

- ازدياد نمط سوء توزيع الدخول.

- إضعاف فاعلية الاستدامة.

- ازدياد حدّة الفقر.

- فقدان الثقة بالمؤسسات العامة.

- ازدياد تكلفة الأعمال ومخاطر عدم اليقين.

- إهمال حماية البيئة.

- تلاعب في تصميم هيكل الضرائب العامة، وبالتالي فاعليته.

- إضعاف دوافع العمل والإنتاجية.

- منع أفضل تخصيص للموارد.

- تشوُّه مكوّنات الاستثمار الأجنبي المباشر وإضعاف إنتاجيته.

ج- أهم نتائج الفساد

- وجود الفساد واستمراره دليل على تخلخل منظومة القيم الأخلاقية للأفراد والمجتمع.

- إرباك مسار النمو الاقتصادي الذي يشكل شرطًا ضروريًا لاستمرار زخم التنمية بأبعادها كلها.

- إضعاف قدرات القطاع العام، وبالتالي فاعلية ريادة الدولة في تعدد حقول نشاطها.

- إضعاف التماسك الاجتماعي، وبالتالي تهديد اللحمة الاجتماعية.

- تهديد أسس التنمية المستدامة.

- تحديد فاعلية معايير الحوكمة.

- في الدول النامية المعتمدة على الموارد الريعية، لا الإنتاجية الذاتية خصوصًا، فإنها تواجه حالة «لعنة الموارد» التي تتضمن توافر موارد هائلة سهلة من جهة، مع وجود مؤسسات ضعيفة الكفاءة والإنتاجية. وتلك حالة تفتح المجال رحيبًا للفساد.

2- مرتكزات «الدورة الاقتصادية»

تمثل هذه الدورة حركة الاقتصاد في أهم مفاصله. كما يبدو، فإن عملية الإنتاج تشكل القاعدة المركزية فيها، وبالتالي لكلية المجتمع. إضافة إلى ذلك، تشكل حلقات هذه الدورة «المسرح» الذي تجري عليه ممارسة السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيه اختبار فاعليتها وحدود إنتاجيتها وكفاءتها.

يمكن أن نورد خلاصة المخطط في الجدول الآتي:

الجدول (2-1)

أساسيات «العملية الإنتاجية»

التساؤلات	ماذا؟	كيف؟	لمن؟
المجال	تخصيص الموارد	مرحلة الإنتاج	التوزيع
المكونات	عناصر الإنتاج	«دالة الإنتاج»	المتوجات والدخول
القرار	النظام القائم	اعتبارات فنية وتقنية	النظام القائم

تتضمن التساؤلات:

ماذا: وهذا قرار يتعلق بتخصيص الموارد لتحقيق المستهدف من السلع والخدمات المطلوبة. مثلًا، المطلوب فيها هنا أن يجري الاختيار في الأساس بين السلع المدنية (رأسمالية واستهلاكية) أو السلع العسكرية، استنادًا إلى الموارد المتاحة من موارد بشرية ومادية ومالية. وبالطبع، يعود قرار ذلك إلى طبيعة النظام ذاته وفلسفته.

كيف: تكون الجوانب الفنية والتقنية حاكمة، مع جميع ما تتضمنه من مستويات ابتكار وإنتاجية ومنافسة.

لمن: هنا يكمن التساؤل الأعظم المتعلق بتعريف من هو المستفيد من منافع الإنتاج، وما هو نمط توزيع هذه المنافع المتمثلة في الأساس بدخول عناصر الإنتاج (أي أجور القوى العاملة، أرباح المنظم، فائدة رأس المال، وريع الموارد الأولية).

يجدر التأكيد في هذا المجال أن تدفق العرض الكلي والطلب الكلي يمثل مقياسًا لحجم الناتج المحلي الإجمالي، باختلاف معايير القياس. إضافة إلى ذلك، فإن التغيرات السنوية فيهما هي التي تشكل معدلات النمو الاقتصادي للمرحلة.

في نهاية المطاف فإن «الدورة الاقتصادية» التي تمثل ركيزة البناء الاقتصادي للمجتمع كله، مطلوب منها أن توفر منافعَ للمجتمع من خلال «عملياتها الإنتاجية» التي تحتويها. إن أهم النتائج التي تنبثق عنها تتخذ شكل «تدفقات»، يتضمن أولها تدفق السلع والخدمات وهو ما يعرّف بـ «العرض الكليّ». ثانيها، تدفق الدخول وتعريفه «الطلب الكلي». أما ثالثهما، فهو التدفق المتعلق بالعوادم، أي الآثار البيئية للعملية الإنتاجية. وفي هذه المرحلة يحكم التساؤل الآتي بالنسبة إلى أهداف الورقة: ما هو موقع السياسات الاقتصادية الكلية في هذا المجال؟

3 - هيكل السياسات الاقتصادية الكلية

يقدم الجدول (2-2) عرضًا مقارنًا لمكوّنات السياسات الاقتصادية الكلية، متضمنًا أهدافها وأدواتها. في حين تحكم اعتبارات متعددة ذاتية وخارجية مدى فاعلية فروع السياسات الكلية الاقتصادية. ويتضمن أهم هذه الاعتبارات الآتي:

- ابتداءً، تمثل هذه السياسات التجسيد الديناميي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

- تشكل حتمية التنسيق والتناغم بين فروعها عاملًا حاسمًا في قدرتها على تحقيق أهدافها.

- تتضمن العوامل الذاتية المؤثرة في هذه الفاعلية وضوح الرؤية والأهداف، والكفاءة التحليلية والإدارية، ومستوى الإنتاجية.

- أما العوامل الخارجية فهي التي ترتبط مباشرة مع أوضاع بيئة الاقتصاد في جوانب عدة، أهمها: درجة الانفتاح، الهيكل الاقتصادي ودرجة اندماجه، عدد السكان ونوعيتهم، مرحلة التطور الاقتصادي، مستوى تطور الأسواق بأنواعها الخاصة بالقوى العاملة، المنتوجات، المالية والنقدية.

- تبدو الصورة التي يقدمها الجدول (2-2) حاسمة في بيانها هيمنة دور السياسة المالية في الفاعلية الكلية للسياسات الاقتصادية (كما سنرى لاحقًا).

الجدول (2-2)

مقارنة فروع السياسات الاقتصادية الكلية

	المالية	النقدية	التجارية	التنموية التخطيطية
الأهداف المشتركة	- النمو الاقتصادي - الاستقرار الاقتصادي - العدالة التوزيعية - الاستخدام الكامل	مشتركة	مشتركة	مشتركة
الأهداف التخصصية	- تخصيص الموارد - عدالة التوزيع - الاستقرار	- توازن عرض وطلب النقد والائتمان - توفير الائتمان - استقرار ميزان المدفوعات - المحافظة على الاحتياطيات الأجنبية - المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية	- عقد ومتابعة الاتفاقات التجارية - تقرير مستويات التعريفة الجمركية - متابعة تطبيق معايير العلاقات الاقتصادية الدولية - الإشراف على تنفيذ التنافسية وحرية التجارة - التعامل مع المنازعات التجارية	- تنظيم الرؤى والخطط الاقتصادية - تنظيم البرامج
الأدوات	- الميزانية العامة - المديونية - الإجراءات المالية	- معدل الفائدة - عمليات السوق المفتوحة - الاحتياطي القانوني - أدوات انتقائية	- في الأساس تنظيمية وإجرائية	- شمولية التغطية - إجرائية وتنظيمية

ثانيًا: السياسة المالية

1- هيمنة السياسة المالية

بحكم طبيعة هذه السياسة ووظيفتها، فإنها تشكل على الصعيد المالي الحكومي، وبالتالي الاقتصادي، أهم أذرع السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك لأسباب أهمها:

- السياسة المالية هي «المدير المالي والمحاسبي» للدولة. ففي حوزتها إدارة مصادر إيراداتها، وتخصيص مصروفاتها، وتنظيم اقتراضها ومديونيتها، وتفصيل إجراءاتها وترتيبها وتنفيذها.

- تمثل الميزانية العامة بطرفيها الإيرادات والمصروفات أهم أدوات السياسة المالية المؤثرة وبشكل مباشر في مستوى الفاعلية الاقتصادية.

- يأتي التعبير الأكبر عن هذا الدور كون الميزانية العامة تشكل عنصرًا فاعلًا في تكوين حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي (الإشارة هنا إلى أن مكونات الميزانية العامة تشارك في معادلات تطوير الناتج المحلي الإجمالي ونموه).

- يمثل حجم الميزانية العامة، بطرفيها على حدة أو مجتمعين، مقياسًا أساسيًا لدور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد الوطني.

- السياسة المالية بأدواتها المتمثلة بالميزانية العامة أساسًا إضافة إلى طاقة اقتراضها، تعدّ أهم الأدوات لتحقيق الأهداف المشتركة للسياسات الاقتصادية الكلية.

- تشكل هذه السياسة «ثنائية» ترقى إلى مستوى «المعضلة» في كيان السياسات: فهي من ناحية تمثل أقوى الفروع الاقتصادية لهذه السياسات. لكنها من ناحية أخرى، ربما تشكل مصدرًا أساسيًا لتعميق عدم الاستقرار، ومن ثم حدوث التقلبات في مستوى الفاعلية الاقتصادية.

- يتأكد دور الميزانية العامة بوصفها «حاضنة» للميزانيات المستقلة والملحقة من واقعة أن المحصلة المالية للميزانيات تجد مصبّها النهائي في حوض الميزانية المركزية.

هنا يتجسّد بيت القصيد: فوجود هذه العوامل الدينامية كلها في واقع السياسة المالية وأفقها يشكل بدوره «الفريسة الأعظم» لمصيدة الفساد وممارساته، نوعًا وكمًا.

2- مكامن الفساد في البناء المالي

من خلال تقصّي مواقع دور السياسة المالية تحليليًا في «الدورة الاقتصادية»، يمكن التعرّف إلى أهم «مكامن» الفساد من هيكلها، كالآتي (ترد الإشارة المرجعية هنا إلى الجدول (2-1):

أ- التساؤل: ماذا

- الإنفاق الاستثماري، ولا سيما في المشروعات الكبرى.
- تمويل الإنفاق العام:
- الضرائب والرسوم.
- الاقتراض.
- المعونة الخارجية.
- الضرائب الجمركية (على المواد المستوردة).

ب- التساؤل: كيف

- ارتباط مستويات الاستثمار في المشروعات الكبرى، العميقة تقنيًا بما فيها مشاركة رأس المال الأجنبي.

ج- التساؤل: لمن

- ضرائب المبيعات على السلع والخدمات المنتجة والمستوردة.
- ضرائب الدخل المباشر الذي يتضمن:
- ضريبة الدخل على الأفراد الطبيعيين.
- ضريبة الأرباح على الشركات وقطاع الأعمال، أي الأشخاص المعنويين.

- الضرائب العقارية.
- ضرائب القيمة المضافة الأخرى.
- ضريبة الاستهلاك.
- العوادم: ضرائب التلّوث ورسومه.

3- الإيرادات

أ- مصادر تمويل الميزانية العامة

- الضرائب بأنواعها المباشرة وغير المباشرة والرسوم.
- أرباح المشروعات العامة.
- الاقتراض الداخلي والخارجي.
- المساعدات الخارجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتباين الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات العامة بين الدول المتقدمة والنامية من جوانب مهمة. بالنسبة إلى الدول المتقدمة، تشكل الضرائب أهم مصادر تمويل ميزانياتها العامة. يقابل ذلك أهمية أقل بكثير لدور الضرائب كمصدر للتمويل لدى الدول النامية. وفي الوقت ذاته، فإن عددًا من هذه الدول يتمتع بمصادر تمويل «ريعّية» متمثلة في عوائد صادرات النفط والغاز، وكذلك مواد أولية ومعدنية أخرى غالبًا.

ب- الطاقة الضريبية

تشكل هذه القاعدة لتوليد الموارد الضريبية، تلك التي تعمل عوامل عدة في الدول النامية على تقليص قدرتها مصدرًا لتمويل الميزانية العامة، وذلك للأسباب الآتية:

- مستوى الدخل الفردي.
- نمط توزيع الدخل ودرجة عدم المساواة.

- الهيكل الإنتاجي للاقتصاد ونسب مشاركة القطاعات الحديثة والتقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

- الوضع السياسي والمؤسسي والقوة النسبية للمجاميع المجتمعية المؤثرة.

- مستوى فاعلية الإدارة الضريبية وجدارتها الأدائية.

ج- الفساد في النظام الضريبي

ثمة عوامل قائمة تؤدي إلى توسيع درجة اختراق الفساد للنظام الضريبي وتعميقه، ولا سيما في الدول النامية، منها:

- تعقّد بنود النظام الضريبي وتجزئتها وتداخلها، بما فيها عدم وضوح التشريع والقوانين مع توسع الإجراءات التنظيمية وتداخلها.

- التعقيد في إجراءات دفع الضريبة في أوضاع يسودها عدم اليقين.

- ارتفاع معدلات الضريبة، ما يحفز بشكل أكبر على محاولة التهرب من دفعها.

- العبء الثقيل الذي يفرضه الفساد على عملية إتمام معاملات دفع الضريبة، خصوصًا من ذوي الدخل المحدود.

- ضعف الإدارة الضريبية في الأداء والإنتاجية والكفاءة.

د- الآثار والنتائج المترتبة عن الفساد الضريبي

- يتجسّد الأثر المباشر للتهرب الضريبي في انخفاض الإيرادات العامة.

- في المقابل، تؤدي هذه الممارسات إلى التوجه نحو زيادة معدلات الضريبة بهدف التعويض، الأمر الذي يزيد من عبء الضريبة واتساع أثرها السلبي في نمط توزيع الدخل وعدالته.

- إضعاف دور الحكومة وكفاءتها في الحقل الاقتصادي، أداءً وتمويلًا.

- تراجع الاستثمار الرأسمالي الحكومي، ما يضعف مصادر الإيرادات العامة عن طريق تقليص أرباحه المتوقعة.

- تراجع الإيرادات العامة يهدد بحصول العجز في الميزانية، ما يؤدي إلى الاضطرار إلى الاقتراض، وبالتالي تراكم المديونية العامة.

4- الإنفاق العام

تأخذ ممارسة الفساد في الإنفاق العام صورًا متعددة أهمها: سرقة الأموال العامة، الرشاوى الصغيرة، وفرص الفساد في المشروعات الكبيرة (خصوصًا الإنشائية وفي البنى التحتية). وعلى الرغم من أن فرص الفساد صغير الحجم تأتي أكثر تكرارًا، تبقى إمكانية «الفساد السياسي» هي الأضخم في المشروعات الكبرى.

إن الحصاد الناتج من تلاقي النفوذ السياسي مع الاستثمار الكبير والضخم في هذه المشروعات، إضافة إلى النوعية المتفرّدة لهذا الاستثمار من حيث محدودية التنوع واتساع المكّون التقني بما فيه عنصر الإبداع، يقدم واقعًا لا حدود لإغرائه، الأمر الذي يمكّن أصحاب المصالح السياسية من الاستفادة الضخمة، مع المقاولين في إقامة هذه المشروعات.

إضافة إلى ذلك، وامتدادًا لهذه الممارسة من الفساد، لا يتوقف أثر الفعل السياسي في حدوده، بل يتجاوزها إلى مجالات رحيبة أخرى. ومن أهم ذلك، الحصول على حقوق الاحتكار في فرص الاستيراد والوكالات وغيرها لمصالح حيوية، إما مباشرة أو باستغلال الروابط العائلية.

أما النتائج المترتبة عن هذا السلوك، فيمكن بيان أهمها في الآتي:

- تضخيم حجم الإنفاق العام، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد ضغط تضخمي واسع.

- في ظل تراجع الإيرادات العامة بفعل الممارسات الفاسدة، تصبح إمكانية ولادة عجز مزمن في الميزانية العامة حقيقة واقعة.

- تؤكد الوقائع أن انتشار الفساد في الاستثمار، إضافة إلى تقليصه، يسبب حصول تشوهات نوعية في مكوناته أيضًا.

- يمثل انخفاض مستويات الإنتاجية نتيجة متوقعة لأثر الفساد السلبي في الإنفاق العام.

- اجتماعيًا، يمكن للآثار السلبية للفساد والتلاعب في حقله أن يأتي بأضرار مباشرة على مسيرة التعليم والصحة، ولا سيما في ما يتعلق بالإنشاءات المرتبطة بهذه القطاعات من بناء مدارس ومستشفيات وتجهيزات وغيرها.

5- قضايا حيوية في السياسة المالية

ثمة أربع قضايا مهمة ذات علاقة يمكن عرضها في هذه المرحلة: حالة العجز وتمويله في الميزانية العامة، الفساد والبيئة، تعدد هيكل الميزانيات الحكومية، والإيرادات الريعية من المشروعات العامة.

أ- العجز وتمويله في الميزانية العامة

ربما تكون الميزانية العامة في حالتين متميزتين: التوازن النسبي بين الإيرادات والمصاريف، يقابله ديمومة لحالة العجز. حالة التساوي لمكونات الميزانية هي الظرف المستهدف عادة للسياسة المالية، مع فسح المجال أمام إمكانية هامشية لحصول العجز بصورة موقتة وقصيرة الأمد. في هذه الحالة، تكون الميزانية في وضع «توازن ذاتي».

في المقابل، يعني حصول عجز مزمن في الميزانية العامة وجود قصور واضح ومستمر في مالية الدولة، الأمر الذي يفرض البحث عن مصادر لتمويله. وتشكل هذه الحالة أحد أخطر الأوضاع التي يمكن أن تواجهها السياسة المالية، ذلك أنها تمثل تحديًا عليها التصدي له، لكن يستعصي عليها تجاوزه في أغلب الأحيان. ويفسح استمرار حالة العجز مجال واسعًا لممارسات ومناورات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية متنوعة.

- ينبثق مصدر الخطورة الكبرى من الحاجة إلى تجاوز «الكينونة الذاتية» التي يوفرها التوازن، والاضطرار إلى الامتداد خارج الميزانية بحثًا عن موارد إضافية لتغطية العجز. وتكمن مكامن الخطورة المفتوحة لممارسة الفساد في الاقتراض وفي سجل المساعدات الخارجية معًا.

- يعني استمرار الاقتراض تراكم المديونية الداخلية والخارجية، الأمر الذي يعني تعاظم أعبائها المتمثلة في تضخم تكلفة الفوائد.

- في ضوء تراجع الإيرادات العامة والإنفاق الاستثماري، يعني استمرار ضغط المديونية تحويل مبالغ أكبر لدفع تكلفتها، الأمر الذي يكون غالبًا على حساب الاستثمار في مرافق إنتاج حقيقي في الاقتصاد.

- يؤدي استمرار العجز، كما تثبت الشواهد العديدة، إلى تطويق مرونة السياسة المالية بشكل قاسٍ، الأمر الذي يفقدها القدرة على الاختيار واعتماد بدائل متاحة.

- من ناحية ثانية، لا يخلو تدفق المساعدات الخارجية من التزامات قد تطال أبعادًا مهددة على الصعيد الأمني والسيادي. وتزداد الصعوبة هنا، ذلك أن من شأن محدودية التمويل الداخلية (بحكم ضيق أُطر الأسواق النقدية والمالية الوطنية أن يزيد من الاعتماد على الدعم الخارجي. وما ترصده الأدبيات المعنية هنا من حالات من الدعم الخارجي السيادي والمؤسسي (من ضمنه المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، يثير الشك والتساؤل في دوافعه والتزاماته، إضافة إلى تكلفته المرهقة للميزانية العامة للدولة ذات العلاقة.

ب- الفساد والبيئة

يتطلب البعد البيئي للسياسة المالية، بحكم الدفاع عن البيئة وحمايتها، معاقبة المتسببين في التلوث كما يبدو في العوادم الناتجة من العملية الإنتاجية. بداية المعالجة تتمثل في فرض ضرائب ورسوم ضد التلويث على هذه المصالح الإنتاجية. لكن التجربة تشير إلى أن فاعلية إجراءات كهذه في أغلب الأحيان يحتويها الفساد الذي يمارسه الطرفان: المنتج والمعاقِب - موظف الضريبة، تجسده رشوة إخلاء الذمّة. يحصل هذا عن طريق مساعدة المنتج بخفض العبء الضريبي و/ أو ابتزازه بالتهديد بالكشف والعقاب.

ج- تعدد الميزانيات الحكومية

إضافة إلى الميزانية المركزية للدولة، التي تشكل العمود الفقري للسياسة المالية، إلا أن ممارسة اعتماد مجموعة كبيرة من الموازنات المستقلة والملحقة،

إضافة إلى الميزانية المركزية، فيه من المحددات ما يشكل مجالًا واسعًا لفرص الفساد وإضعاف الأداء المؤسسي المالي للدولة.

- يربك تعدد هذه الميزانيات حركة الميزانية العامة ويهدد وحدتها البنيوية.

- غالبًا ما تنفق إيرادات هذه الموازنات في مجالات أقل أولوية وكفاءة.

- يتيح ضعف ضوابط الإيرادات والمصروفات فيها المجال للفساد والتلاعب في بنودها.

- يؤدي وجود ذلك إلى إضعاف إمكانية تقصي ومتابعة آثار فعل السياسة المالية، الأمر الذي يعوّق فاعليها بصورة واضحة.

د- الإيرادات الريعية في الميزانية العامة

يعتمد كثير من الدول بصورة كبيرة على عوائد ريعية مصدرها موارد طبيعية موجودة لديها بصورة وافرة. وبقدر الأهمية التي تعنيها هذه العوائد الجاهزة كمصدر لتمويل الفاعليات الاقتصادية والتنموية لديها، فإنها تصبح في عدد من حالتها وقودًا لممارسات فساد متفاوتة الدرجات. وهذه حالات واقعة ومتكررة لا ريب. لكنها حينما تستشري وتصبح سببًا لزرع فساد عميق يسّد الطريق على كل إمكانية لتقدم حقيقي، فإنها ترقى حينئذ إلى مستوى «لعنة الموارد» التي غالبًا ما استقطبت الانهيار المادي والأخلاقي. يكفينا ما يحصل اليوم في العراق في الحقل النفطي من فساد غير مسبوق، تتشارك فيه قوى محلية هجينة وأجنبية دفينة، يلتهم البشر والحجر في مسار دمار لا يستقر فيه قرار.

ثالثًا: السياسة النقدية والائتمانية

1- القضية المركزية

يتمثل محور وظيفة السياسة النقدية والائتمانية في المحافظة على التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي للنقود، بهدف مركزي يقتضي تجنب حصول تضخم. ولتحقيق هذا الغرض، فإنها تتحرك في اتجاهين:

- التأثير في عرض النقد والتغيرات التي تحصل فيه.

- العمل عن طريق تغيير معدلات الفوائد، إضافة إلى عرض النقد، لتحقيق النمو والاستقرار. إضافة إلى ذلك، فإن من شأن استخدام معدلات الفوائد أن يحدث تغييرات على نسب مشاركة كل من الاستهلاك والادخار في الناتج المحلي الإجمالي بهدف إبقاء معدل الأسعار العام (وهو مقياس التضخم) مستقرًا.

ربما تهتز هذه الصورة الكلية للسياسة النقدية والائتمانية نتيجة حدوث أوضاع ضاغطة تتعلق في الأساس بالسياسة المالية عمومًا، وحالة الميزانية الحكومية خصوصًا. فوجود عجز مزمن في الميزانية واضطرارها بالتالي إلى مواجهته عن طريق الاقتراض والمديونية يشكل أكبر عامل يهدد الاستقرار الاقتصادي من جهة، ويفسح المجال الواسع للفساد السياسي والبيروقراطي، علاوة على توليد ضغط تضخمي يحول دون تحقيق أهدافها.

2- نتائج مباشرة للعجز والمديونية

تتوافق القناعات التحليلية والموثقة بالممارسة، على أن من شأن استمرار حالة العجز في الميزانية العامة وبالتالي لمديونية القطاع العام أن يولد أوضاعًا خصبة للفساد في جوانب عدة، أهمها:

- يؤدي الفساد إلى زيادة معدلات عرض النقد، وبالتالي يعظّم من ارتفاع معدل التضخم.

- التخطيط لمعدل التضخم أمثل من جانب السياسة النقدية في بلد يسوده الفساد يختلف عمومًا عن آخر مستويات الفساد فيه متدنية. فوجود الفساد يجبر السياسة النقدية على التعامل مع مستويات أعلى للتضخم مما ترغب فيه دعمًا للاستقرار.

- يؤدي ارتباك فاعلية السياسة النقدية إلى إضعاف دورها في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة وكذلك الحد من التضخم.

- حالة العجز والتضخم وارتفاع معدلات نمو عرض النقد تشكل وضعًا حرجًا للسياسة النقدية في سعيها إلى المحافظة على استقرار معدل سعر الصرف للعملة الوطنية.

3- تأثيرات سلبية إضافية في السياسة النقدية

إضافة إلى حالة العجز وبالتالي المديونية في الميزانية العامة، وهي الحالة الأهم، فثمة ظروف إضافية قد تحصل من شأنها أن تزيد من إرباك السياسة النقدية وتعوّق فاعليتها وقدرتها على الوصول إلى أهم أهدافها المتمثلة في النمو والاستقرار والاستخدام.

من هذه العوامل، نورد الآتي:

- اضطرار السياسة النقدية إلى اعتماد أسعار عدة لتحويل العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد عمليات الصرف وإجراءاته من ناحية. وفي الوقت ذاته، يعرّض عمليات الصرف إلى ممارسات سلبية واسعة كالرشوة والابتزاز.

- ربما تؤدي قيود إجازات الاستيراد (نظام الحصص) إلى إيجاد سوق سوداء ناشطة تُتداول هذه المستندات فيها بأموال مضاربة متعاظمة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى حصول ارتفاعات ملموسة في تكلفة المستوردات وأسعار، ويضرّ من ثم بمستوى الرفاهية والإنتاجية.

- ربما يأخذ حصول تدفقات لرؤوس أموال أجنبية شكل مضاربات للتلاعب في الأسواق المالية والنقدية الوطنية، لا بهدف تحقيق الاستثمار الجدّي. فتجربة أزمة 2008 الدولية تقدم دليلًا حاسمًا (ولا سيما في أقطار الخليج العربي) على أن كثيرًا من الأموال التي تدفقت إلى المنطقة قبل الأزمة جاءت بهدف المضاربة وتحقيق أرباح سريعة. وبلغ التأثير السلبي في بعض هذه الأقطار إلى حدّ استنزاف كامل السيولة من الاقتصاد، الأمر الذي وجّه صدمة قاسية للفاعليات الاقتصادية فيها.

- ربما لا يكون توقيت منح إجازات لمصارف جديدة صائبًا بحكم الحالة الراهنة لمستويات عرض النقد والسيولة في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الضغط التضخمي. ويتصل بذلك ممارسات اختيار قبول إجازات لمصارف دون غيرها على أساس المحاباة، لا الأهلية الموضوعية والرصينة.

- إن في اتساع قاعدة «اقتصاد الظل» وضخامة فاعلياته (التي يأتي معظمها مشبوهًا) خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، ما يضعف تخطيط السياسة النقدية

المرسومة وتنفيذها. إضافة إلى ذلك، يصعّب وجود مثل هذه الممارسات على أصحاب القرار إمكانية تحديد مستوى «الاكتناز» القائم والمؤثر بدوره في درجة عرض النقد والسيولة في الاقتصاد.

- غياب الأسواق النقدية والمالية، في وقت يُعمل فيه على تحديد فاعلية السياسة النقدية وتأثيرها. فإنه أيضًا يضعف حوافز الادخار، ويعرقل انتقال رؤوس الأموال والاستثمار، إضافة إلى تشجيع الإقراض بمستويات فوائد تصل إلى حدٍّ الابتزاز والاستغلال.

رابعًا: السياسة التجارية

1- اعتبارات أولية

نبدأ بالسؤال الكبير في هذا الصدد: هل يؤثر الفساد في مستوى التجارة الخارجية، ولا سيما الاستيرادات؟ تفيد القناعة المدعومة بالممارسة الواقعية:

- إن وجود الفساد وممارسته حال شائعة على صعيد التجارة الدولية. وتكفي الإشارة هنا إلى موقف منظمة التجارة الدولية الذي يشير إلى واقعة أن تحييد الفساد ومعوقات أخرى سيؤدي إلى حصول زيادة محسوسة على حجم التجارة الدولية.

- ترتبط الصعوبة القائمة على مستوى التوثيق الدقيق بشدة التعقيد السائد على صعيد تعدد العوامل المؤثرة في تحديد العلاقة بين المستوردين وموظفي الجمارك وتنوعها وتباينها، خصوصًا في ظل تنوع القيود والضرائب والإجراءات الأخرى المفروضة على التبادل التجاري.

- تفيض الأوضاع المحيطة بهذه العلاقة ونتائجها بتناقض المؤشرات والقيم. فالمسائل المتعلقة بالإيرادات الضريبية على السلع المستوردة والسلطات التمييزية لموظفي الجمارك ومستوى الرفاهية والمساواة والتكلفة والشفافية ودرجة تعقيد النظام الضريبي الجمركي، ذلك كله يرد من زاوية السلطات الجمركية وأولوية أهدافها من تطبيقات هذا النظام.

من ناحية ثانية وعلى النطاق التحليلي، ثمة إشارة إلى مستويين أساسيين من التعامل مع ضرائب الاستيرادات: التعرفة الجمركية وإجازات الاستيراد (نظام الحصص). فلكل من هذين المستويين أبعاده ومضامينه.

2- التعرفة

العوامل المرتبطة بالتعرفة الجمركية تكون في جانبين:

- هيكل معدلات التعرفة، من حيث كونه موحّدًا أم متعدد الدرجات.

- مستوى المعدلات: منخفض أم مرتفع.

يتأثر مستوى ممارسة الفساد ونوعيته بصورة مباشرة وكبيرة في هيكل هذه المعدلات ومستوياتها. ويمكننا القول في هذا الشأن:

- ربما يتمثل سلوك الموظف الجمركي في طلب الرشوة بالابتزاز أو التهرب من دفع الضريبة تجاه المستورد.

- تتباين صور الابتزاز بحسب الأوضاع، مثل إعادة تصنيف السلعة اعتباطيًا وتطبيق معدلات تختلف عن تلك المرصود لها، أو التأخير في إنجاز المعاملة، أو المماطلة، وحتى التهديد.

- التهرب ومساعدة المستورد في التخفيف من عبء الضريبة المقررة عن طريق وضع بيانات مختلفة لمعدلات الضريبة.

- تشير الممارسات إلى أن التهرب الضريبي يهيمن كظرف لطلب الرشوة إذا كانت معدلات الضريبة عالية (في حدود 25-30 في المئة). ويتعاظم الابتزاز بغية الحصول على الرشوة حين تكون معدلات الضريبة الجمركية متدنية.

- بعبارة أخرى، يطلب الموظف الفاسد في حالة الابتزاز الرشوة للقيام بما يجب عليه القيام به. أما في حالة التهرب، فإنه يطلب الرشوة ليؤدي ما لا يستوجب عليه القيام به.

3- إجازات الاستيراد

تشكل هذه الممارسة الشائعة (ولا سيما في الدول النامية) حقلًا فسيحًا للفساد والإفساد، في إطار العلاقة بين الجهات الرسمية (الممثلة عادة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمصرف المركزي) والمستوردين. والسبب الأساس لهذا الوضع الأزمات الاقتصادية، ولا سيما في ما يتعلق بالقصور في المتاح من الأرصدة الأجنبية لتمويل المستوردات. وفي هذه الأحوال، يصبح المصرف المركزي طرفًا مباشرًا في التعامل بحكم موقعه كسلطة نقدية مسؤولة عن إدارة هذه الأرصدة بوصفها ثروة قومية.

تؤكد التجربة القاسية لعدد من الدول أن شيوع نظام الحصص بالنسبة إلى الاستيرادات يشكل مرفقًا لا ينضب للفساد. فهو البؤرة التي تولد فيها السوق السوداء بما تتضمنه من مضاربات وتهرب ضريبي وشراء ذمم وغيرها من الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية. هذه الممارسات كلها ينعكس تأثيرها السلبي المباشر في خفض الإيرادات العامة خصوصًا، إضافة إلى التأثيرات غير المباشرة في مستويات النمو والاستثمار والإنتاجية وكفاءة الإدارة العامة. وبالطبع، فإن محصلة أثر هذه الممارسات يتلاءم اطراديًا مع حجم الاستيرادات المطلوبة التي تتنوع في طبيعتها من استهلاكية وإنتاجية، علاوة على تلك المتعلقة بالرفاهية المسايرة للتطور ومستويات معيشة الأفراد في المجتمع.

4- المناطق الاقتصادية الحرة

تُنشئ الدول هذه المناطق بهدف تمكين توسيع انتقال السلع والأموال والقوى العاملة بينها وبقية أنحاء العالم، من دون الالتزام بالقيود والضوابط والإجراءات السائدة في بلد المنشأ. فتلك المناطق تعمل بقوانين وضوابط وإجراءات خاصة بها.

على الرغم من أن عددًا من هذه المناطق أثبت نجاحه في تحقيق أهدافه من توسيع حرية التبادل والانتقال لعوامل الإنتاج والمنتوجات في الفترات السابقة،

فإن عاملين أساسيين أدّيا إلى تراجع شعبيتها بشكل حاسم: العامل الذاتي والعامل الخارجي.

أما العامل الذاتي، فيعود إلى حقيقة أن عددًا من إدارات هذه المناطق أساءت استخدام التسهيلات الممنوحة لها، الأمر الذي زرع بذور الشك في إمكانية استمرارها بأداء وظيفتها في الشكل المطلوب. ومن أشكال هذه الممارسات التلاعب بتسهيلات الاستيرادات كمًا ونوعًا، وغياب الصدقية في توثيق تعاملاتها في رؤوس الأموال الأجنبية المتداولة، والمضاربة بالأموال بدلًا من استخدامها في التداول السلعي، والتلاعب بالتكاليف والأسعار في السلع التقليدية والتقنية، و«المتاجرة» بأعداد القوى العاملة المستخدمة.

أما العامل الخارجي، فيعود إلى تعاظم زخم «التدويل» ممثلًا بترافق ضغط العولمة مع تزايد زخم ثورة المعلومات، وانتعاش منتوجات «اقتصاد المعرفة». هذه القوى كلها كانت كافية حين جعلت «التدويل» السمة الحاسمة للتبادل الدولي في قوى الإنتاج من سلع وعمالة وأموال، الأمر الذي أضعف بشكل محسوس الحاجة، وبالتالي قدرة هذه المناطق على الاستمرار بوصفها وسيلة دعم للتنمية الوطنية.

خامسًا: مسار الحوكمة

1 – القضية

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، تأكدت القناعة والإدراك أن الحوكمة السيئة مسؤولة عن تدني معدلات النمو والتنمية في الاقتصادات النامية خصوصًا. كما أن غياب معايير الحوكمة يؤدي إلى انتشار الفساد. في البداية، تسلّم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي موقع الريادة في الدعوة لتأكيد حيوية مفهوم الحوكمة الرشيدة وتطبيقها، وبالتالي تحمل مسؤولية تطويره ضمانًا لهدف التنمية المنشودة.

ينصب جوهر الحوكمة على عملية صنع القرار وتطبيقه. ولما كان سلوك القطاع العام حاسمًا في تقرير رصانة القرار وحسن المسار، أضحى هذا القطاع بالنسبة إلى الحاكمية الدولية مسرحًا للتطوير والترصين. ونتيجة ذلك، جاء تأكيد

معايير الحوكمة مركّزًا على حقول الشؤون العامة، وإدارة الموارد العامة، وضمان تحقيق حقوق الإنسان واستدامتها، وكفاءة الاستخدام والأمانة، وتأكيد التعامل في إطار القانون. ولذلك، جاءت الأطر العامة بتلك التي تؤثر بشكل محسوس في إطار السياسات الاقتصادية الكلية واستدامتها.

دوليًا، انتقلت هذه المعايير إلى مستوى تعامل منظمات الحاكمية الدولية مع الدول الأعضاء فيها - إذ جعلت الالتزام بمعايير الحوكمة شرطًا لسلوكها وسلوك الواهبين الدوليين في تقديم المساعدات المالية والفنية - باعتبارها موضوعًا أساسيًا في المشاورات الدورية السنوية، مع تأكيد المراجعة الحثيثة والمستمرة على صعيدها. وترافق هذا الجهد بخطوات جادة لابتداع معايير ومؤشرات للتحليل والقياس دعمًا لتوجه السياسات وفعلها، إضافة إلى تطوير برامج لتشجيع الحوكمة الجيدة.

2- تعاظم زخم الحوكمة

منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين، حصل توافق غير مسبوق بين عوامل دينامية على الصعيد الدولي. فتعاظم زخم العولمة، وانفلاق أحجام رؤوس الأموال العابرة الحدود، وتفكك الاتحاد السوفياتي ودخول أقطاره السوق الدولية مؤدية إلى إحداث «تدويل» فعلي للفساد وممارساته. فأحدثت هذه التطورات كلها انفجارًا في الاهتمام بموضوع الفساد كقضية كبرى تجمع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

اتسع تزايد الاهتمام بقضية الفساد عموديًا وأفقيًا في عدد من الجوانب، أبرزها:

- اتخذ مساره شكلًا مجسّدًا لهرم مقلوب. فمن نقطة بداية معتدلة ومستقرة، أضحى الفساد منذ ذلك الحين الشغل الشاغل لأصحاب القرار والباحثين معًا.

- أفقيًا، تحولت قضية الفساد إلى كبرى القضايا الدولية، ودليله مشاركة مؤسسات ومنظمات الحاكمية الدولية كافة في تطوير أبعاده والحاجة إلى احتوائه، ما أدى إلى انتعاش الاهتمام بموضوع الحوكمة. وهكذا، تقدمت المنظمات

الدولية رائدة في هذا الحقل، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، إضافة إلى المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية والهيئات الأوروبية الرسمية، ومجموعة العشرين (G 20).

- دفع الاهتمام بالحوكمة وقواعدها منظمات المجتمع المدني غير الحكومية إلى الاندفاع بزخم محسوس إلى المشاركة في الجهد الدولي لبناء كيان فاعل للحوكمة.

3- تطور مفهوم الحوكمة

اتخذ تطوُّر مفهوم الحوكمة مسارين متلازمين: الأول تحليلي، والثاني تطبيقي. أما في ما يتعلق بالمسار التحليلي، فتركزت البحوث على محاولة التعرّف إلى الأبعاد المؤثرة سلبًا لممارسة الفساد بتأكيد تحديد «قنوات» التأثير، وكذلك تطوير «مؤشرات» لقياسه. أما تطبيقيًا، فكان هذا الاتجاه واضحًا في تناسقه لـ «التشديد» على تطبيق متطلبات الحوكمة. إذ انتقلت أولويته عمومًا من مجرد وضع معايير سلوكية إلى ضوابط حاكمة، ثم إلى فرض مقاييس قطاع الأعمال الخاص على سياسات الدول وفاعلياتها في الحقل الاقتصادي، ولا سيما في جوانب الشفافية والمساءلة والحسابات العامة.

الإطار العام للحوكمة تعرّفه معاييره، وتلك تتضمن: الشفافية، سيادة القانون، المشاركة، الاستجابة، المساواة، الفاعلية والكفاءة، المساءلة، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد. هذه القواعد في مسار تبلورها تعززت بقناعات وثّقتها البحوث التحليلية والممارسة، منها:

- يشكل القبول المجتمعي الذي يمكن أن تفرزه واقعة استمرار الفساد عاملًا مدمّرًا للديمقراطية والحوكمة الجيدة.

- إن انتشار الفساد بديل من غياب معايير الحوكمة.

- ينبغي أن يُعدّ القضاء على الفساد هدفًا نهائيًا بحدّ ذاته.

- إن دور الدولة القوية مطلوب، لكن بـ «لبوس» جديد. ويمكننا بهذه الطريقة تجاوز تعثر التجربة مع هذا الدور في مجال تحقيق التنمية بما هو «معضلة». فلا

يمكن للدولة ضعيفة المؤسسات والكفاءة أن تؤدي هذا الدور بفاعلية. وفي المقابل لا يمكن لغير الدولة أن يؤمن عددًا من حاجات المجتمع. والحل: دولة محكومة بضوابط ومعايير الحوكمة.

تقدّم هذه القناعات بالضرورة صورة جديدة لطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية «التقليدية» ودورها، الأمر الذي يبدو أن «تدويل الحوكمة» يشير إلى تجاوزه. فقرارات مجموعة العشرين (في اجتماعها الأخير في أستراليا في كانون الثاني/ يناير 2014)، وهي الكيان الأعلى الآن في الحاكمية الدولية، تدعو إلى تأكيد دور هذه السياسات في مجال تنفيذ رؤى واستراتيجيات شاملة ومتوازنة للنمو والتنمية تكون موازية لتطبيق الحوكمة الرشيدة وداعمة لها.

خاتمة

لا يميز الفساد بين دولة نامية ومتقدمة، ويتعايش مع المتخلف والغني. والفرق بينهما تباين قدرات المواجهة عمومًا على صعيد الموارد وفاعلية المؤسسات.

تعد ممارسة الفساد والتنمية المستدامة معوّقة للنمو، تجافي قيم المجتمع وتدمّر وحدة كيانه.

يتطلب الأمر إذًا مواجهة ينبغي ألا تكتفي بالتصدي للنتائج، بل احتواء الأسباب. والمطلوب استهداف وقائي وعلاجي معًا.

وقائيًا: إيجاد كيان تنموي جدير بأن يحياه الإنسان. كيان يحضن قدراته وأهدافه، ويغذي قيمه، وينعش عطاءه، ويحرر ذاته ليسمو بإبداعه. وفي هذا يجيء دور السياسات الاقتصادية الكلية الفاعل في تشكيل قاعدته.

علاجيًا: اعتماد حوكمة رشيدة، أهدافها رصينة، وخطواتها سديدة.

بين هذا وذاك، تنمو براعم وتزدهر عقول في الحقول كلها. فلا جدوى لحياة يستهلكها القلق، ويغيب عنها الألق.

المراجع

Abed, George T. and Sanjeev Gupta. «The Economics of Corruption: An Overview,» in: George T. Abed and Sanjeev Gupta, *Governance, Corruption, and Economic Performance*. IMF, 9/2002.

Ahmeti, Skender [et.al.]. «Corruption and Economic Development,» *Iliria International* Review: 1/2012.

Aidt, Toke S. «Economic Analysis of Corruption: A Survey.» *The Economic Journal*: vol. 113, no. 491, November 2003.

Ajaz, Tahseen and Eatzaz Ahmad. «The Effect of Corruption and Governance on Tax Revenues.» *The Pakistan Development Review*: vol. 49, no. 4, 2010.

Andvig, Jens Chr. [et.al.]. «Research on Corruption: A Policy Oriented Survey.» Commissioned by NORAD. Final Report December 2000.

Azam, Jean-Paul [et.al.]. «Fiscal Policy and Corruption.» GREDI, Working Paper 12, 2009.

Bardhan, Pranab. «Corruption and Development: A Review of Issues.» *Journal of Economic Literature*: vol. 35, no. 3, September 1997. pp. 1320-1346.

Doe, Lubin. «Public Financial Management and Corruption.» ASIP 2014.

Dutt, Pushan and Daniel Traça. «Corruption and Its Impact on Trade: Extortion or Evasion?.» *VOX:* June 2009.

Ghosh, Sugata and Kyriakos C. Neanidis. «Corruption, Fiscal Policy and Growth: A Unified Approach.» Federal Reserve Bank of St. Louis, 7/2013.

Haizhou Huang, and Shang-Jin Wei. «Corruption and Monetary Policy.» Brookings Institution, 11/2003.

International Monetary Fund (IMF). «The IMF and Good Governance.» 9/2013.

Mauro, Paolo. «Why Worry about Corruption?.» Economic Issues (International Monetary Fund (IMF)): no. 6, February 1997.

Mishra, Ajit (ed.). *The Economics of Corruption.* New Delhi: Oxford University Press, 2005.

MO, Pak Hung. «Corruption and Economics Growth.» *Journal of Comparative Economics*: no. 29, 2001.

Martinez-Vazquez, Jorge, F. Javier Arze and Jameson Boex. «Corruption, Fiscal Policy, and Fiscal Management.» USAID, October 2004.

Rose-Ackerman, Susan. *Corruption and Government: Causes, Consequences and Reform.* Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Stanford Encyclopedia of Philosophy. «Corruption.» 2/2011.

Tanzi, Vito. «Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures.» IMF Staff Papers. vol. 45, no. 4, 1998.

UKESSAYS. «What is the Impact of Corruption on Economic Development?.» 2014.

United Nations. «What is Good Governance?.» UNESCAP, 2014.

Xun Wu. «Corporate Governance and Corruption: A Cross-Country Analysis.» *Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institution*: vol. 18, no. 2, 2005.

الورقة الثانية

عوائق الفساد في السياسات العامة
التجربة المغربية

محمد حركات

«المستبد لا يخاف من العلوم الصناعية، ترتعد فرائص المستبد من علوم الحية، مثل الحكمة النظرية، والفلسفية العقلية وحقوق الأمم، وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية والتاريخ والخطابة الأدبية نحو ذلك من العلوم التي تكبر النفوس وتوسع العقل وتعرف الإنسان ما هي حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال؟»[1].

عبد الرحمن الكواكبي

تعدّ التنمية الشاملة والمندمجة والمستدامة أداة فاعلة في تحقيق التغيير الجذري الشامل في المجتمع لتحقيق ذاته وأحلامه في إطار مؤسسات عادلة تتيح المشاركة لجميع المواطنين. غير أن تفشي الفساد يعدّ المعوّق الأبرز في تحقيق أهداف التنمية لما له من تأثيرات سلبية في جميع القطاعات الاقتصادية

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد،» في: عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، طبعة مزيدة في الدراسة والنصوص (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص211، بتصرف.

والاجتماعية والثقافية. وتعدّ الدولة الحديثة الضامن الأساس لقيام رؤية استراتيجية تشاركية تسهر على تحقيق التنمية، وفق أهداف استراتيجية واضحة، ترتكز على إصلاح النظم الاقتصادية والمصرفية والإدارية المختلفة، وتفعّل مبادئ الحوكمة والمواطنة والمسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع، فضلًا عن ترسيخ قيم الإنتاج والإنجاز وثقافة العمل.

ما لا شك فيه أن مفاعيل الفساد على التنمية هي مفاعيل وآثار خطرة وشاملة لا تنحصر في الاقتصاد والسياسات العامة، بل تمتد إلى جميع مفاصل المجتمع وبنيته الاجتماعية وقيمه وسلوكه وتصوراته.

نذكر إجمالًا من آثار الفساد الجوهرية إضعاف شرعية الدولة وضعف الاستقرار السياسي، وافتقاد الرؤية المستقبلية لتنمية البلاد، فضلًا عن تهميش قيم الإنجاز والعمل واقتصاد المعرفة في المجتمع. غير أن المنظومة الاقتصادية بصفتها عصب التنمية وعمادها تتأثر كثيرًا في تنامي ظواهر الفساد بفعل آثاره العميقة في الإنتاج والتشغيل وفي توجيهه الاستثمار نحو قطاعات ريعية غير منتجة أو لا تستجيب لأولويات المجتمع، الأمر الذي يتطلب حوكمة قوية تتيح القضاء على الفساد وتوجه الفائض الاجتماعي نحو الاستثمار لما فيه خدمة للمجتمع وضمان عيش ورقيّ كريمين لجميع أفراده.

لذلك ينبغي عند دراسة الفساد وآثاره طرح إشكالية، وفق مقاربة شمولية، عمادها الاقتصاد ونظام الحكم والثقافة والقيم ومنظومة الحوكمة السائدة. وتتمثل هذه الإشكالية في طرح الأسئلة الجوهرية الآتية:

- ما مظاهر الفساد التي تعوّق التنمية المستدامة في المغرب؟

- ما مؤشرات الفساد؟

- ما معوقات منظومة الحوكمة الجيدة والنزاهة؟

- كيف يمكن لأجهزة الحوكمة أن تساهم في الحد من الفساد؟

- كيف يمكن تقوية القدرات الاستراتيجية والمؤسساتية للدولة ولأجهزة الحوكمة والنزاهة في مواجهة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة، في ضوء التجربة المغربية؟

ونهدف من هذه الورقة:

- دراسة العلاقة بين الفساد والحوكمة.

- البحث في تأثيرات الفساد في التشغيل ودوره في استفحال الفروق الاجتماعية وتفشي قيم الريع في جميع المستويات الاجتماعية.

- طرح بعض معوقات السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب.

- تقديم بعض الاقتراحات الرامية إلى تقوية القدرات الاستراتيجية والمؤسساتية للدولة لمكافحة الفساد والتخفيف من آثاره في المجتمع.

تتضمن هذه الورقة منهجيًا دراسة النقاط الآتية: تعقّد دراسة آفة الفساد وعلاقته بمنظومة الحوكمة في الدول العربية؛ آثار الفساد في التنمية الاقتصادية؛ معوّقات السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب؛ الوصايا العشر في شأن الاستراتيجية الكفيلة بالتخفيف من وطأة الفساد وآثاره السلبية في التنمية الشاملة.

أولًا: تعقّد دراسة آفة الفساد وعلاقته بمنظومة الحوكمة في الدول العربية

ينبغي عند معالجة إشكالية الفساد وأضراره في السياسات الاقتصادية في الدول العربية الأخذ في الاعتبار العناصر الآتية:

- تعقّد منظومة الفساد وعلاقتها بضعف الرقابة الداخلية والمساءلة والمحاسبة في شتى أبعادها المؤسساتية والثقافية والقيمية.

- عالمية الفساد المرتبط بالدعوة إلى التحرر الاقتصادي، إذ ظل الفساد موضوع دراسات وبحوث المنظمات الدولية (البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية، الإنتوساي) التي حاولت كلها تقدير كلفته الاقتصادية والاجتماعية الباهظة.

- الوقوف عند أسباب هشاشة منظومة الإنتاج والصناعة والخلق والإبداع وضعف اقتصاد المعرفة وعلاقة ذلك بثقافة الفساد والريع المتفشية في المجتمعات العربية[2].

- البحث في العلاقة بين تنامي مؤشرات الفساد والدول التي عرفت ثورات الربيع العربي.

- مدى هيمنة ثقافة الفساد وعوائده في شتى القطاعات ومجالات الحياة وعدم فاعلية المنظومة الرقابية والمساءلة في السيطرة عليها.

- خطورة وصول المجتمع إلى عدم الثقة في منظومة النزاهة الوطنية وفي المسؤولين الحكوميين.

- مخاطر منظومة الفساد في خوض المنافسة وفرض الذات عالميًا وضمان التنمية الإنسانية في المجتمع.

- كيفية بناء القدرات الاستراتيجية والمؤسساتية والبشرية والمذهبية للدولة وللمنظومة الوطنية للنزاهة بشكل خاص.

- ضعف مؤسسات التقويم وغياب ثقافة تقويم السياسات العمومية ومشروعات التنمية.

- كيف ينبغي وضع استراتيجية فاعلة وتشاركية وبلورتها لدعم التعاون والتنسيق بين جميع الفاعلين والأطراف لتحقيق أداء متميز في مناهضة الفساد من خلال تطوير الحوكمة الشاملة في المنظومة.

- كيفية بلورة مؤسسات وسياسات فاعلة للتقويم والمراقبة والشفافية.

---

(2) انظر: المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد (بيروت: المنظمة، 2007).

لذا يبدو أن الباحث في الفساد، الذي يزعم وضع حدود جغرافية ضيقة للظواهر المحيطة به، انطلاقًا من النسيج المغلق للعمل الاقتصادي أو العمل السياسي أو الثقافي، سيكون مجبرًا على صوغ حدود مزيفة.

بالفعل هناك علاقة وطيدة بين الحوكمة والفساد[3]. فإذا كانت منظومة الحوكمة فاعلة، ينخفض مستوى الفساد وآثاره. وإذا كانت ضعيفة اشتدت وتيرته ليكتسح جميع المجالات المجتمعية من اقتصاد وإدارة وقضاء ومنظومة نزاهة (البرلمان وأجهزة المراقبة والمساءلة).

الجدول (2-3)

علاقة الفساد بالحوكمة

أولويات محاربة الفساد	نوعية الحوكمة	آثار الفساد
تقوية قدرات الدولة الاستراتيجية والمؤسسية	رديئة	عالية
إصلاح اقتصادي واجتماعي شامل	لا بأس بها	متوسطة
إيجاد أجهزة فاعلة لمكافحة الفساد ربط المسؤولية بالمحاسبة التزام جميع الفاعلين وانخراطهم	جيدة	ضعيفة

نتيجة ذلك ينبغي أن نسجل أن دور الحوكمة يبدو أساسيًا في مكافحة الفساد. وهناك مؤشرات ذات دلالة عميقة في معرفة مدى تفشي الفساد في مجتمع ما. تتمثل في العناصر الآتية:

- عجز الدراسات الاستراتيجية في بلورة رؤية واضحة للمستقبل، لأن الفساد يؤدي عمومًا إلى تفشي ثقافة الغموض. وفي هذا السياق يردد جميل صدقي الزهاوي:

كلما فكرت في الأمر تولاني ارتجاف   أنا من مستقبل الناس على الناس أخاف

---

(3) انظر محمد حركات، «معوقات الرقابة العليا على الأموال العامة،» في: المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية.

- عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي (عجز الميزانية، المديونية، ضعف المبادلات الخارجية).

- ضعف الاستثمار وازدياد الفقر والبطالة والفروق الاجتماعية.

- غياب التوزيع العادل للثروات.

- عجز البنيات الأساس للمجتمع من تعليم وصحة وتواصل وبحث علمي.

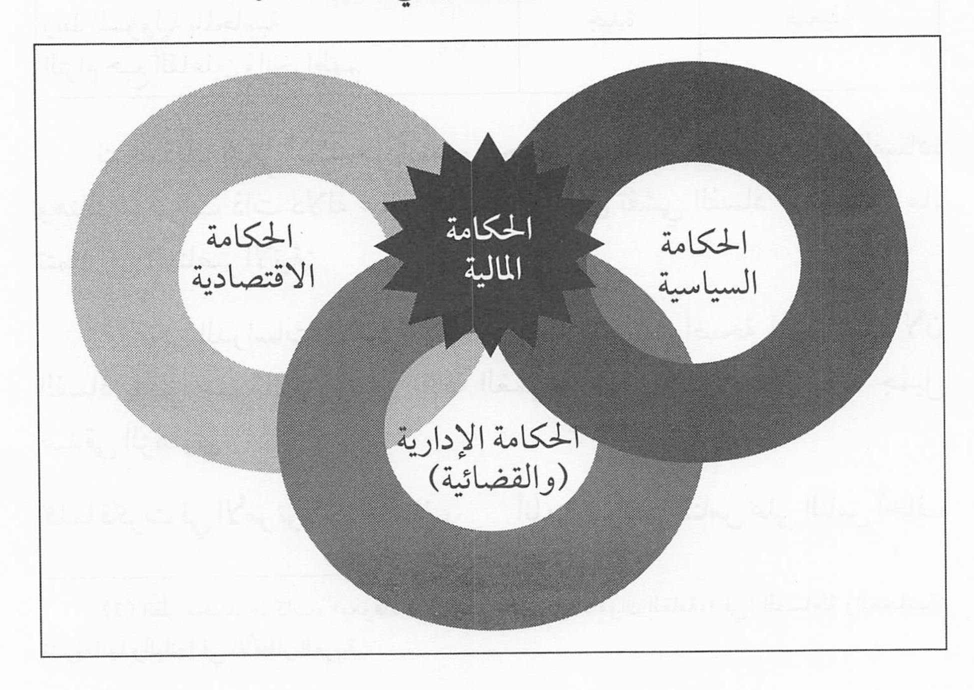
- غياب رؤية واضحة عن تطور المجتمع وأدائه الثقافي والعلمي.

ثانيًا: آثار الفساد في التنمية الاقتصادية

كما سبق الذكر، ترتبط الحوكمة الاقتصادية بباقي مكونات أشكال الحوكمة من إدارية وقضائية ومراقبة مالية، كما يبرز في الشكل الآتي:

الشكل (2-1)

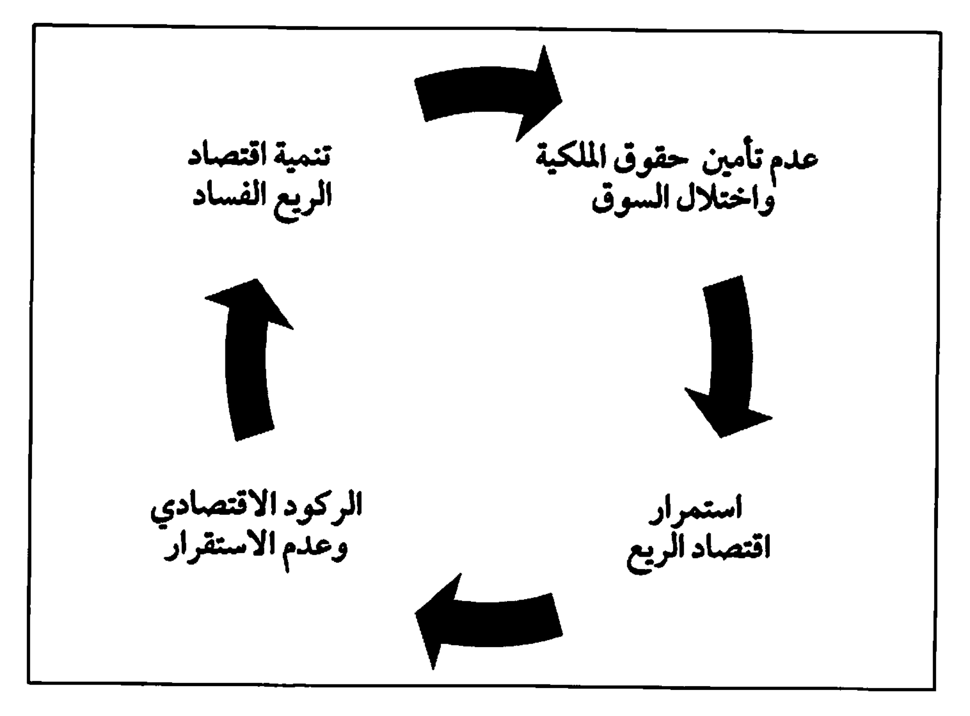
ارتباط الحوكمة الاقتصادية بباقي أشكال الحوكمة



أما التنمية الاقتصادية فترتبط بتوافر حوكمة فاعلة سياسية وإدارية ومالية تضمن الاشتغال الأمثل للنشاط كله المتعلقة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك وتوزيع الدخول. لذلك نجد أن آثار الفساد في التنمية الاقتصادية وخيمة، حيث يؤثر في وتيرة الاستثمار عندما لا تؤمّن حقوق الملكية ويسود اختلال السوق، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار اقتصاد الريع الذي ينجم عنه الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، علمًا أن ضعف الاستثمار ينتج منه الركود الاقتصادي والبطالة. إنها حال الدورة المغلقة أو الخبيثة (VICIOUS CYCLE).

الشكل (2-2)

الدورة الخبيثة للفساد



ينبغي أن نسجل أن المغرب، على غرار مجموعة من الدول العربية والنامية، قام بإصلاحات عدة لمنظومة حوكمته المالية والمصرفية والإدارية، عبر أجيال عدة من المبادرات المتبناة دوليًا، إن من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال المحطات الثلاث التالية:

- الجيل الأول من الإصلاحات (1985-1990): تكمن في إصلاح المنظومة المالية والموازنة - وزارة المالية والخزينة.

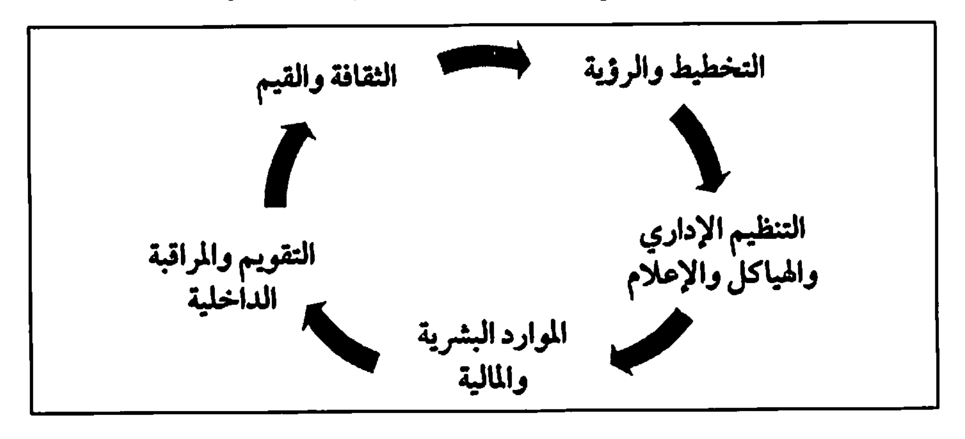
- الجيل الثاني من الإصلاحات (1990-2000): ركّز على إدخال إصلاحات شتى في منظومة الحكامة البرلمانية والمجتمع المدني وأجهزة الرقابة العليا.

- الجيل الثالث من الإصلاحات (2000-2014): التجارة الخارجية ودعم النمو الاقتصادي، موازنة المالية العامة، الأداء الاقتصادي، الاستقرار المالي والإداري، إصدار دستور عام 2011، خلال الربيع العربي، الذي نص في الأساس على تفعيل منظومة الحوكمة وربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم مجموعة من أجهزة الرقابة والتقويم، فضلًا عن تقويم منظومة النزاهة الوطنية.

في الواقع، لا يمكن مواجهة الدورة الخبيثة للفساد إلا بتبني مقاربة جديدة للعمل قوامها الرؤية الاستراتيجية والتنظيم والكفاءة وتغيير العقليات السائدة، فضلًا عن التقويم المستمر للمخاطر (وما أكثرها في منطقتنا) والتواصل وسيادة قيم ثقافة الإنتاج[4]، كما يبرز ذلك جليًا في الشكل الآتي:

الشكل (2-3)

الدورة الفاضلة لحوكمة التنمية الاقتصادية الشاملة والفاعلة



(4) انظر: Mohamed Harakat, *les Finances publiques et les impératifs de la performance: Le Cas du Maroc* (Paris: L'Harmattan, 2011).

أما الجيل الجديد من الحوكمة فيعتمد على مجموعة من المرتكزات الرامية إلى الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة الاقتصادية التي تُبنى على المسؤولية والديمقراطية والمبادرة والإبداع، فضلًا عن استعمال التقنيات الحديثة في الإعلام والتواصل.

الجدول (2-4)

من الحكومة إلى الحوكمة: الجيل الجديد من التنمية الاستراتيجية والإنسانية

	نظام الحكم	الحوكمة	الحوكمة الإلكترونية
النطاق	شؤون عمومية، قطاع عام، قطاع خاص	قضية إنسانية	استعمال تقنيات الإعلام والتواصل
الروح	عمودي نخبوي	ديمقراطي أفقي	الشفافية
القرارات	أوامر سلطوية	تفاوضية تشاركية	تفاعلية، تشاركية
الأهداف	المحافظة على الأمن	الخلق، الإبداع، الأداء، الشفافية	الحوكمة المعرفية الجيدة

ثالثًا: معوقات السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

على الرغم من الجهد الذي بذلته السلطات المغربية، في الأعوام العشرة الأخيرة، في التحكم بالتوازنات الماكرو - اقتصادية والمالية وفي النهوض ببعض القطاعات الاقتصادية والمالية وكذا التجهيزات الأساسية، ظلت المنظومة الإنتاجية تعاني الاختلال ونواقص عدة متمثلة في العناصر الآتية:

- ضعف الرؤية الاستراتيجية التشاركية في اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي الناجع

- عدم تجانس السياسات العمومية وتناسقها وغياب الالتقائية في صياغتها.

- هشاشة البنيات الاقتصادية نتيجة تنامي وتيرة الريع والفساد.

- هجرة رأس المال من الصناعة والتوجه إلى المضاربات العقارية.

- هيمنة ثقافة الريع السياسي والحزبي والعائلي.

- إشكالية التعبئة والتواصل (الاجتماعي) في تحقيق الأهداف التنموية المصيرية.

هذه كلها اختلالات جوهرية نتج منها تنامي مؤشرات البطالة؛ تفاحش الفروق الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروات؛ تنامي مؤشرات الفساد بعد ثورة «الربيع العربي».

1 - تنامي مؤشرات البطالة

تعزى هشاشة المنظومة الإنتاجية في الدول العربية عمومًا إلى عجز الرؤية الاستراتيجية وهيمنة ثقافة الريع واقتصاده[5] في اتخاذ القرار التنموي. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن عدد سكان الدول العربية سيصل في نهاية عام 2015 إلى 365 مليون نسمة، مقابل 331 مليونًا في عام 2007، يمثل فيها السكان الذين لم يبلغوا 15 عامًا نحو 30 في المئة من مجموعة الساكنة. وبحسب تقديرات البنك الدولي ينبغي، في نهاية عام 2020، إيجاد 100 مليون فرصة عمل، وهو هدف صعب المنال نظرًا إلى طبيعة المنظومة الإنتاجية العربية[6]، على الرغم من عدم وجود أي بلد عربي مرتب ضمن مجموعة بريكس[7] (BRICS) حاليًا. كما تتسم الدول العربية بضعف مساهمتها في الإنتاج العالمي، وبطالة شبابها، فضلًا عن غياب الطبقة الوسطى ضمن البنية الاجتماعية.

---

(5) Omar Bizri, «Research, Innovation, Entrepreneur Ship and the Rentier Culture in the Arab Countries,» in: Thomas Andersson and Abdelkader Djeflat (eds.), *The Real Issues of the Middle East and the Arab Spring: Addressing Research, Innovation and Entrepreneurship*, Innovation, Technology, and Knowledge Management (New York: Springer , 2013), p. 195.

(6) Mohamed Harakat, *Les Paradoxes de la gouvernance de l'Etat dans les pays arabes* (Rabat: El Maarif Al Jadida, 2014).

(7) مجموعة البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وأفريقيا الجنوبية.

تميزت شعارات الربيع العربي بالمطالبة بالشغل ومحاربة الفساد، غير أن هذه الشعارات ظلت حبرًا على ورق. فالمنطقة العربية تعد من المناطق التي تعاني بطالة الشباب، ولا سيما حملة الشهادات العليا.

في المغرب مثلًا نلاحظ أن هذه البطالة أصبحت بنيوية بالنسبة إلى هذه الفئة العمرية، حيث تبين إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط لعام 2013 أن 58.1 في المئة من حملة الشهادات العليا في عمر بين 15 و24 عامًا عاطلون من العمل وأن 30.7 في المئة من الشباب بين 25 و34 عامًا عاطلون من العمل كذلك، كما يبين ذلك الجدول الآتي بالتفصيل:

الجدول (2-5)

مؤشرات البطالة بحسب مستوى الدبلوم

نسبة البطالة بحسب الفئة العمرية	من دون دبلوم (في المئة)	دبلوم متوسط (في المئة)	دبلوم عال (في المئة)
24-15	8.9	25	58.1
34-25	5.2	16.8	30.7
44-35	3.1	7.2	9.6
45 وأكثر	1.8	2.8	1.8
نسبة العاطلين من العمل الذين لم يسبق أن اشتغلوا البتة	28.2	53.1	75.4
نسبة العاطلين من العمل لأكثر من عام	45.6	67.5	45.6

المصدر: المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2013.

كما يلاحظ أن تنامي البطالة بين عامي 2010 و2014 تموضع بقوة داخل المجال الحضري أكثر منه في المجال القروي، كما يبرز الجدول الآتي:

الجدول (2-6)

مؤشرات البطالة بحسب الوسط الاجتماعي (2010-2014)

عام	2010	2011	2012	2013	2014
المجال الحضري	14.7	13.3	14.4	13.7	14.6
المجال القروي	4.6	4.3	4.8	4.4	5.1
النسبة الوطنية	10.6	9.1	9.9	9.4	10.2

المصدر: المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

إن إدماج الشباب في سوق الشغل كفيل بتبني سياسة استثمارية فاعلة تراعي متطلبات المجتمع وتطلعاته إلى حياة كريمة، من خلال تجاوز اقتصاد الريع الذي لا ينجم عنه استحداث مناصب الشغل، بل خلافًا لذلك يؤدي إلى الركود الاقتصادي والفروق الاجتماعية. مع العلم أن التنمية ليست مسألة ارتفاع في النمو الوطني الخام، بل تستند إلى مبدأ التنمية في معناها الواسع كما توسع أمارتيا سِن في تعريفها، أي تقوية قدرات الإنسان في شتى المجالات التي تسمح بتوسيع الحريات، حرية اختيار الحياة الأكثر ملاءمة لكل فرد، ما دام أن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي أساس التنمية الشاملة والعادلة[8].

2- الفروق الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروات

تعاني الدول العربية غياب الطبقة الوسطى، الأمر الذي يؤثر سلبًا في النمو. فالنمو الوطني الخام[9] للدول العربية مجتمعة لم يتجاوز 2.7 تريليون دولار في عام 2013، أي أقل من النمو المنجز في الولايات المتحدة الأميركية. كما نجد أن 16 دولة لا تمثل إلا 16 في المئة من الناتج الوطني الخام الأميركي. ونجد أن المورد الرئيس لهذا الناتج في الدول العربية ناجم عن الدخول النفطية.

(8) النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسة التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 33.

(9) يقصد بالنمو الوطني الخام: النمو الوطني الإجمالي.

الجدول (2-7)

ترتيب البلدان العربية بحسب السكان ونسبة دخل الفرد من الناتج الوطني الخام[10] (2013)

البلد	الناتج الوطني الخام بمليارات الدولارات	عدد السكان بالملايين	نسبة دخل الفرد من الناتج الوطني الخام (في المئة)
قطر	204.7	1.9	107.7
لبنان	47.6	4.1	11.6
الإمارات العربية	394.1	9	43.8
الأردن	33.4	6.5	5.1
البحرين	12.1	1.2	10.1
مصر	260.5	84.2	3.1
الكويت	183.3	3.9	47
تونس	48.4	10.9	4.4
المغرب	104.5	32.9	3.2
عمان	79.7	3.2	24.9
السودان	52.5	34.4	1.5
العراق	221.8	34.8	6.4
السعودية	732	29.6	24.7
اليمن	40.5	26.7	1.5
الجزائر	215.4	38.1	5.7
ليبيا	70.9	6.5	10.9
المجموع	2701.4	327.9	8.2

المصدر: تركيب إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2013، و Mohamed Harakat, *Les Paradoxes de la gouvernance de l'Etat dans les pays arabes* (Rabat: El Maarif Al Jadida, 2014), pp. 60-61.

(10) يقصد بالناتج الوطني الخام، وهو التعبير المستخدم في دول المغرب العربي، الناتج الوطني الإجمالي (Gross National Product).

3- تنامي مؤشرات الفساد بعد ثورات «الربيع العربي»

تدل مؤشرات الفساد للمنظمة الدولية للشفافية بين عامي 2008 و2013 على معطيات مهمة جدًا في الوقوف على الركود الاقتصادي الذي عرفته المنطقة العربية، ولا سيما في الدول التي عرفت ما يسمى «الربيع العربي»، كما يبين الجدول أدناه:

الجدول (2-8)

تطور مؤشرات الفساد بين عامي 2008 و2013 في الدول العربية

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصومال	180	180	178	182	174	175
السودان	173	176	172	177	173	174
ليبيا	128	130	146	168	160	172
لبنان	102	130	127	134	133	122
العراق	178	176	175	175	165	171
سورية	147	126	127	126	144	168
اليمن	141	154	146	164	156	167
موريتانيا	115	130	143	143	123	119
مصر	115	111	98	112	118	114
الجزائر	92	111	105	112	105	94
جيبوتي	102	111	91	100	94	94
المغرب	80	89	85	88	88	91
تونس	62	66	59	73	75	77
الكويت	65	49	54	54	61	69
الأردن	47	63	50	56	66	66
السعودية	80	30	50	57	66	63
الإمارات العربية	35	39	28	28	27	26

يتبع

تابع

عمان	41	46	41	50	61	60
البحرين	43	22	48	46	58	57
قطر	28	22	22	22	27	28

المصدر: تقارير المنظمة العالمية للشفافية.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول التي عرفت ما يسمى «الربيع العربي» (اليمن ومصر وتونس وليبيا والمغرب)، شهدت ارتفاع مؤشرات الفساد، الأمر الذي ينتج منه ركود اقتصادي وتنامي الريع والتفاوت الاجتماعي[11]. فهذا الربيع أصبح اليوم إسلامويًا أو عسكريًا[12]. فنجد أن المغرب انتقل من المرتبة 80 في عام 2008 إلى المرتبة 94 في عام 2013، أي بفقدان 14 مرتبة.

ربما تتغير مفاهيم النزاهة في هذا المنحى الخطر الذي أصبحت تعرفه مؤشرات الفساد في الدول العربية حيث أضحى لازمًا تجاوز الهيكل اليوناني لأعمدة النزاهة كما أتى به «بوب» (1996) (POPE) واعتماد مفهوم العيش الأسترالي الذي يرتكز على المؤسسات المختلفة التي من شأنها أن تساهم في تفعيل استراتيجية مواجهة الفساد، كلٌّ بحسب استطاعته وقدرته. غير أن هذا التنامي الخطر للفساد ينبغي ألا يصد القوات الحية في البلاد وكذا المؤسسات الرسمية عن التصدي له، في وقت - كما جاء في بعض «الشذرات الفرعونية القديمة»: «اختلت فيه الموازين.. اختفى الحق.. البعض يحاول حتى خداع الآلهة... يذبحون (الإوز) كقرابين ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران». أو كما ورد على لسان الرئيس الزائير الراحل موبوتو في الكتاب الأسود لوكالة الاستخبارات الأميركية، من تأليف الفرنسي غوردون توماس، «كل شيء معروض للبيع وكل شيء يمكن شراؤه في بلدنا. في هذا المناخ يصير كل من يملك مثقال ذرة من السلطة العامة مسخّرًا لها لكسب المال والجاه، والمواطن الذي يطالب باحترام أبسط حقوقه يصير خاضعًا لضريبة خفية تؤدى رسميًا للشخصيات الرسمية، إلى درجة أن فقدان المجتمع طابعه السياسي ليتحول إلى سوق واسعة للتجارة أمر وارد».

---

(11) انظر مؤلفنا: Mohamed Harakat, *Gouvernance, gestion publique et corruption* (Rabat: Impr. al Maarif al jadida, 2006).

(12) Walid Pharès, *Du printemps arabe à l'automne islamiste* (Paris: Hugo-Doc, 2013).

إن أخطر تأثير قد يمارسه الفساد في المجتمع هو عندما يتسلل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور، بحسب مصطفى حجازي، حيث يتملّكه اليأس والإحباط. والواقع أن العرب في ظل تنامي الفساد أصبحوا مستهلكين أكثر منهم مواطنين. وفق دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط في المغرب في عام 2012 عن «قيم وتصورات الشباب المغربي». فيتبين أن «63.1» في المئة من الشباب البالغين بين 18 و45 عامًا يفتقدون إلى المثل والقدوة وأن قدوة الباقين تتشكل من 4.5 في المئة من رجال الدين و 22.9 في المئة من الرياضيين، ولا تمثل الشخصيات السياسية أكثر من 12.3 في المئة، في حين لا تتجاوز الشخصيات الثقافية 7.3 في المئة. ووفق البحث نفسه يمنح 54.6 في المئة من الشباب الأولوية للعائلة، في حين يمنح 24.1 في المئة الأولوية للتدين، و10.4 في المئة للعمل. أما تقدم البلاد فلم يحظ إلا بـ 8.7 في المئة من الأولويات، تتبعه الدراسة التي حظيت بـ 2.3 في المئة. كما لا يزيد الشباب المنتمين إلى أحزاب سياسية أو نقابات على الواحد في المئة. وهي مؤشرات ذات دلالة قوية تحتاج إلى دراسة سوسيولوجية تحليلية شاملة.

رابعًا: الوصايا العشر في شأن الاستراتيجية الكفيلة بالتخفيف من وطأة الفساد وآثاره السلبية في التنمية الشاملة

- ضرورة بلورة رؤية واضحة ومتكاملة في شأن مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمادها وضع سياسات عمومية متجانسة تبنى على استراتيجية واضحة المعالم وهياكل مرنة وكفاءات ومنظومة إعلام وتقويم مستمر للمخاطر.

- استثمار اقتصاد المعرفة والتجديد والإبداع، والارتقاء بقيم العلم والمعرفة والإنتاج إلى أعلى الدرجات في جميع الخطط التنموية لتغليب الكفة على جيوب مقاومة الإصلاح. غير أن تحقيق هذا الهدف رهين بتنمية مقاربة جديدة تشاركية للحوكمة تستند إلى حكومة فاعلة وبرلمان قوي يمثل تمثيلًا حقيقيًا للمجتمع.

- توافر برلمان قوي وفاعل (ومؤسسات منتخبة) على رؤية ومخططات عمل بحيث تشارك بعلم ومعرفة في وضع السياسات العمومية ومراقبتها وتقويمها،

وإيجاد الجدل العلمي والمهني في شأنها من أجل إعلام مواطنين والرأي العام في شأن نجاعتها، ثم الوقوف على معوقاتها وإكراهاتها في سبيل مكافحة الفساد؛ وكما كتب الكواكبي، «إن الحكومة من أي نوع كانت، لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه»، غير أن تحقيق ذلك مشروط بتواجد بنك للمعلومات لدى البرلمان واعتماده على ثقافة الخبرة والاستشارة في إنتاج المعرفة التقويمية للسياسات التنموية في البلاد. كما أن ثقافة التقويم لا تزدهر إلا على مقدار تأصل الديمقراطية في المجتمع.

- تعزيز القدرات القيادية في مجال الحوكمة الاستراتيجية والمؤسسية والسيطرة على المخاطر. فإن ما يطبع السياسات العمومية هو التعقد، لذا ينبغي تبني استراتيجية متجانسة في مجال التكوين والتحفيز والتعبئة، وهذا كفيل بوضع الرجل الملائم في المكان الملائم، وتقوية مساطر المراقبة الداخلية على التدبير، العام منه والخاص، من خلال فصل السلطات ووضع المساطر الملائمة والفاعلة في الوقاية من الفساد.

- تبني استراتيجية رقابية للسياسات العمومية تبنى على التعبئة والتحسيس بخطورة الفساد على الفرد والمجتمع والاقتصاد والتعاون والتنسيق بين الأجهزة في مكافحة الفساد، وهذا لن يتسنى من دون تمتيع كل الأجهزة الرقابية بالسلطة الرقابية والتقويمية اللازمة للقيام بمهماتها على أحسن وجه.

- تجويد مناهج التقارير المنجزة ومحتوياتها من أجهزة المراقبة والتقويم كي تتمكن أطراف النزاهة كافة الاطلاع عليها كلها من أجل استثمارها علميًا ومهنيًا في النهوض بثقافة التقويم المستمر للمخاطر، والمراقبة الداخلية للفساد في المجتمع. ولن يتحقق هذا الهدف من دون تتبع الإنجازات وتقويم الأداء والنتائج ونشر معايير المساءلة والمحاسبة والشفافية في أعمال أجهزة الرقابة، ومن دون تقاسم المعرفة مع باقي أجهزة الحوكمة والرقابة والتقويم، من أجل توفير مقاييس المرجعية وإجراء الدراسات المتعلقة بالفساد والقضايا ذات الفائدة والاهتمام المشترك، وربط علاقات وظيفية دائمة مع هيئات الحوكمة ووسائل الإعلام كافة.

- تنمية القدرات الاستراتيجية والمعرفية لأجهزة الحوكمة في تعزيز قيم الشفافية وتأمين المساءلة والحفاظ على ثقة العموم فيهم، وهذا كفيل بدعم التنسيق والتنظيم والإعلام على المستويات الحكومية والسلطات التراتبية والمنتخبين كافة من خلال نشر معايير الحوكمة والشفافية والمساءلة ومؤشراتها.

- تطوير أداء الدبلوماسية المالية والاقتصادية دوليًا وجهويًا، ولا سيما في القارة الأفريقية، بسبب ما تتيحه من فرص في تنمية الاستثمار وإيجاد فرص عمل، وهذا رهين برفع قدرات الفاعلين الاقتصاديين (المقاولة، المستشارون الاقتصاديون، الجمعيات المهنية) في المجال الدبلوماسي واستفادتهم من التجارب الدولية الرائدة كالتجربة الصينية والألمانية والتركية وتفتحهم على الجامعات والدراسات من أجل امتلاك وإيجاد مذهب دبلوماسي له هوية.

- تحسيس المجتمع بقيم العمل والإنتاج والإنجاز والمبادرة في الحفاظ على الكرامة، والعمل على مجازاة العاملين والمجتهدين، وفتح الأبواب أمامهم لمزيد من التألق والعطاء في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم المشروعة. فكما كتبت الكاتبة المغربية فاطمة المرنيسي «الكرامة أن يكون لديك حلم، حلم كبير يعطيك رؤية، عالم يكون لك فيه مكان، حيث يمكن أن تؤدي مساهمتك إلى تغيير الأشياء مهما كانت بسيطة»[13].

- أنسنة المناهج التعليمية في الجامعات والمدارس العليا لتستجيب لمتطلبات سوق العمل من دون التفريط في تكوين الشباب في مجال العلوم الإنسانية، كي لا يكونوا لقمة سائغة في أيدي القوى الظلامية، ولا يصبح المهندس والطبيب مؤطرًا من طرف الإسكافي. فكما كتبت الباحثة الأميركية مارتا نوسبوم (Martha C. Nussbaum) «الديمقراطية تحتاج إلى قيم الإنسانيات»[14]، إذ ينبغي ألا نضحي بقيم الديمقراطية في سبيل النمو، ما دام النمو والديمقراطية وجهين لعملة واحدة.

---

(13) Fatima Mernissi , *Rêves de femmes: Une enfance au harem* (Casablanca: Ed. Le Fennec, 1997).

(14) Martha C. Nussbaum, *Not for Profit: Why Democracy Needs the Humanities*, The Public Square Book Series (Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2010).

الورقة الثالثة

السياسات المالية والنقدية في دول الخليج وأثرها في تطوير الدولة وبنائها

عامر ذياب التميمي

منذ أكثر من ستة عقود من الزمن بدأت معالم التطوير الإداري والمالي تظهر ببطء في دول الخليج المختلفة. وكانت هذه الدول، ما عدا المملكة العربية السعودية، تخضع للنفوذ البريطاني بأشكال متنوعة. وساهمت الإدارات الاستعمارية البريطانية في وضع هياكل الحكم الإداري في دول الخليج، أكان ذلك يتوافق مع درجة النهوض أو التطور في أي من تلك الدول أم لا. ولم تكن ثمة مقاييس رشيدة وصارمة في مسائل الإنفاق المالي، فكانت القرارات تصدر بمعرفة حكام الإمارات الخليجية من دون أن تتوافر معايير للشفافية أو مؤسسات للرقابة الشعبية. وقبل أن يصبح النفط المصدر الأساس للدخل في هذه الدول كانت الأموال المتاحة للإدارات الحكومية محدودة ومتواضعة، وكانت مصادرها الرسوم والمكوس الجمركية والضرائب البسيطة على الأعمال التجارية والحرفية. وكان دور للتجار مهم في توريد الأموال إلى الحكومات من خلال دفع الضرائب على الأعمال والرسوم الجمركية والرسوم البلدية وغيرها. وكانت الحكومات تنفق ما تحصل عليه من إيرادات على الأمن والبلدية ورواتب الموظفين وأجور العمال، محدودي العدد، وكذلك متطلبات الإدارات الحكومية وامتيازاتها.

أما السياسات النقدية فكانت شبه معدومة نظرًا إلى عدم توافر مؤسسات مصرفية إلا عدد من المصارف البريطانية عمومًا، كانت تخضع لمتطلبات العمل

المصرفي وقواعده في بريطانيا أو غيرها من الدول الأوروبية التي كانت تنتمي إليها تلك المصارف. كما خضع النظام النقدي منذ بدايات القرن العشرين، وربما قبل ذلك بقليل، إلى النظام النقدي الذي كان سائدًا في الهند البريطانية. ولمدة طويلة كان التداول النقدي، وحتى استقلال دول الخليج عن الحماية البريطانية، يجري بالروبية الهندية، باستثناء السعودية. ونظرًا إلى المتطلبات المحدودة للسكان، قليلي العدد، وتواضع مستوى الإنفاق العام والاستهلاك الخاص كانت النقود المتداولة قليلة. ولا بد من أن عوامل التضخم في تلك الأوقات وكيفية تكييف السياسات النقدية لمواجهتها غير واردة في أذهان المسؤولين.

أوجدت التطورات التي حدثت بعد بدء إنتاج النفط وتصديره الأرضية اللازمة لاعتماد سياسات مالية ونقدية، ووضع أسس للتعامل مع متطلبات تطوير البنى التحتية والخدمية وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان بفضل إيرادات مبيعات النفط. ولا شك في أن تدفق تلك الإيرادات في ذلك الوقت - بعد أن كانت تلك الدول تعاني شظف العيش ومحدودية الإمكانات المالية - أحدث صدمة لدى صناع القرار. كما لا شك في أن الإدارات البريطانية في عدد من دول الخليج كانت تعلم بالقدرات الإدارية المتواضعة فيها، فعملت على تقديم النصح والمشورة. لكن نرى أن تلك المشورات لم تكن بالمستوى المسؤول، كما يتضح من نتائج تطبيق السياسات المالية التي اعتُمدت منذ بداية عصر النفط. إذ تركزت الأهداف على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتطوير الخدمات المتواضعة المتاحة مثل التعليم والرعاية الصحية. كما تبنت الحكومات في مراحل متفاوتة مجانية التعليم وتقديم العناية الصحية في المستشفيات الحكومية من دون مقابل، واستقطبت الحكومات الوافدين للعمل في القطاعات المختلفة.

بطبيعة الحال، كانت عمليات الإنفاق محفزة للتضخم، بحيث أدت إلى ارتفاع قيم الأصول العقارية بشكل خاص، علاوة على أسعار السلع والخدمات، وإلى ارتفاع الرواتب والأجور إلى من مستويات كانت متواضعة جدًا. إذ كان الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي يرمي إلى تحسين مستويات المعيشة للسكان الذين عانوا شظف العيش لفترة طويلة من الزمن.

لم توضع في البدايات سياسات نقدية للتحكم في مستويات التضخم أو تحديد أسعار الصرف، التي ربما حددت خارج حدود الدول الخليجية. كما أن السياسات المالية لم تُصغ في ضوء معطيات الاقتصاد ومتطلبات التنمية المتوازنة حيث يُستفاد من إمكانات القطاع الخاص المالية والإدارية، إذ افترضت الحكومات، أو الإدارات الحكومية القائمة آنذاك، أن ما توافر لديها من أموال يتعين إنفاقه على الرواتب والأجور وتحديث، أو إقامة، البنية التحتية وتقديم الخدمات المتنوعة. كما تبنت حكومات خليجية، مثل الحكومة الكويتية في مطلع خمسينيات القرن الماضي، سياسات التثمين، أو استملاك البيوت السكنية بهدف تمكين المواطنين من جني ثروات تمكنهم من إقامة مساكن جديدة خارج حدود المدينة القديمة. بيد أن الاستفادة من عمليات الاستملاك تلك لم تحقق توزيعًا عادلًا للثروة أو توظيفًا كفيًا لأموال النفط، فتمكن عدد قليل من العائلات من جني ثروات مهمة، في وقت تمكّن فيه معظم الأفراد والأسر من جني مبالغ محدودة، حسّنت من أوضاعهم المعيشية والسكنية، لكنها لم تجعلهم أثرياء.

أولًا: السياسات النقدية

كما سبقت الإشارة، فإن السياسات المالية في دول الخليج أساسية ومهمة لعملية التنشيط الاقتصادي، لكن هل يمكن أن يكون للسياسات النقدية أهمية وفاعلية كما هي في الدول الرأسمالية التقليدية؟ تشير الدراسات التي أجراها باحثون متخصصون إلى أن السياسات النقدية في دول المنطقة يمكن أن يكون لها تأثير في النشاط غير المرتبط بإنتاج النفط أو عمليات الإنفاق الحكومية. فالمصارف المركزية في دول الخليج تتبع النظم النقدية المتعارف عليها عالميًا وتلتزم بشروط بازل 1، 2، 3 المتعلقة بالملاءة المالية للمصارف والمؤسسات التي تخضع لرقابتها. كما تتابع المصارف المركزية سعر صرف العملات الوطنية بناء على مقاييس تتعلق بربط سعر الصرف بالدولار أو بسلة من العملات الرئيسة، كما هي الحال في الكويت. كما تحاول المصارف المركزية أن تحدد سعر الخصم، ومن ثم تسعير الفوائد المصرفية، بناء على أسعار الفوائد المعتمدة للعملات الرئيسة مثل الدولار واليورو. إضافة إلى ذلك، هناك معايير تشترط المصارف

المركزية على المصارف اتباعها في عمليات الإقراض ومدد السداد وكيفية تحديد الضمانات والرهونات من الأصول الحقيقية، مالية أكانت أم عينية.

ربما تكون أسعار الفوائد في دول الخليج أعلى من مثيلاتها في الدول المتقدمة، بدرجة ما، نظرًا إلى محاولات المصارف المركزية المحافظة على سياسات إقراض متحفظة من المصارف والمؤسسات المالية، وحظيت هذه السياسات بانتقادات. لكن الارتفاع المهم في قيم الأصول العينية، خصوصًا العقارات، ربما يفسر هذه السياسات. كما أن تراجع الأسهم في الأسواق المالية الخليجية في الأعوام المنصرمة أدى إلى تراجع قيم الضمانات المتوافرة للقروض التي قدمت لأفراد ومؤسسات في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ونتج من ذلك المصارف مخصصات مهمة بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، لمواجهة تعثر عدد من المدنيين وإخفاقهم في خدمة الديون. من جانب آخر نتج من توافر السيولة في المصارف تقديم قروض لاقتناء العقارات والأسهم، الأمر الذي أدى إلى تضخم في أسعار الأصول ثم حدوث فقاعات دفعت المؤسسات ورجال الأعمال إلى الإعسار وتلاشي القدرة على مواجهة الاستحقاقات. لذلك وفي ظل عدم توافر فرص اقتصادية ملائمة يتعين على المصارف المركزية التشدد في السياسات النقدية، خصوصًا ما يتعلق بالإقراض. لكن هذه الحقائق تفرض على المصارف المركزية تطوير أنظمة الائتمان بما يوجِد فرصًا أفضل لعمليات التمويل.

ثمة علاقة طردية بين الإمكانات المالية المتاحة في النظام المصرفي في أيٍّ من دول الخليج وارتفاع قيم إيرادات النفط التي تجنيها حكومات هذه الدول. وغني عن البيان أن فرص الاستثمار المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص في دول المنطقة تظل محدودة نظرًا إلى الاعتبارات الموضوعية ومحدودية الميزات النسبية لعدد من النشاط في دول المنطقة، وكذلك للدور المهيمن للدولة على النشاط الأساسي. لذلك يتوجه المستثمرون إلى اقتناء الأصول السائلة والعينية من أجل تحقيق أرباح رأسمالية بفعل تضخم الأسعار. كما أن عددًا كبيرًا من هؤلاء المستثمرين يتوجه إلى المصارف للحصول على تمويلات ملائمة. وتطمح المصارف في دول الخليج إلى أن يتاح لها فرص التمويل لتوظيف أموالها في

قنوات مفيدة ومضمونة. فتوافر السيولة الكبيرة دفع المصارف إلى تقديم قروض لجهات وأفراد لم يتم التيقن من جدارتها الائتمانية في الأعوام الماضية. ومن يتمعن في الإمكانات المالية المتوافرة لدى المصارف في الخليج لا بد من أن يلحظ الأوضاع الصعبة التي تواجه الإدارات، إذ إنها مطالبة بتوظيف الأموال وتحقيق العوائد الملائمة في الوقت الذي توجد فيه مخاطر جوهرية لا بد من تفاديها. وعند مراجعة أصول أي من الخمسين مصرفًا (المصارف الرئيسة) في دول الخليج، نجد أن الأصول تراوح في المصارف بين 4.4 مليارات و 100.7 مليار دولار، المر الذي يعني أن القاعدة المالية كبيرة ولا بد من توفير إمكانات للتمويل تعزز العوائد على الأصول وحقوق المساهمين.

لكن التوسع في عمليات الإنفاق الحكومية بعد زيادة إيرادات النفط، واستمرار إنجاز الحكومات مشروعات حيوية في القطاعات الرئيسة مثل النفط، وقطاعات المرافق والخدمات والبنية التحتية قد لا تسمح بتمكين المصارف من زيادة أدوات الائتمان التي يتطلبها القطاع الخاص. هنا يتضح طغيان السياسات المالية في دول المنطقة وتهميش السياسات النقدية، التي لا يبدو أن لها تأثيرًا مهمًا في مجريات الحركة الاقتصادية. فهناك محاولات لتأكيد دور النظام المصرفي بشكل أوثق، لكن ذلك يتطلب معالجات هيكلية للواقع الاقتصادي وكيفية الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط إلى اقتصاد أوسع قاعدة ومتنوع يعتمد على توظيف الموارد المختلفة، المادية والبشرية، على أسس مختلفة عمّا هو سائد في الوقت الراهن.

ثانيًا: توظيف السياسات المالية

تظل السياسات المالية المؤثر الأساسي في الأعمال الاقتصادية المختلفة في دول الخليج، تابعة للقطاع العام أم الخاص. وتحقق دول الخليج ناتجًا إجماليًا سنويًا يقدر بـ 1.6 تريليون دولار أميركي. ويعتمد تحقيق هذا الناتج على إيرادات من النفط تقدر بـ 450 مليار دولار سنويًا، تمثل أكثر من 75 في المئة من إيرادات الخزينة العامة لدول الخليج كافة. وتوظف هذه الإيرادات لمواجهة استحقاقات الإنفاق الجاري المتمثلة بالرواتب والأجور والتحملات الاجتماعية، وكذلك

الإنفاق على الخدمات والمرافق وتوفير الدعم السلعي ودعم المحروقات. إضافة إلى ذلك، يُوظّف جزء من تلك الإيرادات في الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري الذي يشمل بناء الطرق وتجديدها وخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والموانئ والمطارات.

منذ بداية عصر النفط تراجعت جباية الضرائب في منطقة الخليج. فإذا كانت الضريبة فُرضت على الشركات النفطية الأجنبية في البداية بتحصيل إيرادات لحكومات الدول الخليجية المنتجة للنفط فإن الضرائب تلاشت بعد تأميم الحكومات في أواسط سبعينيات القرن الماضي حقوق الشركات الأجنبية في الشركات النفطية المحلية. وظلت القوانين سارية، لكنها لا تطبق إلا على الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثمة إيرادات تأتي إلى الحكومات من الرسوم على خدمات الكهرباء والمياه وعدد من الخدمات الصحية، علاوة على رسوم المعاملات الحكومية مثل المرور أو التسجيل العقاري وعدد آخر من المعاملات البيروقراطية التي لا بد من أن يمر بها المواطنون والمقيمون. لكن ربما لا تتجاوز حصيلة الإيرادات غير النفطية العشرة في المئة، وتتباين بحسب كل بلد، من إجمالي إيرادات الخزينة العامة. وغني عن البيان أن فرض ضرائب على دخول الشركات الوطنية أو على دخول الأفراد أو ضرائب القيمة المضافة لا تزال مثار جدل بين المسؤولين وعدد من المختصين، وهناك عزوف عن اتخاذ مثل هذه القرارات أو سن قوانين لجباية الضرائب. بيد أن دول مجلس التعاون الخليجي أقرت من حيث المبدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي يُفترض أن تحتسب على مبيعات السلع والخدمات، وقد تكون مقبولة إذا لم تكن باهظة، أي تراوح بين خمسة وسبعة في المئة من فاتورة البيع على سبيل المثال. وربما تكون من أدوات الترشيد للاستهلاك في دول تنامى فيها الإسراف في السلوك الاستهلاكي، الأمر الذي يتطلب معالجات موضوعية. ولربما تكون هناك إمكانات في المستقبل لاعتماد ضرائب على الدخول الشخصية والمؤسسية.

لكن التساؤل المهم والمشروع: هل أدت السياسات المالية في دول الخليج العربي إلى تحقيق تنمية مستدامة؟ وهل خدمت آليات الإنفاق في تطوير أنظمة

اقتصادية محصنة من المتغيرات في أسواق النفط وانعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية عليها، بمعنى هل يمكن للاقتصادات الخليجية أن تكون محصنة من التأثيرات غير الملائمة من الأوضاع الخارجية؟ فإذا كانت هذه السياسات المالية وبأنماطها المعروفة حسّنت مستويات المعيشة لشعوب المنطقة وارتقت بنوعية الحياة، ومكنت من رفع مستويات التعليم في هذه الدول، فإنها لم تؤدِّ إلى تحقيق تنمية بشرية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شاملة مستدامة. وكذلك لم تتمكن دول المنطقة من توظيف الإنفاق العام لتنويع القاعدة الاقتصادية أو توظيف الموارد والإمكانات على أسس موضوعية وموثوقة. ولا تزال اقتصادات دول المنطقة أحادية المورد، بمعنى أن الإيرادات السيادية تظل معتمدة على تصدير النفط الخام بشكل واضح، ولا يمكن الزعم بأن هذه الدول تمكنت من تحقيق إيرادات سيادية من صادرات أخرى، أولية كانت أم مصنعة. إضافة إلى ذلك، فإن التوظيفات المالية في الخارج، على الرغم من أهميتها وتحقيقها عوائد جيدة، تظل خاضعة للمتغيرات التي تحدث في الدول المضيفة الاستثمار وانعكاسات أداء الاقتصاد العالمي عليها. فالاقتصادات المحلية لم تتطور بفعل آليات السياسات المالية لتكون قادرة على توليد مساهمات من القطاعات غير النفطية ذات أهمية في الناتج المحلي الإجمالي لأي من الدول المعنية. كما أن النشاط غير النفطي لا يزال بعيدًا عن توظيف العمالة الوطنية بدرجة ملائمة بما يمكن من تخفيف العبء على الحكومات وخفض مخصصات الرواتب والأجور التي تمثل نسبة عالية في ميزانيات حكومات دول الخليج.

علاوة على ذلك، عزّزت السياسات المالية فلسفة الدعم المقدم من الدولة إلى كثير من النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أوجد كثيرًا من النشاط الذي ربما يكون غير مجدٍ اقتصاديًا، لكنه يعيش على ما تقدمه الحكومات من دعم لاستمراره. ولا شك في أن استمرار كثير من ذلك النشاط يمثل تشوهًا اقتصاديًا بينًا لا يمكن قبوله لو اعتمدت معايير مالية واقتصادية رشيدة.

إنّ من أهم عناصر الدعم المتبع في دول الخليج، وإنْ تفاوتَ في مستوياته ودرجة التشوه، هو ما يقدم للمحروقات والمرافق مثل الكهرباء والمياه التي تقدم

بأسعار أقل بكثير من التكاليف الحقيقية لإنتاجها. وغني عن البيان أن اعتماد فلسفة الدعم هي من سمات الاقتصاد الريعي الذي لا يعتمد معايير فنية واقتصادية للتكاليف، أو يولي أهمية للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفلسفة أو الانعكاسات على السلوك بين أفراد المجتمع وارتفاع درجة الاستهتار والإسراف في استخدام المرافق والخدمات التي تتحمل الدولة مباشرة إدارتها وتقديم منتوجاتها.

أدى الاستمرار في تقديم الدعم في دول الخليج إلى شعور أفراد المجتمعات بأن الدعم بات حقًا مكتسبًا لا يجوز ترشيده أو إلغائه، مهما تكن المبررات. ولربما اتخذت حكومات في دول الخليج تدابير ترمي إلى تحجيم الدعم أو وضع معايير لترشيده، غير أن مخصصات الدعم تظل مهمة وأساسية في ميزانيات دول المنطقة. من جانب آخر أدت سياسات دعم المحروقات إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك للطاقة، ومن ثم الموارد النفطية المولدة لها، بحيث يقدر استهلاك النفط محليًا في السعودية بأكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميًا في السعودية، وبما يزيد على 300.000 برميل يوميًا في الكويت، وهي مستويات تقتطع نسبة مهمة من كمية الإنتاج اليومي في أي من البلدين. ولا بد من أن يؤثر استهلاك هذه الكميات من الوقود في حصيلة التصدير من النفط بما يؤكد أهمية ترشيد الاستخدام المحلي للوقود، خصوصًا أن جزءًا مهمًا من هذا الاستخدام لا يحقق نشاطًا إنتاجيًا مثمرًا، ويتركز في وسائط النقل الخاصة بشكل أساسي أو الاستخدامات المنزلية والتجارية.

لكن كيف يمكن ترشيد سياسات الدعم في دول المنطقة بعد أن أصبحت هيكلية؟ يستلزم الأمر رفع الأسعار المحددة لاستخدام الوقود في الأشكال كافة، النقل أو توليد الطاقة. كما يجب ترشيد استخدام المياه، إذ ترتفع تكلفة الاستهلاك نظرًا إلى أن عملية تقطير المياه مكلفة جدًا. أما الخدمات الصحية فيمكن إيجاد بدائل لتقديم الخدمات والحصول على الأدوية وزيادة الوعي بأهمية الوقاية من أمراض العصر مثل السكر والضغط والسمنة وما تنتجه من أمراض القلب وغيرها من أمراض مزمنة.

تقدر مصادر مطلعة أن ما يخصص من أموال للدعم في ميزانيات دول الخليج يراوح بين 20 و35 في المئة من إجمالي ما يخصص في الميزانيات العامة. ذلك يعني بالأرقام المطلقة عشرات مليارات الدولارات التي يمكن إنفاقها على المرافق والبنية التحتية أو تطوير أنظمة التعليم أو الرعاية الصحية.

ثالثًا: التناغم بين السياسات المالية والنقدية

هل ستتمكن دول الخليج من تبني سياسات مالية تتناغم مع السياسات النقدية التي يمكن أن تُعتمد من أجل تنشيط الاقتصاد بقطاعاته المختلفة؟ تظل هذه المسألة مهمة وتثير كثيرًا من التحفظات. إذ ربما لا تتمكن حكومات دول الخليج من تبني هذه السياسات إذا لم تعتمد برامج إصلاح اقتصادية واسعة. وكيف يكون الإصلاح الاقتصادي في وقت تصر فيه حكومات الخليج، أو عدد منها، على رفض تطوير بيئة الأعمال لتمكين القطاع الخاص من أن يمارس دوره وبما يؤدي إلى توظيف إمكاناته؟ بداية تتطلب السياسات المالية مراجعات شاملة، كما سبقت الإشارة، لتشمل إعادة النظر في مسائل التوظيف والدعم والاستثمار في المرافق والبنية التحتية، وكما هو معلوم فإن توسع دور الدولة وارتفاع وتيرة الإنفاق العام كانت نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي.

هل يمكن إعادة الاعتبار لدور القطاع الخاص وتحميله مسؤوليات أساسية بما يؤدي إلى توظيف أمثل لإمكاناته الإدارية والمالية، ومن ثم تخفيف مسؤوليات الحكومات وخفض الإنفاق العام؟ بتقديري المتواضع، لن يتحقق إصلاح السياسات المالية من دون إنجاز إصلاح اقتصادي واسع النطاق لتأكيد فلسفة اقتصادية جديدة تؤكد أهمية تعظيم عملية توظيف الموارد الاقتصادية بمعنى التوظيف الأمثل لإمكانات القطاع العام والخاص وتوزيع المسؤوليات وإمكانات الشراكات بين القطاعين في القطاعات المختلفة والنشاط الاقتصادي. فتوظيف إمكانات القطاع الخاص لا يعني الحد من المسؤوليات الاجتماعية للدولة أو التنازل عن الحقوق الأساسية التي توافرت عبر الأعوام والعقود لفئات واسعة من السكان. لكن المطلوب ترشيد استخدام الموارد ووضع حد للهدر الاقتصادي

القائم في الوقت الراهن بسبب اتّباع سياسات مالية غير ناجعة، وفي الوقت ذاته تأكيد ضرورة تحفيز القوى العاملة بتفعيل دورها في الأعمال المختلفة وبتكاليف محددة والارتقاء بمستويات الإنتاجية.

يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص وجود نظام مالي فاعل قائم على نظام مصرفي متمكن من توفير التمويل للنشاط المختلف وبشروط اقتصادية تنافسية، وفي الوقت ذاته توسيع عمليات التمويل لمتطلبات الأعمال المختلفة، وإيجاد أدوات تمويل تتوافق مع متطلبات النشاط المختلف، وتحسين شروط التمويل مثل تمكين نشاط من التمويلات طويلة الأجل، عندما تكون هناك متطلبات للتمويلات طويلة الأجل.

رابعًا: الإصلاحات المستحقة

يتضح الآن أن السياسات المالية هي الأداة الأساس في دول الخليج لتحريك الأعمال المختلفة، بشكل مباشر من خلال آليات الإنفاق الجاري أو الاستثماري أم من خلال آليات أخرى غير مباشرة. ولا يمكن لأحد أن يزعم بأن القطاع الخاص في هذه الدول قادر على تحقيق مساهمات فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي في أي من دول المنطقة من دون التمكن من التكامل أو التفاعل مع أي من آليات الإنفاق العام. لذلك فإن تفعيل دور السياسة النقدية لن يتحقق بالشكل المتعارف عليه في الدول الرأسمالية التقليدية، عندما ترتبط عمليات التنشيط بخفض سعر الفائدة المصرفية، أو يكون كبح التضخم من خلال رفع سعر الفائدة وتقليص عمليات التمويل. عمليات التنشيط والكبح في دول الخليج مرتبطة بالسياسات المالية، حيث لا يمكن رفع درجة النشاط من دون قيام الدولة بزيادة الاستثمار أو رفع مستويات الإنفاق الجاري، الأمر الذي يعزز القدرات الاستهلاكية لدى الأفراد، إذ إن معظم المواطنين عامل لدى الحكومة. وبناء على ذلك، يتطلب الإصلاح مراجعة دور الدولة، وما إذا كان بالإمكان ترشيده في ظل التوقعات غير المواتية لاقتصاديات الطاقة وإمكانات تراجع الطلب على نفط دول المنطقة في العقود المقبلة. لذا يفترض أن تبدأ الحكومات بتبني سياسات عقلانية للإصلاح الاقتصادي، وربما ليس المطلوب إحداث صدمة اقتصادية واجتماعية بعد هذه

الأعوام الطويلة من الرعاية الشاملة، لكن يمكن التدرج في التحول النوعي في الآليات الاقتصادية. فبداية لا بد من خفض مستوى الإنفاق الجاري وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق الرأسمالي من خلال تبني سياسات تخصيص لعدد من المرافق ومنشآت البنية التحتية وترشيد آليات الدعم للخدمات، مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، ووقف الهدر في استخدام المحروقات من خلال إعادة النظر في تسعير المواد المكررة من النفط.

في الوقت ذاته، لا بد من أن يواكب سياسات التخصيص تطوير التمويل المصرفي بما يعزز من قدرات القطاع الخاص على إنجاز المشروعات الأساسية في القطاعات الحيوية، المرافق والخدمات، وكذلك في توفير التمويل لعمليات التشغيل. ومن الإمكانات المتاحة في دول المنطقة التوسع في توظيف قدرات القطاع الخاص في مشروعات السكن الخاص بالحكومات في الوقت الراهن، بما يوفر إمكانات جيدة للمصارف لتقديم قروض طويلة الأجل، لعمليات إنشاء السكن أم اقتنائه.

كيف يمكن إنجاز مثل هذه الإصلاحات بعد أن أصبحت آليات الإنفاق العام هيكلية واعتبر المواطنون أن ما تنتجه من منافع أصبحت حقوقًا مكتسبة والنكوص عنها يعني تجاوزًا على ما خصص لهم من إيرادات الثروة النفطية؟ لن تكون المعالجات يسيرة، وربما تواجه معارضات، لا من الفئات الشعبية أو السياسيين الشعبويين فحسب، بل من داخل مؤسسات الحكم في دول الخليج. إذ استخدمت آليات الإنفاق العام لكسب الولاء أو الود السياسي في مجتمعات دول المنطقة، بيد أن الاستمرار بهذه السياسات المالية لن يكون ممكنًا من دون دفع فاتورة عالية في الأعوام والعقود المقبلة نظرًا إلى تزايد المتطلبات والحاجات الاجتماعية بفعل زيادات السكان. وليس بالإمكان وضع تصورات دقيقة للإيرادات الآتية من تصدير النفط وبيعه، إذ إن أسواق النفط في الدول المستهلكة قابلة للتغيير والتأثر في التحولات في مجالات الطاقة وإمكانات تنوع مصادرها بعد تطوير كفاءة الإنتاج لأي من تلك المصادر. ويفترض أن تقوم دول الخليج بمراجعة سياساتها المالية وهي تنعم بإيرادات جيدة وأوضاع اقتصادية مريحة

وبالتدرج، من خلال ترشيد الإنفاق أو تطوير إمكانات تحقيق إيرادات أخرى غير نفطية. كما لا بد من تفعيل دور السياسات النقدية حتى يمكن إيجاد آليات لتحفيز النشاط الاقتصادي بعيدًا عن آليات الإنفاق العام. لكن، كما أوضحنا في سياق هذه الورقة، المطلوب اعتماد برامج تخصيص تؤكد الاعتماد على القطاع الخاص وتعزيز قدراته في اقتناء عدد من المنشآت المملوكة من الدولة وإدارتها. لكن هناك إمكانات للاستفادة من قدرات القطاع الحكومي في عمليات التخصيص ومن خلال الأدوات المالية، أو الائتمانية. على سبيل المثال يمكن أن يُموّل اقتناء أصول حكومية يراد تخصيصها بتمويلات عن طريق النظام المصرفي، على أن تتوافر الأموال بموجب سندات تصدرها المصارف أو شركات الاستثمار وتقوم المصارف المركزية أو الجهات المالية الحكومية باقتنائها، وبذلك توظّف الأموال الحكومية على أسس استثمارية، وتتحقق العوائد الملائمة لها، وفي الوقت ذاته تتوافر الأموال لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي.

يجب أن تفعّل المصارف المركزية في دول الخليج السياسات النقدية بأساليب متنوعة، منها ما سبقت الإشارة إليه من إصدار سندات تمويل متوسطة أو طويلة الأجل يمكن أن توظف من خلالها الأموال الحكومية والخاصة. وربما تتيح هذه السندات تمويل إنجاز بيوت السكن الخاص واقتنائها، إذ إن قضية الإسكان الخاص تمثل تحديًا مهمًا أمام حكومات دول المنطقة، وتتطلب أساليب ومعالجات جديدة تتوافر فيها سرعة الإنجاز وضبط التكاليف وتمكين الاقتناء بأسعار ملائمة وشروط ميسرة. وهنا لا بد من التطرق إلى مسألة الرهن العقاري بعد أن تأكد أهمية توفير القانون الملائم الذي يحقق الضمانات للجهات الدائنة، ويسهل في الوقت ذاته للمواطنين الراغبين في اقتناء السكن الحصول على التمويلات اللازمة، وبذلك تتمكن المصارف والمؤسسات المالية من الولوج في عمليات الائتمان طويل الأجل. وتبقى هذه التمويلات مهمة للمؤسسات الاستثمارية التي تسعى إلى تطوير مشروعات البنية التحتية والمرافق وعددًا من المشروعات المنتمية إلى قطاع الصناعة التحويلية أو قطاع السياحة، التي تتطلب زمنًا طويلًا قبل أن تحقق العوائد الملائمة.

يستلزم تطوير السياسات المالية والنقدية في دول الخليج وتحقيق التوازن بين فاعليتهما مراجعة شاملة لجميع الأوضاع الاقتصادية والسياسات القائمة حاليًا المعتمدة على آليات الإنفاق العام. ولا يمكن للمرء أن يتفاءل بقدرة السلطات المختصة على تحقيق مثل هذه التطورات بعد أن تكرست أوضاع في دول المنطقة عززت مصالح فئوية لا تريد حدوث أي إصلاحات أو إجراء تغييرات للآليات المتبعة. كما أن هذه السياسات أوجدت جماعات انتفعت بالاختلالات الإدارية والفساد في أوساط البيروقراطية لتعظيم الاستفادة من الإنفاق العام بشكليه الجاري والاستثماري. إذًا المطلوب الارتقاء بالوعي المجتمعي في شأن أهمية الترشيد في الإنفاق وتوظيف السياسات المالية من أجل الإصلاح والتراكم الرأسمالي على حساب الهدر والإسراف. وفي الوقت ذاته لا بد من إعادة النظر في السياسات النقدية محدودة الأثر في النشاط الاقتصادي وتعزيز آلياتها لتصبح أهم عناصر تحفيز النشاط الاقتصادي في دول المنطقة، كما هي الحال في الدول المتقدمة.

الورقة الرابعة

دور المصارف المركزية العربية في مكافحة غسل الأموال: التجربة المصرية أنموذجًا

سلوى العنتري

يمثل حرمان مرتكبي الجرائم من الإفلات بالغنائم المالية المتحصلة عنها أحد السبل الرئيسة لمكافحة الجريمة. وفي المقابل ينصرف مفهوم غسل الأموال إلى جميع العمليات التي تضفي المشروعية على الإيرادات الناتجة من الفساد والجريمة المنظمة بشكل يتيح استخدامها بسهولة ويسر. وعادة تمثل مؤسسات الوساطة المالية بأنواعها المختلفة القنوات الرئيسة التي تُجرى من خلالها تلك العمليات. ففي أغلبية الأحيان تمثل المصارف المحطة الأولى لإيداع الأموال غير المشروعة بأسماء أشخاص آخرين كي تُحوّل إلى مؤسسات ودول أخرى، حيث تُوظّف في مجالات مشروعة، مثل العقارات والفنادق والمجوهرات واللوحات والقطع الفنية وشراء الشركات المتعثرة (Venture Capital) والشركات المعروضة للخصخصة والأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية. وهكذا تظهر الأموال في النهاية في شكل استثمارات ومشروعات مالية بعيدة عن الشبهات وقادرة على الحركة بحرية في أسواق المال العالمية والعودة مع عائداتها إلى مالكها الأصلي، ولا سيما مع توافر مناخ مواتٍ وآليات متجددة لغسل الأموال العابرة الحدود بفعل العولمة المالية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول والمراكز المالية المختلفة.

نشير أولًا إلى أن قوانين العقوبات في الدول العربية تشتمل عمومًا على نصوص لمصادرة الأموال الناتجة من الجريمة، كما يوجد عدد من الاتفاقات لتعزيز التعاون الإقليمي في شأن التحفظ على و/أو تسليم الأموال الناتجة من الجريمة، ربما من أهمها الاتفاق العربي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيو 1991، والاتفاق العربي لمكافحة الإرهاب الذي دخل حيز التنفيذ في أيار/مايو 1999، فضلًا عن الاتفاق العربي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي أُبرم في كانون الأول/ديسمبر 2010 ودخل حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2013.

أولًا: قوانين غسل الأموال ومكافحة الإرهاب في الدول العربية

تنامى الضغط الدولي على الدول العربية في بداية الألفية الثانية لإصدار تشريعات خاصة بمكافحة غسل الأموال، في إطار ملاحقة الدول الصناعية المتقدمة للأموال الناتجة من تجارة المخدرات والسلاح والجريمة المنظمة، فضلًا عن حالات التهرب الضريبي. وشهدت فترة أواخر التسعينيات من القرن الماضي جدلًا محتدمًا في دول عربية عدة تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية عما إذا كان من مصلحتها إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال «إذا كانت الأموال ستأتي إلينا لإقامة مشروعات تجارية أو فنادق سياحية أو شراء أوراق مالية وتؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي، فما الذي يعنينا إذا كان مصدر تلك الأموال مشروعًا أو غير مشروع؟».

إلا أن الأمر في الحقيقة لم يكن بتلك البساطة حيث هُددت المؤسسات المالية التي لا تلتزم بالقواعد الدولية لمكافحة غسل الأموال بعقوبات تبدأ بخفض تقويمها الائتماني، ما يعني رفع تكلفة ما تحصل عليه من تسهيلات من المصارف الدولية وخفض عوائد إيداعاتها لدى تلك المصارف، وانتهاء بإيقاف التعامل معها أصلًا. وأسفر ذلك الضغط عن توالي إصدار الدول العربية قوانين مكافحة غسل الأموال منذ عام 2001 ليصل عددها حتى الآن إلى 18 دولة[1]،

(1) هذه الدول: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، تونس، السعودية، =

ثم تزايد الضغط الدولي بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية لإصدار قوانين مكافحة تمويل الإرهاب أو تعديل قوانين غسل الأموال لتتضمن مكافحة تمويل الإرهاب، وهو ما التزمت به الدول العربية الثماني عشرة. ويمكن القول أن قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية[2] تشترك في مجموعة من العناصر الرئيسة لعل أبرزها:

- التركيز على المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بوصفها الجهات الرئيسة المخاطبة بالقانون، وتضيف قوانين بعض الدول الجمارك وتجار الذهب والمجوهرات والتحف، وفي حالات محدودة مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية[3].

- إدراج الجرائم المنظمة الواردة في الاتفاقات الدولية التي وقّعتها الدولة، أوقعت جريمة غسل الأموال أو الجرائم المذكورة في الداخل أو الخارج، ما دام يعاقب عليها في القانونين المحلي والأجنبي.

- إنشاء كيان مختص بجمع المعلومات عن العملاء وتلقي الإخطارات عن العمليات المشبوهة من الجهات المخاطبة بالقانون، ليكون بمنزلة وحدة تحريات مالية.

ثانيًا: الدور المحوري للمصارف المركزية العربية في منظومة مكافحة غسل الأموال

يلاحظ أن في معظم الدول العربية يتمثل الكيان المسؤول عن جمع المعلومات عن العملاء وتلقي الإخطارات عن العمليات المالية المشبوهة في

= السودان، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر المغرب، موريتانيا، اليمن. انظر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «التقرير السنوي الثامن 2012،» ص 9، على الموقع: <www.Menafatf.org>.

(2) لمزيد من التفصيل في شأن بنود قوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل دولة من الدول العربية انظر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، قوانين مكافحة غسل الأموال، على الموقع: <www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/legal>.

(3) كما هو الحال على سبيل المثال في قوانين البحرين ومصر.

وحدة مستقلة في المصرف المركزي، وربما يرئسها محافظ المصرف المركزي نفسه. وحتى في الحالات التي تتبع فيها وحدة مكافحة غسل الأموال وزارة الداخلية[4] أو وزارة المالية[5] يكون محافظ المصرف المركزي أو نائبه عضوًا فيها أو في الهيئة المشرفة عليها.

يعكس هذا الدور المحوري للمصارف المركزية حقيقة أنها تمثل السلطة الرسمية التي تقوم بالرقابة والإشراف على المصارف، أي المؤسسات الرئيسة المعنية بجرائم غسل الأموال في الدول العربية. ونشير هنا إلى أنه طبقًا لتقارير مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Mena Fatf) مثّلت الأدوات المصرفية أهم آليات غسل الأموال في الدول العربية في عام 2012 لتشكل وحدها وبشكل مباشر نحو 85 في المئة من إجمالي الآليات المستخدمة، وذلك كما يتبين مما يلي[6]:

- الإيداع في حسابات مصرفية - 41 في المئة.
- تحويل الأموال - 35 في المئة.
- شراء عقارات، سيارات، مجوهرات، ممتلكات أخرى - 6 في المئة.
- التعامل من خلال آخرين على حسابات المشتبه بهم - 3 في المئة.
- استخدام وثائق مزورة في فتح حسابات مصرفية متعددة - 3 في المئة.
- شركات وهمية أو عقود وهمية - 3 في المئة.
- نقل مادي للأموال عبر الحدود - 3 في المئة.
- استبدال عملات - 3 في المئة.

---

(4) كما هو الحال في البحرين والسعودية وعمان.

(5) كما هو الحال في الجزائر.

(6) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تحديث 2013، ص 6، على الموقع: <www.Menafatf.org>.

تأكيدًا لما سبق، تشير تقارير مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن المصارف وشركات الصرافة مثلت القنوات الرئيسة المستخدمة في عمليات غسل الأموال في الدول العربية في عام 2012، بحيث استأثرت بنحو 90 في المئة من تلك العمليات مقابل نحو 5 في المئة للمنافذ الحدودية و5 في المئة للشركات[7]. من هنا كان من الطبيعي أن تكون المؤسسات المالية الجهات المخاطبة الرئيسة في قوانين مكافحة غسل الأموال في الدول العربية، وأن يكون هناك دور محوري للمصارف المركزية العربية في تفعيل تلك القوانين وتنفيذها.

ثالثًا: التجربة المصرية في مكافحة غسل الأموال

أُصدر قانون مكافحة غسل الأموال في مصر في عام 2002، وخضع منذ ذلك الحين لعدد من التعديلات، كان آخرها في أيار/ مايو 2014، ليتضمن إضافة إلى غسل الأموال مكافحة تمويل الإرهاب، واتسع نطاق الجهات المخاطبة به وعُزّزت سلطات وحدة التحريات المالية[8].

يعتمد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر تعريفًا واسعًا وتفصيليًا يغطي جريمة غسل الأموال بمراحلها كافة، محددًا مفهومها بأنه «كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون[9] مع العلم بذلك، متى كان القصد من هذا السلوك هو إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال».

---

(7) المصدر نفسه، ص 9.

(8) القانون رقم 80 لسنة 2002 في شأن مكافحة غسل الأموال، المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 2003 والقانون رقم 181 لسنة 2008 وقرار رئيس الجمهورية الصادر في 12 أيار/ مايو 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 80 لسنة 2002.

(9) سنتناول هذه المادة تفصيليًا في موضع آخر من هذه الورقة.

1- الجهات المخاطبة بالقانون

تتمثل الجهات المخاطبة بالقانون حاليًا في ما يلي:

أ- مؤسسات مالية

تشتمل على المصارف وشركات الصرافة، صندوق توفير البريد والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية، الجهات التي تمارس نشاط تحويل الأموال، الجهات التي تمارس نشاط تلقي الأموال، الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري، الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي، الجهات التي تمارس نشاط التخصيم (Factoring)، الجهات التي تمارس التأمين والسمسرة في التأمين.

ب- مؤسسات غير مالية

سماسرة العقارات، تجار المعادن النفيسة، المحامون والمحاسبون عند قيامهم بأعمال لمصلحة عملائهم تتضمن: شراء وبيع العقارات، إدارة الأموال والأصول، إدارة الحسابات المصرفية والأوراق المالية، تنظيم المساهمات بغرض إنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات، إنشاء الشخصيات الاعتبارية، شراء وبيع الكيانات التجارية، الجهات الأخرى التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

2- الجرائم التي يتضمنها القانون

أما في ما يتعلق بالجرائم التي يحظر القانون في مصر غسل الأموال المتحصلة منها فتتضمن قائمة كبيرة تكاد تغطي جميع الصور المتعارف عليها للفساد والجريمة المنظمة[10]. فإضافة إلى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات المصري، يتضمن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عمليات زراعة وتصنيع ونقل النباتات والجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والإتجار بها وإدارة أو تهيئة مكان لتعاطيها بمقابل، اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص، جرائم الإرهاب أو تمويل الإرهاب، استيراد الأسلحة

---

(10) المادة 2 من القانون رقم 80 لسنة 2002 وتعديلاته.

والذخائر والمفرقعات والاتجار فيها وصنعها من دون ترخيص، سرقة الأموال واغتصابها، النصب وخيانة الأمانة، التدليس والغش، إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة، تلقي الأموال بالمخالفة للقواعد القانونية، الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، جرائم الفجور والدعارة، الجرائم الواقعة على الآثار، الجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، جرائم القتل والجرح، التهرب الجمركي، التعامل في النقد الأجنبي بالمخالفة للقواعد المقررة قانونًا، الكسب غير المشروع، الجرائم المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال.

من الجدير بالذكر أن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نص على إدراج الجرائم المنظمة التي يشار إليها في الاتفاقات الدولية التي تكون مصر طرفًا فيها والمعاقب عليها في القانون المصري، سواء وقعت جريمة غسل الأموال أو الجرائم المذكورة في الداخل أم في الخارج، متى كان معاقبًا عليها في كلا القانونين المصري والأجنبي، ما يعني أن القانون يعطي للسلطات المصرية الحق في ملاحقة أموال الفساد وتعقبها في داخل البلاد أم في خارجها.

3 - وحدة التحريات المالية

وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية أنشئت في عام 2003 «وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» كوحدة مستقلة في المصرف المركزي المصري، كي تتولى القيام بالتحريات المالية وتلقي الإخطارات عن العمليات المالية المشبوهة، وإلزام المؤسسات المخاطبة بالقانون بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن، وفي مقدمها إجراءات التعرف إلى الهوية الحقيقية للعملاء، والاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالمعاملات لمدة لا تقل عادة عن خمسة أعوام، والالتزام بالإخطار عن العمليات كافة التي يشتبه فيها بغض النظر عن قيمتها المالية، حتى لو كانت مجرد محاولة، بما يمكن من ملاحقة الأموال المتحصلة من الفساد واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل مصادرتها[11].

---

(11) انظر الموقع الإلكتروني للوحدة: <www.mlcu.org.eg>.

تتميز وحدة مكافحة غسل الأموال في مصر بمركز قانوني مهم. فمن ناحية يرئسها مساعد وزير العدل، ومن ناحية أخرى يمكن للعاملين فيها الحصول على سلطة الضبطية القضائية (التي تشمل التحري وجمع الاستدلالات والبحث عن مرتكبي الجريمة واعتقالهم وتقديمهم إلى جهات التحقيق)، وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه من الوزراء. ومن ناحية ثالثة فإن المادة 98 من قانون المصرف المركزي والجهاز المصرفي والنقد تبيح للوحدة - بناء على أمر من المحكمة - الاطلاع أو الحصول على أي بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن أو المعاملات المصرفية إذا اقتضى ذلك كشف الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال. وفضلًا عمّا سبق كله دُعمت سلطات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب التعديلات القانونية الأخيرة التي أجريت في أيار/ مايو 2014، بحيث أصبح للوحدة حق فرض عقوبات على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال التي لا تلتزم بأحكام القانون وما يتعلق به من ضوابط، بدءًا بتوجيه التنبيه وانتهاء بطلب إلغاء ترخيص العمل للجهة المخالفة من جانب السلطات المعنية.

4- علاقة المصرف المركزي المصري بوحدة مكافحة غسل الأموال

على الرغم من أن وحدة مكافحة غسل الأموال مستقلة عن المصرف المركزي المصري، فإن للمصرف دورًا رئيسًا في تفعيل نشاطها. فمجلس أمناء الوحدة يضم في عضويته نائب محافظ المصرف المركزي، والمدير التنفيذي للوحدة هو وكيل محافظ المصرف المركزي، ويعقد مجلس أمناء الوحدة اجتماعاته في المقر الرئيس للمصرف المركزي، كما يتعين وفقًا للقانون أن تقدم الوحدة تقريرًا سنويًا عن نشاطها إلى مجلس إدارة المصرف المركزي، ويرفع مع ملاحظات المصرف إلى رئيس الجمهورية.

يتولى المصرف المركزي - بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال - وضع الضوابط الرقابية للمصارف وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية

المتعارف عليها في هذا الشأن، التي تتمثل أساسًا في توصيات الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي الدولية[12] (FATF). ويلاحظ أن ضوابط المصرف المركزي تسري على جميع المصارف العاملة في مصر، منها فروع المصارف الأجنبية وفروع المصارف المصرية في الخارج. وتنص تلك الضوابط على أنه في حال اختلافها عن تلك المطبقة في الدولة المضيفة يلتزم الفرع بتطبيق الضوابط الأشد، بما لا يتعارض مع التشريعات في الدولة المضيفة. من ناحية أخرى تسري ضوابط المصرف المركزي على جميع شركات الصرافة وفروع شركات تحويل الأموال الأجنبية. وتتمثل تلك الضوابط بشكل رئيس في ما يلي[13]:

- الالتزام بقواعد التعرف إلى هوية العملاء التي جرى تحديدها من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من حيث الإجراءات والمعلومات والمستندات المطلوبة.

- تحديد مهمات وضمانات وصلاحيات المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف وفي شركة الصرافة.

- الالتزام بإجراءات الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب.

- تحديد أنواع السجلات والمستندات التي يتعين الاحتفاظ بها والشروط الواجب اتباعها، بحيث لا تقل مدة الاحتفاظ عن خمسة أعوام.

علاوة على ذلك، تلتزم الجهات المخاطبة بالقانون بالإخطار عن العمليات كافة التي يشتبه فيها بغض النظر عن قيمتها المالية حتى لو كانت مجرد محاولة.

---

(12) مجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية أُسست في باريس في عام 1989 بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة استغلال المجرمين للنظام المالي. وتتولى الهيئة دراسة ومتابعة آليات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب محليًا ودوليًا وكيفية مواجهتها، وأصدرت منذ عام 1990 مجموعة من التوصيات صارت تمثل المعايير الدولية التي يتعين اتباعها في هذا الشأن. لمزيد من التفصيل انظر: <www.fatf-gafi.org>.

(13) البنك المركزي المصري: الضوابط الرقابية للمصارف في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والضوابط الرقابية لشركات الصرافة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحدد تعليمات المصرف المركزي إجراءات الإخطار عن العمليات المشبوهة. ويتعين أن يقدم الإخطار على الأنموذج المعد من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يوضح تفصيليًا الأسباب التي دعت المصرف (أو شركة الصرافة، أو فرع شركة تحويل الأموال) للاشتباه. ويرفق بالإخطار البيانات وصور المستندات كافة المتعلقة بالعملية المشتبه فيها.

على صعيد آخر يوفر المصرف المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤشرات استرشادية للمصارف وشركات الصرافة للتعرف إلى العمليات المشبوهة وإدارة مخاطرها، لعل من أهمها:

- مؤشرات تتعلق بالعمليات المصرفية المعتادة (الإيداع والسحب النقدي، التحويلات، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، القروض، بطاقات الائتمان، عمليات الصرف الأجنبي والشيكات السياحية، خدمات إيجار الخزائن... إلخ).

- مؤشرات تتعلق بالتحويلات والتبرعات للجمعيات الخيرية والدينية والجهات التي لا تهدف إلى الربح والتحويلات للأفراد.

- إجراءات لإدارة مخاطر المنتوجات المصرفية والعملاء والمناطق الجغرافية.

5- تعليمات المصرف المركزي في شأن التعامل مع كبار المسؤولين[14]

لعل من أهم الإرشادات التي يوفرها المصرف المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال للمصارف تلك المتعلقة بالأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، الذين يصنّفون ضمن العملاء مرتفعي المخاطر. وتشمل هذه الفئة رؤساء الدول والحكومات، وكبار السياسيين، وكبار مسؤولي الحكومة، والمسؤولين العسكريين، والمسؤولين في الجهات القضائية، وكبار المسؤولين

---

(14) البنك المركزي المصري، «وحدة مكافحة غسل الأموال، قواعد التعرف على هوية العملاء في البنوك،» ص 22، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/C1C80A99-3BCA-478E-9C21-B28DF7044D29/1399/KYCRulesforbanksinarabic.pdf>.

التنفيذيين في الشركات المملوكة من الدولة، والمسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية. وتنص تعليمات المصرف المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال على أنه عند التعامل مع هذه الفئة من العملاء يتعين على المصارف الالتزام بما يلي:

- الحصول على المعلومات الكافية لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة.

- التعرف إلى مصدر ثروة العميل أو المستفيد الحقيقي وأموالهما.

- الحصول على موافقة الإدارة العليا للمصرف بقبول العميل أو باستمرار التعامل معه.

- وضع أسماء هؤلاء العملاء في قائمة خاصة يحتفظ بها لدى المصرف ومراعاة تحديثها أولًا بأول.

- متابعة حسابات تلك الفئة من العملاء بصورة مستمرة من خلال تقارير دورية لمتابعة نشاط حساباتهم.

علاوة على ذلك، لا بد من أن يتساءل المرء، إذا كانت تلك هي القواعد التي تلتزم بها المؤسسات المالية في التعامل مع القادة السياسيين وكبار مسؤولي الدولة، فلماذا إذًا لم يُكتشف تضخم ثروات القادة الفاسدين على مر العقود الماضية، ولماذا لم يجرِ تتبع حركة حساباتهم وتحويلاتهم وقروضهم والاعتمادات المستندية لوارداتهم؟

6- مدى نجاح المصرف المركزي ومنظومة مكافحة غسل الأموال في كشف الفساد المالي ومنابع تمويل الإرهاب قبل ثورة يناير

من المدهش أن البنك الدولي أصدر في نهاية عام 2008 تقريرًا عن نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بعض دول العالم، من بينها مصر، وأشاد هذا التقرير بكفاءة النظم المتبعة في مصر في هذا الشأن، بحيث كان تقويمها في مقدمة الدول العربية التي تضمنها التقرير. ومبعث الدهشة محاولة البحث عن

مدلول تلك الكفاءة المزعومة إذا كانت وقفت عاجزة عن كشف فساد نظام بلغ حدًا ألهب الثورة وخرج الملايين إلى الشوارع لإسقاطه.

الواقع أن الكفاءة التي ربما كان يعنيها البنك الدولي هي تلك التي تتعلق بالالتزام الحرفي للمؤسسات المالية المصرية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن في شأن قوائم المنظمات الإرهابية. وتمثلت الآلية المعمول بها في هذا الشأن في قيام المصرف المركزي فور تلقيه تلك القوائم بإرسالها إلى المصارف كي تقوم بأمرين:

- الالتزام بحظر التعامل مع الأشخاص أو الكيانات التي تتضمنها القوائم.

- الإخطار بما لديها من أموال للأشخاص أو الكيانات التي تتضمنها القوائم، كي تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ الإجراءات القانونية لمنع التصرف (تجميد) الأموال المشار إليها.

إن كفاءة المنظومة من وجهة نظر البنك الدولي لا تعني القدرة على ملاحقة أموال الفساد في مصر، وإنما التأكد من وجود قاعدة بيانات وآليات تكفل للدول الكبرى تتبع من تريد وتجميد أو مصادرة أموال من تريد وملاحقتهم.

7- موقف المصرف المركزي المصري من فساد القروض

شهد النصف الأول من الألفية الثالثة انفجار أزمة الديون المتعثرة في مصر، وكشفت تفصيلات الأزمة كيف شكّل تزايد النفوذ السياسي لكبار رجال الأعمال وفي علاقتهم بمراكز صنع القرار على مستوى الدولة وعلى مستوى الجهاز المصرفي عنصرًا ضاغطًا، ومثّل في كثير من الأحيان أحد الجوانب الرئيسة لقرار منح الائتمان لكبار رجال الأعمال أو المساهمة المباشرة في مشروعاتهم أو ضمان ما يصدرونه من سندات[15]. وكشفت ممارسات المصارف، قبل انفجار

(15) يمكن الإشارة هنا على سبيل المثال إلى قرار وزير الاقتصاد رقم 42 لسنة 1999 الذي سمح لشركات القطاع الخاص - بقرار من هيئة سوق المال - بطرح سندات بقيمة تجاوز صافي أصول الشركة، حتى وإن كانت لا تتمتع بالصلاحية للتصنيف الائتماني أو إذا كان تصنيفها أقل من المستوى =

الأزمة، عن حصول رجال الأعمال أعضاء مجالس إدارات المصارف الخاصة، فضلًا عن كبار المساهمين على قروض ضخمة من «مصارفهم» بالمخالفة لما ينص عليه قانون المصارف والائتمان[16]، وظهر الفساد الناتج من تحالف الثروة مع السلطة في أوضح صوره في عدد من القضايا التي قدمت إلى المحاكمة حيث كان المتهمون والمدانون الرئيسيون فيها عددًا من مسؤولي المصارف ومن رجال الأعمال الذين حصلوا على قروض ضخمة من بعض المصارف بالمخالفة لكل قواعد الائتمان المتعارف عليها، سواء في ما يتعلق بالمنح أم الضمانات أم التسويات المبرمة، حيث شكّل الأمر في النهاية جريمة الإضرار عمدًا بأموال المصارف ومصالحها، فضلًا عن اتهام بعضهم بالتزوير. وكانت السمة الرئيسة للمتهمين الرئيسين، من مسؤولي المصارف أو رجال الأعمال هي أنهم أعضاء في المجالس النيابية[17].

مع انفجار أزمة الديون المتعثرة ركّزت سياسة المصرف المركزي المصري على السعي إلى استعادة الأموال المقترضة، لا معاقبة متخذي القرارات الفاسدة. وأسفر جهد المصرف المركزي عن تضمين قانون المصارف[18] نصوصًا تقضي بعدم جواز رفع دعوى جنائية ضد العاملين في الجهاز المصرفي في شأن الجرائم المتصلة بعملهم إلا بناء على طلب من محافظ المصرف المركزي أو رئيس مجلس الوزراء، وتسمح للمصارف بالتصالح في الجرائم المشار إليها في أي حالة تكون عليها الدعوى، مع إمكانية أن يجري التصالح حتى بعد صدور حكم باتٍّ ضد المتهمين، أخذًا في الاعتبار أنه يترتب عن التصالح انقضاء الدعوى الجنائية ووقف تنفيذ العقوبات، وأن هذا الأثر ينصرف إلى جميع المتهمين أو المحكوم عليهم في الواقعة ذاتها.

= الدال على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عن السندات.

(16) سلوى العنتري، «الجهاز المصرفي المصري ومخاطر فترة التحول،» في: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، 2001 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001).

(17) انظر: محمد نور الدين، «حول الشفافية والفساد في المصارف،» ورقة قدمت إلى ندوة: «الشفافية والمحاسبة ودعم آليات مكافحة الفساد في مصر» (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008).

(18) قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 وتعديلاته.

في محاولة لإرساء مبادئ الحوكمة ألزم المصرف المركزي مجالس إدارات المصارف بوضع سياسات ائتمانية واستثمارية واضحة، وتحديد سلطات المديرين والمسؤولين عن قرارات التمويل في المراكز الرئيسة والفروع. كما أصدر عددًا من القرارات للقضاء على تنازع المصالح في ما يتعلق بأعضاء مجالس إدارات المصارف، سواء في علاقتهم بمراقبي الحسابات أو عضويتهم في مجالس إدارات المصارف الأخرى أم بحظر حصول أعضاء مجالس الإدارة أو كبار المساهمين من الأفراد الطبيعيين على أي قروض أو تسهيلات ائتمانية من مصارفهم[19].

8- الضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال التي أقرها المصرف المركزي بعد ثورة يناير

مع اندلاع ثورة يناير 2011 ركزت سياسات المصرف المركزي المصري على مواجهة عمليات تهريب الأموال. وتمثلت أهم الإجراءات التي اتُخذت في هذا الصدد في ما يلي:

- وضع حد أقصى للسحب النقدي للعملات الأجنبية من المصارف.
- وضع حد أقصى لتحويلات النقد الأجنبي إلى الخارج.
- وضع ضوابط ملزمة للمصارف لمواجهة تهريب الأموال عبر عمليات استيراد وهمية.
- وضع ضوابط في شأن إعادة خروج تحويلات الأفراد الطبيعيين المصريين الواردة إلى مصر.
- إخضاع المصرف العربي الدولي (Offshore Bank) لرقابة المصرف المركزي المصري اعتبارًا من حزيران/ يونيو 2012، وذلك بعد أن تزايدت الشكوك في شأن دور هذا المصرف في تحويل أموال رموز النظام السابق إلى الخارج[20].

---

(19) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر: سلوى العنتري، «الإصلاح المؤسسي للجهاز المصرفي المصري،» ورقة قدمت إلى: «مؤتمر الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر» (القاهرة، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، تموز/ يوليو 2007).

(20) أسس المصرف العربي الدولي عام 1974 بموجب اتفاق دولي بين حكومات مصر وليبيا =

- محاولة وضع حد أقصى على النقود السائلة بصحبة الوافدين إلى البلاد، لكن المصرف المركزي اضطر إلى إلغاء القرار بعد تصاعد الانتقادات بأنه يؤدي إلى التأثير سلبًا في السياحة من دول الخليج العربي، نظرًا إلى اعتياد الوافدين من تلك البلاد على حمل مبالغ ضخمة من النقود السائلة.

على الرغم من مسارعة المصرف المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال إلى تنفيذ تعليمات مجلس الأمن في ما يتعلق بالمنظمات الإرهابية، فلعل اللافت هو عدم إبلاغ المصرف أو الوحدة عن حدوث أي تحويلات (مريبة) لمصلحة أي جمعيات خيرية أو دينية قبل سقوط حكم الإخوان. لكن بعد صدور قرار وزاري باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية قام المصرف المركزي بتجميد حسابات قادتها، كما وافقت مصر خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار/ مايو 2014 على الانضمام إلى الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي الاتفاقية التي أُبرمت في عام 2010 ودخلت حيز التنفيذ في تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

خلاصة

يشير تتبع أداء المصرف المركزي المصري كطرف رئيس في منظومة مكافحة غسل الأموال وملاحقة الأموال الفاسدة إلى أن كفاءة تلك المنظومة تصبح عديمة الجدوى إذا كان النظام الحاكم فاسدًا. فهذا البناء الضخم موجود وقائم منذ عقود ولم يحل دون استفحال الفساد واستشرائه في جهاز الدولة ومؤسساتها المختلفة. التفسير السائد في هذا الصدد هو «عدم وجود الإرادة السياسية» وهو التعبير المهذب الذي يستخدم عادة للإشارة إلى فساد الجهاز الحاكم ذاته.

= والإمارات وقطر وعمان، ونص ذلك الاتفاق على عدم خضوع البنك للقوانين المنظمة للمصارف والائتمان والرقابة على النقد في مصر. ومع تصاعد الانتقادات وتزايد الشكوك في شأن أداء المصرف العربي الدولي بعد الثورة تمكنت مصر من الاتفاق مع الدول المساهمة في رأسمال ذلك البنك على تعديل نظامه الأساسي وإخضاعه لرقابة البنك المركزي المصري اعتبارًا من 5 حزيران/ يونيو 2012. انظر البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، بيان بأسماء المصارف المسجلة لدى البنك المركزي المصري، انظر: <www.cbe.org.eg>.

إذا كانت تلك المنظومة التي يشهد لها البنك الدولي بالكفاءة تستحوذ بالضرورة على قاعدة بيانات لمدة لا تقل عن خمسة أعوام في ما يتعلق بكل حساب وكل حركة وكل عملية تخص رموز النظام الفاسد وقادته، فما الذي يحول دون فتح تلك الملفات وتتبع أموال الشعب المصري المنهوبة؟ وإذا كانت منظومة مكافحة غسل الأموال في المراكز المالية العالمية توفر قاعدة البيانات اللازمة لتتبع الجرائم المالية العابرة الحدود، أليس غريبًا ألّا تجد تلك المنظومة، على مدى أعوام طويلة، ما يدعو إلى الريبة في حسابات قادة النظام المصري السابق؟ أوليس غريبًا ألا تتحرك السلطات المصرية حتى الآن لتفعيل تلك المنظومة لاستعادة أموال الشعب المنهوبة على الرغم من جميع اتفاقات ومذكرات التفاهم لتبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية التي عقدتها مصر مع الدول العربية والأجنبية التي وصل عددها حتى الآن 16 دولة؟

المؤكد أن مواجهة الفساد وملاحقته يجب أن تكون معركة الشعب التي يخوضها بنفسه لتفعيل القوانين والتشريعات والأجهزة الرقابية القائمة بالفعل لمحاصرة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترداد أموال الشعب المنهوبة. وإذا كانت نقطة البدء في مكافحة الفساد تتمثل في كشف ممارساته وفضحها أمام الرأي العام ومواجهة الحكومة بها، فإن المعركة الحقيقية تتسع لتشمل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على تضارب المصالح للمسؤولين وإعمال مبادئ الشفافية في شأن التعاقدات كافة التي تبرمها الدولة ومؤسساتها المختلفة وإعمال مساءلة الموظفين العموميين على مستوياتهم كلها، بما في ذلك تفعيل قانون المحاكمة السياسية للوزراء. ويتعين لخوض هذه المعركة أن يتكاتف جهد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام وممثلي الشعب في مجلس النواب وفي المجالس المحلية المنتخبة.

المناقشات

• **منير الحمش**

الحقيقة أن الموضوع عن السياسات الاقتصادية وارتباطها بالفساد، من أدق الموضوعات وأخطرها، ما أقصده بالتحديد السياسات الاقتصادية الليبرالية التي جاءت في إطار وفاق واشنطن الذي تحدث عنه باسل البستاني، لأن الفساد والسياسات الاقتصادية الليبرالية في تماس مباشر ويتفاعلان في فضاء اقتصادي عنوانه الأساسي، النهب والفساد. الفساد يريد المحافظة على السياسات الاقتصادية الليبرالية ويدعمها والسياسات الاقتصادية الليبرالية في الوقت نفسه التي تستخدم فيه الفساد لتمكين هذه السياسات وتعميق تجذّرها في الاقتصاد الوطني. تحدث بعض المشاركين عن السياسات المالية، وكان التركيز عليها. لكن الحقيقة أن هناك جوانب أخرى من السياسات المهمة جدًا، منها سياسة تحرير التجارة الداخلية الذي يؤدي إلى الوصول إلى ما يسمى باقتصاد السوق المنفلت من أي ضوابط، وبالتالي إشاعة الفساد في جميع أركان المجتمع، وكذلك تحرير التجارة الخارجية حيث يكون هناك وسيلة عملية لارتباط الفساد الداخلي بالفساد الخارجي. هذه هي مخاطر السياسات الاقتصادية الليبرالية. أود أن أشير أيضًا إلى ظاهرة أخرى من مظاهر السياسات الاقتصادية الليبرالية التي بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالترويج لها، أي سياسة التشاركية التي تعني مشاركة القطاعين الخاص والعام في إنجاز مشروعات تنموية، وهذا شأن لا غبار عليه من حيث المبدأ. لكن المشكلة تكمن في تفصيلات التشاركية التي يدعو إليها

البنك الدولي الآن وصندوق النقد الخاصة بالدول العربية والنامية بوجه عام، أي في الدول التي تضررت منشآتها، من أجل إعادة بناء بنيتها التحتية أو التوسع فيها عن طريق إقامة مشروعات تشاركية. ثمة خطر كبير في هذه المشروعات. فمن حيث المبدأ مشروعات البنية التحتية على قياس مباشر وعلى أهمية كبرى لمشروعات التنمية بشكل عام، وهي مشروعات تنموية أساسًا من اختصاصات القطاع العام، أي الحكومة التي يسعى برنامج وفاق واشنطن إلى تقليص دورها إلى ما يدعى بحكومة الحد الأدنى، أو الحكومة الصغيرة، بحيث تجرد الحكومة من صلاحية العمل عليها، أقصد البنية التحتية. فمنها مشروعات على تماس مباشر بالأمن القومي، مثل المطارات والمرافئ، وبالتالي جدير أن تبقى برعاية الدولة وإدارتها، ولا يجوز أن تتاح لجهات أخرى، ولا سيما الجهات الأجنبية. هنا أود أن أشير إلى أن من أهم ما يقال في الترويج للتشاركية أن على هذه الدول (الدول النامية أو الدول العربية) التي لا تمتلك رأس مال، أن تعتمد على استثمارات القطاع الخاص. فهذه المشروعات تحتاج إلى تمويل كبير عائداته قليلة، ويكاد لا يكون في بعضها عائد يذكر، وبالتالي فلإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في البنية التحتية مبرراته. أما الآن فيراد أن تقام هذه المشروعات بالمشاركة مع القطاع الخاص، بتأمين تمويل خارجي، أي التمويل عن طريق الشركات متعددة الجنسية. وهذا مدخل جديد من مداخل هيمنة هذه الشركات وسيطرتها على اقتصادات هذه الدول. هذه إشارات أرجو أن يجري تناولها بتعمق أكثر وأرجو أن يتاح (أو تتيح المنظمة العربية لمكافحة الفساد) تخصيص ندوة أو ورش عمل خاصة بها.

• **أحمد السيد النجار**

أود التعليق على ما قاله الدكتور محمد حركات في شأن تسمية «الربيع العربي»، فأنا أعترض على ما ورد في حديثه. وأرى وجود ثورات عربية، ذلك أن الحكومات العربية من المحيط إلى الخليج، لم يكن فيها لا حريات سياسية ولا ديمقراطية حقيقية ولا عدالة اجتماعية. كان ثمة نوع من الاحتقان لدى الشعوب العربية، انفجر في انتفاضات أو ثورات، لكن تدخل بعض القوى الإقليمية أو الخارجية حرف مسار بعضها بالفعل، أو امتطى بعض الثورات، لكن في النهاية

كانت الشعوب العنصر الحاسم. فهي ما عادت ترتضي استمرار الاستبداد السياسي أو الظلم الاجتماعي، وأصبحت قادرة على أن تقول «لا». فحتى لو جرى حرف المسار هنا أو هناك، فالشعوب قادرة على قول «لا» وإلا ما كانت خرجت إلى الشوارع في الأساس. وبالتالي فعلى أي نظام لم يمر بانتفاضات أو ثورات أن يقوم بشكل فوري بإصلاحات حقيقية. وما أكثر ما دعينا إلى إجراء إصلاحات في الدول العربية، لكن النظم كانت صماء في هذا الشأن.

هناك نقطة بسيطة خاصة تتعلق بإشارة ابن خلدون إلى أن الأمير التاجر عنوان للفساد. فلو نحن نظرنا إلى التاريخ الإسلامي، لوجدنا أن أبا بكر وعمر بن الخطاب كانا يعتاشان من أعمالهما في التجارة. وبالتالي فالموضوع يحتاج إلى مزيد من التمحيص، فحتى لو كان لشخص ما سمة استثنائية في ما يتعلق بالفساد لكن القاعدة أهم. فلا بد من ترسيخ قاعدة أن من لديه سلطة سياسية، ينبغي ألا يمارس الأعمال الاقتصادية أو التجارية أو يكتسب منها، ذلك أن كل من سيتعامل معه سيضع في اعتباره أنه الخليفة أو الآمر أو السلطة السياسية. أما في شأن إخضاع الأموال المنهوبة، فهناك كتاب مهم بعنوان مافيا الأموال المنهوبة، ربما كان لي تجربة خاصة في مؤسسة الأهرام منذ 2005، قبل أن أكون رئيس مجلس الإدارة فيها، فقد كنت عضوًا في مجلس إدارة الأهرام، وكان ثمة صفقة بين الأهرام وشركة «إيميت الأميركية» للإطفاء والإنذار. وكان التعامل دائمًا بينهما يجري من خلال وكيلين، أحدهما محلي والآخر أجنبي. وتخلل هذه الصفقة كثير من الفساد، ولا يزال القضاء ينظر في الصفقة حتى الآن. وعملنا المستحيل للحصول على بيانات عن شركة إيميت، لكن الحكومة البريطانية لم تقدم إلينا أي معلومات عنها، وفشلنا تمامًا في الحصول على أي معلومة عنها من مصادر أخرى. فهذه مؤسسة فاسدين ومحترفين في غسل الأموال، وبالتالي فإن تحصيل الأموال التي خرجت من الملاذات الآمنة أمر صعب للغاية. أما إذا كانوا في داخل البلاد، فيمكن استخدام جميع الطرائق الممكنة لإجبارهم على إعادة الأموال التي نهبوها، وإلا فإننا كمن يبحث في البحر.

أما في ما يتعلق بدول الخليج العربي، فتسعير النفط واحد من نماذج موجودة في الدول الخليجية والولايات المتحدة، خصوصًا بعد أن فشلت الولايات المتحدة

في أن تكون عملتها عملة التداول الدولي الوحيدة، قد تكون عملة رئيسة، لكنها واحدة من عملات رئيسة، لكن لا يجوز وينبغي عدم استمرار تسعير النفط بالدولار.

أما في الجانب المتعلق بمشتريات دول الخليج، فلو نظرنا إلى ما تصدره هذه الدول من نفط، وقمنا بعملية حسابية بضرب كمية النفط المصدرة بقيمة أو سعر البرميل، من النفط أو الغاز، ونظرنا إلى ما يدخل في النهاية إلى الموازنة العامة للدولة، فسنجد أن هناك فجوة تتمثل بالفعل في ما تحصل عليه العائلات الأميرية والمالكة في دول الخليج، خارج الموازنة العامة للدولة. وتستبعد تقديرات منظمة الشفافية الدولية في شأن تصنيفها أو ترتيبها الفساد، أي أموال اقتطعت قبل دخول الموازنة. ما يؤخذ في الاعتبار ما يرحّل من أموال إلى الموازنة العامة للدولة، وكيف جرى التصرف بها. لكن لا اعتبار لما يحصل قبل ذلك من اعتداء على المال المستحق للأمة من خلال العائلات المسيطرة في هذا البلد أو ذاك. فلو وضع ذلك في الاعتبار لتغير ترتيب هذه الدول تمامًا من منظور الفساد.

• **عبد الوهاب المزيني**

لدي ثلاثة أسئلة وتحفظ على النقطتين اللتين أثيرتا في شأن موضوع الخلفاء الراشدين والأسر الحاكمة. أعتقد أن لا مجال لمناقشتها هنا. أما في شأن مداخلة باسل البستاني في ما يتعلق بموضوع الفساد وتأثيره في التعليم، فأعتقد أن الفساد بحكم أن مصاريفه سريعة يمكن أن يؤثر في مصاريفه الجارية، لا المصاريف الاستثنائية أو الثانوية. أما بالنسبة إلى ما تناوله الدكتور محمد حركات في شأن منظمة الشفافية العالمية والمستويات الموجودة فيها، فلدي شك في هذه الترتيبات، إذ على سبيل المثال في دولة الكويت، ورد على الأخوة الذين تكلموا على دول الخليج وفي السعودية بمستوى أقل. ويقال إن دول الربيع العربي تأثرت، فبالتالي أعتقد أن هناك شكًا في الحركات نفسها الموجودة في هيئة الشفافية، ذلك أن بعض الدول لا توجد فيها هيئات لمكافحة الفساد، ونرى أنها تتراجع على مقياس الفساد. أرى أنه إذا وجدت هيئة مكافحة الفساد في بعض الدول، فستلمس الشعوب النتيجة بسرعة. أما الدول التي لا يوجد فيها هيئات لمكافحة الفساد فترتيبها مرتفع جدًا. الملاحظة الأخيرة إلى سلوى العنتري، في

ما يتعلق بموضوع غسل الأموال، أعتقد أن هناك تضخمًا في الموضوع، فعلى سبيل المثال العقارات أو في بعض الدول التي لديها مقتنيات تنمية، أو بعض من يملكون هوايات، الأسعار تكون جهنمية، في بعض المسابقات مثلًا دول الخليج تهتم بموضوع الجمال والحيوانات وبالتالي الأسعار، أعتقد أن هذه من وسائل تهريب الأموال. هناك تضخم غير طبيعي في بعض العقارات والأراضي، والسبب له جانب كبير في ما يتعلق بالفساد والتهريب وغسل الأموال.

• عبد النبي العكري

أولًا بالنسبة إلى مداخلة الدكتور باسل البستاني، في ما يخص كثرة الفساد، قدرت منظمة الشفافية الدولية تكلفة الفساد دوليًا بتريليون دولار في العام، وإذا أخذنا التكلفة بالنسبة إلى الدول العربية، أعتقد أن دول الخليج غنية وليست غنية، أنها غنية بالنسبة إلى الدول العربية الفقيرة. لكن اقتصاد الدول العربية كلها أقل من الاقتصاد الإسباني. لكن تكلفة الاقتصاد فيها أكثر، لأننا جميعنا نعلم الأسباب التي تجعل تكلفة الفساد، أكثر من الدول المتقدمة، ذلك أن لديهم ضوابط. سؤالي إلى الدكتور باسل، بالنسبة إلى البنك الدولي، وأنت خبير، أليس هناك تغير في استراتيجية البنك الدولي من التعايش مع الفساد (Corruption Tolerance) إلى مواجهه الفساد إلى (Countering Corruption)، والدليل على ذلك برامج الحوكمة والقروض وما إلى ذلك. أما بالنسبة إلى عامر التميمي، طرحتَ في منتدى التنمية في شباط/فبراير 2013 رؤية أن الحل لدول مجلس التعاون هو انكماش الاقتصادات الخليجية (Scaling Down Gulf Economies)، ذلك أنه الآن أشبه بشركات عائلية (Family Corporates)، ولا قرار له، أي كلما ازداد التوسع، لا بد من استقدام مزيد من العمالة الأجنبية. هل لك أن تشرح لنا نظرية Scaling Down the Economy.

بالنسبة إلى الأستاذة سلوى العنتري وغسل الأموال: أعتقد أنه من المفترض أن مؤتمرًا عُقد في تونس في شأن قضية غسل الأموال، وتكلمت عن دور المصرف المركزي. أود أن أقول إن معظم الأموال المهربة من الدول التي شهدت ثورات موجودة في دول عربية، خصوصًا في دول الخليج؛ فإذًا نطالب العالم باسترداد أموالنا وهي موجودة عندنا.

• **محمد عبد الشفيع عيسى**

وجدت بعض النقاط التي تستحق نوعًا من (الاشتباك النظري) مع السادة الزملاء. أبدأ بالدكتور باسل البستاني الذي تكلم على حدوث انتقال من الليبرالية الجديدة في مطلع التسعينيات إلى التنمية البشرية، وعلى عن الحوكمة والإدارة الحسنة. لي وجهة نظر مختلفة، فحواها أنه بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في العالم، أصبح النظام الرأسمالي العالمي متفردًا بالسيادة على العالم، لكن حدثت بدائل خشنة وبدائل ناعمة. البديل الخشن هو «النيوليبرالية» أو الرأسمالية المتوحشة من خلال الأجندة المعروفة لصندوق النقد الدولي، التي طبقت من خلال برامج التكيف الهيكلي. أما البدائل الناعمة فهي منظومات فكرية متكاملة تطرح نفسها بديلًا من الفكر الاشتراكي أو الأفكار التقدمية السابقة. وفي هذا السياق قيل الكثير في ما يتعلق بالتنمية البشرية ومكافحة الفقر والديمقراطية وحقوق الإنسان، مع التركيز على الحريات. هذه القضايا أو المنظومات الفكرية طرحت نفسها بدائل للفكر الاشتراكي. إذًا، النظرة إلى هذه البدائل كأنها طبيعية في المسار الفكري تحتاج إلى إعادة نظر. أما في ما يتعلق بما طرحه الدكتور محمد حركات، فربما يحتاج الحديث عن الريع والاقتصادات الريعية إلى مزيد من التدقيق. فإذا نظرنا إلى الريع بالمعنى المحدد باعتباره نوعًا من تفكيك العلاقة بين الجهد والعوائد، فيمكن أن نقول إن الريع بهذا المعنى لا يمثل المتغير الحاكم للنشاط الاقتصادي في الدول العربية، قبل «الربيع العربي» أم بعده، مع تحفظنا على كلمة «الربيع»، إذ يمكن النظر إلى الأنظمة الاقتصادية العربية السائدة على أنها قائمة على تحلل مفهوم التنمية وعلى سيادة منطق التبعية. الحديث عن أن الفساد انتشر وأصبح أكثر ظهورًا بعد حوادث عامي 2011 و2012، يحتاج أيضًا إلى قدر من الموازنة في النظر إلى الأمور. أعتقد أن المحدد الحاكم في التطور الاجتماعي بعد عام 2011، ربما كان الفوضى التي أنتجت الفساد بدورها. لكن قبل عام 2011، في ما يتعلق بمصر تحديدًا، كانت الظاهرة السائدة هي الفساد المعمم (Generalized Corruption)، لكن بعد عام 2011 أصبحت الفوضى الظاهرة الأساسية بمفهومها النسبي بطبيعة الحال.

أما في شأن ما تحدث عنه الأستاذ عامر التميمي. أعرف أن هناك جدلًا، وأعتقد أنك ميال إلى وجوب استبدال الاقتصاد النفطي باقتصاد جديد قد يكون الاقتصاد المعرفي في المرحلة المقبلة. لكنني أعتقد أن الاقتصاد المعرفي لا تتوافر له الشروط الضرورية والكافية في دول الخليج. فما المانع أن نعتمد على ما هو قائم، أي اقتصاديات النفط مع تحويله إلى اقتصاد نفط منتج ومتكامل خليجيًا وعربيًا؟ ومع إدماج النفط في دورة الاقتصاد العربي التكاملي بشكل تنموي حقيقي، ربما يكون هذا أفضل، ويتفق أكثر مع طبائع الأمور.

ختامًا ليس لدي ما أضيفه إلى ما قالته الدكتورة سلوى العنتري في ورقتها، لكن ربما عندي سؤال: ما هو تفسيرك لعدم نجاح الجهد الذي بذل في مصر حتى الآن لاسترداد الأموال المهربة، في ضوء إحاطتك بقضية غسل الأموال؟

• **أمال قرامي**

تفاعلًا مع ما قاله الدكتور محمد حركات استوقفتني إحالته على مسألة القيم والهوية ودورها في الحكومة الرسمية، وحتى لا أطلق العنان لنفسي فأعرض تأويلًا خارج السياق، أفضل أن يبادر المتدخل بتوضيح هذه النقطة، خصوصًا أن سياق ما بعد الثورات العربية هو سياق صراع الهويات، وكل ما ترتب عنه من إشكالات. أما المسألة الثانية فهي في ما ذكرته بخصوص تصورات الشباب. بحسب علمي في دراسة ميدانية أجريت في تونس في المناطق المهمشة الريفية التي تنادي بالعدالة الاجتماعية بين الجهات، فوجئ أصحاب المشروعات الصغرى بعزوف الشباب عن إدارة المشروعات الصغرى. بمعنى ثمة عقلية تفضل أن تكون تحت وصاية الدولة الأب الراعي، توفيرًا للأمن والاستقرار، بدلًا من خوض المغامرة، وهذا ما يتنافى مع ما نتوقعه من شباب الثورة بأنهم مندفعون منساقون إلى المغامرة. لكن الوضع الراهن على أرض الميدان يفند هذا الزعم. المسألة الثالثة هي عدم إشارة أي من المتحدثين إلى علاقة مكافحة الفساد بالمجتمع المدني. ما هو دور المجتمع المدني في الدفع نحو الأمام، ولا سيما أن الذهنية السائدة لا تشجع على التصدي للفساد، ثمة عزوف عن إنشاء جمعيات جديدة للشفافية، وذلك ربما لثقافة محدودة الصلة بالاقتصاد. ثم هناك تغييب

ربط منظومة مكافحة الفساد بالمنظومة الأمنية، لأن الفساد متاح في الأجهزة الأمنية وهنالك مسالك لا تخفى على أحد. فبعد الثورات شهدنا إحراقًا للملفات، وتغيبًا لكل ما يمكن المجتمع المدني من الحصول على المعلومة. وإلى حد الآن هناك تهديدات بأساليب مختلفة توجه إلى كل من ينبش في الملفات. كما أنني لا أعفي الإعلام من مسؤوليته في هذا المضمار. فلا بد من الإشارة إلى هذه النقطة، خصوصًا أن الإعلام الرسمي أسدل الستار على هذه المنظومة الفاسدة. اليوم ما نفتقر إليه في دول الحراك العربي أو الثورات، هو صحافة الاستقصاء شبه المفقودة، ولذلك لم يحدث تمدن. ختامًا ثمة ملاحظة تتلخص في أن الإسلام السياسي كان يفضح منظومة الفساد عندما كان خارج السلطة، لكنه بعد أن اعتلى منبرها أسدل الحجاب على هذه المنظومة.

- **علي الضمور**

ربما تكون مداخلة وليس تساؤلًا للدكتورة سلوى العنتري بالنسبة إلى موضوع مكافحة غسل الأموال، أجد بالاطلاع على الاتفاقات الدولية وحتى التشريعات الوطنية العربية، أن جميعها قاصرة عن القيام بدورها في مكافحة غسل الأموال واسترداد الأموال الناتجة من هذه الجرائم. وأعتقد أن السبب يعود إلى وجود إرادة سياسية للحكومات العربية لمتابعة عمليات غسل أموال واسترداد الأموال. نعرف أن كثيرًا من الدول العربية طلب من دول عربية أخرى استرداد الأموال الناتجة من جرائم غسل الأموال، فكان مصير هذه الطلبات إمّا الرفض أو التجاوب معها. أما الموضوع الآخر فهو موضوع التجريم في قضايا غسل الأموال فكثير من حكومتنا لا تقوم بملاحقة أصلية لغسل الأموال. أما التعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن فيكاد يكون ممتعًا. ذكرتِ في ورقتك أن وحدات مكافحة غسل الأموال تقوم بالتجميد وهذا هو دورها بعد القيام بتلقي الإخبارات وتحليل المعلومات في عملية غسل الأموال، لكن دور المصادرة ودور تسليم الأموال فلا أظن أنه من مهمات الوحدات، بل هو دور القضاء ونادرًا - قمت بعمل دراسة عن الأحكام الصادرة في المنطقة العربية في جرائم غسل الأموال - ما يجري الحصول على قرارات من المحاكم النظامية لمصادرة مثل هذه الأموال.

• **عبد الجليل النعيمي**

سأركز على ورقة الأستاذ عامر التميمي باعتبارها تتناول الفساد من نظرة خليجية، فأنا أيضًا من الطرف الآخر من الخليج من البحرين، وأمثل الجمعية البحرينية للشفافية. سأشير بسرعة إلى عدد من المعلومات والعوامل التي تعوّق التنمية وتحصر الفساد في آن. فعلى الرغم ممّا أشار إليه أحمد السيد النجار، بالنسبة إلى رجل السلطة وتحديدًا الخليفتين اللذين أشار إليهما. أعتقد أن هذا حصل في الخمسينيات والستينيات، إذ كان رجال السلطة والعائلات الحاكمة لا تمارس الأعمال التجارية. لكن بعد موجتي ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و1979، فإننا نشهد تصارعًا كبيرًا جدًا لدخول رجال السلطة في مجال الأعمال. أما في شأن أبي بكر، ففي اليوم التالي من بيعته، كان ذاهبًا إلى السوق بوصفه تاجر أقمشة. فقابله أبو ذر الغفاري وقال له: يا خليفة المسلمين، إلى أين أنت ذاهب؟ فلما أجابه، قال له: لا أنت الآن خليفة للمسلمين يصرف عليك بيت المال، ما عدت تاجرًا كما كنت. بالفعل هذا التدخل في دول الخليج، منح محاباة أكثر لأفراد العائلة ولرجال السلطة في مجال الأعمال التجارية. وجل هذه الأعمال مرتبط بالأرض أكثر من ارتباطها بالإنتاج، فالتركيز إنما هو في مجالي العقارات والمال. لذا نرى أن الأرض أصبحت عائقًا كبيرًا أمام التنمية، ذلك أن العقاريين يركزون على مجال الأرض وبيعها وشرائها من خلال المضاربات، فأصبحت الأرض تشكل لأي مشروع استثماري تكلفة عالية، شراء كان أم إيجارًا. ومن ثم لا بد من أن نتنبه إلى محدودية الأرض نفسها، فـ 7 في المئة من مساحة الكويت متاحة للاستثمار والسكن بقوة القانون. فمن وراء هذا؟ إنهم أصحاب العقارات الذين ليس من مصلحتهم اتساع مثل هذه الأراضي، لأن ذلك سيؤثر في أسعار الأراضي المتاحة للاستثمار. هذه واحدة من مقومات التنمية مرتبطة بالفساد أيضًا، باعتبارها مرتبطة بمصالح فئات اجتماعية محددة. أما الأمر الآخر فبسبب هذا البناء الاقتصادي الذي صار معتمدًا على دخول النفط وعلى ريادية قطاعات اقتصادية غير منتجة، مثل العقار والمال. علاوة على ذلك نرى أن عالم الاتصالات أصبح من القطاعات الريادية أيضًا، هذا كله جعل قطاع الاقتصاد غير قادر على استيعاب فوائض العائدات النفطية الهائلة واستيعابها إنتاجيًا، ولذا سميت فوائض.

لذا نرى بعض الدول يلجأ إلى استيراد الأسلحة والبذخ وغسل الأموال. كما أن من مكوّنات هذا الفائض اندماج رأس المال المحلي برأس المال الأجنبي، لكن رأس المال العالمي بطبيعته عنصري أيضًا، ولا يتيح الدخول إلى مجالات إنتاجية، بل يبقى قاصرًا على مجالات الأسهم والثروات والعقارات، لذا نرى أن الأموال الخليجية توظف داخليًا وخارجيًا في مجالات غير إنتاجية في الأغلب.

• **إبراهيم علي**

نحن في جمعية الشفافية الليبية نتكلم على فوضى الأموال المنهوبة. لدينا قضية تتعلق بقيمة الأموال الخاصة بالنظام السابق الموجودة في مصر. وكنا طالبنا الحكومة الليبية القيام بإجراء تحقيقات تتناول الأرصدة والأموال المنهوبة لرموز النظام الموجودين في مصر، لكن الحكومة الليبية لم تتبع الإجراء الصحيح. فقمنا نحن برفع دعوى قضائية في محكمة مصر طالبنا فيها بتجميد هذه الأموال. لكن تبين لنا أنه بعد مرور عام على القضية أن الحكومة الليبية لم تتقدم بطلب لتجميد أموال رموز النظام. وعلى الرغم من أننا طالبنا الحكومة المصرية بتجميد الأموال، لكنها لم تبدِ تعاونًا معنا ولم تستجب لطلبنا. فقمنا بفضح الأمر، وأخبرنا الحكومة الليبية بأنها إن لم تتصرف في غضون سنتين لملاحقة الأموال الموجودة في مصر أو في مكان آخر، فمعنى ذلك أنها لا تتمتع بأي إدارة سياسية.

• **باسل البستاني**

بخصوص ما تناوله الأستاذ عبد الوهاب المزيني، فثمة قضيتان. عندما يزداد الضغط على المصاريف الحكومية وتكون الموارد قليلة، فالقطاع الاجتماعي هو من يتحمل العبء. هذه قاعدة معروفة، ورصدتها في الدول الصناعية والدول النامية. أما بالنسبة إلى الممارسة فكتبت أنه عندما تكون هناك مشروعات صحية وتعليمية، فإن أكبر نسبة لعدم الالتزام بالتصنيف والمواصفات هي في هذين القطاعين. المقاول لا يلتزم بالمواصفات.

أما بالنسبة إلى عبد النبي العكري وموضوع البنك الدولي، ففي الحقيقة هذا موضوع شائك، فالبنك الدولي لم يُنشأ للدول النامية، إنما أنشئ لدعم أوروبا،

وكان أول قرض منحه لفرنسا. وعندما قررت الولايات المتحدة في عام 1948 إنشاء مشروع مارشال، طالبوا المصرف ورئيسه يوجين بلاك أن يتحول إلى الدول النامية.

مر تطور البنك الدولي بمراحل يمكن تقسيمها إلى أعوام، بدءًا بالبنى التحتية، ومن ثم بدأ بالتحول إلى الفقر ومساعدات الفقر، علاوة على الجانب الاجتماعي بشكل واضح: التعليم والصحة والبطالة، ثم فتح باب الإقراض لجميع القطاعات، ومنها البيئة. الفكرة ليست الغش، كما قال ستيغلير، لكن ستيغلير كان يتكلم على مشروعات تاريخية في البنك، لا على الوقت الحاضر. بعد ذلك بدأ البنك الدولي بدءًا من عام 1994 يركز مع الصندوق على قواعد الفساد والحوكمة.

أود أن أوضح سوء فهم قد يكون لدى بعض المتحدثين. فالليبرالية سميت الليبرالية الكلاسيكية بعد أن قام آرثر لويس في عام 1954 بعمل module 2 sector، لكن بعد أن دمج روبرت سولو في عام 1961 التكنولوجيا بدلًا من الإنتاج سميت الليبرالية الجديدة وبقيت حاكمة.

في عام 1982 فشلت أزمة المديونية في برنامجها لتكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، لكنها تنفست مرة أخرى في عام 1989 مع إجماع واشنطن (Washington Consensus)، ومن ثم حلت فلسفة «التنمية البشرية المستدامة» (sustainable human development) في عام 1990. لدي كتاب صدر في عام 1989، عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين. يحتوي هذا الكتاب على فلسفة جيدة، بدأت تنتشر بشكل واسع، لكن الحاكمية الدولية رفضت الانصياع لها.

- **محمد حركات**

أود أن أبدأ بالرد على السؤال الذي طرحه الأستاذ عبد الوهاب المزيني، عندما تكلم على علاقة الفساد بالاستثمار. في اعتقادي أنه أراد أن يقول إن الاستثمار لا يتأثر، وأنا باعتقادي أن الفساد يؤثر في القطاعات كافة، الجارية أو الاستثمارات في مجال البيئة التنموية. مثلًا شراء كتب للإدارات تدخل عمومًا في المصاريف

الجارية. الإدارات تهتم بهذا الجانب، فمثلًا شراء كتاب أو عمل مهني أو أدبي أو قضائي، يتعارض مع التطلعات الإدارية غير النزيه. فعندما تنشر ثقافة النزاهة نجد توجهًا أن الفساد قد يمس الاستثمارات الجارية: فمثلًا بالنسبة إلى الانجازات الكبرى، وعمومًا لا إداري فاسد في تلك القطاعات التي تدر عليه ربحًا معينًا. وقد لا تكون له رؤية. قلت في مداخلتي إنه لا يوجد تلقائية السياسات الإنشائية، والسياسات المتعلقة بالاستثمار، وأنا أضيف بالنسبة إلى الموارد الضريبية. كذلك فالفساد لا يهتم بتنمية الموارد الجانبية، ونحن ندرك في المغرب العربي أن الموظفين والعمال هم من يمولون ميزانية الدولة. وأن المقاولة العامة تتمتع بالإعفاءات الكثيرة: الجمركية والجبائية، لكن المواطن والعامل فتؤخذ ضريبتهما من المورد، يعني هي أموال سهلة، ممكن للدولة أن تعبئها.

هناك مفارقة، لأن الدولة محايدة فهي تدافع عن المقاولة وهذا إيجابي، ولا تدافع عن الموظف، بحيث نجد أن الضرائب مرتفعة، وهذا مؤشر وعلامة على الحكامة الرديئة. في المغرب مثلًا نجد أن الإعفاء الضريبي في القطاع الفلاحي لأكثر من 20 عامًا يعود بالنفع لمصلحة طبقات اجتماعية.

تكلمنا على علاقة الترتيب الدولي بالتوافر على هيئات لمكافحة الفساد. لا أعتقد أن هناك مجموعة من المناضلين لكل المناطق العربية، تقوم بإنشاء هيئات مركزية لمكافحة الفساد، لكن نلاحظ أن سلطة هذه الهيئات محدودة جدًا، وأعطيك مثلًا أن المغرب يتوافر على هيئة مركزية، في وضعية غير جيدة. السيد عبد النبي والسيد محمد عبد الشفيع تكلما على الربيع، خصوصًا على الفوضى. فقال عبد الشفيع إنه ينبغي ألا نفسر ازدياد الفساد وتنامي الفساد في الدول العربية بعدما سميناه. ربما لا نتفق على المعنى، أهو ربيع أم خريف. هذا لا يهم، فلا ربيع ولا خريف ولا ثورات ولا أي تسمية تؤثر في المضمون، لكن لا أعتقد أنها فوضى، بل أشياء ترتبط بالدولة وربما تختلف من دولة إلى أخرى. عندما نتكلم على فوضى نتكلم على ليبيا مثلًا، لكن ثمة دول أخرى لديها مؤسسات. فالفساد ازداد في المغرب بسبب عدم ثقة الناس، فقاموا بتهريب الأموال. وكما يقول ابن خلدون: «أن المغلوب دائمًا يتعثر بالغالب»، والنخب المغربية تهرب أموالها إما

إلى باريس أو إلى إسبانيا؛ ففي الأعوام العشرة الأخيرة بدأنا نشاهد بناء منازل وعمارات وشقق بأثمان عالية مهربة، والرأي العام الوطني يتساءل كيف هُرّبت هذه الأموال؟ هل هناك فوضى؟ لا أعتقد.

ثمة نقطة هنا، عندما تولى رئاسة الحكومة زعيم من التيار الإسلامي، كان يرفع قبل أن يصل إلى الحكم شعارات تدعو إلى محاربة الفساد، فكسب ثقة كبيرة من المواطنين لأنهم اطمأنوا إليه، لكنه حالما تولى الحكم، فإذا به يدعو إلى التسامح «عفا الله عما سلف». فلم نتقبل هذه المقولة. وبدأت الحكومة تقوم بتسويات معينة مع بعض الأشخاص الذين هرّبوا أموالهم إلى الخارج، وربما سيصدر قانون بحق هؤلاء الأشخاص يطالبهم بالتصريح عن هذه الأموال، ولا سيما أن الحكومة ترى أن الأزمة الأوروبية شجعت على تهريب الأموال في أوضاع محددة. حينئذ سيكون على هؤلاء التصريح وأداء الضرائب، لكننا نتساءل كيف يكون أداء الضريبة وهناك عقوبة لجرم التهريب، لكنهم يقولون إن التسويات ستكون لمبالغ معينة.

تكلمت أمال قرامي على قيم الحكامة وثقافتها. الحكامة الجيدة تعتمد على قيم وثقافات دائمًا، خصوصًا ما تسميه بقيم الانتماء. نحن أجرينا استفتاء في منطقة الربيع العربي، وسألنا الشباب: «هل تؤمنون بالمغرب العربي أو تريدون مثلًا أن تهاجروا إلى أوروبا؟». فسترد أغلبية الشباب من دون تردد أنها ترغب في الهجرة إلى أوروبا. وهذه مشكلة، نحن نريد أن نؤسس لحكامة جيدة في منطقة المغرب العربي، فالانتماء إلى المغرب العربي ثقافة وقيم وإحساس بالانتماء إلى فضاء استراتيجي ومؤسساتي.

أود أن أنهي مداخلتي بالحديث عن المجتمع المدني. هذا المجتمع بحاجة إلى مراجعة وإعادة تقويم. فالحكومة أو المؤسسات تريد أن تقول إن الفساد يغمرنا جميعًا، حتى الجمعيات والمؤسسات السياسية، لأنها لم تصرح عن ممتلكاتها. ولا يفوتني التعليق على أن لدينا في المغرب دستور 2011 يمنح في المادة 71 منه البرلمان سلطة تقويم السياسات العمومية والسياسة العليا. لكن للأسف لم يقم البرلمان في المغرب بأي جهد لاستحداث ما نسميه «ثقافة التقويم»، وهي ثقافة

ديمقراطية تعتمد على الجدل والنقاش، كما أنه لم يمنح أولوية للتقويم، بل أعطى الأولوية لاستقصاء الحقائق. وأختم بمقولة لجبران خليل جبران: «فسارق الزهر مذموم ومحتقر، وقاتل الروح لا تدري به البشر».

• **عامر التميمي**

لدي ملاحظة أساسية على موضوع توظيف الموارد الاقتصادية، فهذا لا يعتمد الآن على نظريات عقائدية متزمتة. فما عاد بالإمكان التشبث بالنظريات الاشتراكية أو الرأسمالية الكلاسيكية، هناك حاجة إلى فهم الوضع الآن في ضوء المتغيرات التي حدثت، المتغيرات الإدارية والتقنية التي حدثت. المتغيرات الإدارية والتقنية التي تؤكد توظيف الموارد كافة (Optimum Employment Resources) بأقل وسيلة، والتي تعتمد على توظيف موارد القطاع الخاص والعام، وعلى الشراكة بين القطاعين، وتوظيف الإمكانات البشرية بشكل أفضل من خلال تأهيلها، علاوة على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أو بآخر، إذ لا يمكن إحداث تنمية معقولة في الدول العربية المختلفة من دون الاستفادة من الإمكانات المتاحة كافة.

ثمة ملاحظة أخرى أثارها الدكتور أحمد السيد النجار في شأن الاستقطاعات أو إيرادات النفط. أعتقد أنه لا يوجد بيانات دقيقة عن هذا الموضوع. لكن إذا كان ثمة فساد فمن خلال الإنفاق العام وعمليات التعاقدات وفي اشتراط وجود وكيل محلي. كلنا يعلم الفساد الكبير الذي يحدث في عمليات التنفيذ مثلًا. فهذه الأعمال والمشروعات ممولة بالطبع من الخزينة العامة، فبالتالي هناك إمكانات للاستفادة من الأموال العامة من خلال آليات مشروعة وبطرائق وأدوات مختلفة؛ لذا أعتقد أن مسألة الاستقطاع مثل دفع الأموال للدول أمر قابل للجدل كما يقولون.

المسألة التي أثارها عبد النبي العكري في شأن إعادة الهيكلية. فهذه مسألة تحتاج إلى إدارة سياسية عقلانية، وإدارة تفهم معنى التنمية بشكل جيد، حيث تحاول أن تستفيد من القدرات البشرية والقدرات المالية بطريقة أفضل، وأن تعتمد

أيضًا على توظيف الأموال في النشاط الذي يمكن أن يحقق عائدًا، ولا يكون عبئًا على اقتصادات هذه الدول. هذا يتطلب مفاهيم جديدة ومختلفة عمّا هو سائد في ذهنيات الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي. أتصور أن هذا تحدٍ مهم جدًا. لكن كيف يمكن للمجتمع المدني أن يعزز هذه المفاهيم، فهذه مسألة أخرى تتطلب صراعًا ثقافيًا طويل الأمد.

أما الموضوع الذي أثاره الدكتور محمد عبد الشفيع في شأن اقتصاديات المعرفة، وكيف يمكن الاستفادة من إيرادات النفط، فعلينا أن ندرك جيدًا أن اقتصاد المعرفة يتطلب مراجعة النظام التعليمي ومفاهيم الحكم، ومحاولة الاستفادة من القدرات البشرية. أعتقد أن البدايات في دول الخليج منذ بدء عصر النفط كانت خاطئة، إذ لم يكن هناك محاولة تطوير القدرات البشرية، حيث يمكن أن تعتمد هذه الاقتصادات على المعرفة، لا على الموارد.

• سلوى العنتري

سأجمع جميع المداخلات والأسئلة التي وُجّهت إلي في محورين: فالأموال المهربة من مجتمعاتنا «لفت ودارت» واستقرت في النهاية في أسواقنا العربية، والسؤال هل يُمكن أن ترجع أم لا؟ وهذا ما طرحته في نهاية مداخلتي. فهل تؤدي جميع الاتفاقات والأنظمة، وما يُزعم أنها محاكم، إلى حصول ذلك؟ سأكون مدعيًا لو كان علي أن أجيب: لا لأن الأنظمة الحاكمة تحمي بعضها. فالموقف الذي جرى الكلام عليه بالنسبة إلى الأخوة في ليبيا وعدم تعاون مصر في هذا المضمار، فهذا معناه أن «الناس لبعضها» أو «الأنظمة لبعضها».

الأمر الثاني، جريمة غسل الأموال جريمة مركبة، لا في قوانيننا فحسب، بل مرتبطة بالأموال الناتجة من جريمة أصلية في القانون الجنائي، وهذه بالضبط الحجة التي ترفعها أمامنا دول الغرب التي أقرت أن لديها أموالًا لقادة سابقين، فتراها تقول لنا: أثبتوا أن الأموال ناتجة من جريمة. على الرغم من أن لديها جميع وسائل التحقق وتتبع مدى تناسب الأرصدة في الحسابات على مدى سنتين مع مرتب رئيس الجمهورية أو القائد. لكن علينا إثبات أنها مرتبطة بجرائم محددة.

بالنسبة إلى السؤال الذي وجهه مباشرة الدكتور محمد عبد الشفيع، عن تفسيري عدم نجاح الجهد الذي بُذل حتى الآن في استعادة الأموال المهربة من مصر. الحقيقة هي أن الاتحاد الأوروبي صرح منذ شهر أنه لم يُطلب منه في أثناء حكم الإخوان تجميد، بل رفع التجميد الذي كان على الأرصدة المشكوك فيها، وأن مصر ستتحرك لتطلب تجميدها مجددًا.

أدّعي أنه لا يوجد جهد، فلا يوجد ثمة إرادة سياسية، فالأنظمة الفاسدة يحمي بعضها بعضًا.

الفصل الثالث

الفساد والأمن في شقيه الداخلي والخارجي

الورقة الأولى

أمن الوطن من أمن المواطن:
صراع الهويات تهديد مباشر لإقامة دولة الحداثة

الفضل شلق

لا مبرر للنظام العالمي من دون أمن... أمن الأفراد داخل الدولة... أمن الدول داخل النظام العالمي، حيث نظّر الفقهاء وباقي الاختصاصيين في علوم الدين والأخلاق للأمن على حساب كل شيء، ورأوا أنه السبب الرئيس لقيام الدولة. وذلك قبل أن يكتشف الاقتصاد اقتطاع فائض الإنتاج وحماية الطبقات التي تعيش على حساب غيرها. فلا يكون حفظ الأمن بالغلبة والشوكة فحسب، بل هناك التربية والسجن والإقناع بوسائل شتى أهمها السيطرة البيولوجية التي تجعل المرء يستجيب لدواعي الأمن تلقائيًا من دون عنف. ويقاس التقدم، أو ذلك الجزء منه المتعلق بحقوق الإنسان، بقدرة الدولة على فرض الأمن بوسائل سليمة، في مقابل الدولة المتخلفة التي تستخدم العنف أكثر من غيرها.

لا يتعلق الإخلال بالأمن بالجريمة فحسب، فهناك القضاء المخوّل بالموضوع ويفصل في القضايا ويقرر الأحكام. يتعلق الأمن أكثر فأكثر بالإرهاب الذي لمّا يدخل تحت سقف القضاء إلا قليلًا، وربما أُنشئ له قضاء خاص. كما لا يُحدَّد الإرهاب بما يخالف القانون فحسب، بل بما يخالف المبادئ السياسية للنظام.

تتداخل قضايا الجريمة والإرهاب، ويفضل كل نظام، بما فيه النظام العالمي، التعامل مع الإرهاب مباشرة، لأنه يهدد السلطة بعينها، فهي لا تجازف بإيكال

المسألة للقضاء. بل تفضل معالجة الأمر مباشرة، عن طريق الحروب أحيانًا، حيث يجري الإعدام بالمهاجمة من دون مكافحة. يكمن خطر الإرهاب في استخدامه وسائل العنف لأهداف سياسية، بينما تستخدم الجريمة العنف لأهداف ومصالح خاصة، غالبًا ما تتعلق بأفراد أو شركات، أو ما يشبه ذلك.

قبل ظهور الدولة الحديثة اعتُبر كل خروج على السلطة إرهابًا جوبه بالجيوش، قبل أن يحدث التمييز بين الجندرمة (وأشغالها تتعلق بالقضاء أكثر من القتال) والجيش. إذ عُرّفت الجريمة في القانون بأنها لا تهدد السلطة، واستُثنت من مجال الإرهاب، وما بقي منه لم يحدَّد قانونًا وبقي من دون حدود كي تبقى للسلطة حريتها في التدخل والمعالجة بالعنف العسكري الذي يستخدم الجيش أساسًا، والشرطة حيث يلزم. وبقي الإرهاب مسألة سياسية بامتياز، تحددها السياسة، أي السلطة. وشُنّت ضده حرب عالمية كي يتحكم العالم به، وجرى توسعة إطار الإرهاب بالتعريف، كي يتوسع مجال عمل السلطة عسكريًا.

لا ننسى أن النظام العالمي قائم على المال وإنتاج المال، لا على السلع المادية وإنتاجها. والمال ورق لا قيمة له، بل مرهون بالقدرة العسكرية على حمايته وفرضه بالقوة. لذلك ليس غريبًا أن الدولة التي تطبع أكبر كمية من المال الورقي، وتستخدمه في المبادلات التي أُسس النظام العولمي عليها (أي التبادلات المالية الورقية لا التبادل السلعي، والأولى تفوق الثانية بمئات بل بآلاف الأضعاف)، أن تكون هذه الدولة المركز: الولايات المتحدة التي يفوق إنفاقها العسكري ضعف إنفاق باقي دول العالم مجتمعة. فالدولار بوصفه عملة عالمية يحتاج إلى قوة عسكرية عالمية لحمايته. والحرب العالمية على الإرهاب حرب الجيش والدولار على العالم، هذا إذا انتفض العالم أو جزء منه على نظام الدولار والجيش.

العملة الورقية لا قيمة لها إلا بما هي دين على الدولة التي تطبعها وتصدرها (الولايات المتحدة في هذه الحال)، وما لا قيمة له هو الوهم. فقيمتها وهمية. وما يجعل هذا الوهم حقيقة واقعية هي القوة العسكرية. إذ انتشرت الجيوش الأميركية في العالم، وصارت المصلحة القومية الأميركية تحدَّد بأي شيء يحدث في أي مكان في العالم، لا بما يحدث على الأرض الأميركية. إن الدولار في كل مكان،

والجيش الأميركي في كل مكان، والمصلحة القومية الأميركية في كل مكان، والتدخل العسكري الأميركي ممكن في كل مكان. ولا يفترض بأي مكان أن يخرج على السلطة الأميركية، وإن تُرك لبعضهم التظاهر بذلك من أجل أن يكون للديمقراطية مظهرها الملائم. ثمة قوة عسكرية تفرض نمط العيش الأميركي في كل مكان (طبعًا لا يمكن فرض هذا النمط الاستهلاكي المفرط إلا في جزر معزولة كفنادق الخمس نجوم، والأحياء التي تعيش فيها الطبقة الرفيعة في كل بلد. أما الباقي في كل بلد فهي أحياء فقيرة وعشوائيات لا أهمية لها سياسيًا).

المشكلة أن الناس يتمردون، أي يصيرون إرهابيين في هذه المناطق، ويتجمعون في الميادين في مراكز المدن. إنها ثورات لا يمكن احتمالها، لذلك تستخدم الجيوش المحلية ضدها، قبل أن يتدخل الجيش الأكبر حين اللزوم، لفرض السلطة. كما يفضل الفصل دومًا في منازعات الثورات بالانتخابات، لإعطاء مظهر ديمقراطي، قبل أن تتدخل جيوش الاحتلال المستعدة للقيام ببعضها عند الضرورة.

العملة الورقية دين على دولة الولايات المتحدة، والدولار إلى جانب الأوراق المالية التي يمتلكها من هم خارج الولايات المتحدة دين عليها. في هذه الحال المدين هو الذي يملك القوة العسكرية، وهو الذي يقرر متى يدفع. لا يوجد قانون للمساءلة ولا قضاء، ولا من يمكن الرجوع إليه. هناك القوة العسكرية فحسب. تستدين دول العالم بالدولار، ويباع النفط وغيره بالدولار. المهم أن تستحيل الديون على الولايات المتحدة إلى ديون لها بوساطة النظام المصرفي أو ما يسمى أسواق المال والأوراق المالية عندهم. يعمل الآسيويون في الصناعات الغربية التي صُدِّرت إليهم ويصّدرون هم مدخراتهم إلى أسواق المال، أي يودعونه دينًا لدى أصحاب هذه الأسواق. والمدين يدفع حين يريد، أو لا يدفع أبدًا، تمامًا مثل زعيم المافيا الذي يستدين من أحد الضعفاء، ولا يجرؤ أحد على مطالبته بسداد الدين.

في الأزمات المالية تحرق الأوراق. في كل أزمة اقتصادية يجري التخلص بأي طريقة من الفائض. ويخسر كثيرون من «ودائعهم»، والأسوأ هو أن مدخرات

المتقاعدين المودعة في صناديق الاستثمار- وهذا ما يجبرون عليه في الشركات التي يعملون فيها من قبل التقاعد - هي أيضًا تُخسر أو تُحرق. هؤلاء لا ينقذهم أحد. أما شركات التأمين وشركات الادخار الكبرى فهي ما يجري إنقاذه، لأنها دعامة الاقتصاد، وهي من صادر الاقتصاد. ما عاد الاقتصاد مجمل المجتمع، بل هذه الشركات فحسب. فإنقاذ الاقتصاد يعني إنقاذ هؤلاء. وما يدعو إلى السخرية أن الإنقاذ في الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في عام 2008، جاء على يد حكومة بوش التي أنتجتها أيديولوجيا تدعو إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

في الأزمات يفقد الرأسماليون ثقتهم بالمال أيضًا، فيلجأون إلى استبدال أوراقهم بالأرض وغيرها من الأصول. ويُدرك الرأسماليون ذلك، فهم أول من يفقد ثقته بالنظام المالي، وأول من يلجأ إلى شراء الأراضي، أو إلى مصادرتها.

تصادر أراضي الملكية العامة في لبنان، كما صودرت من قبل في جميع البلدان الرأسمالية، ومنذ قرون في بلدان الغرب الرأسمالي. إن ملكية الأرض هي قدس الأقداس، ولذلك يجري مسح الأراضي بدقة. وأهم السجلات هي قيد الأرض، فهي أهم من سجلات قيد الأشخاص. فالأرض لا تهاجر، في حين يهاجر البشر ويحرقون سجلاتهم حين اللزوم.

الإرهاب بالتعريف هو استخدام العنف لأهداف سياسية. أُسست الحرب على الإرهاب - وهي حرب عالمية - على نزع السياسة كي يصبح بالإمكان معالجة العنف كجريمة، ومن دون محاكمة. ولم تفلح هذه التجربة في مرحلة الحداثة، لكنها أفلحت في مرحلة ما بعد الحداثة. ففي مرحلة الحداثة كان ضروريًا الاعتراف بالسياسة بعد إفراغها من مضمونها، وكانت النتيجة تخلفًا في بلدان العالم الثالث، الوجه الآخر لحداثة بلدان المركز. وفي المرحلة الثانية، حين سيطرت الليبرالية الجديدة، تلاشت الضرورة إلى السياسة، شكلًا ومضمونًا؛ أبقي على حقوق الإنسان وصندوق الاقتراع في سبيل أن تنتصر أصولية دينية وإثنوية وهوّياتية عمومًا، أصولية تتطابق مع الرأسمال المالي حيث ينبع كل شيء من الذات التي تطبع الدولار ورقًا لا قيمة له؛ هي التي تنتج أصوليات تعطي الأولوية للذات على الموضوع.

ما عاد مجديًا الحديث عما يجري في هذا العالم. فهذا شأن متروك للرأسمالية. والأجدى الحديث عما يجري في السماء التي يمثلها الأصوليون. فالذات الأصولية انتفخت ظنًا منها أنها انتصرت على هذا العالم، وأنها تقرر بالنيابة عن الله ما يجري فيه. الحداثة اعتراف بالأحوال الموضوعية وضرورة مطابقة معرفة الذات للموضوع. ما بعد الحداثة إنكار للموضوع لمصلحة الذات، على أساس أن هذه الأخيرة هي التي تسيّر العالم مدعومة بقرارات الذات الإلهية. في مرحلة الحداثة انتشرت الأفكار الاشتراكية والليبرالية في مقابلها. كان ضروريًا إرضاء الإنسان ببعض حاجاته خوفًا من تهديد شيوعي. مع غياب هذا التهديد ما عاد ضروريًا إرضاء أحد ما دامت النيوليبرالية هي التي ستسود، والأصولية هي التي تتوهم أنها القرار. صارت الأصولية في الأطراف امتدادًا للنيوليبرالية وما بعد الحداثة في المركز، بعد أن كان التخلف امتدادًا للحداثة والوضعانية في بلدان المركز. وفي مرحلة الحداثة لم يكن ضروريًا الاعتراف بالثقافات المحلية، فهناك ثقافة عالمية هي الأنموذج الذي يحتذى، أو يجب أن يحتذى. وفي مرحلة ما بعد الحداثة صارت الثقافات المحلية غير ذات بال، أو صارت ضرورية كي يتوهم أهل الأطراف أنهم هم الذين يقررون مصيرهم.

إن النسبية المعرفية والخلقية والثقافية التي كانت سمة عصر الحداثة، تحولت إلى عكسها في عصر ما بعد الحداثة. ليست الأصولية هي الرجوع إلى الأصول الثقافية فحسب. هذا ادعاء. قبل كل شيء، إرجاع كل شيء إلى الذات؛ تغليب الذات على الموضوع؛ جعلُ الذات هي الأصل، هي المطلق الذي يستمد سلطته من خالق الكون. حلت الذات مكان خالق الكون، وصارت هي مصدر الحقيقة. وكل امتلاك للحقيقة عنف بذاته ولذاته. يصير الإرهاب مطلقًا. هو عملة التبادل بين المسيطرين والمسيطر عليهم. صراع بحت، ليس من أجل مصالح مادية يمكن التسوية بينها، بل بين مطلقات ذهنية تنتسب إلى حقيقة مطلقة (حقائق) لا مكان للتسوية بينها. لا يمكن التسوية بين الخالق ومخلوقاته؛ فهي خلقت من أجله. الله في كل مكان. المصلحة الإمبراطورية في كل مكان؛ هي الإله على الأرض. تقسم الأرض إلى مجالات للقوة الأميركية. لكل منطقة قيادة (تخضع بلادنا لقيادة المنطقة الوسطى)، ولكل قيادة منطقة من العالم تخضع لها. لا معنى للقوة

العسكرية إذا لم يكن ذلك هو الإخضاع. يستجير الأصولي الديني بالله ويمارس العنف (الإرهاب) بناء على ذلك، وتستجير «السياسة» الأميركية بالقوة المطلقة وتبسط سيطرتها في أنحاء العالم. تستحيل السياسة بمعنى متناقضات؛ تصير السياسة استراتيجيات السيطرة. عالم أحادي القطب. عليك أن تقرأ تقارير وزارة الدفاع الإمبراطورية ودراستها كي تفهم ما يجري في العالم حاليًا ومستقبليًا.

لا فرق هنا بين الأمن وإرهاب الدولة. تمارس الإمبراطورية قوتها لتحقيق الأمن من منظارها. تستخدم القوة في سبيل أهداف سياسة. هذا هو تعريف الإرهاب. هو إرهاب الدولة. الإرهاب العادي، المتعارف عليه، هو ممارسة العنف لأهداف سياسية لدى من لا ينسجمون مع المصالح الأميركية. الاستثنائية الأميركية تجعل إرهاب الدولة مبررًا. كل إرهاب آخر يقتضي اقتلاعه. منافسة بين إرهاب وإرهاب، كما المنافسة بين رأسمال احتكاري وآخر.

أولًا: الحداثة والتخلف

تستمد الحداثة جاذبيتها من العقلانية والفردانية، وتؤسس عليهما. هي الغرب بعد عصر الأنوار الذي أنتج الثورة الفرنسية والقيم التي بشرت بها، الحرية والمساواة والأخوة. تأخذ الرأسمالية معها الحداثة حول العالم. في القرن التاسع عشر سيطرت رأسمالية الغرب الأوروبي على العالم ففرضت سيطرتها على وسائل الإنتاج كما تفرض سيطرتها على الطبقة العاملة عندها. لا نستطيع القول إن ثقافة البروليتارية الفرنسية هي نفسها ثقافة البرجوازية. كذلك في بلادنا، تختلف ثقافة الحداثة المصدرة إلينا عن ثقافة المركز، مضافًا إليها ما يسمى تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا. في الواقع، تدمر الثقافة الواردة البُنى الاجتماعية الموروثة، أو توجد بنى جديدة تُنسب إلى التراث، كما تستحدث قوميات جديدة وإثنيات وطوائف. وتعيد تركيب القديم بما يتلاءم مع الثقافة الجديدة، ثقافة الحداثة، فينشأ التخلف. فما يصدره إلينا الغرب الرأسمالي هو التخلف. إذ في علاقات التبعية، وهي العلاقات التي نشأت بين المركز والأطراف التي كانت مستعمرة سابقًا، تكون الحداثة المحلية، أي التخلف، الوجه الآخر لحداثة الغرب.

ليس الأمر أن بلادنا تقليدية، وأن القديم ثقافيًا هو ما يمنع أن تكون لدينا ثقافة حداثة هي نسخة طبق الأصل عن الغرب، كما يصدرون إلينا سيارات «تلائم» بلادنا، ويستهلكون سيارات بمواصفات بلادهم؛ يصدرون إلينا حداثة تلائمنا؛ وما صدّروه إلينا هو التخلف.

مع التبعية يختنق التطور، لا يبقى تطور طبيعي. لا نعرف ولن نعرف ما هو التطور الطبيعي. كل ما نعرفه هو علاقات التبعية، وما يستتبعه ذلك من علاقات تصدير واستيراد وتصدير المواد الثقافية. نستورد ثقافة التخلف كي تتلاءم مع اقتصاد التخلف وتجارة التخلف. ليست المسألة متعلقة بالانتقال من أنموذج إلى آخر نختاره نحن، بل أي تطور يراد لنا. حتى ولو كنا في أنظمة ديمقراطية فإننا سنستهلك ثقافة التخلف. فنحن نستورد السلع الغربية ونعتمد عليها، ونستخدمها بطريقة تتلاءم مع إمكانية استهلاكية؛ تتشكل طرائق عيش جديدة، وأفكار جديدة، وعلاقات جديدة؛ حتى القبائل والعشائر والعائلات القديمة تتخذ صيغًا جديدة. يصاغ المجتمع من جديد بالتبعية. الاستعمار العسكري يؤدي حتمًا إلى استعمار ثقافي؛ وربما اختفى الأول وبقي الثاني؛ اختفى الـ hardware وبقي الـ software. وصلت الرأسمالية إلى زوايا العالم كلها، فرضت ثقافتها في هذه الزوايا كلها. دراسة كل ما قبل التبعية تقود إلى نتائج مختلفة. يختلف وعي الشعوب المستتبعة بتأثير الثقافة والحضارة المقبلتين، يتراكم الوعي ويصير جزءًا مسيطرًا من الثقافة المستوردة. لا ننسى أن الثقافة العربية نظرت بترحاب أو على الأقل بتسامح أو رحابة صدر إلى الثقافة الواردة، وبعد تراكم الوعي تحول ذلك إلى عداء ومنافرة. ومع استمرار التبعية لا بد من أن يشتد وعي المقاومة ويتراكم ويصير جزءًا من الثقافة المحلية.

أنتجت الإمبريالية قطعية إنتاجية. هذه المجتمعات التي كانت تنتج وتصدر وتستورد بحسب حاجاتها، صارت تفعل ذلك استجابة لمتطلبات الرأسمالية الغربية المسيطرة، فليس مستبعدًا ولا غريبًا أن نفكر تبعًا لمتطلباتها، سلبًا أو إيجابًا، أو سلبًا وإيجابًا معًا. ليست المسألة اختلاف درجات التطور مما قبل الحداثة إلى الحداثة، فنصير مثلهم وتُحل مشكلة التبعية. هي بالضبط عكس ذلك. نتطور بحسب ما يرسم لنا، نصل إلى طريق مسدودة، ويتخذ الصراع أشكالًا متنوعة. بالطبع سوف

نتطور في عصر الحداثة والإمبريالية. المبدأ الأساس هو أنه لا حياة من دون تطور. التطور أمر مسلّم به. التقليد محكوم عليه بالزوال، لا بسبب الإمبريالية بل بسبب مبدأ التطور. ما من تقليد يبقي الأمور على حالها، لأن الأمور لا تبقى على حالها مهما تكن الأحوال. ليس التقليد إلا شكلًا من أشكال الاحتجاج على التطور، أو هو إرادة أن يكون التطور باتجاه معين؛ واحدًا بين احتمالات متعددة، واحدًا بين خيارات؛ والإمبريالية لا تترك لنا تعدد الخيارات. تعدد الخيارات هو لها. هي من يختار. الطريق التي نسلكها تختارها هي. الحداثة في المركز الإمبريالي هي تعدد الخيارات، هي حداثة الأطراف، أي البلدان التابعة، هي اتباع الخيار الذي يؤخذ في المركز. لذلك تبدأ الموضة في المركز، تتبعها بروليتاريا المركز، وشعوب الأطراف. كان المقريزي يتنبأ بذلك حين كتب «مشاكلة الناس لأيام زمانهم». لا تفرض الإمبريالية موضتها؛ موضتها تُقلّد. التقليد موضة، والتراث موضة. (لكنني أحب الدبكة القروية القديمة التي لا صلة لها بما نشاهد على شاشات التلفزيون). لا يبنى أو يشيد شيء جديد إلّا من أشياء قديمة.

ليست الحداثة، لدى كل شعب أو أي شعب، تطورًا يلي مرحلة سابقة، أو يسبق مرحلة لاحقة، بل هي حال يفرضها ميزان القوى الإمبريالي، والمراحل لا تقرر بتفوق عناصر الحداثة بل بسمات التبعية الإمبريالية. لا نقرر نحن حداثتنا؛ يقررها لنا الغرب. نقرر نحن بالسياسة متى نتحرر من التبعية وكيف. هكذا تنشأ ازدواجية، بل تناقض السياسة والثقافة. ومن هنا تتبع أهمية مسألة الهوية. الهوية بحث عن أصول ملغاة؛ والسياسة بحث عن مستقبل يصعب تحقيقه (إلا بالمقاومة).

ليست الهوية في أن تكون لنا سمات تختلف عن الغرب، ولا سمات تختلف عن جيراننا من الأتباع. هناك هويات تتبع هذا المنحى: كره الغرب لأنه غرب، وعداء مع الإيراني لأنه فارسي أو شيعي؛ وعداء مع التركي لأنه لم ولن يحترم عروبتنا، وعداء مع الحبشي لأنه أجّر بلده للغرب والصهيونية.

حددت الهوية في زمن الحداثة بمعنى العداء للإمبريالية، مع استخدام حجارة الحقل لبناء الدار، فكانت العروبة معقلًا لعداء الإمبريالية منذ ما بعد

الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد موت عبد الناصر. وكان العداء للإمبريالية يتجسد بالعروبة والاتجاه نحو الوحدة العربية، وكانت الاشتراكية ملحقًا بهاتين المقولتين. وكانت التنمية، أي بناء القدرة الذاتية، هي الأساس، وكان معنى النضال الوطني التحرر من الاستعمار؛ وكان الاستعمار هو الإمبريالية وإسرائيل والتجزئة. لكن ذلك كله تعبير عن فلسفة عميقة ستفككها المرحلة التالية لما بعد الحداثة وتهدمها.

كانت المواجهة بين الذات والموضوع تحتوي على قدر عالٍ من الاحترام المتبادل. كانت الذات، أي الهوية، تعترف بالذات الموضوعية؛ تعترف بأن المعرفة لا بد من أن تكون متطابقة بين الذات والموضوع، وإلا تكون معرفة، بما فيها العقيدة، على شيء من الجنوح إن لم يكن ميلًا إلى الخطأ ومجانبة الحقيقة. كان الواقع معطى، والحقيقة مطابقة لهذا المعطى. وكان احترام الأحوال الموضوعية يفرض نوعًا من تواضع الذات الذي سوف يتلاشى ويختفي مع ما بعد الحداثة.

أسف الواقعيون (Realist) جدًا لجعل الواقع مطلقًا وميزان القوى أساسًا يلغي الأخلاق والقيم الإنسانية. تدنت الواقعية إلى عالم سفلي، حيث ما عاد هناك معنى إلا لميزان القوى بين عالمين أو قطبين. إنهار أحدهما فتسيّد الثاني على الواقع والأخلاق والقيم. تسافلت الواقعية جدًا بحيث ما عادت النسبية المعرفية ذات جدوى، وألغت النسبية ثبات المبادئ الخلقية، وصارت السياسة نوعًا من الاحتلال من أجل تثبيت مراكز القوى. كان التعبير الأقوى عن هذا الاتجاه كيسنجر الذي استطاع أن يحول انتهازية نيكسون البنيوية إلى مبدأ في الحياة العامة. صار الكوايكر (Quaker) إله الحرب، واليهودي إله الواقعية بعد أن كان إله المال؛ صار إلهًا لما يتوهم هو الحياة بعد أن كان إلهًا لما بعد الحياة. وكانت الزيارة إلى الصين، قبل أن تنتهي حرب فيتنام، من أجل إسقاط الاتحاد السوفياتي، ومن أجل ألّا تحل قضية فلسطين العربية.

احترام الذات الذي ينبع من احترام الموضوع، الذي جاءت به الحداثة، حفر قبره بيده. شعوبنا لم ترفض الحداثة، ولم ترفض الانخراط فيها. ما قضى على الحداثة هو تطور الإمبريالية والرأسمال المالي الذي أعيد تأسيسها عليه. كانت

شعوبنا محققة في نضالها ضد الغرب والإمبريالية وما زالت كذلك. فمجتمعاتنا ليست تقليدية معادية للحداثة، بل حديثة وتابعة. وفي التبعية يكمن الخلل. لسنا مهزومين لأننا فاقدو الحداثة. نحن مهزومون لأننا غارقون في التبعية. وتخلفنا ناتج من هذه التبعية. هو الوجه المحلي للحداثة. هو وجهنا كأتباع. هنا نصل إلى موضوع الهوية كحرية، ويأتي موضوع تفتيت الهوية كوسيلة للقضاء على الحرية. والحرية هي قبل كل شيء وفوق كل شيء التخلص من الاستتباع، كان إمبرياليًا أم استبدادًا محليًا. ونعرف بالتجربة الحية مدى تحالف الاستبداد الداخلي والإمبريالية، ومدى كون الاستبداد وسيلة للاستتباع.

ثانيًا: ما بعد الحداثة والأصولية

تفقد الحداثة تواضعها في مرحلة ما بعد الحداثة، وكذلك الإمبريالية أمام ضغط البروليتاريا في بلدان المركز والشعوب المهمشة، وكذلك الليبرالية التي تتخلى عن برامج المساعدات الاجتماعية (Welfare State) لتصير ما يسمى نيوليبرالية.

كانت الحداثة في أساس الوضعانية (Positivism) التي تعدّ أن الفكر يكون صحيحًا بمقدار ما يكون مطابقًا لواقع ما في الطبيعة (في عصور ما قبل العلوم الحديثة كان الواقع الوحيد هو الله وإرادته؛ كان الله يقرر ما يجري في الطبيعة وعلى الأرض، ولا دخل للإنسان في ذلك إلا بمقدار ما ينسجم مع إرادة الله. لم يكن مهمًا التعرف إلى الطبيعة وتفسيرها والسيطرة عليها، بل الخضوع لإرادة الله؛ وكانت الفضيلة هي هذا الخضوع وإدراك كيف الخضوع لأن من لا يخضع بطريقة تحددها السلطة الدينية أو السياسية يصير هرطوقيًا. كانت الطبيعة تُعرف بواسطة الله؛ نعرف الطبيعة بالخضوع لله).

في زمن الحداثة كانت الذات مضطرة إلى التواضع أمام الموضوع، أكان الموضوع عرضًا أم جوهرًا، ظاهرة أم مقولة جوهرانية؛ كانت الذات مضطرة إلى الهبوط من عليائها لمسايرة الموضوع في خسته. وكان الموضوع يقبض على الذات، يقرر استنتاجاتها، ويحدد نظريتها... وكانت إطلاقية المعرفة محدودة بنسبية العلاقة مع الموضوع؛ حتى كادت الأخلاق تصير ذات معايير نسبية.

كانت الذات المسيطرة والمركزية (الإمبريالية) مضطرة إلى الاعتراف بالشعوب (الموضوع) ولو بطريقة مصطنعة عن طريق حق تقرير المصير. وتطابقت مرحلة الحداثة والإمبريالية وأنتجنا حربين عالميتين، لكنهما أذعنتا لحروب التحرر الوطني التي جعلت من الشعوب المغلوبة «موضوعًا» جديرًا بالاحترام. لم تنتصر حروب التحرر الوطني لأن الشعوب بنضالها من أجل التحرر كانت هي الأقوى (مهما يكن الحديث عن حرب العصابات وإنهاك العدو الكولونيالي) بل أيضًا لأن الإمبريالية من عليائها كانت أكثر استعدادًا لا للتواضع فحسب، بل ولتقديم التنازلات. كان للموضوع وللشعوب المسحوقة هيبة. بعضها مستمد من منسوبة العلاقة بين الغالب والمغلوب، وبعضها مستمد من هيبة المكان، فالفكرة الأرضية هي أوروبا الغربية الشمالية.

ما عادت الذات في ما بعد الحداثة على علاقة جدلية بالموضوع. صارت ذاتًا صرفًا، ذاتًا موجودة بذاتها ولذاتها، بمقدار ما يقعد المرء إلى شاشة التلفزيون لا شريك له في المشاهدة إلا هو، يزداد الوعي بالهوية كأمر مستقل عمّا عداه؛ ويزداد الاعتداد بأن الذات قادرة بالتماشي مع المشهد على أن تؤلف المشهد لمصلحتها. لا يوجد بين المرء وشاشة التلفزيون إلا مسافة قصيرة تقرر بينهما شراكة كما يتقرر المشهد على الشاشة بأوهام يعرفها المشاهد على أنها كذلك، يزداد وعي المشاهد لذاته على أنها مشهد أو قادرة على صنع مشهد مماثل. بما أن كل شيء صار مشهدًا، فهو شريك في صنع المشهد؛ هو شريك في الخلق. ليس الإبداع ما يؤدي إلى المشهد بل هو فعل المشاهدة بذاته. المرء الجالس أمام الشاشة، وفي الواقع هو جالس لذاته ومن أجل ذاته هو لا شريك له، هو الذي انغرز الخالق في ذاته. تصاعد الهويات هو النتيجة الضرورية لانتفاخ الذات.

مع السيطرة الرأسمالية المالية، مدعومة بالقوة العسكرية الأميركية، جرى تصدير الذات المنتفخة التي كانت ولا تزال تجد نفسها صدى للمال المنتفخ كمّا. مع انتفاخ المال، تنتفخ الذات، تعتبر أنها هي المصدر لكل ما يحدث على البسيطة. تقرر مصير الدول بالعقوبات المالية إن لم تنفع الإملاءات السياسية. وعندما لا تنفع العقوبات فالجيوش منتشرة في كل مكان. الذات المنتفخة تقرر ما

يحدث، وتقرر القيم الجديدة التي تنتجها وتنشرها حول العالم. كما كان التخلف وجهًا للحداثة في البلدان المتخلفة، فإن لما بعد الحداثة وجهًا آخر في هذه البلدان هو الأصوليات الدينية والقومية.

تفكّك ما بعد الحداثة التاريخ وتلغيه. الواقع الجديد نتاج تاريخ جديد. حق تقرير المصير وسيلة لتشكيل قوميات وأديان جديدة. قوميات تنسلخ عن أممها وتطالب بإنشاء لغة جديدة. ما عاد لقنوات التواصل القديمة لزوم. تتغير قنوات التواصل، لأن التواصل نفسه تغير. المفاهيم المتراكمة ما عادت ضرورية. تتشكل مفاهيم جديدة في إطار اللغات الجديدة. ليس بالضرورة أن تعبّر المفاهيم الجديدة عن شيء. ما عادت المعرفة، أي المطابقة بين الذات والموضوع، هي القاعدة. صارت مفاهيم الذات من دون موضوعها هي الأساس. ليس غريبًا أن أكثر الأديان سرعة انتشار هي الخمسينية (Pentecostal) التي يتكلم أصحابها لغة لدنية غير مفهومة، لا يفهمها الجمهور، لكنه يصل بسببها إلى النشوة. لا ضرورة لارتباط الدين بالثقافة، الإيمان لا يلزمه معرفة. تراكم المعرفة الدينية التي تشكل جزءًا مهمًا من كل ثقافة، صارت بحكم الملغاة. اللغة اللدنية تقوم بإنشاء العلاقة المباشرة مع الخالق عن طريق النشوة. ينغرز الله في أتباعه الدينيين حيث يشعر هؤلاء أنهم هم والخالق كيان واحد. أوهام لا تفترق كثيرًا عن مشاهدة أفلام البورنو التي يستعين بها المشاهدون عن الفعل الحقيقي، التي تحل مكان الفعل الحقيقي، أو التي يصير هذا الفعل مستحيلًا من دونها. تصير أوهام الذات المنفتحة هي البديل للحقيقة الموضوعية. هناك مكان للحقيقة، لكنها حقيقة ذاتية فحسب.

نشوة الاستهلاك في سبيل الاستهلاك، والإنتاج في سبيل الاستهلاك، والاستهلاك الذي لا يستجيب لحاجات حقيقية بل لأوهام عن حاجات مختلفة، هذه النشوة هي مقابل للجنس من دون رفيق. هنا لا آخر في هذه العملية الجنسية. من الحب بين الذكر والأنثى وإلى الحب بين الذكر والذكر، وبين الأنثى والأنثى (المُثلية) إلى الحب مع الذات. تستحيل البشرية إلى مراهقة فكرية وثقافية. الحب في أوبة أفلاطون هي بين ذات وآخر. النصف يتحول إلى آخر. الحب المثلي هو الحب مع الذات.

تفكّك الأصولية الدينية التاريخ والمعرفة وتلغيهما. ولا تحتاج لغتها اللدنية إلى الثقافة والمعرفة، ولا لزوم للمعرفة عندما تتماهى الذات مع العارف المطلق، ولا لزوم للتاريخ عندما تعود الذات إلى الذات المطلقة. تصير الأصولية تعبيرًا من هوية مطلقة، تعبيرًا عما هو مطلق. لا مطلق إلا الخالق. العودة إلى الأصول تتحول إلى انتفاخ للذات، وإلى تماهٍ بين الذات والخالق؛ هي تماهٍ مع الخالق.

لا مكان في هذا الفضاء الذهني للسياسة. مع تبني اللغة اللدنية لا لزوم للتواصل المعرفي بين البشر، ولا ضرورة للتسوية المؤسسة على التواصل. طالما المطلق الأكبر ألقي القبض عليه مع الآخرين. إلغاء السياسة يعني القضاء على الدولة، وهذا هو معنى أن العمولة تقضي على الدولة. هي تقضي على دول لمصلحة دولة واحدة؛ لكن دولة القطب الواحد تمارس الإرهاب. إرهاب الدولة وإرهاب الدولار وإرهاب القوة العسكرية لأن الخارج يهددها. يزحف الخارج إلى الداخل تحت عنوان الهجرة أحيانًا. وهي دولة قامت على الهجرة، فهي إذ تمنع الهجرة فإنها تهدد الأصل الذي قامت عليه. كما الهجرة كذلك الأمن والإرهاب. تحارب الإمبراطورية الإرهاب. بمكافحة الإرهاب تولّد الإرهاب وتكافحه بالأمن الذي هو وجه آخر للإرهاب.

ثالثًا: الأمن العربي

أمة لا دولة لها، تجعلها التجزئة ذات دول كل منها غير شرعية، إذ لا شرعية إلا برضا الناس، وبرهنت ثورة 2011 على عدم رضا الناس عن دولهم. تفترض الديمقراطية الحرية من دون التنمية، وبينما يفترض الغرب حصول الديمقراطية قبل التنمية، بل بغضّ النظر عنها، فإنه يمنع عنها التنمية.

أمة يختلط وعيها باختلاط الحداثة بالتخلف. الحداثة الغربية أيديولوجيا قشرة رقيقة من النخب بينما التخلف هو حداثة القسم الأكبر من البلاد. يزداد تشوش الوعي مع اختلاط ما بعد الحداثة بالأصولية ما بعد الحداثة. تفكك الوجود الموضوعي وتلغيه. حتى وجود الأمة وتاريخها، والأصولية تؤكد ذات منتفخة غير موجودة، كل منهما مفهوم يعبّر عن الآخر.

أمة ينفصل فيها الدين عما هو ثقافي. تضمحل الثقافة لمصلحة استهلاك، وينفصل الدين لمصلحة مذهب النفط الوهابي الذي يستقطب المال من عائدات النفط، وينتشر بدعم من الإمبراطورية الأميركية، ويحوّل كل عمل ثوري إلى حرب أهلية. صار الدين عبئًا على هذه الأمة إذ تتأكّلها المذاهب التي تحولت من خلافات على السلطة إلى عقائد استخدمها الصفويون والعثمانيون ومن جاء قبلهم، ثم الاستبداد في عصرنا الراهن، لأغراض تتعلق بالسلطة.

أمة أرادت الانخراط في العالم في القرن التاسع عشر (النهضة) فكان سايكس-بيكو لتقسيمها، ووعد بلفور لهزيمتها. أمة يتنابها الشعور بالعار في حياتها اليومية، والخجل في علاقتها بالخالق، إذ لا تستطيع تحقيق الوعد. خذلتها أصولية الإخوان المسلمين وقومية البعث وعقلانية مفترضة عند الليبرالية والشيوعية. قوّض الاستبداد أركانها، فلا هي تستطيع أن تتقدم إلى الأمام، والرجوع إلى الوراء حاصل عكس إرادتها. أمة ما عادت تؤمن بنفسها، وهذا هو الأساس في جعلها فاقدة الأمن.

لا تحقق الأمن وزارات الداخلية ولا الجيوش بتحولها إلى قوات قمعية؛ ولا تدافع عنها هذه الجيوش نفسها في وقت تتعرض لهجومات خارجية (وجود إسرائيل وما تجر إليه من حروب دولية). أنهارها الكبرى تنبع من الخارج، والدول المحيطة تهددها إما بالأصولية الإسلامية (تركيا وإيران) أو بقطع المياه (تركيا والحبشة). المياه عصب الحياة بيد الغير، والنفط عصب الثورة بيد الإمبراطورية، واحترام الذات بيد العسكر الذين لا يعرفون إلا القمع. هي الأقرب مكانيًا إلى أوروبا والأكثر بعدًا ثقافيًا عنها، لا بقرار منها بل بقرارات وسلوك تقرَّر لها. داؤها يستعصي على الدواء، بالأحرى داؤها يستعصي على كل ما وصف له من أدوية، فهل من وصفة جديدة؟

رابعًا: الأمن والإرادة العربية

ماذا يريد العرب؟ برهنت ثورة 2011 على أن هناك إرادة عربية. الذين قالوا بإنكار أن هناك ثورة عربية كانوا يريدون إنكار وجود الإرادة العربية، إنكار ما هو جامع مشترك لدى العرب. والبرهان لا يزيد أو ينقص شيئًا. ولا تهتم الجماهير

في الميادين لما يقوله أجلاف الثقافة، فلاسفة غربيين أكانوا أم أبواقًا محلية. ليس علينا أن نكون مصقولي الحس والوجدان كي ندرك إرادة الشعوب العربية. لا يأتي هذا الإيمان إلا من الانتماء إلى الناس والالتزام بقضاياهم والإيمان بأنهم يريدون الحرية.

ماذا يريد العرب؟ الجواب هو أن يكونوا عربًا. لا يعني ذلك اعتراف الآخرين بعروبتهم، فهذا أمر يحصل نتيجة لا سببًا. بالتأكيد لا يريد العرب اعتراف العالم الخارجي بهم. يعرفون أن ذلك لا يفيد إلا في أن يكون نوعًا جديدًا من الاستعمار أو الإمبريالية، والتميز بينها جائز وإن كان عديم الفائدة.

يستطيع العربي، أو من يعتبر نفسه عربيًا (من يفضل أن يكون انتماؤه عربيًا)، أن يجيب عن هذا السؤال في إطار يوتوبيا الأمة العربية والدولة العربية اللتين سوف تتحدان في أمة/ دولة، واللتين سوف تشكلان الأمة - الدولة العربية الواحدة، ستكون الدولة الواحدة لمجتمع عربي متنوع، لأنها تقيم وحدة سياسية، دولة لكل الدول العربية. ويجيب التركي أو الإيراني أن ذلك لا يتحقق إلا على مثال أنموذج تركي - إيراني. كل من الإيراني والتركي له دولة. يستطيع أن يجيب عن الدولة، عن دولته الواقعية. لديه الدولة التي يرضى بها واقعيًا. هي تنطق باسمه، وهو ينطق باسمها. هناك تماهٍ بين الدولة والمجتمع، ومن الممكن الحديث عن دولة - أمة. ودولة - أمة من هذا النوع لها سياق وقدر من القوة حيث تحقق الاستقرار لشعبها. وتستطيع الإمبراطورية أن تطمئنّ لدولتي الترك والإيرانيين، فالاتفاق معهم ممكن، لكنها لا تستطيع الاطمئنان إلى العرب لأنهم في حال هيجان اجتماعي (ثوري) ولا يمكن احتواؤهم أو عقد صفقة معهم.

أمّا العرب فهم في طور، حيث الأمة في مكان والدولة في مكان آخر، لم يتحقق. لا تستطيع الأمة أن تتحدث عن رغبات تراودها. تناضل من أجل تحقيق دولتها، وتحقيق وحدة هذه الدولة/ الدول. النضال لدى العرب مضاعف مرتين أو ثلاثًا، بل هو أضعاف الصعوبة التي يصادفها الإيرانيون والأتراك. لذلك يبدو الجواب سهلًا عند الأتراك والإيرانيين، فهم لديهم دولة يلجأون إليها، وربما اعتقدوا أنهم مخولون النطق باسم العرب. الدولة العربية التي تخول أمرًا شبيهًا

عند العرب غير موجودة. وقبل ذلك لن يكون العربي واثقًا من نفسه كما الإيراني والتركي. لن يكون العربي آمنًا، بل سيكون فاقد الاقتداء بالنفس.

لا يتمتع العربي بمثل هذه الثقة بالنفس، عليه أن يقيم الدولة التي تنطق باسمه أو ينطق باسمها. ما زال العرب غير قادرين على إعطاء جواب مباشر يعبّر عن حال يرتاحون إليها، لذلك فإن وضعهم ليس في حال أمنية جيدة. الأمن لا يأتي من القمع ولا من مصدر خارجي، مهما يكن، إلّا ما يأتي من حال سياسية نفسية تقود إلى حال من الرضا والأمن الذي ينبثق من الرضا، ومن السياسة والحوار والنقاش. الشرعية التي تمنح أي حكومة وضعًا شرعيًا هي رضا الناس بها، لا شيء آخر.

الأمر عند العرب يدعو الإمبراطورية إلى النفور. هم يشعرون أنهم محاصرون بأنظمة الاستبداد لديهم، وبأن للدول المجاورة تحالفات مع بعضها ومع الإمبراطورية بما يهدد أهدافهم ومستقبلهم وأمنهم، ويشعرون إضافة إلى ذلك، وهذا هو الأهم، أن أسس الإيمان لديهم تتزعزع، وأن البديهيات تُدمر، وأن كثيرًا مما كان تحصيل حاصل ما عاد كذلك. يشعر العربي أنه معرض لحرب ضد التفكير هو موضوعها، ومعرّض لحرب عالمية أخرى ضد الإرهاب هو موضوعها. وعلى العربي في الوقت نفسه أن يكون قادرًا على التفكير في خضم تهديدات أو أخطار خارجية حقيقية، وفي خضم تشوش هائل ناتج من تعدد الخيارات في وضع لم يحسم، وربما يحسم لغير مصلحة الأمة العربية. يشعر العربي أن مصيره في خطر، وأن مجتمعه في خطر. فهناك الثورة المضادة في الداخل، وهناك دول الجوار التي لديها أجندة مختلفة، علاوة على الأطماع بالأرض العربية، وهناك سيطرة الإمبراطورية التي تملك القواعد في الأرض العربية وتتعاون مع العرب من أجل احتواء العرب ثورتهم.

ثورة العرب على الاستبداد حصلت وهي فعل تأسيس. يمكن للثورة المضادة أن تقضي عليها بدعم خارجي. لكن ذلك كله ينتج أوضاعًا أيديولوجية وثقافية وروحية لدى العرب لا يمكن القول إنها مستقرة. إن عدم الاستقرار هو ما يميز الوضع العربي. الاستقرار السياسي، على الأقل هو ما يميز الدول المحيطة بهم. برنامجهم السياسي يعربون عنه، أما البرنامج العربي فلم يتبلور. هذا الوضع يمكن

أن يدفع العرب إلى الاستكانة أو إلى المضي في الثورة، فتحدث زلازل سياسية واجتماعية أخرى. الوضع العربي لا يمكن احتواؤه ولا يمكن التنبؤ به. هذه مشكلة الباحثين. أما المثقفون العرب فما مهمتهم إلا معرفة وإدراك التيارات التي استنبطتها شعوبها من أجل إيجاد أيديولوجيا سياسية مطابقة لها. ومن هنا القول إن للثورة العربية أبعادًا غير عربية، أو المبالغة بالقول إن الثورة العربية الآن هي ما يواجِه، وربما عن غير وعي، النظامُ العالمي الإمبريالي الرأسمالي، والتفاهمات التي اصطنعها مع دول الجوار في المنطقة.

بعض الأقطار العربية يُصادر ثورته قوى الثورة المضادة العسكرية والرأسمالية بالانتخابات. بعض الأقطار العربية الأخرى يُصادر ثورته بالحرب الأهلية الطائفية أو غيرها. باختصار لا يمكن احتواء الوضع العربي إلا بعد إيصال الوضع العربي إلى مرحلة ذات مواصفات تطمئن المواطن العربي الذي ما عاد يخاف حكامه ولا يخاف القوى الخارجية التي تدعم هؤلاء. هذا معنى انكسار حاجز الخوف.

لا يتحقق الأمن العربي إلا في إطار وضع إقناع هذا الفرد أن الأوضاع الجديدة هي ما تطمئنه، وأن رضاه يؤسس لشرعية جديدة لدول الأقطار العربية، ولا يرضيه في النهاية إلا عندما يرى أن العلاقات العربية تتجه نحو الوحدة؛ وأقل ما يقال فيها إنها يجب أن تكون وحدة الدول العربية، قبل أن تكون وحدة المجتمعات. وحدة الشعوب العربية متحققة وجدانيًا، والمطلوب تحول سياسي يؤدي إلى المطابقة مع الوجدان السياسي والأيديولوجي لدى الشعوب العربية.

لن يتحقق الأمن العربي عندما يعاد رسم خرائط المنطقة كما يلوح في هذه الأيام، وعندما تقتطع أجزاء من الأمة لتعطى لهذه الدول المجاورة أو تلك، ولا عندما تقترح الأقليات الانفصال من دون أن تكون لها أقاليم منفصلة، أو يمكن أن تنفصل جغرافيًا. إن الأمة العربية في ذهن أصحابها سوف تصير أمة – دولة تطغى فيها فكرة الدولة على الأمة؛ هي دولة تصنع أمة لا العكس. ليست الأمة كائنًا متوحدًا ميتافيزيقيًا يفتش عن تجلياته، بل هي وجود يحقق وحدته السياسية والتسويات والتواصل. الأقليات الإثنية يمكنها الانفصال إذا شاءت، والأقليات

القومية الكردية يمكنها أن تختار كونها كردية - كردية أو كردية - عربية. لا حجة أن هذه الأقليات ظُلمت في الماضي. الجميع ظلم وعانى شتى صنوف الاضطهاد في الدولة العثمانية وقبلها وفي أقطار رفعت شعار القومية العربية أو رفعت لواء الإسلام السياسي.

أمن المواطن العربي يحقق في السياسة، بتحقيق مطالب الفرد العربي في الوحدة والتنمية والديمقراطية والحرية والمساواة. أمن المواطن العربي لا يتحقق بالوسائل الأمنية القمعية ولا بعودة الاستبداد. في هذا الإطار سوف تبقى الثورة العربية تجدد نفسها، وستكون أوضاعها صعبة على الاحتواء. وسوف يشمل التواطؤ عليها من دول الجوار والقوى الإمبراطورية. لا يتحقق الأمن العربي على الأرض العربية إلا بحلول سياسية - اجتماعية - اقتصادية، يستعيد من خلالها الفرد العربي كرامته. لا أمن مع فقدان الكرامة، ومع امتهان الوجود الإنساني. لا يحتاج الأمر إلى هذه الكثرة من المنظمات غير الحكومية والمحلية كي تنطق باسم المجتمع العربي، أو بالأحرى، تُستخدم لضبط هذا المجتمع. يتحقق ذلك كله بالسياسة، بأن تنخرط الجماهير العربية في السياسة، وانخرطت فعلًا. يتحقق ذلك كله عندما يوضع العربي في حال مرضية أي مطابقة لوجدانه. وما دام الأمر غير ذلك فالثورة العربية لن يكون في الإمكان احتواؤها.

يشعر العرب الآن أنهم معرضون لحرب عالمية ضد الإرهاب، حرب عالمية تشنها الإمبراطورية وتتحالف معها قوى الجوار. يشعر المواطن العربي الآن أنه مصاب في ثقافته وفي مجتمعه عندما يُتهم بأنه البيئة الحاضنة للتكفيريين، وفي هذا الاتهام تتشارك الإمبراطورية مع القوى الإقليمية المحيطة. ويعتقد هؤلاء أنهم يحققون الأمن عن طريق ما يعتقدون أنه ملائم.

الدولار عملة مشبوهة في استخداماتها، الموارد العربية تنهب، الفقر والبطالة يتوسعان في أرجاء الوطن العربي، أفق العمل، وحتى الهجرة مسدودة أمام الشباب وهم أغلبية كل مجتمع عربي. القوة الأميركية منتشرة حول العالم، وهي جاهزة لقمع كل من لا يذعن لها. تواجههم الإمبراطورية بحرب عالمية على الإرهاب والتكفيريين. هي حرب عالمية موجهة ضد العرب. وهؤلاء سوف يقاومونها

بغض النظر عن تحالفات دولهم. ستكون هناك مقاومة للإمبراطورية، بأشكال شتى، على مدى الوطن العربي، ويختلف شكلها باختلاف أوضاع كل قطر.

يشير عنوان هذه الورقة إلى «أمن الوطن من أمن المواطن». لا يتحقق أمن الوطن إلا باستحداث أوضاع تعدّ ملائمة لـ «المواطن» العربي. لا يتعلق الأمر بحلول فوقية مفروضة بل بأوضاع سياسية ملائمة، أوضاع تغير اتجاه جامعة الدول العربية نحو أن تكون جامعة لجميع الدول العربية، معبّرة عن أمنيات جميع العرب، خالية من التناقض بين الأقطار، وعاملة على إزالة الموانع والحواجز أمام انتقال الأفراد العرب وبضائعهم.

خامسًا: الأيديولوجيا والقضية

تهاوت الأيديولوجيات التي اعتادها الناس. ولم تنشأ أيديولوجيات جديدة. ما عاد للتفكير مرجعية. ويظن بعضهم أن الأمر يتعلق بالقضية، قضية الإنسان، بمن فيه الإنسان العربي. لا تموت القضية ما دام الإنسان حيًا. تتعلق القضية بالحياة والوجود. وجود العرب مهدد، والتفكير العربي أكثر عرضة للتهديد لأنه ما عاد يستند إلى قاعدة. قاعدة التفكير هي الأيديولوجيا. الدين شيء والأيديولوجيا الدينية شيء آخر. لدينا الإسلام ولا ندري ما نفعل به. لدينا عروبتنا ولا ندري ما نفعل بها. إذا اقتصرت العروبة الآن على اللغة، فإن الإسلام الراهن يقتصر على الكتاب. ليس مهمًا أن يكون الواحد منهما أكثر قدسية. فجميع أدوات التفكير والتعبير والتواصل تقتصر على الهيكل العظمي للوجود التاريخي لكل منهما.

ليس الكتاب وما بني عليه من سنّة وإجماع وقياس، وفتاوى صحيحة أو غير صحيحة عبر التاريخ. وليست اللغة واشتقاقاتها وما بني عليها من نحو وشعر ونثر وخطابة أعمق مما في الدين واللغة، أو أعمق مما في روح التاريخ. هو ما جعل ممكنًا القول عن حتمية تاريخية ولو ببعض التجوّز. الحتمية التاريخية هي الأمة العربية بدولتها. ولا وجود للأمة من دون الدولة.

تنهار عندنا الأيديولوجيات من أي نوع كانت. الناس يغيرون أفكارهم من أي نوع كانت. هم في الدين يحتاجون إلى إعادة ترتيب العلاقة مع الخالق، إعادة

العهد، وهذا يعني خلخلة في العقيدة الدينية، وإن كان الأمر لا يتعلق بإيمان الناس العاديين. وتنهار العقائد القومية بعد أن أفلست في السلطة، وتحوَّل أصحابها في العراق وسورية عن مبدأ الوحدة. ولم يوحد حزب البعث العراق وسورية عندما كان يحكمهما في وقت واحد. وانهارت الشيوعية الستالينية. والإنسان بشكل عام، والعربي بشكل خاص، بحاجة الآن إلى تأسيس فكري جديد يأخذ الدين إلى الفردية؛ والأمة يبقيها على الأرض مُنزلًا إياها من مفاهيم السماء؛ والماركسية تبقى خلفية ذهنية للنضال وبرنامج عمل في وجه الرأسمالية والليبرالية.

نحتاج إلى تفكير جديد يبني أيديولوجيا جديدة تكون مرجعية للناس في نضالهم ضد الرأسمالية العالمية بأشكالها الإمبريالية والليبرالية الجديدة. ونحتاج إلى وضع برامج عمل تؤدي إلى سياقات فكرية تواجه الضياع الأيديولوجي الذي نحن فيه.

يؤدي الضياع الأيديولوجي بنا إلى تشوش وتساؤل وشكّ، ما يجعل العقل العربي يدور حول نفسه إن لم يبادر المثقفون العرب إلى نسج سياقات فكرية في إطار الأوضاع القائمة. من دون سياقات من هذا النوع لن يتحقق الأمن الفكري - الاجتماعي، وبالتالي لن يكون هناك أمن فردي للمواطن.

تستند الإمبراطورية، متحالفة مع الدول المجاورة ومع الثورة المضادة، على أيديولوجيا جوهرها النيوليبرالية (الخصخصة، إعادة هيكلية اقتصادية باتجاه مزيد من الضرائب يدفع معظمها الفقراء، مع حقوق أقل للفقراء بخفض التقديمات الاجتماعية؛ هذا إضافة إلى تحرير التجارة بالسلع والعقارات والمال، حيث لا يبقى إلا الإنسان مكبلًا اقتصاديًا - اجتماعيًا)، وهذا الأمر سيؤدي إلى مزيد من الحركات الاجتماعية المطلبية في كل قطر عربي، وإلى حركات وحدوية جديدة الإنتاج لنظام سياسي عربي يؤدي إلى خروج الأنظمة العربية من الغيتو التي اختارت الانحصار فيه.

لا بد من مواجهة جامعة الدول العربية كي تتحول من منظمة مفككة، بالأحرى قابلة للتفكك عند الأزمات، إلى منظمة تكون هي دولة الدول العربية، دولة الوحدة مع حفاظ الدول على خصوصياتها القطرية والمحلية. ليس علينا

إنشاء كيان آخر في مواجهة جامعة الدول العربية، بل العمل في مواجهتها من أجل أن تصبح مؤسسة أكثر فاعلية في المجال العربي، ومن أجل أن تصير منظمة تدافع عن حقوق شعوبها في مواجهة الأخطار الخارجية والتدخلات الخارجية وهي كثيرة، عالمية وإقليمية. الوحدة العربية الفدرالية اللامركزية تمر عبر جامعة دول عربية مطورة، لا في مواجهتها. فجامعة الدول العربية نفسها يجدر بها التطور كي تنسجم مع تطلعات الشعوب العربية، وهي تطلعات تأكدت بعد الثورة. وعلى جامعة الدول العربية أن تدرك أن عملها يتحسن وتنظيمها يرتقي بمقدار ما تأخذ مصالح شعوبها في الاعتبار، وتتجه أكثر فأكثر نحو التقريب بين هذه المصالح المشتركة. يواجه العرب بجميع أقطارهم تهديدات مشتركة، فعليهم مواجهة المخاطر بشكل مشترك، ولا يتحقق هذا الاعتماد إلّا بالتنمية القطرية، والاعتماد المتبادل بين الأقطار للتنمية.

إذا كانت الأنظمة العربية تواجه أخطارًا خارجية، فإن الخطر الأكبر هو من شعوبها؛ وتحتاج دولها إلى إجراءات جريئة وجدية في التعامل مع شعوبها لإنجاز متطلبات التنمية والحرية. وعلى جامعة الدول العربية أن تتحول من منظومة قمع (أكثر هيئاتها انتظامًا وفاعلية هي التي تضم وزارات الداخلية)، إلى منظومة تنمية مشتركة ودفاع مشترك.

إن انهيار الأيديولوجيات السابقة المؤدي إلى فقدان المرجعيات والسياقات الفكرية والذهنية والأيديولوجية، إسلامية أكانت أم غيرها، يؤكد الحاجة إلى بدائل لا يتحقق أمن المجتمع المواطن الفرد من دونها.

الانهيارات الأيديولوجية لا تعني انهيار القضية. فالقضية العربية، من العمل الوحدوي، إلى مواجهة إسرائيل، إلى التنمية، إلى مواجهة الأخطار الخارجية، إلى مواجهة النظام الاقتصادي العالمي المعلوم؛ هي تعبيرات عن القضية العربية، وهي مختلفة لقضية واحدة في كل قطر عربي كما على مستوى الأقطار العربية كلها. تموت الأيديولوجيا ولا تموت القضية. ستؤدي هذه القضية إلى متطلبات، والمتطلبات إلى هيجانات مطلبية، وهذه إلى ثورات. ليس المطلوب قمع المطالبات والثورات بقدر ما هو مطلوب إيجاد نظام سياسي عربي(حول جامعة

الدول العربية ومن خلالها) لاستيعاب هذه المواجهات من أجل تلبية المطالبات التي تفرضها القضية العربية.

يتحقق الأمن العربي بتغيير كل قطر عربي، وبتعديل جامعة الدول العربية لتنسجم مع هذه التغييرات. لا يتحقق الأمن العربي بتغيير المواطن والمجتمع، بل بتغيير الأطر السياسية لهذه المجتمعات وأفرادها. قام عهد الاستبداد على الهندسة الاجتماعية؛ أي على مبدأ تغيير المجتمعات وقمع الأفراد كي تأتي الصورة متلائمة مع الطبيعة الاستبدادية للأنظمة.

إن نظامًا عالميًا يجعل المنطقة العربية ساحة لحرب عالمية على الإرهاب، ويتهم شعوبنا بالجهادية التكفيرية، ويصدّر إلينا التخلف بديلًا من الحداثة، والأصولية بديلًا مما بعد الحداثة، هو نظام يهدد الأنظمة العربية ويهدد الدول العربية وجامعتها. لذلك يجدر بهذه النظم وجامعتها التجاوب مع شعوبها للاعتماد عليها في مواجهة الأخطار الخارجية.

لا يقتصر مطلب الثورة العربية على «الشعب يريد إسقاط النظام» فحسب، بل يشتمل «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» أيضًا. هذه هي القضية (العربية) وهي لا تموت بموت الأيديولوجيات السائدة، هي باقية ما دامت الشعوب العربية باقية. وهي ستفرض نفسها بأشكال أكثر عنفًا، ما سيؤدي إلى تهديدات أكبر للأمن، أمن المواطن (الذي لم يصبح مواطنًا بكامل الحقوق بعد) والمجتمع (الذي ما زال محصورًا في آليات قديمة للأنظمة). ومن غير الممكن تحقيق الأمن من دون تعديل جامعة الدول العربية بدولها كي تسير في ركاب القضية لا ضدها.

في غياب حلول سياسية عربية عروبية تطابق الوجدان العربي، وفي غياب حلول تنموية اقتصادية - اجتماعية تلبي حاجات الشعوب العربية بطبقاتها الفقيرة والمهمشة، والتي هي أكثرية السكان، فإن خطر الأصوليات الإثنية والدينية سوف يزداد لأسباب خارجية وداخلية. ليست المسألة في إعداد المنتمي إلى هذا المذهب أو ذاك، ولا إلى هذه الإثنية أو تلك، بل الأهم والأخطر أو أن المجتمع سيتفتت إلى أقليات تؤدي دورًا في تشكيلها. المذاهب، لا الإثنيات وحدها، والصراع الطبقي لن يكون بعيدًا عن التحول إلى صراعات إثنية ومذهبية.

الورقة الثانية

قراءة في التحديات التي فرضها المسار الانتقالي في البلدان العربية: تونس أنموذجًا

أمال قرامي

تحديات المسار الانتقالي في البلدان التي خاضت ثورات أو انتفاضات أو حراكًا أو تحوّلات - لا تهمّ التسمية - عديدة ومتفاوتة من بلد إلى آخر، وتستدعي من الباحث/ الباحثة الحصيف/ الحصيفة التحليل المعمّق المعتمد على مقاربات من اختصاصات عدّة كدراسات العنف والعلوم السياسية ودراسات الأمن الشامل والعلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع وعلم التحليل النفسي والدراسات النسائية ودراسات النوع الاجتماعي/ الجندر ودراسات حقوق الإنسان ودراسات الإرهاب... وغيرها.

لا نهدف في هذه الورقة إلى جمع الحوادث المدرجة ضمن هذه التحديات وتوصيفها، بقدر ما يهمّنا النظر إلى طبيعة هذه التحديات والوعي لانعكاساتها وخطورة ما سيترتّب عنها من نتائج على المدى القريب والبعيد أيضًا.

لمّا كان من الصعب علينا الإلمام بجميع هذه التحديات في البلدان كلها، في هذا الحيّز الزمني المخصّص لهذا البحث، ارتأينا إجرائيًا التركيز على التجربة التونسيّة، مع الإشارة قدر الإمكان إلى تحديات عرفتها بلدان أخرى مثل ليبيا ومصر واليمن وسورية والبحرين وغيرها. كما رأينا أن نتأمّل التحديات المتصلة بالحياة اليومية للمواطنين، التي عرّضت حقوقهم الطبيعية/ الأساسية وحرياتهم العامة للخطر.

أولًا: واقع الحقوق الطبيعية/ الأساسية في ظل المسار الانتقالي

تعتبر الحقوق الطبيعية (مثلما وضّحها جون لوك وجفرسون) جزءًا لا يتجزّأ من منظومة حقوق الإنسان، وتعدّ حمايتها واجبة باعتبار أنّها تمثّل الحد الأدنى الذي يتمتع به الإنسان بحكم تأصّل هذه الحقوق الأساسية في الطبيعة البشرية كالحق في الحياة والحق في الملكيّة... وغيرها.

لئن ثارت الشعوب على أنظمة قمعية عبثت بهذه الحقوق مطالبة بحقها الطبيعي في التمتع بها لكونها لا تخضع لمنّ الحاكم، وراغبة في الآن نفسه في كسب حقوق أخرى تدرج في إطار حقوق الإنسان كالحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية... وغيرها، فإن ما آل إليه الوضع خلال المسار الانتقالي أفضى إلى اكتشاف واقع مخالف وصادم. فإذا انكببنا على تتبع الحوادث سنتبين بروز العنف السياسي في تونس الذي أودى بحياة لطفي نقّض سحلًا وشكري بلعيد ومحمد البراهمي رميًا بالرصاص.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ أفضت مواجهات المؤسسة الأمنية مع الإرهابيين المنسوبين إلى التيار الجهادي إلى اغتيال عدد من الجنود والأمنيين والتمثيل بجثثهم. وليست هذه العمليات حكرًا على البلاد التونسية، إذ ما زالت مصر تعيش على وقع عمليات استهداف الأمنيين، وكذا ليبيا واليمن. وبطبيعة الحال لا يمكن أن نقارن بين ما عاشته هذه البلدان من انتهاكات لحقّ حياة البشر بما جرى في سورية ولا يزال مستمرًا. فنحن أمام اعتداءات وحشية لا يمكن تصنيفها إلا ضمن عمليات الإبادة الجماعية التي تخترق المعايير الإنسانية، وتعصف بالقيم الخلقية والدينية وغيرها.

الناظر/ الناظرة إلى الحال التونسية يلحظ أن التهديد بالقتل ظلّ استراتيجية معمولًا بها على امتداد أعوام الانتقال. فمن فتاوى هدر الدم على خلفية تهمة الاعتداء على الإسلام، إلى التهديد بالتصفية المادية لاختلاف الأيديولوجيات مباشرة وعلى الفضاء الفايسبوكي. ونجم عن توخي هذا النهج الذي يعتمد ترويع عدد من الناشطين الحقوقيين والمثقفين والإعلاميين والفنّانين والسياسيين

وغيرهم تهديد أمن عدد من الشخصيات، ما جعل الحكومة مجبرة على توفير الحماية الشخصية لأكثر من مئتي شخص: رجالًا ونساء (الفنانة نادية الفاني وميّ الجريبي الأمينة العامة للحزب الجمهوري والناشطتين نزيهة رجيبة، وراضية النصراوي وأرملتي الشهيدين: بسمة بلعيد ومباركة البراهمي، وحمّة الهمامي رئيس حزب العمال ونجيب الشابّي رئيس الحزب الجمهوري والباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس... إلخ).

لئن اعتبر التعدّي على حق الحياة في سلّم صدارة الانتهاكات، فإن الاعتداء على حقوق أساسية أخرى كحق التنظيم والاجتماع والتنقّل والملكية، وحرية الاعتقاد وغيرها بقيت ظاهرة لافتة، الأمر الذي جعل فرصة احترام حقوق الإنسان في تدبير الشأن السياسي تضيع لغياب الرؤية الدقيقة لإدارة المرحلة، فضلًا عن استمرار عمل منظومة الفساد.

ثانيًا: الأمن الإنساني ومنظومة الفساد

إن ما يلفت في هذه الانتهاكات المسجلة هو أننا انتقلنا من احتكار الحاكم والعائلة الحاكمة والحاشية الفاسدة في ممارسة العنف بتصفية بعض الأشخاص لأسباب مختلفة إلى تعميم هذه الممارسة نسبيًا. إذ انساقت ميليشيات تنسب إلى حزبي النهضة والمؤتمر إلى «تأديب» المعارضة باستعمال العنف المادي. واعتبرت الجماعات الدينية المتشددة أنّ من حقها هي أيضًا تصفية خصومها ممن اعتبرتهم «أعداء الله» و«جند الطاغوت»، فراحت تخطط عمليات «تطهير» وتنفذ. ولا يخفى أن تراخي حكومتي الترويكا بقيادة «الجبالي والعريض» في تنفيذ القانون أفضى إلى شيوع الإرهاب وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب، فضلًا عن العوائق التي وضعها الحكام الجدد بوجه مؤسسة القضاء، بحيث عجز أهل القضاء عن تحقيق مطلبهم المتمثل في استقلالية القضاء.

انتحر عدد من الأشخاص قبل البوعزيزي الذي اعتبر شرارة الثورة، واندفعت مئات نحو مغامرة الهجرة السرّية أو «الحرقان». فمات منهم عدد كبير غرقًا. وكان سبب هذه المآسي انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وتحوّله إلى منظومة محكمة

الهيكلة. وحين انعدم حق حماية الحياة احترقت الأجساد. ولكن هل اعتبر الحكام الجدد مما حدث فبادروا بصون هذا الحق أم أنهم لم يدركوا كنه ما جرى وانطلقوا في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم، وتلذّذوا بأبّهة الملك متغافلين عن مسؤولياتهم في حفظ حقوق البشر قبل حقوق الله؟

أظهرت بعض الإحصاءات تضاعف نسب الفساد في المؤسسات المختلفة بسبب حال الفوضى وتعاقب السياسيين الذين عُيِّنوا في الأغلب، وفق معيار الولاء الحزبي والأيديولوجي، والمحاصصة الحزبية. فأقصيت الكفاءات واستبعدت الخبرات التي كان بإمكانها تجنيب البلاد أزمات متعددة لعل أهمها الأزمة السياسية بعد بروز الاستقطاب الحدّي، والأزمة الاقتصادية، فضلًا عن تمزق النسيج الاجتماعي وهشاشة الوحدة الوطنية.

إن هذا الالتباس في تدبير الشأن السياسي وانعدام الرؤية وضيق الأفق وعدم قبول الرأي المخالف، فضلًا عن التراجع عن محاربة الفساد في جميع تجلياته القديمة والمستحدثة (تهريب السلاح، الاتجار بالمخدرات، شبكات تسفير الشبان إلى سورية... إلخ) جعل الأرضيّة ملائمة لاستمرار الاشتغال بمنظومة الفساد، والمناخ سامحًا بترسيخ آليات جديدة، ما جعل محاصرة الظاهرة أمرًا عسيرًا.

إضافة إلى تدفق المال السياسي عبر الجمعيات الخيرية المدعومة خصوصًا من قطر والمملكة العربية السعودية، كشفت جمعيات من المجتمع المدني تعنى بمراقبة أداء الحكومات، وعمل الأحزاب وغيرها، وتحرص على تفعيل آليات الحوكمة والشفافية والمساءلة والمحاسبة... إلخ، تواطؤ عدد من القادة الحزبيين في عمليات فساد راوحت بين سوء التصرف في الهبات (فضيحة «الشيراتون غيت» لرفيق عبد السلام صهر الغنوشي، على رأس وزارة الخارجية الذي اتُّهم بسوء التدبير وإبادة مال الوزارة، إقرار بعض وزراء حكومة مهدي جمعة بوجود «ثقب» في الميزانية وأسرار تحيط بهبات «تبخرت»، وتحويل ممتلكات للأسرة الحاكمة لمصلحة عدد من المسؤولين «على غير وجه» كالعكرمي زوجة وزير العدل السابق نور الدين البحيري، واتهام وزير الفلاحة السابق بن سالم مع نائبين

عن حركة النهضة الصادق شورو، والحبيب اللوز بتنظيم سفر الجهاديين إلى سورية... إلخ).

إذا كانت مسؤولية الدولة وفق الأدبيات السياسية والحقوقية حماية الحقوق الطبيعية للمواطنين، وتطوير منظومة حقوق الإنسان بأجيالها المختلفة، فإن التمحيص في تجربة المسار الانتقالي التونسي أبانت عن وجود فجوة بين المنشود والمجسّد على أرض الواقع المعيشي، وبين المتصوَّر والمتخيَّل، والمنفَّذ وفق سياقات تاريخية ثقافية محددة.

بناء على ما سبق يجوز القول إن الحديث عن تحقق الأمن الإنساني في أبعاده المختلفة: الأمن على النفس وعلى الممتلكات لم يتحقق على النحو المرجو باعتبار أن حق الفرد في الحرية هُدِّد. ويرجع ذلك إلى انتشار ظاهرة العنف في جميع أشكاله المادية والمعنوية والرمزية. ولعل شيوع الصور النمطية التي تعد النساء ضعيفات جعلهن أكثر الفئات المستهدفة ضمن هذا المسار الانتقالي. إذ منعت فئات من النساء من ممارسة حق حرية الاختيار. فوجدنا الناشطات يتعرّضن لانتهاكات شتى: القتل أو الاختطاف (ليبيا وسورية) وتشويه السمعة، وعاينّا إكراهًا للنساء وللفتيات على لبس الحجاب أو النقاب، وراوح الضغط الذي مورس عليهن من أجل تغيير نمط عيشهن بين العودة إلى ممارسة زواج القاصرات (اليمن، مصر، تونس) وتأسيس أحزاب تدعو إلى العدول عن مجلة الأحوال الشخصية، وتطالب بالزواج من ثانية (تونس، ليبيا)، ولمسنا حملات شرسة على حقوق النساء بدعوى أنها ذات وشائج بالنظام القديم (التراجع عن قانون الخلع بمصر، منع المرأة من السفر إلا برفقة محرم في ليبيا).

لا يمكن التغاضي عن ظاهرة التحرش الجماعي بالنساء في الفضاء العام في مصر، ومنع النساء المنتميات إلى حزب نداء تونس من عقد الاجتماعات، ذلك كله بهدف الحد من حرية التنقل، وحرمان النساء من المشاركة السياسية وإرجاعهن إلى البيوت قسرًا.

لا يتسنى فهم هذا العنف الممنهج إلا بالنظر إلى الشبكات المنظمة التي وجدت في سياق ما بعد الثورات ما يشجعها على تنفيذ مخططاتها. فهشاشة

المؤسسة الأمنية والإرهاق الذي أصاب الجنود جعلا مراقبة الحدود مهمة مستعصية. ونجم عن هذا الأمر عبور الجماعات المتشددة والمسلحة إلى بلدان ما سمي بالربيع العربي، والتنسيق بين عناصر منتمية إلى القاعدة في شمال أفريقيا لشنّ غزوات متتالية استهدفت أمن العباد وألحقت الأضرار بالممتلكات الخاصة والعامة. ولا يخفى أنّه ما كان بإمكان هذه الجماعات أن تنفّذ أجندتها لو لا تمكّنها من اختراق المؤسستين الأمنية والعسكرية، إذ كشفت البحوث عن تورط عدد من الأمنيين والجنود في عمليات عدة، ومعنى هذا أننا إزاء مظهر آخر من مظاهر الفساد داخل مؤسسات كان من المفترض أن تسهر على تحقيق الأمن في البلاد.

أمام ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتزايد المديونية وهجرة رؤوس الأموال وكثرة الاعتصامات والاحتجاجات بات من العسير الحديث عن وجود ضمانات كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي. فإذا ما عسر حفظ أمن المواطنين بسبب استمرار العمليات الإرهابية، وعسرت مراقبة عمليات تهريب السلع، والحد من ظاهرة التجارة الموازية، والأمن الموازي، ما عاد بالإمكان الحديث عن تمتع الشعوب بالأمن الإنساني. ونجم عن استشراء مشاعر الخوف والإحباط إقبال فئات على الهجرة، أو تقديم مطالب اللجوء، وارتفاع أصوات تنادي بعودة «بن علي» أو «مبارك». وكأن لسان حال عموم المواطنين الأمن قبل الحريات.

تثبت الحوادث التي مرت بها بلدان الانتقال الديمقراطي أنّ السياق التاريخي، والجيوسياسي حال دون تنفيذ مطالب الثوار الذين طمحوا في مزيد من الحريات، وتطوير منظومة الحقوق باعتبارها شروطًا أساسية لولادة المواطن/ ة. فهامش الحرية، حرية التفكير، وحرية التعبير الذي فرحت به الشعوب المنتفضة سرعان ما تقلّص. يكفي أن نتأمل في محاصرة الإعلاميين ومحاكمة الفنانين (مؤدي الراب في تونس) وتشويه سمعة عدد من المثقفين أو تهديد بعضهم بالقتل لنتبيّن عودة التسلط في لبوس مختلف.

أما حرية الاعتقاد التي تعدّ من الحقوق الأساسية فتعرضت هي الأخرى إلى الحد، ودليلنا على ذلك التعامل مع المختلف دينيًا وأيديولوجيًا ومذهبيًا، واللجوء إلى استعمال بيوت الله لشنّ حملات تكفير شملت الرجال والنساء، فضلًا عن

محاكمات انتهكت حرية الضمير بدعوى حماية المقدسات (قضية جابر الماجري في تونس الذي حكم عليه بالسجن بسبب تبادل صور تسيء إلى الرسول على الفايسبوك).

يقودنا استقراء هذه الحوادث إلى تأكيد أن من السهل القضاء على رأس النظام، لكن من العسير أن نشيّد بنيانًا جديدًا تكرّس فيه الحريات، وتوفّر فيه كل الضمانات المؤدية إلى تحقيق الأمن الإنساني الشامل. ويرجع سبب ذلك في تقديرنا، إلى عامل المباغتة. فالذين هبّوا هاتفين: «مساواة، حرية، كرامة وطنية» غامروا وما قدّروا ما ستؤول إليه الحوادث، كان همهم الوحيد كسر جدار الخوف، ولم يكونوا معنيين بالتخطيط لمرحلة ما بعد الثورة.

أما الفاعلون الجدد الذين وجدوا فرصة سانحة لممارسة السلطة فإنهم لم يكونوا أصحاب رؤية فعجزوا بالتالي عن إدارة المرحلة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإزاء ضبابية الرؤية، وتلهف «الصبيان» إلى ممارسة السلطة، و«طفولية» المواقف، وغياب الكفاءة، وتضخّم الأنا، والولع بالتجريب من دون تقدير العواقب واتخاذ البراغماتية مبدأ في إدارة شؤون البلاد، وتسييس الديني وتديين السياسي، والولع بالمسلك النيوليبرالي الاقتصادي، والاستمرار في انتهاج الازدواجية: ازدواجية الخطاب والمواقف والولاء للغرب والشرق... إلخ، فآل الوضع إلى مزيد من التعقيد، وبرز التدخّل الأجنبي في إدارة المسار الانتقالي جليًا. نلمس ذلك في ظواهر جديدة تسللت إلى المجتمع التونسي فسلبت الآباء والأمهات أبناءهم بدعوى ضرورة الجهاد في سورية: جهاد الذكور في ساحات الوغى، وجهاد الإناث في الفراش مؤازرة للمجاهدين. ومن الظواهر الجديدة أيضًا تحوّل البلاد إلى قبلة الدعاة الإسلاميين يشدون الرحال إلى بلاد آن أوان أسلمتها فيؤلبون المتأسلمين على العلمانيين؛ شعارهم في ذلك «موتوا بغيظكم»، وينفقون الأموال على جمعيات خيرية تعمل على تنفيذ مخططات مشبوهة.

لا يمكن التغافل عن غياب الإرادة السياسية لمقاومة الفساد وتفكيك منظومته والتأسيس لمرحلة جديدة تقوم على الشفافية والحوكمة الرشيدة. فكم

من مسؤول تورّط في الفساد في عهد بن علي وجدناه يعود فيولى في حكومة الجبالي والعريض في منصب عالٍ، وكم من مركز بحث أو جمعية موصولين إلى رئاسة الجمهورية تثار في شأنهما شبهات فساد مالي، وكم من مسؤول في الرئاسة أو الوزارات السابقة لا يزال محتفظًا بامتيازاته من بيت وسيارة وجواز دبلوماسي رافضًا التنازل عنها، وكم من مؤسسة إعلامية متورطة في منظومة الفساد تعبث بأخلاقيات المهنة... عدِّد ولا حرج.

إننا إذ نعدّد الأمثلة نبتغي من وراء ذلك إثبات أنّ استئصال جميع العوائق التي تحول دون استتباب الأمن الإنساني الشامل: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا يتطلّب إدراكًا وعزمًا واستعدادًا وحسًا وطنيًا وإرادة سياسية وإيمانًا بضرورة الإصلاح الهيكلي لعديد القطاعات، لعل أهمها المؤسسة الأمنية فالعسكرية فالاقتصادية فالتعليمية.

استنتاجات عامة

- كان من المتوقع بعد ثورات سلمية نادت باحترام الحقوق والحريات وطالبت بالكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية أن تتعزّز الحقوق الطبيعية، وترسّخ، وأن يسير الدفع باتجاه كسب حقوق جديدة طالب المواطنون بدسترتها. لكن ما حدث هو العكس تمامًا، إذ باتت الحقوق الطبيعية مستهدفة في بادرة غير مسبوقة. فهل هو السير عكس التيار بسبب امتلاك فاعلين جدد تختلف رؤيتهم للحياة والسياسة والكون سلطة إدارة المرحلة الانتقالية، وافتقارهم إلى الرشد السياسي، وانسياقهم وراء نزعات تضخم الذات؟

- من المنتظر وفق التجارب التي مرت بها شعوب أنجزت ثورات أن تعيش البلدان العربية مرحلة عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، لكن أما كان بالإمكان تجنيب هذه المجتمعات الرعب والخوف والتهديدات التي تشمل الأمن الإنساني. مبرّرنا في ذلك توافد عدد من الخبراء والسياسيين منذ الأسابيع الأولى من التحوّل، وتكبّد جهات عدة داعمة مصاريف عقد المؤتمرات والندوات ودورات التدريب حتى يتّعظ القادة، ويتعلّم الفاعلون السياسيون والناشطون

وغيرهم من مكوّنات المجتمع المدني كيف «يحصّنون قلاعهم»؟ لكن هُدرت أموال وأوقات، وتمادى الفاعلون السياسيون في غيّهم وضلالهم. فكانوا صمًا بكمًا وعميًا لا يعقلون، وفوّتوا على أنفسهم فرصة حقن دماء الأبرياء، وصون الحقوق والحريات.

- أفضى صراع النخب من جهة، والضغط الممارس على الحكومة من أجل تحسين مستوى العيش من جهة ثانية، إلى شيوع حالة من الابتزاز المتبادل. فتحقيق جملة من المطالب التي تعدّ في خانة اللاحقوق (Les faux droits) أضحى وسيلة لكسب مشروعية السياسي، الأمر الذي عطّل مسار الإصلاح وحال دون تصدر معالجة ملف الأمن الإنساني الشامل قائمة الأولويات في حكومات آثرت خدمة مصالح السياسيين على حساب المصلحة الوطنية، وتعاملت بمنطق الغلبة والغنيمة وسياسة المنّ والعطاء بحسب درجة الولاء.

- لا تكمن معالجة تدهور واقع الحريات وملف الفساد في عامل واحد، فتحقيق الأمن الإنساني يقتضي حلولًا مركبة وهيكلية، منها تطوير أجهزة الأمن الداخلي والرفع من قدراتها الاحترافية، وتأطير العاملين في هذا القطاع حقوقيًا، وتحسين مستوى أجورهم حتى لا يكونوا عرضة للفساد، ومنها وضع السياسات الإصلاحية للمؤسسات كافة، ومنها نشر ثقافة المواطنة التشاركية التي تجعل الفرد مسؤولًا عن مراقبة حسن أداء المسؤولين، ومنها دعم القطاع الإعلامي وتشجيع الصحافة الاستقصائية الكفيلة بفضح شبكات الفساد والانتهاكات، ومنها تجسيد استقلالية القضاء وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن توفر مناخًا ضامنًا للعيش الآمن.

الورقة الثالثة

الصراعات الخارجية وأثرها في منظومة الأمن القومي والإنساني في الأقطار العربية

حسن نافعة

أولًا: جولة في المفاهيم والمصطلحات

يواجه الباحث، حين يعالج قضايا تتعلق بالأمن القومي العربي، معضلة تفرض عليه أن يبذل جهدًا خاصًا لتحديد معنى المصطلحات التي يستخدمها قبل أن يدخل في صميم الموضوع الذي يعالجه. فالشعوب العربية - التي لا يمكن لأحد أن ينكر عمق ما بينها من روابط تاريخية وثقافية تدفعها إلى التطلع نحو بناء دولتها القومية الموحدة - تبدو الآن منشغلة بتفادي الآثار المدمرة لواقع الانقسام والتفرقة أكثر مما تبدو منشغلة بكيفية استدعاء حلم الوحدة من جديد والعمل على تحويله إلى واقع من خلال آليات أكثر مواءمة وفاعلية. ولأن استمرار التناقض بين واقع التجزئة المرير وطموحات الوحدة المراوغة، أو حتى المخادعة، عادة يغري باستخدام مصطلحات غير منضبطة، يتعين على كل باحث جاد أن يحاول تجنب الوقوع في مصيدة هذا النوع من الإغراء، وأن يحاول قدر الإمكان التدقيق في المصطلحات التي يستخدمها. فالشعوب العربية التي لا تزال شرائح من نخبتها تؤمن بانتمائها جميعًا إلى أمة واحدة، هي شعوب مبعثرة بين 22 دولة مستقلة، يحكمها 22 نظامًا سياسيًا مختلفًا. ولأنه يصعب وضع خطوط فاصلة بين «الداخل» و«الخارج» في منطقة يتكرس فيها واقع التجزئة يومًا بعد يوم من دون أن يتمكن من القضاء على حلم

الوحدة، فمن الطبيعي أن يصبح لمفهوم «الصراعات الخارجية في الوطن العربي» معنى يختلف إلى حد كبير عن المعنى التقليدي أو المتداول في الأدبيات.

تنقسم التفاعلات بين الدول إلى نوعين رئيسين: تعاونية وصراعية، ويقصد بالتفاعلات التعاونية تلك التي تستهدف تحقيق مصالح مشتركة بين الأطراف المتنافسة باستخدام وسائل سلمية. أما التفاعلات الصراعية فيقصد بها تلك التي يسعى من خلالها كل طرف إلى تحقيق مصالحه الخاصة دونما اعتبار لمصالح الأطراف الأخرى، مستخدمًا جميع الوسائل المتاحة لديه، بما فيها القوة المسلحة إن لزم الأمر. ومن المعروف أن التفاعلات الدولية، تعاونية كانت أم صراعية، تختلف من حيث درجة حدتها أو كثافتها، وبالتالي يمكن رصدها على مقياس يراوح بين رقمين، أحدهما يمثل الحد الأدنى والآخر يمثل الحد الأقصى. وبينما تقتصر التفاعلات التعاونية في حدها الأدنى على مجرد الرغبة في الإبقاء على جسور التواصل مفتوحة فربما تتدرج تصاعديًا لتصل في حدها الأقصى إلى الرغبة في تحقيق الوحدة الاندماجية بين الأطراف المعنية. أما التفاعلات الصراعية فربما تقتصر، في حدها الأدنى، على مناوشات كلامية، لكنها قد تتصاعد لتصل، في حدها الأقصى، إلى اندلاع حرب شاملة بين الأطراف المعنية.

من المعروف أن أدبيات الصراع تميز بين «الصراعات الصفرية»، أي تلك التي تبنى على حسابات تفترض أن أي مكسب يحققه أحد طرفي الصراع يعني خسارة بالقدر نفسه للطرف الآخر، و«الصراعات غير الصفرية»، أي تلك التي تبنى حساباتها على إمكانية تحقيق جميع الأطراف المنخرطة فيها مكاسب، أو تجنب خسائر قد لا تكون متساوية أو متكافئة بالضرورة. أما إذا نظرنا إلى الصراعات من حيث نطاقها الجغرافي وطبيعة الأطراف المنخرطة فيها، فيتعين التمييز هنا بين الصراعات «الداخلية» أو «المحلية»: ويقصد بها الصراعات التي تنشب بين فاعلين من داخل حدود الدول ويظل نطاق تأثيرها محصورًا داخل هذه الحدود من دون أن يتجاوزها إلى البيئة المحيطة إقليميًا أو عالميًا، والصراعات «الخارجية» أو «الدولية»، ويقصد بها الصراعات العابرة الحدود، حتى ولو كانت محلية المنشأ، خصوصًا تلك التي تنخرط فيها دول أو قوى من الجوار الإقليمي أو من خارجه.

شهد «الوطن العربي» جميع أنواع التفاعلات «الدولية»، التعاونية منها والصراعية. غير أن الخطوط الفاصلة بين ما هو «داخلي» وما هو «خارجي» في هذه التفاعلات لم تكن واضحة دائمًا. لذا تحتاج المفاهيم الواردة في عنوان هذه الورقة، وأقصد بها مفاهيم «الصراع الخارجي» و«الأمن القومي» و «الأمن الإنساني»، إلى بعض الشرح والتوضيح.

1 - مفهوم «الصراعات الخارجية»

إذا انطلقنا من فكرة التسليم بوجود «وطن عربي واحد»، لا «أوطانًا عربية مختلفة»، يتعين علينا حصر الصراعات «الخارجية» في تلك التي تندلع بين أي من الدول المشكّلة لهذا «الوطن العربي الواحد» والدول أو القوى «الخارجية» أو «الأجنبية»، أي غير العربية، ما يتطلب بالضرورة أن نخرج من نطاق التحليل، لا الصراعات التي قد تندلع «داخل» أي من الدول العربية فحسب، لكن تلك التي قد تندلع بين هذه الدول. ولأن الافتراض القائم على وجود «وطن عربي» واحد لا يتطابق مع حقائق الواقع ومعطياته، علينا أن نبحث عن طريقة أدق لتحديد مفهوم «الصراعات الخارجية» بالنسبة إلى نظام إقليمي تتسم تفاعلاته بخصوصية شديدة. فالعالم العربي لا يشكّل دولة موحدة أو «وطنًا» واحدًا، لكنه ينقسم إلى 22 دولة مستقلة تحرص كل منها على سيادتها. لذا يصعب اعتبار الصراعات التي تنشب بينها، وهي كثيرة، صراعات «داخلية». ولأن عددًا من الصراعات التي شهدتها المنطقة بالفعل بدأ «محليًا» قبل أن ينغمس فيه دول عربية أو غير عربية في مراحل لاحقة، فسيكون من الصعب تجاهله أو إسقاطه من التحليل. فعلى سبيل المثال، يصعب التعامل مع الصراعات الطائفية المحتدمة حاليًا بين الشيعة والسنّة في مناطق مختلفة من الوطن العربي، خصوصًا في البحرين ولبنان، أو الصراعات القبلية المحتدمة في مناطق أخرى من هذا الوطن، ولا سيما في ليبيا وجنوب السودان، أو مع الصراعات العرقية المحتدمة في مناطق ثالثة، خصوصًا بين العرب والبربر في شمال أفريقيا أو بين العرب والأكراد في سورية والعراق، كأنها صراعات داخلية أو محلية خالصة.

في سياق ما تقدم، تفرض خصوصية التفاعلات في الوطن العربي إدراج ثلاثة أنماط مختلفة من الصراعات تحت عنوان «الصراعات الخارجية»:

الأول: يشمل أنواع الصراعات كلها التي تضع دولة عربية أو أكثر في مواجهة أطراف غير عربية. يدخل ضمن هذا النمط: الصراع العربي - الإسرائيلي، والنزاع العربي - الإيراني، وغيرها من الصراعات المشابهة.

الثاني: يشمل الصراعات العربية البينية، كالصراع على مناطق حدودية متنازع عليها بين دولتين عربيتين أو أكثر، والصراعات العقائدية بين النظم العربية الحاكمة، وغيرها من الصراعات المشابهة التي قد لا تختلف كثيرًا عن الصراعات التقليدية التي تندلع بين دول العالم المختلفة، على الرغم من خصوصية العلاقة بين دول يفترض أن بينها رابطًا «قوميًا». فالواقع أن الفكرة القومية، على العكس من المتوقع، قد تكون في حد ذاتها سببًا في تأجيج الصراعات في بعض الأحيان، وليس المساعدة في حلها.

الثالث: يشمل أنواع معينة من صراعات «محلية» عابرة الحدود، تندلع عادة لأسباب طائفية أو قبلية أو عرقية، لكنها قد تمس مصالح دول خارجية، عربية أو غير عربية، فتدفعها إلى التدخل، انتهازًا لفرصة أو درء لخطر. يدخل في هذا النمط أيضًا أنواع من الصراعات تسببت فيها ثورات «الربيع العربي».

2- مفهوم «الأمن القومي»

لم يكن للعالم العربي، بحدوده الجغرافية المعروفة حاليًا، وجود قبل عصر الفتوحات الإسلامية. ولأن شعوب هذه المنطقة من العالم هي الوحيدة داخل أرجاء الإمبراطورية الإسلامية التي لم تكتف بالدخول في الإسلام دينًا، وإنما تبنت في الوقت نفسه لغة القرآن لسانًا، فكان من الطبيعي أن تتشكل لها «خصوصية ثقافية» بدأت تعيها وتدركها بالتدريج، خصوصًا بعد أن انتقل زمام القيادة داخل الإمبراطورية الإسلامية الممتدة الأرجاء إلى عناصر غير عربية. وعندما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التحلل، وراحت الأفكار القومية تنتشر في أنحاء الإمبراطورية المختلفة، بما فيها تركيا نفسها، كان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأفكار بشدة في أوساط المثقفين العرب، خصوصًا الدارسين منهم في أوروبا، مؤذنة بميلاد حركة قومية عربية ما لبث عودها أن اشتد تدريجًا. ساعدت في ذلك عوامل

عدة، منها: إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945، تنامي الأخطار المحدقة بأمن الدول العربية، ولا سيما عقب قيام دولة إسرائيل في عام 1948 واندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام نفسه، وبروز دور عبد الناصر كزعيم يحظى بثقة الشعوب العربية، ولا سيما إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، واستعداد مصر الناصرية لقيادة الحركة القومية العربية.

لم يكن غريبًا، في سياق كهذا، أن يظهر مفهوم «الأمن القومي العربي» وأن يكثر استخدامه عدد من الباحثين الذين تعاملوا معه كحقيقة واقعة، كما لم يكن غريبًا أن تنشط الدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة، وأن تظهر إلى حيز الوجود تجارب وحدوية عدة، كان أبرزها تجربة الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية في عام 1958. صحيح أن هذه التجربة لم تقوَ على الصمود أكثر من ثلاثة أعوام، غير أن تجارب وحدوية أخرى تلتها تبنت نهجًا مختلفًا كان بعضها أقرب إلى الفدرالية أو الكونفدرالية، مثل تجربة دولة الإمارات على سبيل المثال. ومع ذلك ما لبثت أسباب التفرقة والانقسام بين الدول العربية أن تغلبت على أسباب الوحدة والاندماج. وسنحاول لاحقًا في هذه الورقة بحث تأثير «الصراعات الخارجية» والدور السلبي الذي مارسته لإضعاف فكرة «الأمن القومي العربي» ومفهومه، وربما أدت إلى تقويض دعائمه أيضًا.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين مفهوم «الأمن القومي» ومفهوم «الأمن الجماعي». فمفهوم «الأمن القومي» لا ينسحب إلا على دول ترتبط في ما بينها بروابط قومية تدفع شعوبها إلى الاعتقاد بأنها تنتمي إلى أمة واحدة وأنها تواجه مصيرًا مشتركًا تقع عليها مسؤولية حمايته من أي أخطار يمكن أن تتهدده، عسكرية كانت هذه الأخطار أم غير عسكرية. ولأن مفهوم «الأمن الجماعي» يركز على الجوانب العسكرية في المقام الأول، ويستهدف حماية الدول في مواجهة أخطار الغزو الخارجي، فيمكن أن تتبناه أي مجموعة من الدول، أيًا كانت كثافة العلاقات في ما بينها، وسواء كانت واقعة في نطاق إقليمي محدد أم في نطاق جغرافي أوسع أم حتى على الصعيد العالمي. لذا يمكن الحديث عن نظام إقليمي للأمن الجماعي، كما يمكن الحديث عن نظام عالم للأمن الجماعي. وعندما

يكون النظام «الإقليمي» نظامًا «قوميًا»، لا يوجد ما يحول دون تبنيه فكرة الأمن الجماعي كخطوة متقدمة تسبق أو تتوازى مع أي خطوات أخرى تستهدف دعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مكوناته.

مفهوم الأمن الجماعي، على مستوى إقليمي أو عالمي، ينطلق من فرضية أن كل عدوان يقع على أي من الدول المشاركة في منظومته يعدّ عدوانًا عليها جميعًا، ومن ثم يتعين عليها أن تتضامن لمواجهته ودحره. أما مفهوم «الأمن القومي» فينطلق من فرضية رفض واقع التجزئة الذي تعيشه شعوب تشعر بانتمائها إلى أمة واحدة، والعمل على تعبئة الجهد والطاقات الرامية إلى تحقيق الوحدة أو التكامل والاندماج بين الأجزاء المبعثرة المختلفة. بعبارة أخرى يمكن القول إن مفهوم «الأمن القومي» أشمل من مفهوم «الأمن الجماعي» الذي يركز على النواحي العسكرية أكثر من تركيزه على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان مفهوم «الأمن الجماعي» يتطلب وجود هيكل جماعي لصنع القرارات التي تكفل الحفاظ على أمن الدول الأعضاء ومنع وقوع عدوان على أي منها أو حدوث إخلال بالسلم الإقليمي أو العالمي، فإن مفهوم «الأمن القومي» يجب أن يشتمل، إضافة إلى ذلك، على خطط وبرامج للتكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي تكفل الانتقال التدريجي من حال التجزئة القائمة إلى حال الوحدة المأمولة.

3- مفهوم «الأمن الإنساني»

يركّز مفهوم الأمن الإنساني على حاجات الأمن من منظور الإنسان الفرد، لا على حاجات الأمن من منظور النظام الحاكم أو من منظور المؤسسات الرسمية للدولة. لذا يختلف مفهوم الأمن الإنساني عن مفهوم «الأمن الجماعي» الذي يركز على وضع السياسات والخطط والبرامج الكفيلة بمواجهة مصادر التهديدات العسكرية للدول المعنية، كما يختلف عن مفهوم «الأمن القومي» الذي يركز على وضع السياسات والخطط والبرامج التكاملية الكفيلة بنقل الأمة من واقع التجزئة الذي تعيشه إلى أمل الوحدة الذي تسعى إلى تحقيقه. لذا يتعين، عند الحديث عن «الأمن الإنساني» في الوطن العربي أن ندخل في الاعتبار العوامل المؤثرة كافة في

حياة الإنسان العربي ورفاهيته، من تعليم ورعاية صحية واجتماعية، والضمانات المختلفة التي تكفل حقوقه السياسية والمدنية، من ناحية، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية أخرى. كما يتعين أن نأخذ في الاعتبار حال الإنسان الفرد في كل قطر عربي على حدة وفي مجمل الأقطار العربية ككل.

ثانيًا: أثر الصراعات الخارجية في الأمن القومي العربي

لم يكن قيام جامعة الدول العربية في عام 1945 إيذانًا بتأسيس إطار مؤسسي لنظام قومي عربي بقدر ما كان، من وجهة نظر بعضهم على الأقل، تكريسًا لواقع التجزئة في العالم العربي. إذ رفضت الدول العربية المؤسسة لجامعة الدول العربية المشروعات الوحدوية كافة، الفدرالية منها والكونفدرالية، مفضلة صيغة المنظمة الدولية التقليدية التي تحافظ على سيادة الدول الأعضاء وعلى المساواة التامة في ما بينهم، على أن تتخذ القرارات بالإجماع، أما القرارات التي تتخذ بالأغلبية فتقرر أنها لا تلزم إلا من يوافق عليها فحسب. غير أن الضعف المؤسسي الذي اتسمت به جامعة الدول العربية في بداية نشأتها لم يكن كافيًا لنفي السمة «القومية» تمامًا عن «نظام إقليمي عربي» كرست جامعة الدول العربية وجوده رسميًا حين إنشائها. ولا جدال في أن قيام جامعة الدول العربية عبّر بوضوح عن وجود حد أدنى من المصالح المشتركة بين الدول العربية، تعين عليها أن تتعاون معًا لتنميتها، خصوصًا أن هذا الحدث تواكب مع بروز أخطار خارجية مشتركة فرضت عليها أن تتعاون لمواجهتها.

كانت الدول العربية، منذ أول لحظة على تأسيس جامعة الدول العربية، تدرك بوضوح أنها تواجه مصدرين رئيسين من مصادر التهديد المشترك: الاستعمار التقليدي والمشروع الصهيوني. فمعظم الدول العربية، بما فيها الدول المؤسسة للجامعة، كان محتلًا احتلالًا مباشرًا أو غير مباشر بواسطة قوى أوروبية مختلفة: بريطانية أو فرنسية أو إيطالية أو إسبانية، وكان المشروع الصهيوني الذي هدف إلى إقامة دولة يهودية على الأرض الفلسطينية، قد أنجز جانبًا كبيرًا من مخططاته بمعاونة بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين بعد إصدارها «وعد بلفور»، وبات

قيام الدولة اليهودية على جزء من التراب الفلسطيني، على الأقل، قاب قوسين أو أدنى. لذا لم يكن غريبًا أن يفرد ميثاق جامعة الدول العربية ملحقين خاصين ضمّنهما التزامًا عربيًا جماعيًا بالعمل المشترك لتحقيق هدفين رئيسين:

- إنهاء الوجود الاستعماري في جميع البلدان العربية وتمكين الشعوب العربية التي لم تتحرر بعد من الاستعمار من الحصول على استقلالها السياسي.

- مواجهة المشروع الصهيوني والعمل بجميع الوسائل المتاحة للحيلولة دون قيام دولة يهودية على أي جزء من الأرض العربية، والالتزام بتقديم كل دعم ممكن للشعب الفلسطيني إلى أن يتمكن من الحصول على استقلاله سواء في مواجهة بريطانيا، الدولة المنتدبة على فلسطين، أم في مواجهة الحركة الصهيونية التي تتخذ من الانتداب البريطاني غطاء لمشروع استعماري استيطاني يهدد الأمة العربية كلها، لا فلسطين فحسب.

كان هذا الإدراك كافيًا لتأكيد أن مصادر نظرية «الأمن العربي»، كما عبّر عنها ميثاق جامعة الدول العربية، تقوم على دعامتين أساسيتين: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء الاستعمار الأوروبي والتصدي للمشروع الصهيوني في المنطقة. لكن حين نجحت إسرائيل في إلحاق هزيمة كبيرة بالدول العربية في حرب 1948 ساهمت بدرجة كبيرة في تثبيت دعائم الدولة الصهيونية، بدأت تُكتشف أمام الدول العربية مظاهر خلل بنيوي في مفاهيم العمل العربي المشترك وآلياته، كان من أبرزها:

- خلل ظاهر في هياكل صنع القرار وآلياته في جامعة الدول العربية. وحاولت الدول العربية تصحيح هذا النوع من الخلل بإبرام «معاهدة دفاع مشترك» في عام 1950 تؤسس لنظام الأمن الجماعي العربي. وأدخلت هذه المعاهدة، نظريًا على الأقل، تطويرًا مهمًا في آليات صنع القرار، بتغيير الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الجماعي العربي واعتماد قاعدة الأغلبية الموصوفة، وهي أغلبية الثلثين، بدلًا من قاعدة الإجماع المنصوص عليها في ميثاق الجامعة.

- خلل كامن في طبيعة النظم الحاكمة في الدول العربية، إذ كشفت حرب 1948 عن تهافت هذه الأنظمة وتغلغل مظاهر الفساد فيها. لذا وقر في ضمير عدد من الضباط العرب ممن شاركوا في هذه الحرب أن التغيير المطلوب يجب أن يطال النظم العربية الحاكمة نفسها كشرط لا غنى عنه لتمكين الشعوب العربية من مواجهة التحديات التي تحيط بها من كل جانب. وفي هذا السياق يمكن القول إن الحرب العربية الأولى في مواجهة إسرائيل وضعت بذرة سلسلة انقلابات عسكرية انتهت باستيلاء العسكريين على السلطة في دول عربية عدة، أبرزها مصر. إذ تمكنت مجموعة صغيرة من «الضباط الأحرار» من الاستيلاء على السلطة في مصر في 23 تموز/ يوليو 1952، وسرعان ما تطور هذا «الانقلاب العسكري» إلى ثورة شاملة شكلت نقطة تحول في مسار المنطقة وأدت إلى حدوث تغييرات هائلة مسّت جوانب الأمن العربي كافة، كان بعضها إيجابيًا بينما كان الآخر سلبيًا إلى حد كبير.

لتوضيح أثر الصراعات الخارجية في «الأمن القومي العربي» منذ النشأة الرسمية للنظام الإقليمي العربي وحتى الآن، رأينا تقسيم هذه الفترة الممتدة، التي تقترب من ثلاثة أرباع القرن، إلى ثلاث مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى: بدأت منذ تأسيس جامعة الدول العربية واستمرت حتى حرب أكتوبر 1973، ويمكن أن نطلق عليها «مرحلة المد القومي».

المرحلة الثانية: بدأت عقب حرب أكتوبر 1973 واستمرت حتى اندلاع حرب الخليج الأولى في عام 1990، ويمكن أن نطلق عليها «مرحلة الانحسار القومي».

المرحلة الثالثة: بدأت عقب حرب الخليج الأولى في عام 1990 واستمرت حتى اندلاع شرارة ثورات «الربيع العربي» في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، ويمكن أن نطلق عليها «مرحلة الانهيار القومي».

يمر العالم العربي حاليًا، منذ بداية «الربيع العربي» بمرحلة رابعة لا تزال في ذروة تفاعلاتها، ومن ثم يصعب تحديد معالمها النهائية أو التكهن بما قد تسفر عنه من نتائج.

1 - مرحلة المد القومي

فرض الإدراك العربي المتزايد بوجود «أخطار خارجية» تهدد أمن العالم العربي ككل، خصوصًا بعد الهزيمة التي ألحقتها إسرائيل بجيوش الدول العربية مجتمعة في عام 1948، ضرورة أن تسعى هذه الدول إلى الحد من خلافاتها البينية قدر الإمكان، وأن تعمل على تقوية آليات «العمل العربي المشترك»، وذلك من خلال إقامة نظام فاعل للأمن الجماعي على مستوى جامعة الدول العربية. غير أن هذا الإدراك سرعان ما اصطدم بطبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي راح يتشكل تدريجًا عقب الحرب العالمية الثانية وبدأت معالمه تتبلور بوضوح منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي. ففي سعيها إلى إعادة ترتيب أوراقها على ساحة الصراع الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، أصرت الولايات المتحدة على إقامة سلسلة أحلاف عسكرية لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفياتي والحيلولة دون تغلغله في مناطق يعتبرها العالم الغربي ضمن مناطق نفوذه. ونظرًا إلى الأهمية المحورية لمنطقة الشرق الأوسط القريبة من الاتحاد السوفياتي، حرصت الولايات المتحدة على انخراط العدد الأكبر من دولها في سلسلة الأحلاف العسكرية التي سعت إلى إقامتها في ذلك الوقت في مواجهة «المعسكر الشيوعي». ولتذليل العقبات التي تحول دون انضمام الدول العربية وإسرائيل معًا إلى الحلف أو الأحلاف المقترحة، سعت الولايات المتحدة إلى التوسط لإيجاد تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

غير أن مصر كانت، حتى قبل اندلاع ثورة 1952 ووصول عبد الناصر إلى السلطة، ترفض فكرة الانضمام إلى أحلاف عسكرية من حيث المبدأ، واقترحت، بدلًا من ذلك، تفعيل اتفاق الدفاع العربي المشترك والتركيز على إقامة مشروعات كبرى للتنمية، باعتبارهما من أكثر الوسائل فاعلية لدعم صمود شعوب المنطقة في وجه التهديدات السوفياتية المحتملة. واعتقدت مصر، ولا سيما بعد وصول عبد الناصر إلى السلطة، أن الانضمام إلى أحلاف عسكرية يكرس واقع الاحتلال ويبقي على القوات البريطانية في منطقة القناة. أما في ما يتعلق بالجهد الأميركي الرامي إلى التوسط لإيجاد تسوية للصراع مع إسرائيل، فلم يكن بوسع مصر إلا الترحيب به بدايةً، لكنها سرعان ما اكتشفت أنها أمام طريق مسدودة لأن إسرائيل لم تكن

على استعداد لإنجاز أي تسوية سلمية تستجيب إلى الحد الأدنى من المصالح المصرية، علاوة على المصالح الفلسطينية. ومن المعروف أن مصر كانت تتمسك في ذلك الوقت بضرورة أن تتضمن أي تسوية ترسيم الحدود النهائية بطريقة تضمن تواصلها الجغرافي مع دول المشرق العربي. وعندما رفضت مصر في ذلك الوقت المبكر تسوية الصراع بالشروط الإسرائيلية، سعت إسرائيل إلى عرقلة الجهد الرامي إلى التوصل إلى اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر، وأصرت على فرض تسوية بشروطها قبل أي انسحاب لبريطانيا من قاعدتها العسكرية في منطقة السويس. ولممارسة أقصى قدر من الضغط على مصر قامت إسرائيل بشن غارة دموية على قطاع غزة في 28 شباط/ فبراير 1955 راح ضحيتها عشرات الجنود المصريين، غير أن مصر لم تذعن لهذا الضغط العسكري، وحاولت الحصول على السلاح من المصادر الغربية التقليدية، وعندما رفضت بريطانيا والولايات المتحدة تزويدها بالسلاح، قررت إبرام صفقة سلاح مع الاتحاد السوفياتي، وكان هذا أول قرار استراتيجي تجرؤ دولة عربية على اتخاذه ويترتب عنه تغيير قواعد إدارة الصراع في منطقة الشرق الوسط وعليها.

تفاعلت الشعوب العربية إيجابيًا مع عبد الناصر ورأت فيه زعيمًا عربيًا قادرًا على تحقيق طموحاتها في الحرية والكرامة والوحدة. لذا راحت تؤيده بحماسة منقطعة النظير، وراحت حماستها تزداد اشتعالًا مع تزايد إصرار عبد الناصر على تحدي إسرائيل والقوى الغربية. إذ رد عبد الناصر على قرار الولايات المتحدة سحب تمويلها لمشروع بناء السد العالي بتأميم قناة السويس، وعندما ردت بريطانيا وفرنسا على قرار التأميم بالتواطؤ مع إسرائيل لشن عدوان عسكري على مصر ومحاولة إسقاط عبد الناصر بالقوة، صمد عبد الناصر وازداد التفاف الجماهير العربية حوله والتمسك به زعيمًا. لكن سرعان ما تبين أن الشعوب العربية تقف في ناحية، بينما يقف بعض الحكام العرب، من أمثال نوري السعيد في العراق وكميل شمعون في لبنان، في ناحية أخرى.

تصاعد المد القومي بدرجة كبيرة، وبعد أزمة السويس التي خرج منها عبد الناصر منتصرًا، إلى درجة دفعت الزعماء السوريين إلى الإلحاح على

طلب الوحدة مع مصر. وعندما أعلنت الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية في شباط/ فبراير 1958، ازدادت حماسة الجماهير العربية اشتعالًا، واندفع المد القومي إلى درجة هددت موازين القوى السياسية لغير مصلحة القوى المعادية للوحدة العربية في عدد من الدول العربية، خصوصًا في لبنان والأردن. وحاول الملك حسين إنقاذ عرشه في الأردن، فردّ على إعلان الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية بإعلان «الاتحاد العربي» بين فرعَي الأسرة الهاشمية الحاكمَين في العراق والأردن. لكن ما هي إلا أسابيع قليلة حتى أطاح عبد الكريم قاسم النظام الملكي في العراق، ومعه الاتحاد الهاشمي، ما أدى إلى تصاعد الضغط الجماهيري على النظامين الحاكمين في الأردن ولبنان لحثها على الانخراط في مسيرة الوحدة العربية بزعامة عبد الناصر. ولم تجد هذه النظم أمامها من سبيل للدفاع عن بقائها ومصالحها إلا الاستعانة بالخارج واستدعاء القوات الأجنبية لحمايتها، فتوجهت قوات المارينز الأميركية إلى لبنان، وتوجهت قوات المظلات البريطانية المحمولة جوًا إلى الأردن. وفي هذه اللحظة بدت الحركة القومية العربية في ذروة مدها، وتصور كثيرون أن الوحدة العربية الشاملة آتية لا ريب، وأن «الأمن القومي العربي» الحقيقي والشامل لن يأتي إلا من خلال قيام الدولة العربية الموحدة.

عندما يعود البحث بالذاكرة إلى الوراء يسهل إدراك أن هذه الصورة البراقة لم تكن إلا لقطة عابرة، وربما خادعة، في مسيرة النظام العربي، لأنها كانت تخفي وراءها الكثير مما كان يرتكب داخل هذا النظام من أخطاء، وما كان يحاك ضده من مؤامرات خارجية. فبعد أقل من ثلاثة أعوام من قيام «الجمهورية العربية المتحدة»، تمكنت القوى المعادية، من داخل المنطقة وخارجها، من توجيه ضربة قاصمة أدت إلى انهيار تجربة الوحدة الوليدة وانفصال سورية عن مصر في أيلول/ سبتمبر 1961. وما كان لهذه القوى أن تنجح في توجيه تلك الضربة الموجعة لولا أخطاء قاتلة ارتكبها نظام عبد الناصر في سورية، ولا سيما المشير عبد الحكيم عامر وجماعته، وتورط حكام عرب، في مقدمهم الملك سعود بن عبد العزيز، في مؤامرات لضرب الوحدة، بالتعاون مع قوى أجنبية، كُشف عنها النقاب لاحقًا.

لم تنته مرحلة المد القومي بمأساة الانفصال وحدها. إذ مرّ اليمن الشمالي بمرحلة من عدم الاستقرار جرى في خلالها انقلاب عسكري بقيادة عبد الله السلال، نجح في إطاحة أسرة حميد الدين وإعلان اليمن جمهورية في 26 أيلول/ سبتمبر 1962. ولأن الإمام البدر تمكن من الهرب إلى السعودية التي راحت تمده بالسلاح على أمل تمكينه من استعادة سلطته المفقودة، قرر عبد الناصر الاستجابة لطلب السلال بإرسال قوات مصرية إلى اليمن، ثم راح عبد الناصر يتورط شيئًا فشيئًا في المستنقع اليمني إلى أن وصل عدد القوات المصرية هناك إلى سبعين ألف جندي. ولأن القبائل المؤيدة لعودة النظام الملكي في اليمن لقيت دعمًا عسكريًا من السعودية والأردن، إضافة إلى دول أخرى غير عربية، بدت أزمة اليمن أقرب ما تكون إلى حرب عربية - عربية. وبهذه الطريقة استُدرجت مصر إلى مصيدة لاستنزاف جيشها على مدى ثمانية أعوام، وبالتالي لاحت أمام إسرائيل فرصة ذهبية لشن حرب شاملة على ثلاث دول عربية تمكنت في إثرها من إلحاق الهزيمة بجيوشها. ولا جدال في أن هزيمة 1967 كانت بداية النهاية لمرحلة المد القومي. فعلى الرغم من صمود عبد الناصر بعد الهزيمة وتمكنه من إعادة بناء الجيش الذي انتصر وثأر للهزيمة في 1973، فإن القدر لم يمهله واختطفه الموت قبل أن يذوق طعم الانتصار.

نخلص من هذا العرض السريع لحال الأمن العربي في تلك المرحلة إلى جملة من النتائج نجملها في الآتي:

- ارتبطت نشأة النظام الرسمي العربي بتأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945. غير أن هذه المؤسسة الإقليمية لم ترقَ إلى مستوى طموح التيار القومي الأسبق من حيث النشأة.

- كشفت هزيمة الجيوش العربية على يد إسرائيل في حرب 1948 عن مواطن خلل كثيرة في بنية النظام العربي، جرت محاولة علاجها من خلال معاهدة للدفاع العربي المشترك أسست، من الناحية النظرية على الأقل، لنظام عربي للأمن الجماعي، لكن هذا النظام ظل حبرًا على ورق من دون تفعيل.

- تلقى التيار القومي دفعة قوية بعد الثورة المصرية التي قادها تنظيم الضباط الأحرار في عام 1952. إذ وجد هذا التيار ضالته في شخص عبد الناصر الذي فرض

نفسه زعيمًا لا ينازع في العالم العربي. وبتبني الدولة المصرية في عهده لسياسة قومية ناشطة تؤمن بالوحدة العربية وبأهمية العمل العربي المشترك، وتسعى إلى حشد الطاقات والموارد العربية لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمة العربية، بدأت تظهر بوضوح معالم نظرية أمن قومي عربي تقوم على رفض الأحلاف العسكرية، والتصدي للأطماع التوسعية الصهيونية، وتحقيق تنمية معتمدة على الذات... إلخ.

- تناقضت هذه السياسة «القومية» مع مصالح قوى معادية داخل الوطن العربي وخارجه. إذ لم تتردد القوى المعادية داخل الوطن العربي في استدعاء الجيوش الأجنبية للدفاع عنها في مواجهة المد القومي، مثلما حدث في أزمتي الأردن ولبنان في عام 1958، ولم تتردد القوى الخارجية في شن الحرب على مصر مرتين لإسقاط عبد الناصر، مثلما فعلت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عام 1956، وإسرائيل في عام 1967.

- ارتكب النظام المصري في عهد عبد الناصر، الذي اتسم بعدد من مظاهر الاستبداد، أخطاء كثيرة كانت لها تأثيرات سلبية كبيرة في مسيرة العمل المشترك وفي منظومة الأمن القومي العربي. وبرزت هذه الأخطاء بوضوح في الطريقة التي أديرت بها أزمات عدة، كأزمة الوحدة والانفصال في سورية، وأزمة اليمن في بداية الستينيات، كما انعكست سلبًا على أداء الجيش المصري إبان العدوان الإسرائيلي في عام 1967.

2- مرحلة الانحسار القومي

أتاحت حرب أكتوبر 1973 فرصة جديدة لإعادة تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك في إطار رؤية أكثر واقعية لمفهوم «الأمن القومي العربي» ولتعظيم قدرة النظام العربي على مواجهة التحديات الخارجية. فلم يسبق للعمل العربي المشترك، منذ تأسيس النظام العربي الرسمي، أن تجلى بصورة أكثر وضوحًا وفاعلية مثلما حدث قبيل هذه الحرب وفي أثنائها. فقبل بدء العمليات العسكرية، استطاعت دولتان عربيتان: مصر وسورية، تنسيق خططهما العسكرية لشن حرب متزامنة ومتوازية على جبهتي الصراع مع إسرائيل، وساهمت دول عربية عدة في

تمكين الجبهتين المصرية والسورية من الصمود عسكريًا وسياسيًا عقب العدوان وأرسل بعضها قوات قبل الحرب وفي أثنائها، والتزمت الدول النفطية استخدام النفط سلاحًا فاعلًا في المعركة... إلخ. ومع ذلك تبين في ما بعد أن حرب أكتوبر لم تكن، من منظور السادات على الأقل، إلا حرب «تحريك» لتسوية سياسية بأكثر مما كانت حرب «تحرير» للأراضي العربية المحتلة بقوة السلاح. ومن المفارقات أن أنور السادات الذي قاد بنفسه أكبر مشهد للتضامن العربي في أثناء الحرب، كان من أجهض هذا التضامن بالسياسات التي انتهجها عقب الحرب، والتي تعارضت تمامًا لا مع التزامات مصر القومية فحسب، وإنما أيضًا مع ثوابت السياسة الخارجية لمصر الوطنية. إذ قادته هذه السياسة في النهاية إلى التوجه إلى القدس في عام 1977، ثم إلى توقيع معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل في عام 1979، أخرجت مصر من معادلة الصراع العسكري مع إسرائيل قبل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة لهذا الصراع.

شكّل خروج مصر من معادلة الصراع العسكري مع إسرائيل، ضربة موجعة للأمن القومي العربي، غير أن التراجع الفعلي للمد القومي بدأ فعليًا عقب حرب 1973 مباشرة، وأصبح لبنان الساحة الرئيسة التي جرت فيها محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية في مقدمة لتصفية التيار القومي ككل. فمن المعروف أن عبد الناصر سعى إلى إضفاء وضع قانوني على وجود المقاومة الفلسطينية المسلحة في جنوب لبنان (اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969)، ونجح في إنقاذ القيادة الفلسطينية من مذبحة أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن. غير أن إقدام السادات على إدخال تغيير جوهري في ثوابت السياسة المصرية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي أحال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لقمة سائغة في عيون الساعين إلى تصفية القضية الفلسطينية (وما أكثرهم)، وشكلت الحرب الأهلية في لبنان، التي انطلقت شرارتها في 13 نيسان/ أبريل 1975، غطاء لهؤلاء جميعًا. فما أن زار السادات القدس حتى وجدت الحكومة الإسرائيلية، حتى قبل إبرام معاهدة سلام رسمية مع مصر، أن الطريق أمامها باتت مفتوحة وممهدة للشروع في تصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة في الساحة اللبنانية. ففي 14 آذار/ مارس 1978 أقدمت إسرائيل على غزو جنوب لبنان ونفذت «عملية الليطاني»

التي استهدفت إنشاء «حزام أمني» بعمق 10 كلم، وتمكنت من تجميد عمليات المقاومة المسلحة عبر الحدود اللبنانية. ثم سنحت لها الفرصة من جديد بعد اغتيال السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، للعمل على استئصال المقاومة المسلحة نهائيًا من لبنان. لذا لم تتردد في اجتياح هذا البلد العربي في 6 حزيران/ يونيو 1982، وتمكنت بالفعل بمساعدة أطراف محلية من حصار العاصمة بيروت وإجبار نحو خمسة عشر ألف مقاتل فلسطيني على مغادرة لبنان، بل وشاركت في ارتكاب مجازر بشعة في مخيمي صبرا وشاتيلا راح ضحيتها نحو 3000 فلسطيني ولبناني من المدنيين.

لم يكن إبرام مصر معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل في عام 1979 الحدث الأكثر أهمية أو خطورة من حيث تأثيراته المحتملة في قضايا الأمن القومي العربي، حيث جاءت الثورة الإسلامية في إيران في العام نفسه لتشكل حدثًا موازيًا لا يقل أهمية أو خطورة من حيث تداعياته وتأثيراته. فكانت الساحة اللبنانية مجددًا المسرح الرئيس الذي تجري من فوقه المحاولات الرامية إلى إعادة تشكيل موازين القوى وقواعد اللعبة الجديدة في المنطقة، خصوصًا بعد قرار صدام حسين إعلان الحرب على إيران وانشغال المنطقة بصراع آخر غير الصراع العربي - الإسرائيلي. إذ تبنت إيران الثورة سياسة مناقضة تمامًا لسياسة إيران الشاه، خصوصًا في جميع ما يتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة وإسرائيل. وأعلنت إيران منذ اللحظة الأولى لنجاح الثورة الإسلامية تأييدها التام للقضية الفلسطينية، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وقطعت علاقتها بإسرائيل وسلّمت مقر سفارتها في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وكان من الطبيعي، في سياق كهذا، أن تندفع تفاعلات المنطقة في اتجاهات متناقضة. فعراق صدام حسين الذي حاول أن يطرح نفسه زعيمًا للتيار العروبي وسعى إلى ملء فراغ القيادة الذي تركته مصر الساداتية عقب إبرامها معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل، بدأ ينظر إلى إيران الخمينية، لا إلى إسرائيل، باعتبارها مصدر التهديد الرئيس على أمنه القومي. ولذلك ما أن قرر شن حربه على إيران حتى انهار «معسكر الصمود والتصدي» الذي سعى إلى قيادته في مرحلة سابقة، وبالتالي بدأت تظهر إلى حيز الوجود حال استقطابية جديدة في

العالم العربي تمحورت حول الموقف من إيران الثورة أدت إلى تراجع القضية الفلسطينية إلى مرتبة متدنية في قائمة الأولويات العربية. فتشكل محور مناهض لإيران الثورة، يقوده العراق ويضم دول مجلس التعاون الخليجي، في مواجهة محور آخر داعم لها تقوده سورية ويضم القوى السياسية العربية الرافضة للتسوية بالشروط الإسرائيلية. ولأن المحور الأول تقارب مع مصر وساهم في فك عزلتها على الرغم من استمرار التزامها بمعاهدة السلام مع إسرائيل، فكان من الطبيعي أن تظهر إيران بمظهر القوة الإقليمية الأكثر حرصًا على القضية الفلسطينية من بعض الدول العربية. وبعد أن نجحت إيران في إعادة تنظيم صفوف الشيعة في لبنان وأدت دورًا محوريًا في تأسيس حزب الله الذي حمل على عاتقه عبء مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، أصبح لها موطئ قدم ومعقل مهم للنفوذ في قلب العالم العربي، وراح هذا النفوذ يزداد تدريجًا مع تنامي الإنجازات التي حققها حزب الله لاحقًا في مواجهة إسرائيل. وهكذا بدا النظام الإقليمي العربي بلا قيادة وفي حال ارتباك شديد. وعندما توقفت الحرب العراقية – الإيرانية وقرر الخميني «تجرع كأس السمّ»، بدا العراق كأنه حقق انتصارًا مهمًا وراح يؤهل نفسه لاستعادة دوره القيادي المفقود، لكنه أخطأ الحساب وتحول قراره إلى غزو الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 إلى كارثة، لا على العراق وحدها، وإنما على النظام الإقليمي العربي كله الذي انتقل من مرحلة الانحسار إلى مرحلة الانهيار.

نخلص من هذا العرض السريع لحال وأوضاع الأمن العربي في تلك المرحلة إلى جملة من النتائج نجملها في الآتي:

- كان إبرام السادات لمعاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل البداية الحقيقية لتراجع المد القومي العربي وانحساره، الأمر الذي أدى إلى ارتباك أداء المؤسسات الرسمية للنظام العربي بعد تراجع دور مصر القيادي، وإلى تراجع الشعور الجماهيري بالانتماء القومي بعد تراجع موقع القضية الفلسطينية ومكانتها في هذا النظام.

- أضاف نجاح الثورة الإسلامية في إيران أحمالًا جديدة على عاتق النظام العربي، لم يستطع النهوض بها. فاعتبر بعض الدول العربية، وفي مقدمه العراق،

أن إيران الثورة أصبحت مصدر التهديد الرئيس على الأمن القومي العربي، بدلًا من إسرائيل.

- لم تكن الحرب التي شنها العراق على إيران حرب ضرورة وإنما حرب اختيار، وأدت إلى فتح جبهة جديدة للصراع مع دولة إقليمية مهمة في اللحظة نفسها التي كانت هذه الدولة في طريقها لتشكل عمقًا مهمًا وداعمًا للقضية الفلسطينية، وترتب عنها استنزاف مادي ومعنوي كبير للنظام العربي.

3- مرحلة الانهيار القومي

شكّل قرار صدام حسين احتلال الكويت وضمها في 2 آب/ أغسطس 1990، أيًا تكن مبرراته أو دوافعه، أكبر ضربة وجهت لا إلى النظام الإقليمي العربي الرسمي فحسب، وإنما إلى الفكرة القومية العربية ذاتها. فبسببه أحست دول وشعوب عربية عدة أن التهديدات المباشرة لأمنها يمكن أن تأتي من داخل النظام العربي نفسه، لا من خارجه بالضرورة، الأمر الذي فتح الباب واسعًا لا لتبرير شن حرب على العراق فحسب استهدفت تدميره وإخراجه نهائيًا من معادلة الصراع مع إسرائيل، وإنما لعودة النفوذ والاستعمار الغربي إلى دول المنطقة أيضًا. إذ شاركت جيوش دول عربية في «حرب تحرير الكويت» بقيادة عسكرية وسياسية أميركية، وهي الحرب التي دفعت دول الخليج العربي القادرة ماليًا إلى تحمّل تكلفتها المادية بالكامل. وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى بدأت القواعد العسكرية الأميركية والغربية تنتشر في معظم دول الخليج العربي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مصر وسورية - الدولتان العربيتان الرئيستان اللتان شاركتا في حرب تحرير الكويت - حاولتا انتهاز الفرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما بقي من سمعة النظام العربي، من خلال صيغة أمنية تحفظ لهذا النظام بعضًا من استقلاليته وعروبته، فكان «إعلان دمشق». وتمحورت فكرة هذا الإعلان حول وجود دائم لقوات مصرية وسورية في منطقة الخليج في مقابل التزام خليجي بتقديم استثمارات كافية للتعجيل بعملية التنمية في مصر وسورية. غير أن هذه الفكرة سرعان ما سقطت بدورها بسبب القوى الغربية مدعومة باعتراضات من

قوى خليجية محلية ما عادت تطمئن على أمن بلادها إلا بضمانات غربية، لا ضمانات عربية. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية حاول استثمار مشاركته في «حرب تحرير الكويت» بقيادة أميركية لدفع الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي والضغط على إسرائيل للتوصل إلى تسوية عادلة لهذا الصراع. وبدت الولايات المتحدة في ذلك الوقت راغبة في الضغط على إسرائيل بالفعل لحملها على المشاركة في مؤتمر مدريد الذي لم تكن متحمسة له، وهددت بتجميد قروض ضخمة كانت قد وعدت بها، ما اضطر إسرائيل في النهاية إلى المشاركة على مضض في المؤتمر المذكور. ومع ذلك نجحت إسرائيل في النهاية في تفريغ المؤتمر من مضمونه، على الرغم من مشاركتها فيه، قبل أن تتمكن لاحقًا من إفشاله تمامًا. وحين وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عاجزة ومكشوفة تمامًا من أي غطاء عربي، أبرمت اتفاق «أوسلو» الذي أجبرها على إلقاء السلاح قبل ضمان تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، فكان وبالًا على الشعب الفلسطيني.

لم تقتصر التأثيرات الناجمة عن قرار صدام بغزو الكويت في المنطقة العربية أو في منطقة الشرق الأوسط، وإنما كانت لها تأثيرات عالمية صبت كلها في النهاية في اتجاه إضعاف النظام العربي، وأغرت بمضاعفة المحاولات الرامية إلى الإجهاز التام عليه.

على الرغم من أن الأزمة لم تقضِ بالكامل على نظام صدام حسين، فإنها أخرجت العراق تمامًا من نطاق التأثير في تفاعلات النظام العربي وفتحت الباب أمام احتمالات تقسيم العراق بعد تمتع الأكراد في شمال العراق بما يشبه الحكم الذاتي تحت الحماية الأميركية. واستمرت الحال على هذا المنوال إلى أن وقعت حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 التي هزت المجتمع الأميركي والعالم. ووجد اليمين الأميركي المتطرف بقيادة بوش في هذه الحوادث فرصة قابلة للاستثمار لإحكام الهيمنة الأميركية المطلقة، على العالم ككل، وعلى المنطقة العربية بصفة خاصة، ولو بقوة السلاح. وفي هذا السياق أقدمت الولايات المتحدة على غزو العراق واحتلاله وتغيير نظامه الحاكم، لكن ذلك صبّ في النهاية في مصلحة

تعظيم النفوذ الإيراني في العراق، لا في مصلحة الولايات المتحدة التي اضطرت إلى الانسحاب من هذا البلد العربي تحت ضغط التكلفة المادية والبشرية الهائلة.

استغلت إسرائيل بدورها حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 على طريقتها. فوجد شارون أن الفرصة باتت سانحة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية لا تختلف كثيرًا عن تنظيم القاعدة التي تمكنت من ضرب الولايات المتحدة في عقر دارها، كما وجدها فرصة للتحلل من التزامات عدة تجاه القضية الفلسطينية، مهما تكن واهية، بموجب اتفاقية أوسلو. فلم يتورع عن تنفيذ خطته الرامية إلى إجهاض أوسلو، التي أدت إلى فرض الحصار على ياسر عرفات في «المقاطعة»، ثم تصفيته بدس السم له. فطويت، أو كادت تُطوى، صفحة التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي. ثم استدارت إسرائيل لتصفية حساباتها مع المقاومة المسلحة.

كان حزب الله اللبناني قد بدأ يؤكد وجوده يومًا بعد يوم كقوة مقاومة للمشروع الأميركي – الصهيوني في المنطقة، وأدى من خلال تحالفه الاستراتيجي مع سورية وإيران دورًا حاسمًا في إفشال المخططات الإسرائيلية تجاه لبنان. فتمكن الحزب من إجهاض محاولة إسرائيل فرض تسوية بشروطها على لبنان، ونجح في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني من دون قيد أو شرط، وذلك أول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي. وحين عادت إسرائيل لتحاول الانتقام لاحقًا من حزب الله، مستغلة الأوضاع الناجمة عن حوادث أيلول/ سبتمبر وما تبعها من احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، فشنت حربًا شاملة على لبنان في عام 2006، وبدا صمود حزب الله أسطوريًا، كما بدا المحور الإيراني السوري المتحالف مع حزب الله ركيزة أساسية في مواجهة المشروع الأميركي الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة. وراحت إسرائيل تسعى إلى تأجيج النعرة الطائفية، خصوصًا بين السنة والشيعة، لا داخل لبنان وحده، وإنما في العالم العربي كله.

ثم عادت إسرائيل وحاولت تكرار التجربة ذاتها في قطاع غزة، على أمل تصفية المقاومة التي تقودها حركة حماس هناك، فشنت في نهاية عام 2008 وبداية 2009 حربًا شاملة على القطاع، غير أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها.

إذ عجزت عن تصفية حركة حماس أو حتى في إضعاف نفوذها السياسي في القطاع أو الحد من قدراتها العسكرية. لذا بدا محور إيران - سورية - حزب الله - حماس، على الرغم من انهيار النظام العربي، كأنه حائط الصد الوحيد في مواجهة المشروع الأميركي - الإسرائيلي في المنطقة. واستمرت الحال على هذا المنوال حتى هبوب رياح التغيير على المنطقة العربية في نهاية 2010 وبداية 2011، في ما عُرف بـ«الربيع العربي».

خاتمة

تقدم ظاهرة «الربيع العربي» في حد ذاتها دليلًا إضافيًا يؤكد أن المنطقة العربية تشكل كتلة بشرية قائمة بذاتها، وتتمتع بخصوصية حضارية وثقافية تميزها من باقي مناطق العالم، بصرف النظر عن الفروق السياسية والاجتماعية القائمة بين الشعوب والدول العربية المختلفة. ولا جدال في أن هذه الخصوصية ساهمت في تعميق الانتماء لدى الشعوب العربية كافة بأنها تنتمي إلى أمة واحدة تواجه مصيرًا مشتركًا، الأمر الذي يفسر سبب انتقال عدوى الثورات العربية بسرعة إلى عدد كبير من الدول العربية بعد اندلاع شرارتها في تونس في نهاية عام 2010، وسبب تفاعل باقي الشعوب العربية بقوة مع مطلب التغيير الذي رفعت شعاره هذه الثورات، حتى في الدول التي لم تصل إلى الحال الثورية. وعلى الرغم من أن ثورات «الربيع العربي» لم تكتمل ولم تتمكن حتى الآن من تحقيق أهدافها كاملة، إذ لا تزال تشهد حالات مد وجزر، فإن مجرد اندلاع هذه الثورات وانتشارها على هذا النحو ينطوي في حد ذاته على دلالتين مهمتين جدًا لصلتهما بقضية الأمن القومي العربي:

الدلالة الأولى: إن الشعوب العربية بدأت تدرك بوضوح أن عدم فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك لا يعود إلى خلل في بنية هذه المؤسسات، أو حتى في ضعف الشعور بالانتماء القومي لدى الشعوب، بقدر ما يعود إلى خلل في بنية الأنظمة السياسية العربية التي يتسم معظمها بالاستبداد والفساد، ولذا فمن الطبيعي أن تفتقر إلى الإرادة السياسية التي تدفعها إلى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، ذلك أن هذا التفعيل سينتقص من صلاحياتها بالضرورة. بعبارة

أخرى يمكن القول إن الشعوب العربية بدأت تدرك بوضوح أن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك يبدأ بتغيير الأساس الذي تقوم عليه هذه المؤسسات، أي بتغيير الأنظمة السياسية العربية ذاتها واستبدالها بنظم تعبر عن إرادة شعوبها.

الدلالة الثانية: بدأت الشعوب العربية تدرك بوضوح في الوقت نفسه أن فاقد الشيء لا يعطيه. ولأن النظم الاستبدادية هي بطبيعتها نظم فردية وبالتالي نقيض المؤسسية، في وقت يتعذر فيه قيام أي عمل عربي مشترك إلا من خلال منظومة مؤسسية، يصبح استبدال النظم الاستبدادية أو الفردية بنظم ديمقراطية أو مؤسسية، على مستوى كل دولة عربية على حدة، شرطًا لا غنى عنه لبناء مؤسسات إقليمية قادرة على النهوض بالعمل العربي المشترك.

نخلص مما تقدم إلى أن نجاح ثورات «الربيع العربي» في استبدال النظم الاستبدادية القديمة بنظم ديمقراطية حديثة سيشكل دفعة هائلة لمصلحة العمل العربي المشترك وسيساعد في علاج الخلل البنيوي الكامن في مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة حاليًا، وبالتالي في استبدالها بشكل حاسم بمؤسسات أكثر فاعلية قادرة على النهوض بالوظائف الأساسية للنظام العربي، وفي طليعتها تحقيق الأمن القومي.

لكن ما علاقة ذلك كله بقضية الفساد. العلاقة واضحة تمامًا. فالفساد، ونقصد هنا الفساد الكبير الذي يعد في جوهره لونًا من ألوان الفساد السياسي، هو الوجه الآخر للاستبداد. ولأن الفساد والاستبداد وجهان لعملة واحدة، فمن الطبيعي أن يؤدي قيام نظم ديمقراطية حقيقية إلى تقليص حجم الفساد إلى أدنى درجة ممكنة لأن النظم الديمقراطية هي وحدها القادرة على استحداث الآليات الضرورية لمكافحة الفساد، خصوصًا الفساد الكبير والعمل وفق قواعد الشفافية والرقابة السياسية والقضائية والمحاسبة.

هل تنجح ثورات «الربيع العربي» في التأسيس لنظم ديمقراطية أم أنها، على العكس من ذلك، ستساعد في إيجاد حال من الفوضى ربما تتحوّل إلى حروب أهلية وطائفية، وبالتالي ستقوض دعائم الدولة الوطنية نفسها قبل أن تتمكن من بناء نظم ديمقراطية؟ هذا هو السؤال. والإجابة عنه تخرج عن نطاق هذه الورقة.

المناقشات

• عبد النبي العكري

سؤالي إلى الدكتورة أمال قرامي: ما مدى صحة ما يطرحه حزب النهضة التونسي من أنه مختلف عن السلفيين وأنه ضد الفكر السلفي، وأن لا علاقة له مطلقًا به، وأنه يمثل الإسلام المعتدل؟ السؤال الثاني إلى الدكتورحسن نافعة، تحدثت عن الصراعات البينية؛ واستبعدت الصراعات البينية العربية، أو الصراعات الداخلية، ووضعت بينها حدًا فاصلًا بينها وبين التدخلات الخارجية مع أننا نعرف جميعًا أن هذه الصراعات تحركها قوى خارجية، وهي المستفيدة منها. ثم إنك تكلمت في النهاية على فرضيتين، إمّا استمرار الفوضى بسبب تدخل القوى الخارجية واستغلالها أو تحريكها الصراع المذهبي. مع أننا نعلم أن الأمة العربية ليست الوحيدة المستهدفة، فالصين استهدفتها خمس دول كبرى، واستطاعت أن تجد من يقود الصينيين ويوحدهم في مقاومة هذه القوى الخارجية. إننا دائمًا نعظم شأن العامل الخارجي، على الرغم من أن مصيبتنا تكون في كثير من الأحيان من صنع أيدينا. فما مدى صحة هذا الأمر؟

• صباح ياسين

أود التعليق على ورقة الدكتورحسن نافعة الذي عرض لنا بتوصيف تاريخي تتابع حال الأمة العربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، لكن كنت أتمنى منه أن يركّز على التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العربي. فلجميع الكيانات السياسية في العالم مشكلاتها الداخلية، لكن تفعيلها وتعظيمها يكون تلبية أطماع

وتدخلات خارجية؛ المشكلة الكبرى هي أن خريطة الوطن العربي رُسمت في الخارج، ولم ترسم باستحقاقات داخلية. أود باعتبارك أستاذًا في العلوم السياسية أن تستخدم اللغة بشكل رصين. ورد في حديثك شنّ العراق حربًا على إيران. وفي الحقيقة لا يوجد قرار دولي ينص على هذا، ولا يوجد توصيف لهذا، فكل ما يقال إنه كان صراعًا بين بلدين. وعلينا ألا ننسى أن لإيران تدخلات قديمة في العراق قبل عام 1980، فالعراق استقل في عام 1920، ونازع إيران على شط العرب. كما أن لإيران تدخلات في منطقة الخليج العربي ولا أود أن أعرضها. أتمنى أن يشار إلى هذا التدخل الخارجي، مثل التفكك الراهن في العراق، والصراع المذهبي الدموي الذي يعانيه هذا البلد العربي. ولا نعرف متى سيكون هناك حل منصف لمصلحة العراق والأمة العربية.

- **محمد عبد الشفيع عيسى**

تعقيبًا على كلام الأستاذ الفضل شلق أرى أن الافتراض الأكثر قابلية للتحقق في المنطقة العربية هو إلباس الصراعات الإثنية والهوياتية والعرقية على اختلافها في المنطقة العربية، لبوس الصراعات الاستعمارية في المرحلة القادمة.

أما في ما يتعلق بما ذكرته الدكتورة أمال قرامي فأود القول إن المرء يكتشف أن في الحالين التونسية والمصرية أوجه تشابه كثيرة في المرحلة الحالية، أكثر مما كنا نتوقع؛ فهناك قضية مشتركة أهتم بها شخصيًا اهتمامًا شديدًا، وأسألك الرأي فيها، إذ نواجه ما يمكن اعتباره، ولو في الظاهر، تناقضًا دائرًا بين قطبين متعارضين: حرية الوطن وحرية المواطن... بقاء الدولة ووجودها والحريات العامة... حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن الوطني والإنساني. لا أود الدخول في تفصيلات كثيرة لكن الأمثلة واضحة، مثل الجدل في مصر في شأن قانون التظاهر وأحكام الإعدام الجماعية وتحصين عقود الدولة مع المستثمرين. هل ترين أننا فعلًا أمام نوع من (الحتمية) لظهور هذا التناقض أم أن هناك حلًا؟ وإذا كان ثمة حل؛ فما هي ملامحه؟

بالنسبة إلى الدكتورحسن نافعة، حيث ساح بنا سياحة أكاديمية رفيعة، لكنني

تمنيت لو ركّز على الوضع الحالي، أي على أثر الصراعات الخارجية في الأمن القومي والإنساني بعد حوادث 2011، وعلاقتها بقضية الفساد. هنا أود القول إن القوى الخارجية تلاعبت في الفترة الأخيرة، بعد ثورة 2011، بمتغيرات الأوضاع الداخلية في مصر وفي تونس وسورية واليمن وليبيا، وأدى ذلك إلى إشعال فوضى عارمة في المنطقة العربية، التي أعتبرها البيئة الحاضنة للفساد.

• **محمد حركات**

أوجه سؤالي إلى الدكتورة أمال قرامي: هناك دستور جديد شارك في صوغه جميع الأطياف السياسية في تونس، ومن بين ما نص عليه حرية الاعتقاد، فما هي حدود هذا الدستور، هل سيفتح أبوابًا جديدة وما هي مخاطره التطبيقية؟ أما السؤال الثاني فإلى حسن نافعة، يقال اليوم في سورية وما يحدث الآن أنه بداية هندسية لخريطة جيو - استراتيجية جديدة في المنطقة، فهل ستكون خريطة مدمرة أم خلاقة؟

• **خانزاد أحمد عبد**

أوجه سؤالي الأول إلى الأستاذ الفضل شلق في شأن الهوية، فبعد أكثر من قرنين ما زلنا نجابه الغرب بوصفه الغازي والمستعمر والمحتل. تفضلتم بالحديث عن الإمبريالية والاستعمارية والتآمر، فضلًا عن تشويه الثقافة والهوية العربية، حيث تحوّل المواطن من شقيق إلى عدو، وتُرجم هذا على أرض الواقع... شاهدنا نشوب حروب طائفية ومذهبية في أكثر من دولة عربية. والمعضلة تكمن في ظهور حركات متطرفة ترجمت أفكارها إلى حروب ونزاعات طائفية. فهل هذه الثورات - بعد المرحلة الإمبريالية والتدخلات الأجنبية - هي لتغيير الأنظمة السائدة، أم أنها أزمة وجودية لا غير؟

بالنسبة إلى الدكتورة أمال قرامي التي طرحت موضوعها بشكل واضح وربطته بموضوع الفساد ربطًا جيدًا. أود أن اسأل، عندما نرى القوانين التونسية قبل الثورة، كان هناك تطور ملحوظ، خصوصًا في ما يتعلق بحقوق المرأة، فهل أفرزت الثورة التونسية تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أم مُست الأنظمة

السياسية فحسب؟ وباعتبار تونس رائدة الثورات العربية، فهل هذا المس إيجابي أم سلبي؟

أما سؤالي إلى الدكتورحسن نافعة، فكيف يتحقق تنظيم الأسس الديمقراطية وأمن المواطن، وهل تكون إفرازات الثورة سلطة عسكرية ثانية؟ إننا نتحدث عن دولة مؤسساتية وحكم مدني واحترام حقوق الإنسان. وشخصيًا أرى أنه كلما أُبعد العسكريون عن المؤسسات المدنية، حافظنا على حقوق الإنسان بالقوانين الداخلية. لكنني أختلف تمامًا مع الدكتورصباح ياسين في شأن الحرب العراقية - الإيرانية. أما في شأن ما قالته الدكتورة نيفين مسعد، فليس موضوعنا من بدأ الحرب. فعندما قامت الثورة الإيرانية حدث ذلك وكانت إيران تمر بمرحلة ضعيفة جدًا.

سلوى العنتري

كلامي موجه إلى الدكتورة أمال قرامي وعرضها الأوضاع في تونس، وسأتحدث عن الجزئية الخاصة بالمرأة. ذكرت أن هناك ممارسات عنف ضد المرأة، ورأينا ذلك يحدث في مصر منذ اليوم الأول لثورة 25 يناير. أذكر في شهر آذار/ مارس، أي بعد أقل من شهرين على ثورة 25 يناير وفي يوم المرأة العالمي، اتجه بعض الناشطات إلى ميدان التحرير للاحتفال في جو الثورة، فتعرض للتحرش وتهديدات وكلام مذل بذيء من اللحظة الأولى. وتحول الأمر في ظل حكم التطرف الديني إلى أكثر من مجرد تحرش، فشهدنا اعتقالات جماعية للنساء. أنت تتكلمين على عدم وجود إرادة تدفع الحكومة إلى التدخل. هنا كان النظام من يفعل ذلك، فأقصى درجات العنف وأسوأها مورست ضد المرأة المصرية، لإجبارها على الابتعاد عن المجال العالم. المرأة المصرية كانت تواجه وتظهر متحدثة في وسائل الإعلام، وتعلن أنها على الرغم من كل شيء ستنزل إلى ميدان التحرير، وتعلن أن هذا لا يمنع النساء من المشاركة في العمل العام واستمرار الثورة. أسألك باعتبار أن تونس كانت الأنموذج دائمًا في ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة، وهو ما نطمح إلى تحقيقه في مصر، ما هو وجه المقاومة الآن للمرأة التونسية؟ يعني هل هناك اعتداء أو محاولات اعتداء على مكتسبات قوانين الأحوال الشخصية؟ وما ردة فعل المرأة التونسية على العنف الذي يمارس ضدها.

• **باسل البستاني**

لدي ملاحظات تتعلق بالأوراق الجديرة بالاهتمام:

ورقة الفضل شلق

ثورة المعلومات التي ترافقت مع تعاظم زخم العولمة وانتشار وسائل الاتصال، ولدت في مخاضها اقتصاد المعرفة. ولادة اقتصاد المعرفة، وهو منتوج هيأته دينامية اندماج رأس المال البشري والاجتماعي والهيكلي مشكلة مركّب مدمج هو رأس المال الفكري. أقول، هذا المنتوج بدوره أحدث ثورة نوعية على الصعيد الحضاري، حيث انتقلت خلال ذلك قاعدة الاقتصاد من الندرة إلى الفيض، والإنتاجية من التناقص إلى التعاظم. ومع ذلك كله انتقلت البشرية تاريخيًا من المستوى الحيواني إلى المجتمعي، والآن إلى الإنساني ومحوره العقل.

أطلق الموقع المحوري للعقل «ثنائية» تتضمن وجود الإنسان برمته: فهو أطلق حرية الإنسان من قيد وجوده المادي، وبالتالي مكّنه من تجاوز ذاته كي يدركها. وبذلك أيضًا، تملّك قدرات إدراك صفات خالقه. بعبارة أخرى، خَلقُ الإنسان في أحسن الصور جعله مدركًا لوجوده الكوني والأرضي معًا: إن العقل مكّن الإنسان الآن من أن يشغل موقع مركز الكون، وفي ذلك تأكيد وترسيخ للمعرفة الإلهية لا نقضًا لها.

ورقة أمال قرامي

عنوان البحث ربما يوحي بأن محور قضية الأمن الإنساني يتعلق بقضايا الحرية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، لكنها ليست كذلك. فقضية الأمن البشري تشمل أبعاد التنمية كلها: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. بعبارة أخرى، حدودها هي حياة المجتمع بأفراده وكلية حركته معًا. من ناحية ثانية، يحوي مضمون العنوان في طياته قضايا جدلية متعلقة بأولويات التنمية: هل هي السياسية والثقافية أم الاقتصادية والاجتماعية؟ وفي كلتا الحالين، يتضح من العنوان أنه يقتصر على بعض الأبعاد، لا كلّها.

ما يحصل في تونس الآن يسترجع مخاضات الثورة الفرنسية التي استغرقت أكثر من عشرة أعوام كي يتسنى لها أن تكتشف طريقها النابليونية، فجاءت بعيدة عن جوهر مبتغاها. وكما يبدو، فإن «الثورة التونسية» بانطلاقتها تعود إلى نقطة التكوين الأولية. لكنها إذ ترفض ما تعرضت له من حرمان وفقدان حرية لأربعة قرون، فإنها لا تزال تحاول اكتشاف اتجاه مسارها ومعنى وجودها. وهذا يعني أنها تتحرك من دون بوصلة واضحة حيث تفتقد متطلبات التنظيم والاختيار.

يشير استشراف التجارب العربية كلها وللعقود الماضية بوضوح إلى إفلاس متكرر للثورات والحركات بأيديولوجياتها المختلفة: القومية والشيوعية والاشتراكية والدينية، لذا نتساءل: هل ثمة بصيص أمل لنجاة الثورة الوليدة وإيقاف انجراف التيه والفوضى التي تعيشها حاضرًا؟

ورقة حسن نافعة

الأمة ليست مجرد كتلة تراكمية، إنما هي كينونة عضوية دينامية. وإن يكن لكل أمة مرتكزات وجودها، فإن للأمة العربية خصوصية لا تشبهها أمّة في العالم. من حيث المبدأ، القول إن الأمة هي الجوهر والشعب وجودها، فجميع أمم العالم ينصهر فعليًا وجودها في جوهرها، ومن ذلك تصبح الأمة والشعب كلًا واحدًا.

أما الأمة العربية فهي استثناء، فجوهرها يتعايش مع أكثر من عشرين كيانًا تمثل شعوبها القائمة. هذا التناقض المركزي في الكيان العربي تجسد أخطر إفرازاته في أنه أوجد «شخصية ثنائية» للفرد العربي: جُعل قطري الممارسة اليومية، لكنه قومي التطلع، وهذه حال تولّد الحيرة في الاختيار، وبالتالي ارتباك المسار.

لا ريب في أن ذلكم مأزق تاريخي تعيشه الأمة العربية اليوم، وإن تجاوزه لا يأتي إلا بتحقق الاندماج العضوي بين جوهرها ووجودها، كيما يكون العامل الحاسم في إلغاء هذا التناقض التاريخي المصطنع، وآلية التكامل الاقتصادي تُتَوّجه وحدةٌ تضمن انسجام الأمة مع وجودها.

• **نادر فرجاني**

أرى أن التحول الديمقراطي في بلدان ما أسميه «التحرير العربي» تعثر بسبب ارتقاء تيار سياسي يميني فاشي يتمسح بالإسلام إلى سدة السلطة. فكل ممارسة في السلطة كانت نابعة من موقف سياسي يميني فاشي يتاجر بالإسلام، ولا علاقة له بالإسلام. فهذا التيار لم يتورع عن التورط في أشكال جديدة من الفساد، إضافة إلى تصالحه مع جميع أشكال فساد الأنظمة السابقة التي قامت الثورات الإسلامية عليها ولم تنجح. وتعقيبًا على حديث حسن نافعة، فإن هذا التيار كان على استعداد للتنازل عن قضايا الأمن الوطني والاستقلال الوطني أكثر من الأنظمة التي قامت الثورة لإسقاطها. لكن بعد قول هذا كله أعتقد أن هذا جزء من مخاض أي ثورة شعبية عظيمة. وفي النهاية الأمر محسوم لمصلحة الشعوب، وأهداف الثورات العربية في الحرية والعدل والكرامة الإنسانية.

• **أميمة كمال**

أود أن ألفت إلى أنه قبل الحديث عن دور المؤسسات الدولية وتأثيرها في الأمن القومي في الدول العربية، لا بدّ من الإشارة إلى دور القوى الغربية الرأسمالية ومدى تأثيرها في صوغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية. لدي عدد من الأمثلة، وسأركز على مصر بحكم أن المعلومات عنها متاحة لدي أكثر من غيرها. نحن نعتمد طوال الوقت على المعايير الدولية في تقويم الأداء الاقتصادي لبلادنا، ونعتمد دومًا على معايير التقويم المعدة لنا سلفًا، التي تقيس لنا مدى تقدمنا بصرف النظر عن مستوى معيشة شعوبنا وفقرائنا والطبقات العاملة لدينا. وغالبًا ما تأتي معايير هذه المؤسسات مناقضة تمامًا للمصلحة العامة، ولمصلحة المجتمع نفسه. لدينا ما يسمى تقرير ممارسة الأعمال الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. ودائمًا توضع مصر في مرتبة متدنية في هذا التقرير. وأسباب هذا التدني أن معايير تلك المؤسسة أن تكون تكلفة فصل العامل في المنشآت العاملة في الدولة أقل ما يمكن، أي إنه كلما ازداد الضغط على الطبقات العاملة وزاد الظلم والغبن عليها، تقدمت الدولة في مؤشر تلك المؤسسة الدولية.

هذا يدلل على أنه ينبغي أن نضع معايير أخرى مغايرة للمعايير التي نعمل عليها، فمثل هذه التقارير تدفع الحكومات إلى البدء بإجراء تعديلات في قواعد الاستثمار مثلًا، وقوانين العمل حتى تتمكن من التقدم في هذا المؤشر... هذا معناه أننا ضد مصلحة المجتمع والعمال. ثمة مثل آخر أن البنك الدولي أصدر تقريرًا يقر فيه بأن العدالة الاجتماعية في عهد حسني مبارك تحققت إلى حد لا بأس به. والمشكلة في مصر، أن طموحات المصريين كانت أعلى من أن تتحقق. فالبنك الدولي يعتبر أن الاقتصاد المصري حقق معدلات نمو مرتفعة، وهذا حقيقي. لكن أين كان يذهب نتاج تلك الاستثمارات؟ إلى الطبقة العليا، وهي شريحة كانت تستحوذ على 40 في المئة من الاستهلاك. أما الـ 20 في المئة الأفقر، فكان نصيبهم لا يزيد على 9 في المئة في العام الذي سبق الثورة، طبقًا لإحصاءات جهاز الإحصاء الحكومي في مصر. هذا المعيار يراه البنك الدولي عادلًا ومعقولًا للمجتمع المصري. ونحن كحكومات ننجر خلفه، فنعدّل قوانيننا ونصيغ قوانين فاسدة كي تلائم المعايير التي وُضعت لنا. فنحن في مصر أجرينا تعديلًا على قانون الضرائب في عام 2005، فبدلًا من أن يكون التهرب من الضرائب «جناية»، جعلناه مجرد «جنحة» حتى نحمي المتهربين من الضرائب من عقوبة السجن لفترات طويلة. نفعل هذا كله كي تضعنا المؤسسات الدولية في مرتبة متقدمة في مؤشراتها. لا بد من أن نبادر نحن كمجتمع عربي بوضع مؤشرات مغايرة تمامًا... علينا أن نبدأ بالتفكير في صوغ مؤشرات مختلفة عما تضعه لنا المؤسسات الدولية.

ثمة تعليق أخير على ورقة سابقة عن الفساد في الدول العربية تحدثت أن نسبة الفساد في السعودية أقل من دول عربية كثيرة. وفي هذا الصدد لا بد من طرح السؤال مجددًا ما الدلائل على ذلك؟ وما المعايير التي استُند إليها للتحقق من تلك النتيجة، ونحن ندرك جميعًا أن قدر الشفافية المتاح في المملكة السعودية لا تجعلنا حتى قادرين على التيقن من تلك النتائج. أخلص أن علينا انتهاز هذه الفرصة لنفكر في مبادرة لوضع معايير أخرى نحاسب أنفسنا بها، ونلزم حكوماتنا أن تحاسب عليها، ولا نترك الأمر لمؤسسات الحكومة لتحاسب بها نفسها.

• **نيفين مسعد**

لدي ثلاثة أسئلة: أبدأ بالدكتورحسن نافعة. أخشى أن الفرق الذي وضعه الدكتورنافعة بين الداخل والخارج، حرمنا من دراسة بعض الصراعات شديدة الأهمية والتأثير وعواقبها في الوقت الحالي من حيث عدد الضحايا، وعدد اللاجئين، والموارد الاقتصادية. لأن هذه تعرف بأنها صراع داخلي. فعلى سبيل المثال الصراع الدائر في سورية، ما نسبة أنه داخلي، وما نسبة أنه صراع بين تركيا وإيران... ما نسبة أنه داخلي، وما نسبة أنه صراع بين الأمم المتحدة وروسيا. وهل التطورات في مصر تطورات داخلية محض أم أنها صراع إرادات بين الولايات المتحدة وروسيا أيضًا. لن أتكلم على الأهداف العربية لأنها ليست مشمولة وفق هذا التعريف.. وإلى أي مدى يمكن أن نعتبر أن ما يحصل في مصر شبيه بما يحصل في أوكرانيا. أعتقد أن المسألة بحاجة إلى تشبيك أكثر من تسليط الضوء على مسألة التكلفة الإنسانية العالية لبعض الصراعات التي تصنف بأنها صراعات داخلية.

سؤالي الآخر موجه إلى الدكتورة أمال قرامي، لماذا لا نكون صريحين... بما أن هناك تشابهًا بين الحالين المصرية والتونسية، إذ لدينا ثلاثة قوى أساسية: قوة التيارات الإسلامية بقدرتها على الحشد والتبعية، وقدرة المؤسسة العسكرية باعتبارها القوة المنظمة وذات التاريخ الوطني وقوى المجتمع المدني من مثقفين ومؤسسات المجتمع المدني غير المنضوي إلى الفئة الأولى لأنه مختلف فكريًا وغير منضوٍ إلى الفئة الثانية، لأنه ليس مجتمعًا معسكرًا في ظل عدم تسييس الجيش في الحال التونسية، وفي ظل عدم تنظيم المجتمع المدني. فالحدث الكبير الذي شهده المجتمع المدني في تونس بالذات في أعقاب الثورة المصرية في 30 حزيران/ يونيو، ومنحه الأمل في أن يسلك مسلكًا مشابهًا يمكنه من خلاله تغيير الأوضاع وإطاحة حكم الإسلاميين والأصوليين. لكن في ضوء ما انتهت إليه التجربة المصرية، تراجع هذا المجتمع المدني. المرشح عودة النظام القديم، خصوصًا أنه يعدّ الحزب المناضل أو المكافئ لثورة التيار الأصولي، فهل سنضع أنفسنا ثانية في ثنائية النظام القديم وفي مواجهة التيار الأصولي، كما كان لدينا شفيق – مرسي. المؤسسة العسكرية هناك لن تتدخل، ولا يوجد مجتمع مدني قادر على إحداث تغيير.

السؤال الأخير موجه إلى الأستاذ الفضل شلق. لا أظن أن صراع الهويات وتعظيم مرجعية الذات مرتبط بتطورات السوق العالمية وتحوّلها من سوق سلعية إلى سوق مالية. فلو قُدّر للإخوان المسلمين في عام 1928 وما بعدها ألا يصطدموا بالنظام الملكي وألا يمارسوا العنف، لكان هناك شأن آخر. فصراعات الهويات في الوطن العربي كله، وعدم التسامح غير مرتبطة بمسألة التطور في الاقتصاد العالمي. وأنا أزعم أنه لو أجيدت إدارة الاختلاف في الإثنية مع الأكراد في العراق من خلال تجربة الحكم الذاتي، ومع الإثنيات غير العربية في السودان لما وصلنا إلى انفصال جنوب السودان، ولا حتى إلى شبه انفصال. أتصور أن المسألة متعلقة بالنظرة إلى الاختلاف، وعدم قبول الاختلاف، لا بالتطور في الاقتصاد العالمي. قد يكون هذا فاقم الأمر، لكنه لم يحرّكه.

- **الفضل شلق يرد**

أعتقد أن الأمر يتجاوز السؤال عن الثورات العربية، وتغير أنظمة والأزمة الوجودية. نحن في مرحلة انتهاء الأيديولوجيا الدينية الأصولية للإخوان المسلمين، فقبلها انتهت الأيديولوجيا القومية، ولا أقول الأمة العربية، فرواد السعي نحو الوحدة العربية والمسألة القومية قضية أخرى. وكذلك انتهت الأيديولوجيا الليبرالية بدورها. نحن في مرحلة انتهت فيها الأيديولوجيا، ولم تبدأ مرجعية أيديولوجيا أخرى، ولذلك نشعر بالإحباط. فالوضع العربي هو ثورة حقيقية، لأن أسس الإيمان والثوابت الفكرية كلها تنهار، أو انهارت. وأعتقد أن هذا من حسن حظ المحبطين، ذلك أن هذا العقل العربي المغلق منذ أمد بعيد بدأ ينفتح الآن. ثمة فرق بين أن يكون الله أمرًا موضوعيًا أو منغرزًا في الذات. دعونا نبقيه أمرًا موضوعيًا. أمّا الذي أصبح منغرزًا في الذات فنتماهى معه ونصبح بذلك من الأصوليين. لذلك إذا انغرز الله فينا أو انغرزنا فيه نتحول إلى صوفيين، وليس هذا مجال هذه المسألة.

الثورة هي زعزعة الأصول، لا في ما يتعلق بالارتباط بين صراع الهويات والتحولات في صفوف المال. حاولت أن أعطي تحولات مفهومة، لحقبات تاريخية معينة، لكن لا أستطيع أن أفارق هذه الرؤية؛ فتفاقم الهويات والأصولية

والإثنيات في الوقت نفسه لا يعني أنه لم تكن موجودة من قبل، لكنها تفاقمت مع التحولات السوق العالمية، لا كي تصبح سوقًا سلعية، بل سوقًا مالية.

• **أمال قرامي**

لي بعض التوضيحات، لكنني سأنطلق من الصورة التي رُسمت عن الفساد، إذ تلقيت اتصالات هاتفية كثيرة تستفسر عن موقفي مما روّج، لأشير إلى ظاهرة العنف الذي يستهدف كل من شهّر بالفساد بنيّة إيجاد مناخ خوف. فنحن أمام حالة من الخوف وتخويف النساء بأشكال مختلفة من أجل إسكاتهن. ولعلي أفاجئ بعض المشاركين عندما أشكر التيارات المتشددة التي أذاقتنا الأمرّين طوال هذه الأعوام، لأنها صنعت منّا نساء مناضلات من أجل الدفاع عن حقوقهن. واكتشفنا في ذواتنا قدرة لم نعهدها... اكتشفنا طاقة تحمل وصبر وأواليات واستراتيجيات للمقاومة. ربما يستغرب بعضهم من هذه الصور أو غيرها، لكنها ضريبة يدفعها كل من رام تغيير الأوضاع. فمنذ العام الأول أكتب وأعبر عن رأيي وأظهر في المحافل الإعلامية في مواجهة التيارات الإسلامية المتشددة في معقلها اعتبارًا من خلفيتي العلمية: الدراسات الإسلامية التي تجيز لي النقاش في المجال الديني. لكن صدرت في حقي فتوى تهدر دمي، ومن ثم بدأت أتلقى تهديدات يومية من خلال اتصالات هاتفية، ثم طُلب سحب شهادتي وطردي من الجامعة مع انطلاق الغزوة السلفية في الجامعة. وأتعرض مثل زميلاتي وزملائي للتشويه يوميًا. ولذلك يُستغرب أننا نعيش تحت هذا الضغط اليومي. أقول إنه شكل من أشكال الصمود تعلمته بفضل هذه السنوات. ولذلك أعتقد أننا لا يمكن أن نعود إلى الوراء. هناك تغيير في بنية إدراك المرأة العربية لأشكال دفاعها عن حقها في المواطنة، ولا أقول الحق في الحريات أو غيرها، إنما الحق في أن تكون مواطنة معبرة عن فكرها ورأيها ومواقفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية... أنتقل بعد ذلك إلى مسألة حرية المعتقد التي تثير في نفسي شجونًا باعتبار أن أطروحتي الأولى كانت عن «حرية المعتقد في الفكر الإسلامي الحديث»، وحُظر نشرها طوال ثمانية أعوام في تونس، لكن المغرب آواني ونشرها. ولي موقف شخصي في شأن مادة حرية المعتقد في كتابة الدستور التونسي، وعبرت عنه في مقالات عدة وفي تدخلاتي

اليومية. وأعتقد أن إقرار الدستور التونسي حريتي المعتقد والضمير اللتين أضيفتا بضغط من المجتمع المدني يبقى إقرارًا شكلانيًا في اعتقادي، ذلك أن الحوار الذي واكب إقرار هذه المادة كان خجولًا جدًا، لأنه يأخذ الجزء الواضح في حرية المعتقد، بمعنى الدفاع عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، لكنه يغض النظر عن أصل المعضلة الرئيسة، أي هل يقبل المجتمع التونسي اليوم بحق عدم الاعتقاد وحق التحول من دين إلى دين. هنا المعضلة، فهذا موضوع لا يفكر فيه ومسكوت عنه في الجدل الذي عايشناه طوال هذه الأعوام، بمعنى أن الجماعة تدافع عن حرية المعتقد، لكن بحمولة فكرية مختلفة تمامًا عما تعنيه حرية المعتقد في القوانين الدولية لحقوق الإنسان. لذلك اعتقد أن تفعيل هذه المادة في الميدان سيثير جدلًا كبيرًا، ولعلي أقول إن ذلك سيكون مناسبة لاختبار مرونة التفكير أو تصلبه. وسنعاين عنفًا نتيجة تطبيق هذه المادة لأنها لم تبنَ عن وعي معمق وجدل، بقدر ما جاءت معبرة عن توافقات وتفاوض ومقايضات بين الأحزاب المختلفة: تجريم الاعتداء على المقدسات مقابل منح حرية الضمير، وهذه خفايا ما جرى في الكواليس.

أما بالنسبة إلى موقف حركة النهضة من السلفية فترتبط هذه القضية بمسألة الأمن القومي والأمن الداخلي. ويجب التنبه إلى الخطاب السياسي لحركة النهضة في فضاءاتها الخاصة: مع أتباعها، ومع المجتمع التونسي عمومًا ووسائل الإعلام، ومع المجتمع العالمي، خصوصًا في أميركا وبريطانيا. فالمتابع لهذه الخطابات السياسية، يتنبه إلى ازدواجية الخطاب. لذلك هناك مجموعة خطابات ورسائل متناقضة ومتضاربة. ولا شك في أنه ما عاد في الإمكان ألا تقر حركة النهضة بوجود انشقاق داخلي بين صقور قادة حركة النهضة وحمائمها البيضاء. وبطبيعة الحال يدفع الصقور باتجاه التحالف مع الجماعات السلفية لخدمة أجندة واضحة تتمثل في تطبيق الشريعة و«أسلمة» المجتمع التونسي بنسق سريع. لذلك سمعنا مثلًا دعوة من تيارات النهضة داخل المجلس التأسيسي إلى تطبيق حد الحرابة ضد المشاغبين في الطرق والمعتصمين والمحتجين. في حين رأى الحمائم الذين ينتمون إلى المعسكر التابع للولايات المتحدة الأميركية ويطبقون مبدأ الإسلام المعتدل، والأجندة الأميركية ويأتمرون بالأوامر بطريقة براغماتية، ويطبقون

المشروع الذي عبّر عنه راشد الغنوشي في أول خطاب له بعد عودته إلى تونس: إنه التدافع الاجتماعي السياسي، بمعنى «لا نغير شيئًا إلا إذا طالب المجتمع بالتغيير».

• **حسن نافعة**

طرحت قضايا كثيرة وقضايا مهمة، بعضها يدخل في إطار الجدل. أولًا استخدمت كلمة حرب وليس عدوان. صحيح أنه كان هناك نزاع، والنزاع يمكن حلّه بالوسائل السياسية أو العسكرية، واختار العراق حله بالوسائل العسكرية. كنت أتحدث عن تأثير الحرب العراقية - الإيرانية، وعن الأوضاع في العالم العربي فحسب.

أما بالنسبة إلى القضايا الأكثر جوهرية فأبدأ من حديث باسل البستاني الذي عبر بكلمات جميلة عن خصوصية الأمة العربية، إذ الشعب ووجود الأمة جوهر، والطريق الوحيدة للخروج من المأزق هو اتحاد الجوهر. كلام جميل وأنا مؤمن به شخصيًا، لكن السؤال هو كيف يكون هناك خصوصية، فالدولة القومية عندما نشأت في أوروبا، نشأت من خلال تطور تاريخي معين، ولا يشبه بالضبط التطور التاريخي الذي جرى في العالم العربي، لأن العالم العربي لم يكن له وجود كوحدة قومية قبل الفتوحات الإسلامية. لكن بعد اتساع الفتوحات الإسلامية في أرجاء كثيرة من العالم، أصبح هناك منطقة لم تكتفِ بتبني الإسلام دينًا، إنما تبنت لغة القرآن، وبالتالي مُحِيت جميع اللغات التي سبقت هذا الوجود، وأصبح هناك خصوصية أساسها الخصوصية الثقافية. لكن عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية التي كان العالم العربي جزءًا منها، كان ثمة مشروعات استعمارية جزّأت هذه المنطقة وحوّلتها إلى 22 دولة. السؤال هو ليس في انتماء الشعوب العربية وشعور الشعوب العربية بانتمائها إلى أمة عربية واحدة، فهنا سنجد هذا التداخل وصراع الهويات، وأساس صراع الهويات أن هناك من يؤمن بوجود أمة مصرية، وهناك من يؤمن داخل الأمة المصرية أن مصر تنتمي إلى الأمة العربية، وهناك من يؤمن أن الحل هو في الخلافة الإسلامية أو أن لا وجود لا للأمة المصرية ولا للأمة العربية، لكن الوجود للأمة الإسلامية. وبالتالي يمكن أن ننطلق مباشرة إلى فكرة الخلافة الإسلامية. وعندما حدث الصراع وقامت الثورة في العالم العربي،

واستولى التيار الإسلامي على السلطة حاول في واقع الأمر بممارساته وسلوكه تجاوز فكرة الوطن والأمة العربية، وانطلق يرسم سياساته نحو فكرة الخلافة الإسلامية. هنا برز الدور التركي بشكل أو بآخر. لذا فالتفاعلات التي حدثت كانت في هذا الإطار. إذًا الإشكالية الحقيقية التي تواجه الشعوب العربية التي تؤمن بأن مصيرها واحد، هو كيف تصل إلى فكرة الوحدة من خلال الطروحات المصرية التقليدية بالوحدة اللاإندماجية والوحدة السياسية؟ أو هل يحتاج العالم العربي إلى بسمارك عربي؟ على الرغم من أنه لا يمكننا إنتاج بسمارك في النظام العالمي الراهن، وبالتالي تحقيق الوحدة العربية، لذا أجد أن هذا الطرح مثالي وغير واقعي على الإطلاق. لذلك يكمن الحل في الدولة الوطنية الديمقراطية، وعندما تصبح هناك دولة وطنية تقيم نظامًا ديمقراطيًا حقيقيًا يؤمن بفكرة المواطنة، حينئذ يمكنها حل قضية الهويات المتعددة، ويصبح فيها تداول حقيقي للسلطة. في هذه الحال لدي شبه يقين أنه عندما تقام دولة المؤسسات على مستوى العالم العربي، يبدأ تبلور الوعي بالمصلحة المشتركة، ومن ثم يمكننا الانطلاق تدريجيًا - ولا أقول إننا نستطيع أن نستعير التجربة الأوروبية بالكامل، لكن في التجربة الأوروبية ثمة دروس يمكننا الاستفادة منها. وكتبت كتابًا في هذا الموضوع بعنوان **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا**، وانطلقت من هذه النقطة بالتحديد. في اعتقادي أن الدولة الوطنية الديمقراطية هي الانطلاق الحقيقي نحو شكل من أشكال الوحدة العربية، كما يمكننا وضع تصور للنظام والأمن الجماعيين، ونظام للتسويات السلمية، ونظام للتكامل الاقتصادي، أو التكامل السياسي.. لكن هذا يمكن أن يكون انطلاقًا غير قابل للارتداد، لأننا جربنا الوحدة الاندماجية، وكان هناك انتكاسات متتالية لأن التجربة الأوروبية نجحت لأسباب كثيرة منها التعامل الدولي، فأوروبا حاولت إنشاء الوحدة - بفكر هتلر - قبل ذلك وفشلت. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، كان العالم مستعد لذلك، وكانت الولايات المتحدة مستعدة لاحتضان فكرة الوحدة الأوروبية لأسباب تتعلق بتأمين المعسكر ككل، بسبب وجود تهديد خارجي متمثل بالاتحاد السوفياتي. ونجحت التجربة بسبب وجود بداية لدول ديمقراطية، ولأنها بدأت بست دول: دول البينيلوكس إضافة إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وتوسعت بعدئذٍ من خلال عملية تدريجية بدأت بالاقتصاد

وانتهمت بالسياسة، فهل من الممكن اتباع ذلك في العالم العربي؟ هذه إشكالية، فك الشباك من الصراعات؛ الصراع الوطني والصراع القومي والصراع الإسلامي. فإذا حلّت هذه الإشكالية نستطيع أن نحل الإشكاليات الأخرى في دقيقة واحدة.

ختامًا أنهي بالقول إن هناك رؤية تعتبر ما يجري حاليًا في العالم العربي. مؤامرة خارجية بالكامل، وأنا لا أومن على الإطلاق بهذا، لأن فيه انتقاصًا للشعوب العربية وقدرتها على الانتفاض والثورة. لكنني أميز بين انطلاق الثورة - وكان ذلك عملًا تلقائيًا شعبيًا بسبب تراكم الفساد والاستبداد - وتدخل العامل الخارجي في فترات التحول والمراحل الانتقالية، لأن للعالم الخارجي القدرة على التدخل في فترات التحول، فنراه يرعى هذا الطرف أو ذاك. علاوة على ذلك يمكن للشعب أن يتوحد ضد المستبد، لكن قدرته على بناء نظام جديد عملية صعبة يتداخل فيها صراع الهويات.

- **عامر خياط**

تحدث من سبقني من المتكلمين عن الصراع الدائر في شأن الهويات، وما يؤدي ذلك من تفتيت نسيج المجتمع وتهديد الكيان والوطن. مقومات هذا الصراع هو الفساد، ذلك أن المذهبية والطائفية وجهان لعملة واحدة هو الفساد على نحو ما يذهب إليه الرئيس الفخري لهذه المنظمة سليم الحص. وأرى من الملائم أن أتكلم على ما يحصل في هذا المجال في العراق.

بداية، العراق قطر عربي الهوية تكوينًا وكيانًا. فهو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، اعتبر على مدار السنين أنه «حامي البوابة الشرقية» للعروبة، كما كان له دائمًا دور (إيجابي وسلبي في أحيان أخرى) في الحراك العربي في القرن الماضي وحتى احتلاله في عام 2003.

يمر العراق منذ احتلاله بأزمة؛ فالحديث اليوم يدور عن كيانات تمثل هويات كردية وأشورية وكلدانية وتركمانية. كما في هويات طائفية ومذهبية لتوصيف السنة والشيعة والمسيحيين والمندائيين (الصابئة). ذلك كله في توصيف مكونات المجتمع العراقي. وتبقى العروبة الغائب الأكبر. هذا في الوقت الذي يشكل السنة

والشيعة في العراق ما يزيد على 80 في المئة من عرب العراق، وتنضم اليهم أقلية مسيحية طالما اعتبرت نفسها جزءًا من النسيج الاجتماعي العربي في العراق.

وجد الاحتلال ومن سار معه أن أسهل طريقة لتفكيك الكيان تكمن في إذكاء صراع الهويات وفي تنمية ما يُقسّم على حساب ما يجمع. وتحت ستار إعطاء الأقليات حكمًا ذاتيًا أو تأسيس حكم فدرالي يضم شعوبًا وأقليات متفرقة. هذا مع إيماننا بحرية تقرير المصير لمن يصر عليه، وحين توفر الشروط الموضوعية لذلك، من دون تهديد الكيان بالكامل.

الخوف أن تتجلى هذه الصراعات والتوصيفات بشكل أو بآخر على دول عربية أخرى. هنا يكمن أثر صراع الهويات المميت والقاتل.

إن وحدة المصير والمسار هي العامل المؤثر في جمع هويات مختلفة في شعب واحد وفي كيان موحد. ولا يكون ذلك إلا في مظلة الهوية العربية الشاملة والجامعة والحاوية لمكوناتها كلها المحترمة خصوصيات هذه المكونات.

ذكر الأستاذ الفضل شلق في معرض حديثه أن عددًا من قادة أحزاب قومية عربية كانت تضم في صفوفها أكرادًا وشركسًا وتركمانًا، اجتمع بضرورات المصلحة والائتلاف لا الاختلاف، تحت لواء العروبة.

الخوف الحقيقي أن ينساق هذا الصراع القاتل والمميت على دول عربية أخرى بتشجيع خارجي وتقبل داخلي، وهذه إحدى تجليات التهديد الخارجي لأمن الإنسان العربي.

أمام ذلك هنالك مسؤولية قومية ووطنية لتجديد مفهوم العروبة بما يؤكد تسامحها ومصالحتها مع نفسها ومع الآخرين... عروبة ترتكز على الديمقراطية وتؤكد مفهوم العدالة وتنهل من روافد التجديد والتحديث كمدخل للحرية والعدالة الاجتماعية وتوحيد الأهداف والمصالح.

هذه الهوية العربية الجامعة والمتكاملة وحدها القادرة على صيانة الأمة وتوفير الأمن لمواطنيها.

الفصل الرابع

الفساد ودور النخب المثقفة
في قيادة المجتمع وتوجيهه

الورقة الأولى

الفساد ودور النخب المثقفة في مسار الربيع العربي

شربل نحّاس

أولًا: مفهوم الفساد ومدلولاته المختلفة

تغلب على أعمال المنظمة العربية لمكافحة الفساد مرارة تتغذى من تكرار الملاحظات والشكاوى، في ندوات المنظمة المتتالية، من عدم جدوى التنبيهات التي تطلقها إلى المضار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تترتب عن تفشي الفساد، ومن عدم تأثير مناشدة القضاء لقمعه بحزم وثبات، فلا يبقى من عزاء إلا في المراهنة على تربية الأجيال، لا لأنها محط اقتناع راسخ بفاعليتها، بل لأن حكم الفشل فيها مؤجل.

يصل هذا الشعور بعدم فاعلية خطاب مكافحة الفساد وبعدم المبالاة بانفصال النصوص الدستورية والقانونية عن واقع الممارسة إلى نوع من التسليم يسمح لبعض ممثلي أنظمة، تقوم بكليتها على الريوع وتوزيعها مقابل شراء الولاءات وتثبيتها، أن يتجرأ على اقتحام ندوات المنظمة لإطراء إنجازات دولتهم في مكافحة الفساد حين تصدر نصًا أو مرسومًا أو قرارًا لفظيًا «ضد الفساد» لغايات دعائية محضة.

ما تسنى لي أن أسمعه من المداخلات دار حول تساؤل منهجي ملحّ: هل الفساد، وفق ما توحي به الكلمة بمعناها المألوف، حصيلة سلوك فردي طارئ

يشذّ عن قواعد الانتظام العام والقيم المعتمدة والمؤيَّدة من المجتمع ككل، فيهدد بقاءه، إذا تكرر وتكاثر؟ أم أن ما ينعت بالفساد نتاج منظومة اجتماعية وسياسية واقتصادية واقعية ومستقرة ومقبولة، أو أقله معترف بها، تتناسق بسلوكها وقيمها، وإن لم تترجم في النصوص ولم ترضِ بعض المنتقدين؟

كيف يُنظر إلى الفساد، وكيف ينفع التعامل معه؟ ولعل الأهم: كيف يتعامل معه الناس لنحدد كيفية التعامل مع الناس في صدده؟

لا بد، والحال على ما هي عليه، من البدء بطرح هذه الإشكالية التي لا يستقيم من دون البت بأمرها أي كلام إضافي في شأن الفساد ومكافحته، ولا يستفاد تاليًا من البحث في موقع النخب المثقفة، قولًا وفعلًا، تجاهه.

1- الفساد بوصفه شواذًا فرديًا

إن كان الفساد حصيلة سلوك فردي يشذ عن قواعد الانتظام العام الفعلي للمجتمع، المؤيَّد من الناس أخلاقيًا ومؤسسيًا، فحينئذٍ تحتّم مسؤولية الدفاع عن هذا الانتظام العام، على من يعلم بهذا السلوك ويستطيع المجاهرة بمقاومته (وهذان الشرطان يصلحان تعريفًا للمثقف) والعمل على مواجهته. ويمكن التعرف إلى ثلاث مراتب في المواجهة بحسب درجة الضرر والخطر:

- في المرتبة الأولى: الإصرار من دون كلل على تثبيت قواعد الانتظام والتذكير بها وبمنافعها، وذلك من خلال تربية الناس وتوعيتهم وتنبيههم، ومن خلال تطوير النظام ذاته لتعزيز مشروعيته وفاعليته ولتكييفه مع حاجات الناس وطموحاتهم[1].

- في المرتبة الثانية: في حال توسعت حالات الفساد، يجب الانتقال إلى الضغط على المنظومة القانونية والقضائية المولجة بقمعها لتقوم بواجبها من دون هوادة ولا تردد، وعلى المنظومة التربوية لتطويقها وحصرها.

(1) صرح موشيه يعلون، رئيس أركان جيش العدو الإسرائيلي السابق ووزير دفاعه، في مؤتمر هرتسيليا في 4 حزيران/ يونيو 2014: «إن انكشاف قضايا الفساد على مختلف أشكالها أمر مهم. وجيد أن نكشف وألا نكفّ عن ذلك، من أجل تعزيز ثقة الشعب بقيادته. هذه مسألة حاسمة للأمن القومي».

- وصولًا، في المرتبة الثالثة، وفي حال تبين عدم كفاية العملين الإرشادي والتنبيهي، وارتفع منسوب الخطر حتى تحول الفساد إلى تهديد للانتظام العام بمجمله، وهذا ما نشهده فعلًا بحسب السرديات التي نسمعها من المتداخلين جميعًا، وأمام تقاعس المنظومة القانونية والقضائية والسياسية والإدارية الموكل إليها التصدي لهذا السلوك وقمعه عن أداء دورها بحجج أو بأخرى، فتحولت شريكًا موضوعيًا في الفساد، يصبح على المثقف أن يبادر إلى تولي مسؤولية أداء الدور الذي تخلفت المنظومة القانونية والقضائية عن أدائه، وذلك بالانتقال، لحشر مؤسسات النظام أمام الرأي العام، إلى فضح حالات الفساد وتسمية الفاسدين والتشهير بها وبهم، أخذًا في الاعتبار تأييد المجتمع العارم لقواعد الانتظام القائمة.

نعيش اليوم، بوضوح كامل، فصول مواجهة عند المرتبة الثالثة للفساد في جميع الدول العربية. أما في لبنان، على وجه الخصوص، فبات ظاهرًا لأي معاين أن الانتظام الشكلي للدولة تعطل، وأن آليات ضبطه المؤسسية من دستورية وقانونية وإدارية وقضائية اخترقها واستباحها الاستئثار والاستقطاع والتعطيل، وبات بالتالي لزامًا على كل فرد، ولا سيما إذا كان يدعي أو يُعتبر أن له موقعًا يدخله في ما يسمى بـ «النخب المثقفة»، أن يواجه الوضع الناجم عن تخاذل السلطات التي أفرزها النظام لضبط أدائه وللدفاع عن مشروعيته عن القيام بدورها، وتحولها واقعيًا إلى أداة من أدوات اختراقه واستباحته.

مثلًا، عندما تعتبر محكمة المطبوعات أن التشهير بمرتكبي الفساد وبالفاسدين وبالمعتدين على الحقوق الأساسية للمواطنين، لغاية عمومية لا تشوبها أي مصلحة شخصية، يقع تحت طائلة القانون، لأنها ترى فيه قدحًا وذمًا بـ «كرامة» الفاسدين والمعتدين، من دون التحري عن صحة الوقائع المدلى بها، التي تكون مشهودة ومثبتة، فهي تنمّي الظلم الناشئ عن حرمان الناس من حقوقهم ظلمًا، ما يؤدي إلى حرمانهم حتى من حق المطالبة بحقهم المهدور. إن التشهير بوزير مالية سابق، فؤاد السنيورة، لأنه خالف قواعد إدارة المال العام بحسب تقارير ديوان المحاسبة، واجب وليس جرمًا، بمعزل عن مدى صحتها، والتشهير بقاضية في حال ارتكبت خطأً جسيمًا في أصول ملاحقة الجرائم، وأدينت في مجلس تأديب القضاة،

واجب وليس جرمًا، والتشهير بمدير مؤسسة تجارية، المواطن البريطاني مايكل رايت، رئيس شركة سبينس من مجموعة أبراج[2]، لأنه حرم عماله من حقوقهم النقابية والاجتماعية، بترهيبهم جهارًا للاستقالة من نقابتهم وبعدم تسجيلهم في الضمان الاجتماعي وفق مستندات التفتيش، يشكل عند إثبات الأفعال المنسوبة اليه واجبًا وليس جرمًا.

زعمُ أن القدح أو الذم قائمان بمعزل عن واقع الفساد وعن الغاية من التشهير به مجرد حجة شكلية. وموجب التشهير ينبع من تقاعس النظام ذاته عن القيام بواجب الدفاع عن أسس شرعيته. في الحالات التي ذكرنا، فإن مجلس النواب والقضاء المالي متقاعسان عن حماية المال العام. كما أن الجسم القضائي متقاعس عن تنقية نفسه من القضاة الذين لا يحقون الحق، ووزارة العمل التي تولاها السيد سليم جريصاتي متقاعسة عن فرض احترام الحقوق النقابية. وما الفائدة من دعوة التفتيش المركزي إلى ملاحقة مخالفات مشهودة لبعض الموظفين إذا كان رأس هرمه يحتج بضغط رئيس مجلس الوزراء على منافعه الوظيفية، فيغضّ الطرف معتذرًا؟

عودة إلى الأساس، ولمّا كان هذا المفهوم للفساد يتحدد سلبيًا، باعتباره شذوذًا عن قواعد محددة موثقة في نصوص دستورية وقانونية، تنتفي إمكانية تحليل ظواهره المختلفة، ويكاد يقتصر التمييز بين تجليات الفساد على «حجمه»، في حين تتلاشى الفروق بين مفهومي «الفساد» و«السرقة» لكونهما صيغتين متلازمتين من الشواذ، إلا باعتبار مفهوم السرقة يتصل بدائرة المصالح الخاصة، بينما مفهوم الفساد يتصل بدائرة المال العام. ومن هنا التمييز المعهود بين السرقة والاحتيال الأكبر في المصالح الخاصة، من جهة، و«الفساد الإداري» الصغير و«الفساد السياسي» الأكبر حجمًا في دائرة المال العام، من جهة أخرى. ولا يخفى ما يؤدي إليه هذا المنظور من ربط سهل للفساد بالحياة العامة، وبالتالي من تبخيس لمفهومي الدولة والعمل العام، وصولًا إلى دعم مقولات الخصخصة وترشيق الإدارة وخلافهما.

---

(2) رئيس مجموعة أبراج القابضة، الباكستاني عارف نقفة، يفاخر بأنه «أدغم المسؤولية البيئية والمجتمعية في صلب عقيدة مجموعته وعملها»، ونال الأوسمة والدروع، وعينه أمين عام الأمم المتحدة عضوًا في إحدى هيئاتها الإنسانية.

إنما يبقى قائمًا في هذا السياق السؤال عن دوافع الفساد الذي ما إن يقضى على إحدى ظواهره حتى تبرز أخرى، وكأنه مرض وبائي مستحكم. فما أن يتعافى الجسم من إحدى نوباته حتى تعاوده نوبة أخرى. والجواب يأتي عادة من الحيز الأخلاقي، بربط أعمال الفساد بالنزعات الشريرة أو أقلّه الغريزية الكامنة في النفس الإنسانية، الأمر الذي يبرر المقاربات الخلقية طبعًا. وإنما، أبعد من ذلك، المقاربات الحقوقية التي تعتبر القوانين بمنزلة وصايا دينية، وصولًا إلى هندسة المؤسسات الدستورية للدول على مبدأ تقابل السلطات لجعل الغرائز المختلفة تجند بعضها لصد بعضها الآخر، ما يضفي على البنيان الدستوري بذاته قيمة خلقية سامية ومقامًا تحضيريًا، مقابل الغرائزية الطبيعية للإنسان الفرد.

هذه النظرية الخلقية المتسامية هي في الحقيقة نظرة حديثة، أتت في سياق «الفكر التنويري» الأوروبي والأميركي في نهاية القرن الثامن عشر. وتختلف جذريًا عن النظريات الخلقية الدينية التقليدية التي ابتدعت صيغًا مختلفة للتعامل مع ثنائية الخير والشر.

من دون الغوص في واحدة من أكثر المسائل الفلسفية إثارة للجدل في التاريخ، يبقى مفيدًا استذكار بعض أبرز هذه الصيغ لما بقي لها من تأثير فعلي إلى يومنا، أكان تأثيرها معلنًا أم مبطنًا.

اعتمدت الديانات المتعددة الآلهة (وما زالت تعتمد) على نسب إلهٍ إلى كل طائفة أو حاضرة، وبنت أنسابًا بين هذه الآلهة ترمز إلى التراتبية السياسية بين هذه الطوائف والحواضر، من جهة، وإلى آلهة تمثل أدوارًا وأطوارًا في أساطير ترمز إلى تفاعل العوامل الطبيعية وتستخلص منها حكمًا مختلفة تتناول أوجهًا من الحياة البشرية الفردية والاجتماعية، من جهة أخرى. في هذا السياق، لا تبرز مسألة الخير والشر بوصفها مسألة محورية، فالآلهة تقوم بأعمال يمكن وصفها بالجيدة وأخرى بالسيئة وبأعمال هي في الوقت ذاته إيجابية وسلبية، وفق أطوارها وأشكال تجليها، ونسبت إلى الآلهة أطباع تحاكي الأطباع البشرية. ولكل فرد أن يستلهم، إلى جانب إله طائفته أو حاضرته، أيًا من الآلهة، وفق الحال والحاجة.

أما في منطق الديانات القائلة بإله واحد خالق مطلق القدرة، فمسألة الشر تأخذ أبعادًا مختلفة، يمكن التعرف ضمنها إلى صيغتين مرجعيتين:

- إما أن يكمن الشر في الإنسان وتاليًا في الكون، بسبب خطيئة أصلية أو نتيجة ازدواجية تميز بين روح خيرة، صنيعة الله، ومادة شريرة، تنسب إلى خلق مختلف. ومنطق هذه الصيغ يدعو إلى الزهد الذي طالما حاربت الديانات أشكاله المتطرفة أو حصرتها في أطر ضيقة (النساك والرهبانيات في المسيحية) لتعارضها مع شروط الانتظام المجتمعي، أو تؤسس لنظرة مهدوية حاضرة بقوة في المسيحية القديمة وفي التيارات الشيعية في الإسلام وفي بعض التيارات البروتستانتية القصوويّة، تربط تطهير الكون ومن ثم نهايته بقدوم المهدي أو المخلص، وبإحقاق الحق المطلق وفناء الكون المادي.

- وإما أن ينسب الشر إلى كائنات روحانية وسطية، بين الله والإنسان، هي الشياطين، توازيها كائنات خيرة هي الملائكة. وتحاك روايات مختلفة عن انفصال هذه الكائنات المخلوقة قبل الإنسان إلى فريقين، متصلة في الأغلب بكون هذه الكائنات، لقربها من الله، وعلى خلاف الإنسان، عارفة بأسرار الكون وأبدية، ومعرضة بالتالي إلى الغلو لأنها معفية من القيود التي يرزح تحتها الإنسان وتلزمه بالسعي إلى رضا الخالق. فإن كانت هذه المقاربة تسمح بترتيب الصورة لتوفيرها صياغة تؤلف بين وحدانية الله ووجود الشر، فهي تولد إشكالية في مكان آخر: فهم مدى حرية قرارات الفرد ومسؤوليته عنها، بين إغراءات الشيطان والسعي إلى رضا الله. فالقدرية القائلة بحرية قرار الفرد تصل حتى إلى اعتبار أن الشر ليس شرًا، بل مجرد امتحان لتعلق الإنسان بالخير وبالله. لكن القدرية تصطدم بالطابع المطلق لوحدانية الخالق وإطلاق قدرته على تحديد مسار الأمور ومعرفتها المسبقة، بينما الجبرية لا تترك للفرد إلا أن ينصاع للمشيئة الإلهية فتتركز تجربته الدينية على الحلقة الطقوسية. ولا يخفى أن الجبرية تستهوي أصحاب السلطة لأنها تبرر شرعية سلطتهم القائمة حين تسليمهم بمرجعيتها والتزامهم بطقوسها. وهي تتقارب، وإن من منطلق مختلف، مع المقولات التي تسند شرعية الحكم إلى خيار إلهي، إما من خلال الخلافة (في الإسلام كما في البابوية لدى المسيحيين)، وإما من خلال التكريس (كما لدى ملوك أوروبا).

يمكننا بعد هذه الجولة الخاطفة أن نقدّر بشكل أوضح خصوصية النظرية الخلقية المتسامية التي تستوحي الحقوق الطبيعية للإنسان من جهة، وإمكانية الركون إلى هندسة مؤسسية تحول الغرائز إلى محرك يخدم الخير العام، من خلال «اليد الخفية» للسوق، من جهة أخرى.

من يسوس الناس بغرائزهم، أو بشكل أدق من خلال تكييف غرائزهم، بحاجة، تجاه نفسه أولًا ومن ثم تجاه المجموعة المؤطرة في مؤسسات السياسة، إلى أفضلية خلقية أكيدة. وهذه الأفضلية تؤسس تاليًا لدين علماني يجنح إلى اعتبار ذاته أزليًا. الأمر ذاته يصح على اقتصاد السوق حيث يرجى الخير الاقتصادي العام من تفاعل «الغرائز الفردية» الدافعة إلى جمع الأرباح والتلذذ بالاستهلاك، وإنما المتقابلة بشكل يسمح نظريًا بإقامة التوازن بينها.

يتناسى الاقتصاديون أن آدم سميث، أول منظّري اقتصاد السوق، كان يلتزم مقاربة خلقية وكان أستاذ الفلسفة الخلقية، وأنه ألّف إلى جانب كتابه المعروف تحقيق في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها كتابًا لم يكن أقل أهمية في نظره بعنوان نظرية المشاعر الخلقية.

2- الفساد تسمية هجائية للمنظومة المجتمعية الفعلية

أمّا إذا اعتمدنا النظرية الثانية، فنجد أن الفساد ليس مجرد مجموعة سلوك فردي شاذ، بل نتاج المنظومة الفعلية التي تحدد السلوك والقيم الواقعية في المجتمع، والتي يقر بها الناس في أغلبيتهم ويتصرفون على أساسها، وإن اختلفت مندرجاتها عما ورد في نصوص الدساتير والقوانين، معتبرين أن هزال مواقف الهيئات المؤسسية المكلفة بمحاربة الفساد يتخطى ما يمكن تفسيره بضعف شخصية هذا الشخص أو ذاك، وأن وقاحة الفاسدين المتسلطين الذين لا يسعون حتى إلى إخفاء أفعالهم والتستر عليها بل يباهون بها، لا يمكن تفسيرها بجبروت شخصي أو بقلة دراية وتحسب عند هذا الشخص أو ذاك، حينئذ لا يكون للتنبيه والتوعية نفع أو أي مبرر، إلا تكتيكيًا، للبحث عن النصوص التي تعرف الفساد وتقمعه والتذكير بها لأن النصوص، كان اسمها دستورًا أم قانونًا، تكون في عيون

المسؤولين الرسميين وغيرهم، مجرد حيل شكلية، فلا نخبر أحدًا بأي جديد إن قلنا إن لا علاقة لهذه النصوص بالمنظومة السلوكية الفعلية.

لكن هذا الإقرار يستدعي في المقابل أن تأخذ مواجهة هذه المنظومة الفعلية بُعدها الحقيقي القاسي، فتتحول إلى عمل سياسي تغييري، لا بل ثوري. وتستدعي مواجهة كهذه التزامًا صادقًا وواعيًا ممّن ينخرط فيها. ويبدأ ذلك بإدراك دوافعه الفعلية، أي الأسباب التي تبرر عدم رضا المثقف المنتقد للمنظومة الاجتماعية الواقعية التي عاش ويعيش ضمنها في أسس هذه المنظومة، والأسباب هذه تراوح بين المرتبة الفلسفية، بحيث يعتبر المثقف الرافض أن المنظومة القائمة تهدد قيمًا أسمى من القيم التي تتصل باستمرارها، والمرتبة الاجتماعية، بحيث يعتبر أنها تؤدي إلى مضارٍ اجتماعية، للعموم أو أقله لأغلبية الناس، تفوق المفاد من استمرارها، وصولًا إلى المرتبة النفعية، بحيث يعتبر أنها لم تولِهِ الموقع الذي يرى أنه يستحقه.

لا طائل يرتجى ساعتئذ من تكرار التذكير بهذه النصوص، ولا من تكرار الوعظ والتنبيه على مضار الفساد، ولا من التشهير بمقترفي أفعاله. ذلك أن هذه الفرضية تعني أن الناس، أو سوادهم الأعظم، لا يرون في هذه الأفعال ضيرًا، ولا يسعى من يقوم بها إلى إخفائها أصلًا. في هذا السياق، تنقلب المسألة كليًا. فمن باب فاعلية المواجهات، تصبح المسألة مطروحة على صعيد العمل السياسي والمجتمعي العام. أما من باب الفهم النظري، فيبرز سؤالان متقاربان، وإن بدا أن البعد التاريخي يغلب على أولهما: ما يدفع هذه المجتمعات إلى صوغ أنظمتها الشكلية على خلاف نظمها المجتمعية الفعلية؟ بينما يبدو البعد الذاتي غالبًا على ثانيهما: ما يجعل من ممارسات مقبولة اجتماعيًا مادة دائمة لانتقاد أبناء المجتمع نفسه، أو أقله لانتقاد عدد منهم، يصفون أنفسهم إجمالًا بالمثقفين والمصلحين؟

لنبدأ بالسؤال الأول: ما تبرير استعارة النظام السياسي لخطاب مؤسسي لا يحاكي الواقع القائم والسلوك الفعلي في المجتمع؟ علمًا أن استعارة كهذه تفسح المجال رحبًا أمام مناهضي النظام، على قلّتهم، وأمام المتنافسين على تولي مقاليد السلطة ضمنه أيضًا، وهم كثر، للنيل من هيبة قادته ومن شرعيتهم من خلال التذكير بالافتراق الدائم بين أفعالهم والخطاب المؤسسي الذي يدعونه، دستورًا وقوانين

وشعارات. وهذا بالتحديد ما يفهم من مقولة «مكافحة الفساد» الذي ينحصر، وفق هذا السياق الخطابي، في أوساط «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة السياسية» ولا يطاول المجتمع بأسره.

يشير أغلب الظن والتتبع التاريخي إلى أن هذه الاستعارة أتت في سياق تشكل الدول الحديثة، إن من الدول المستعمرة وصولًا إلى مراحل استقلالها الشكلي، أو بتأثيرها المباشر في الدول التي كانت قائمة قبل المرحلة الاستعمارية، أو تلك التي رعت الدول الاستعمارية تشكلها. ففي الدول الحديثة التي أنشأتها الإمبراطوريات الاستعمارية تحت غطاء الانتداب أو الوصاية أو في سياق تصفية الاستعمار التقليدي، عمدت هذه الأخيرة إلى استنساخ دساتيرها وقوانينها وأسقطتها على الدول الحديثة إسقاطًا. واللافت أن الأغلبية العظمى من الدول الناشئة سارعت بعد نيلها استقلالها الشكلي، إما إلى إدخال تعديلات جوهرية على هذه الأنظمة (من إلغاء آليات التناوب على السلطة[3] إلى تعطيل مبدأ المساواة الشكلية بين المواطنين[4] إلى إبطال المرجعية المدنية للدولة[5]، أقله نظريًا)، أو إلى إطاحة الدساتير الموروثة لاعتماد أنظمة مختلفة (بعضها مستوحى بتصرف متوسع من أنظمة الدول الاشتراكية[6] وبعضها الآخر مبتكر وفولكلوري[7]). أما الدول التي لم تقع تحت حكم الإمبراطوريات الاستعمارية، فتأثرت بها من باب اعتبار نخبها (في إثر صراعات داخلية حادة) أن اقتباس أنظمة الغرب ضرورة «تحديثية» للتمكن من مواجهة جبروتها وقوتها العسكرية والتقنية الجامحة (أفضل مثلين تركيا وإيران)، ما يستوقف في الحالين عمق تجذر «التحديث» في الدولتين، قياسًا على ضحالتها في الدول العربية، أولًا، وثانيًا، تكرار بروز ظواهر القادة القوميين الأقوياء، سواء كان

(3) بمسخ قوانين الانتخاب والسماح بتجديد ولاية الرئيس.

(4) خير مثال هو توسيع دور الطائفية المطرد في لبنان مما سمي «الميثاق الوطني» إلى «دستور الطائف»، ويجدر التذكير هنا بعبارة أن «لبنان يستسيغ الخير النافع من الغرب»، في موقف انتقائي يعبر بكل وضوح عن رفض النظام السياسي الغربي.

(5) كما حصل مع أنور السادات وصدام حسين اللذين أعادا إدخال مرجعية الشريعة الإسلامية.

(6) كما حصل في أغلبية الأنظمة التي نشأت عن الانقلابات العسكرية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

(7) وصولًا إلى «الجماهيرية» الليبية.

عنوانها مصطفى كمال ورجب طيب أردوغان هنا أم محمد رضا بهلوي[8] ونور الله الخميني هناك، وثالثًا أن الحياة العامة بقيت تولي «الرأي العام» اعتبارًا لا يجاريه ما نشهده في الدول العربية[9]. أما الدول التي رعت الدول الاستعمارية تشكلها من دون أن تتولى حكمها مباشرة فهي في الأغلب لم تتكلف عناء تكييف أنظمة فرضها الغرب وخلّفها من بعده، ولا عناء اقتباس مؤسساته، بل احتفظت بالصيغ المؤسسية القديمة من مشيخات وإمارات وإمامات ولم تدخل المفاهيم الغربية في أنظمتها إلا بصورة مجتزأة وفي وقت متأخر بطريقة شكلية (وضع موازنات وفصل المال العام عن ثروة الأسرة الحاكمة وشيء من المجلسية) وفي سياق النيوليبرالية الأميركية بوصفها أيديولوجية كونية جامحة لا يرد لها طلب.

نصل إلى السؤال الثاني: ما يجعل ممارسات مقبولة اجتماعيًا مادة دائمة لانتقاد أبناء المجتمع نفسه، أو أقله لانتقاد عدد من أبناء المجتمع يصفون أنفسهم إجمالًا بالمثقفين والمصلحين؟ هذا التساؤل يطل مباشرة على الإشكالية التي سنتناولها في الجزء الآتي من النص، إشكالية علاقة الخطاب بالسلوك لدى المثقفين. إنما تجدر الإشارة إلى أن الدوافع تتصل في الأغلب بأحد الاعتبارات الآتية: تلزيم التسويق والواجهة؛ المقارعة والتنافس بين حلقات السلطة ضمن النظام (بما في ذلك بين الأبناء الإصلاحيين والمحدثين في مرحلة تنافسهم مع آبائهم لإزاحتهم)، أو الاغتراب و«الهجرة» خارج انتظام المجتمع المحلي لمن لا يستطيع التكيف مع قوانينه (يمكن التعرف إلى هذه السمة عند عدد من الشعراء والأدباء المهجريين اللبنانيين في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتلفت العناية التي أولتها المؤسسات التعليمية الرسمية لطمس هذه النصوص النقدية، أو أقله، الصريح منها).

---

(8) يذكر أن رضا بهلوي كان يرغب في تولي رئاسة الجمهورية لولا معارضة رجال الدين، ما دفعه إلى استعادة الصيغة الشاهانية.

(9) لعل تونس أقرب الدول العربية إلى الأنموذجين التركي والإيراني، بينما يمثل المغرب خليطًا بين الصيغ الثلاث. أما مصر فانزلقت من النمط التركي الإيراني إلى النمط «العربي» نتيجة انهزام مشروع محمد علي وفرض الاحتلال البريطاني عليها، ومثّل عبد الناصر محاولة لم يكتب لها النجاح لإعادتها إلى النمط الأول.

ثانيًا: دور النخب المثقفة وإشكالياته

1- إشكالية الخطاب والسلوك

في العودة إلى المقاربتين لمفهوم الفساد، يجدر التنبه إلى أن المفاضلة بينهما ليست بسيطة، لأنها ترتب نتائج شديدة الاختلاف لناحية التطبيق ولناحية السعي إلى الفاعلية، أو مثلما قال داود خير الله «لربط الجهد بالنتيجة»، ولأنها تنطلق أيضًا من منطلقات منهجية وفكرية مختلفة في جذورها. نستطيع القول إن المقاربة الأولى هي في صميمها مقاربة يمينية، لأنها محافظة في توجهها الأساسي، بينما المقاربة الثانية مقاربة يسارية، كونها تنطلق من رفض الانتظام العام. لكن هذا الاختلاف لا يعني أن العجز، في سياق المقاربة الأولى، عن ضبط حالات الفساد وعن تحقيق الاختراق بين الناس لتأليبهم ضده، بالضرورة خطأ المعاينة، بل يكشف عن حدوث افتراق في معشر المثقفين بين الخطاب الاحتجاجي وفاعلية السلوك، وفي الكثير من الأحيان حين تتزين الهزيمة بجلباب الإنكار المتعمد أو المتقبَّل، افتراقًا بين خطاب المثقف وسلوكه: ننتقد الخطاب، ونتحفظ عن التشهير والتسمية، ونحتفظ في سلوكنا بما ينسجم مع قواعد اللعبة، بما في ذلك أننا من وجهاء القوم ومثقفون فلا نسمي أو نواجه. هذا افتراق أساسي.

كذلك في سياق المقاربة الثانية، تكشف المعاناة والفشل والتردد عن أمر آخر، لا يطاول صوابية المعاينة أو خطأها. إنها تكشف افتراقًا بين مضمون الخطاب وغايته أو فاعليته، أي بين خطاب المثقف والسلوك العام، لأننا عندما نتكلم على منظومة حاكمة فعليًا لقيم الناس وسلوكهم، ونحاول انتقادها وتغييرها، يكون من السذاجة اعتبار أن الناس يقدمون بسهولة على الانتقال من العالم الذي يعرفونه ويخرجون على المفاهيم التي تربوا عليها، لينخرطوا في شيء جديد غير محدد المعالم يجهلونه. لا يجوز اعتبار أن مجرد التبشير يؤدي إلى الهداية. فكل تغيير إعادة تأويل واختراق. إنه عملية من الداخل. وهنا يكمن الالتباس لأن المثقف - بقدر ما يفرض عليه خطابه التغييري إعادة تأويل المفاهيم وتحوير سلّم القيم والمراتب - يبقى عرضة للاستيعاب الذي يكون في الأغلب رخيصًا، ولا ينفع

ادعاء الفرادة والانفصال، وإن لبس لبوس الجذرية. بهذا المعنى، تكشف المعاناة في الحالة الثانية عن افتراق بين الخطاب ومبرراته الكامنة.

اللافت أنه في الحالين، سواء كان الافتراق بين الخطاب التشهيري والسلوك لدى المثقف أم بين الخطاب التغييري للمثقف وسلوك المجتمع الذي يزعم تغييره، فإن هذه المعاناة (في الحالين) من صميمها أزمة مثقفين، لا بل هي في صلب أزمة المثقفين، على اختلاف مقارباتهم. وهذا هو الهمّ الذي يجمعنا اليوم هنا، لأن الثابت أننا مثقفون أو نجتمع على أساس هذا الافتراض. فالافتراق بين الخطاب والسلوك، سلوك المثقف وسلوك الناس، هو البعد الأول الجامع لأزمة المثقفين.

2- إشكالية المنطلقات والإجرائيات

من المفيد، توخيًا لجدوى النقاش، أن ننظر إلى هاتين المقاربتين وأن نبلور كلًا منهما بشكل مستقل، لغاية منهجية. لا لنقول إن واحدة تنفي الأخرى، إنما لنتمكن، عندما نرى تلاقيهما وتزاوجهما في الممارسة الفعلية، من أن نقرأ بشكل منهجي ونقدي كيفية تطور آليات العمل، وعمل المثقف، وكيفية تعثرها. فالاستراتيجيات تتقاطع مع التكتيكات، كما يتداخل الدفاع والهجوم في الحرب، وغالبًا ما يلتبس أمرهما، عن قصد ومناورة (ألا يسمى الجيش الإسرائيلي جيش الدفاع؟) أو عن انجرار وانزلاق.

عندما ينطلق الفرد من المنطلق المحافظ (الذي اقترحت تسميته باليميني) ما يقول؟ يقول إن القاعدة أتت لتلجم الغريزة التي تدفع الإنسان إلى الغش وإلى تعظيم المنفعة المادية والمعنوية، وبالتالي وضعت فصلًا للسلطات كي توازن الواحدة الأخرى، وأنشأت قضاء، وما إلى ذلك... هذا الكلام كله ينطلق من أن هذا الإنسان من دون التنظيم المؤسسي، محكوم بغرائزه، وبالتالي يجب أن يقوم التعامل معه على تأطير غرائزه وتطويقها، إنما بعد الإقرار بها. لكن هذه المقاربة تفتقر إلى الوقار الذي ينشده مطلق الكلام، أي المثقف، في سياق فرضه المؤسسات أو الدفاع عنها، وهو بالتالي يستدعي استكمالًا وتحصينًا لشرعية المنبر الذي ينطق منه المثقف. الدعم يأتي إجمالًا من مرجعيات الخطاب المثالي، أي

الأخلاق والدين وما شابه ذلك؛ فيصبح مكملًا للفكر اليميني دعمًا لصدقية المنبر الذي يطلق منه خطابه السلطوي.

في المقاربة الثانية، المسألة مختلفة، لأنه إذا كان المثقف يأتي، وفق زعمه، من موقع فردي نقدي، ملتبس تجاه النظام الذي يدعي أنه يرفضه، فهذا لا ينفي أنه مضطر إلى العيش ضمن هذا النظام، وأنه مضطر إلى مخاطبة الناس باللغة التي أنتجها هذا النظام. هذا معناه أنه حتى يستطيع اكتساب الفاعلية المنشودة، عليه أن يتعامل مع الناس باللغة التي يفهمونها، وهو بالتالي مضطر إلى أن يبني مؤسسات ومؤثرات، حينما ينزلق إلى بناء المؤسسات والمؤثرات وإدارتها، يصبح حكمًا خاضعًا لآليات النظام، أي إنه إذا أراد إنشاء صحيفة أو إذاعة أو حزبًا... إلخ، فعليه أن ينظمها وفق آليات التراتب والمال والحوافز والتجارة. لذا فهو محكوم بآليات النظام الذي يدعي مقارعته.

نكتشف في الحالين أننا أمام عمليات تضع المثقف في حرج، لا حرجًا في الانسجام بين القول والفعل فحسب، إنما أيضًا حرج في علاقة الأدوات المادية للفاعلية التي ينشدها بالمقولات التي يكتسب منها شرعيته.

لكن السعي إلى الفاعلية لا يتوقف تأثيره على الحاجات المادية، بل يتحكم أيضًا بالمستلزمات الأيديولوجية. فمسارات المثقفين خاضعة لاعتبارين أساسيين: التواصل والتمايز.

يسعى المثقف إلى التأثير كي يكون مثقفًا عضويًا (وفق تعبير غرامشي)، فينخرط في مؤسسات قنوات تأثيرها قائمة، من رسمية وتعليمية وصحافية ودينية وغيرها، وقد يطمح في حالات نادرة إلى قلب وجهة أداء المؤسسات التي ينخرط فيها، أو ربما يحاول إنشاء مؤسسات جديدة. هذا كله من أجل مخاطبة الناس. فجعلهم يستمعون إلى الخطاب ليس أمرًا بسيطًا؛ ليس عبثًا تأكيد الطقوس الدينية واجب الاستماع إلى الخطب والوعظات. فكيف بالاستماع إلى خطاب نقدي! فكلما ضاقت أبواب المؤسسات القائمة أمام فئات معينة من المثقفين، وكلما اشتدت حدة التباين والتضعضع في أوساط «النخب المثقفة»، اشتدت حاجة المثقف إلى أن يجد لنفسه جماهير، أي حشودًا من المتلقين لخطابه والمتأثرين

به. هذه الحاجة الماسة إلى الجماهير تحكم الكثير من التيارات الفكرية في عالمنا العربي، لكن «الجماهير» لا وجود لها في المجتمع الواقعي، حيث تتحكم بسلوك كل فرد محددات مادية ومعنوية متعددة. وأقرب طريق للمثقف إلى الجماهير تكييف خطابه وفق ما يفترض أن الجماهير تنتظر سماعه: فيكون الخطاب دينيًا أو قوميًا أو عرقيًا أو طائفيًا... إلخ.

لكن المثقف لا يمكنه الاكتفاء بالمقدرة على صوغ الخطاب، فهو مضطر أيضًا إلى أن يثبت موقعه لاكتساب الحق باعتلاء المنبر، وهذا يتم في الأغلب من خلال اعتراف أترابه المثقفين العضويين به. وبالنظر إلى تبعية مجتمعاتنا، تصبح أرفع أشكال الاعتراف تلك التي تصدر عن مؤسسات ومرجعيات خارجية. وما أسهل التعرف إلى الأهمية القصوى التي يوليها المثقفون، على اختلاف اتجاهاتهم، لتثبيت مقاماتهم ومراتبهم؛ والحرص على المقامات يزداد حدة كلما اشتدت حدة التباين والتضعضع في أوساط «النخب المثقفة»: من التمسك بالألقاب والشهادات والرتب، إلى مراعاة مراكز الإعلام والنشر وممالأتها، إلى بذل الجهد لبلورة شخصيات وطقوس مسرحية... هذه العلاقات بالخارج تستحق الدراسة بعناية لأنها تشهد على ثبات غلبة المرجعيات الثقافية الغربية، حتى عند أشد مدعي مناهضتها، وازدرائها الفوقي لثقافتنا ومثقفينا من جهة، في مقابل علاقة لم تنفك تزداد تعقيدًا، مرت بمرحلة التنوير والتحديث، وانتقلت، في إثر «خيانة» الاستعمار، إلى استعارة المفاهيم القومية والاشتراكية واقتباسها وتكييفها بنسب متفاوتة، فتحطمت آمالها مجددًا على صخور الحرب الباردة والحروب الإسرائيلية، وتحركت موجات الإسلام السياسي المستحدثة والمسكوبة، في ما يتخطى طقوسها، في قوالب الأشكال المؤسسية الغربية، من حزبية ودستورية.

اللافت أن كلًا من هذه الموجات الكبرى الثلاث أتت لتشدد أكثر من سابقاتها على الخصوصية «الثقافية» موغلة أكثر فأكثر في الانعزال عن القدرة وعن الطموح للتعامل الندّي مع سياق التطورات المجتمعية والفكرية في العالم.

ثمة أمران يستوقفاننا اليوم: **أولًا**، إفراط الأصوليات الدينية المزعومة التي تحرص على المغالاة في التشدد إلى حد تحويل نشاطها إلى مسرحيات مأساوية،

في استخدام منابر الإعلام الدولية ومخاطبة «الجمهور الغربي» لتأدية دور «الإرهاب» الذي نسج له هذا الغرب ذاته إطاره الحاضن وحضّر سبل استخدامه. وثانيًا التلاقي اللافت للتيارات الدينية وليتامى القومية واليسار مع مقولات النيوليبرالية التي اجتاحت الغرب منذ ثلاثة عقود في كل ما يتصل بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الالتفاف على المنطلقات المبدئية محتوم بحكم الضرورات الإجرائية:

• يمينًا، حاجة المثقف إلى اكتساب الصفة والمقام تدفعه إلى اعتماد خطاب أخلاقي مثالي في مقابل الواقعية الغرائزية التي تؤسس للانتظام العام، الأمر الذي يفتح الباب على انتقاده ونقضه.

• بينما، يسارًا، حاجته إلى الفاعلية والتأثير والتنظيم تدفعه إلى الخضوع لشروط التعامل السوقي وإلى استخدام مقومات المنظومة الفكرية والذاتية للنظام الذي ينقضه.

بناء على ذلك، يصبح التفاف الاعتبارات الخاصة بالمثقفين في الحالين على منطلقاتهم المبدئية واقعًا مشتركًا، ويشكل البُعد الثاني الجامع لأزمة المثقفين.

3- الإشكالية الأساس: المثقف بين الموقع والموقف في سياق الهزائم

بعد استخلاص بعدين جامعين لأزمة المثقفين، يتصل الأول بإشكالية الخطاب والسلوك، ويتصل الثاني بالتباس علاقة غايات التأثير وبوسائله، وهما بعدان ملازمان لـ «مهنة المثقف»، نصل إلى إشكالية ثالثة تتصل بخصوصيات العلاقة بين مواقع المثقفين ومواقفهم.

على الرغم من أهمية الموضوع، لا مجال هنا للتوسع في دراسة مسارات المثقفين في الدول العربية وتصنيفها في ما يتخطى التحقيب السهل وفق موجات الموضات الأيديولوجية ويطال خصوصيات سلوكهم المادي والمعنوي. لذا سنكتفي ببضع إشارات خدمة لموضوع بحثنا، وذلك من خلال محطات ثلاث تتناول تباعًا: المسارات المجتمعية للمثقفين (المواقع)، المسارات الخطابية

للمثقفين (المواقف)، والمفاصل الذاتية التي تربط، على مستوى كل فريق من المثقفين، لا بل على مستوى كل مثقف فرد، بين الموقع والموقف. سنتوقف في سياق العرض عند السببين الرئيسين لتعثر الخطاب: تزعزع شرعية المنابر وتعطل جدوى العُدَد المفهومية المتاحة.

أ- المسارات المجتمعية للمثقفين (المواقع)

يسهل في البداية التعرف إلى الروافد الرئيسة التي غذت جسم المثقفين في بلداننا، انطلاقًا من الحالة اللبنانية التي تمثل الاتجاه العام بصورة أولية[10]، وإن لم تتطابق مع الحالات كلها. هذه الروافد أربعة:

- الرافد العثماني: وكلاء السلطنة العثمانية وموظفوها المحليون، ويشمل هؤلاء ملتزمي جباية الضرائب تجاه الولاة (المقاطعجية)، ومن عائلات المفتين وأعوانهم وفق المذهب الحنفي الرسمي، ومن مسؤولي الملل غير الإسلامية، ومن التجار مزودي الجيش. ولا يزال المتحدرون من هذه السلالات يمثلون طبقة الوجهاء وأصحاب النفوذ، ولا يزال عدد منهم يعدّون زعماء، بالمعنى اللغوي لكلمة زعيم، مثقفين عضويين.

- الرافد الاستعماري: وسطاء ووكلاء المؤسسات التجارية الغربية، وخريجو الجامعات الغربية أو فروعها المحلية، والعاملون في الأطر التجارية والمصرفية والحقوقية والثقافية التابعة لها، بمن فيهم من أثرى خلال مجاعة الحرب العالمية الأولى وخلال حصار الحرب العالمية الثانية، واحتلوا مراكز متقدمة في الحقبة الأخيرة من أيام السلطنة وطوال فترة الانتداب وفي بداية مرحلة الاستقلال، ولا تزال عائلاتهم تستحوذ على قسط غير قليل من مواقع التأثير من خلال المؤسسات التي نشأوا فيها، والمؤسسات الإعلامية والمهنية والاجتماعية التي أنشأوها للدفاع عن مقاماتهم.

(10) تختلف بين البلدان العربية نسبيات الموجات الأربع، وتختلف أيضًا مدة تأثيرها وتختلف أخيرًا حدة مواجهة كل موجة للأوضاع التي سبقتها. وهذا أمر يستحق الدرس لأنه يساعد في فهم الكثير من الأمور الخاصة بتطور التاريخ السياسي والفكري في البلدان العربية.

- الرافد الاستقلالي: موظفو الدولة الاستقلالية ومؤسساتها العامة، من إداريين وفنيين وعسكريين وقضاة، ولا سيما الذين عرفوا كيف يحوّلون وظائفهم إلى منافع ومقامات خاصة، وخريجو الجامعات الوطنية، ومسؤولو التنظيمات الحزبية والطائفية المختلفة والمؤسسات الإعلامية التابعة لها أو المتأثرة بها. وهذه الموجة تقسم، في معظم البلدان العربية، إلى موجات منفصلة بقدر ما شهدت المرحلة الاستقلالية من محطات تحول حاسمة (في لبنان مثلًا تنقسم هذه الفئة إلى موجتين واضحتي المعالم، موجة ما قبل مفصل منتصف الثمانينيات من أيام الوكالات التجارية، وموجة بعده من أيام الميليشيات والنفط).

- رافد العولمة: العاملون في المنظمات الدولية الرسمية وشبه الرسمية، أو في ما سمي «منظمات المجتمع المدني» ومراكز البحوث المموّلة من الخارج، إما مباشرة أو بالواسطة، والعاملون في المؤسسات الإعلامية الإقليمية والدولية، وخريجو الجامعات الأجنبية الذين موّلت دراستهم من خلال منح من مصادر محلية وأجنبية مختلفة ذات تلوينات وأهداف سياسية متنوعة، والعاملون في المؤسسات التجارية والمالية والاستشارية الدولية والإقليمية.

لم تتوالَ هذه الروافد من دون بعض تزامن، بل أتت في شكل موجات متلاحقة، مع فترات تلاقٍ وتنافس. حاول كل فوج إقفال الطريق على الفوج الذي رأى في قدومه منافسة له، واتخذت المنافسة والمواجهة حدة متفاوتة بحسب موازين القوى المتقلبة. فقسم من الأفواج السابقة تلاشى تأثيره أو انحسر، وقسم منها تكيف مع الموجة اللاحقة واندمج في صفوفها وإن من موقع تابع، وقسم أخير انتفض على تهميشه وانتقل إلى مواقع نقدية واعتراضية. فكان لهذه المواجهات تأثير جارف في التاريخ السياسي العام، بما فيه المواجهات الدامية والمدمرة، ذلك أن صراعات النخب ليست أمرًا عارضًا وثانويًا على تاريخ يزعم بعضهم أنه صنيعة «الجماهير»، بل على العكس من ذلك تمامًا، فمعظم الخضات السياسية يتصل بصراعات النخب بعضها مع بعض، وما تحوُّل هذه الصدامات داخل بيت «النخب» إلى زلازل سياسية وأمنية إلا دلالة على مدى تأثير المثقفين ومدى خطورة هذا التأثير[11].

---

(11) في هذا السياق لا بد من استذكار الروايات التي تصور التاريخ ساحة لصراعات الملوك والأمراء والكهنة.

ب- المسارات الخطابية للمثقفين (المواقف)

يُعدّ تتبع مسارات المثقفين الفكرية الخطابية أدق من تتبع مساراتهم الاجتماعية، ولا تتطابق هذه المسارات مع تلك. لذا يمكن القول بشكل عام إن كل موجة مستجدة تسعى في الوقت ذاته إلى تبخيس مرحلة سابقاتها لانتزاع الشرعية منها، وتسعى إلى سرقة رموز هيبتها أيضًا، وتقابلها الموجة السابقة بعمل مزدوج مضاد. لكن الفريقين محكومان بالمعجم المفهومي السائد والمتأثر بدوره تأثرًا شديدًا في التيارات الفكرية العالمية.

غالبًا ما يقوم المثقف بتوليف الخطاب انطلاقًا من خطابات سابقة وحاضرة، حتى الحدث البسيط المعاين يتحول من خلال أسره في خيوط خطابات سابقة وحاضرة، إلى روايات مختلفة. ويمكن بالتالي لمن أراد رسم شجرات نَسَب للخطابات المختلفة، على الرغم من طمس بعض منتجيها لأصول خطاباتهم، فيدعون الإبداع، وزعم بعضهم الآخر أن لخطاباتهم نسبًا مزورًا من خلال تحوير الخطابات السابقة والحاضرة، وهذا يحصل إن تحت عنوان الأصولية أو تحت عنوان النهضوية. أما المنظومات المفهومية فيصعب إرجاع تبلورها إلى مثقف معين، إذ إن بروزها يحصل في الأغلب في أوضاع تاريخية محددة وعلى ألسنة وبأقلام أكثر من مثقف، وإن كان بعضهم أكثر مهارة في الصوغ أو في البلاغة أو في التسويق، فتنسب لاحقًا إليه ويُطمس الآخرون. كم من مرة بدا على متلقي خطاب معين أن الخطاب أصدق تعبيرًا عن مشاعره وأفكاره الخاصة مما كان يستطيع قوله عنها. وهذا التلاقي هو في الوقت ذاته أحد أهم قنوات تأثير الخطاب، ودلالة على أن دور المثقف يتركز على صوغ ما يكون الناس مهيئين لتلقيه[12].

ج- أسباب تعثر الخطاب: تزعزع شرعية المنابر

يتعثر الخطاب في حالين، أو بالأحرى لسببين: كلما تعثرت مقدرة المثقفين على إثبات مشروعية اعتلائهم المنابر وإطلاق الخطاب المؤثر أو تبدلت شروط اكتساب هذه المشروعية أولًا، وكلما تبين عدم جدوى العُدد المفهومية المتاحة

---

(12) خير دليل على ما نورد كيفية ظهور الديانات وتوليف رواية تاريخها.

للمثقفين للإحاطة بالأمور الحاصلة ولصوغها ضمن خطابات ذات تأثير في الناس حيال هذه الأمور ثانيًا. وتقصدت إيراد السببين في هذا الترتيب لاقتناع راسخ بأن السبب الأول أعمق تأثيرًا من الثاني، خلافًا لما يرويه المثقفون الذين ينحون باتجاه التركيز خطابيًا وهم حرفيو الخطاب، بتبرير تطور مواقعهم من خلال سياق الخطاب أكثر من تركيزهم على تفسير تبدل خطابهم بتبدل مواقعهم. ومن هنا الاختلاط الظاهر بين سياقَي التفسير والتبرير في الظاهر.

تتقدم اعتبارات الموقع على اعتبارات الموقف، لا من باب تمسك المثقف بالمنافع المتصلة بموقعه فحسب، كما هي الحال عند معظم الناس، وإن كان لهذه الاعتبارات المادية والمعنوية شأن بالغ، بل حفاظًا أيضًا على الموقع ذاته الذي تنتفي من دونه قدرة المثقف على التأثير. هنا يمكننا أن نفهم الطابع الشديد لمحافظة المثقفين والتزامهم الدقيق بطقوس المؤسسات التي توفر لهم منافعهم وتأثيرهم (جامعات، أحزاب، دين، إدارة، قضاء، إعلام... إلخ)، وذلك أيًا يكن مضمون خطابهم وادعاءاتهم.

يتخذ هذا الالتزام المحافظ أشكالًا بارزة، لا بل نافرة، تشمل الالتزام بمعاجم لغوية وصياغة خطابية وبمرجعيات إسنادية محددة. وهو يبرز أهمية السلوك الاستفزازي الذي يلجأ إليه بعض المثقفين لتأكيد افتراقه عن المؤسسات التي يفترض أن ينتمي إليها، على مستوى «الهندام» أم الصيغ التعبيرية المختلفة[13]، وذلك يحصل عند منعطفات تاريخ التيارات الفكرية والفنية. لكن الالتزام بالدور يبقى القاعدة، ويصل إلى حدود كاريكاتورية مع «الزعماء» الطائفيين في لبنان الذين يتصفون بصفة مثقفين محوريين يبينون التزامًا كاملًا بطائفتهم وبموقعهم القيادي فيها بعقد ضمني صارم مع أتباعهم، فيترتب على الأتباع منح التأييد في كل مناسبة: انتخابات ومهرجانات وحروب، ويترتب على الزعيم إبداء الثبات والشراسة في الدفاع عن الطائفة ومصالحها الفئوية ومقارعة الزعماء الآخرين

---

(13) نذكر هنا قولًا مأثورًا لفولتير: «كي تكون لك سلطة ما على البشر، عليك أن تتمايز عنهم. لهذا السبب، يعتمر القضاة والكهنة قبعات مربعة».

«Pour avoir quelque autorité sur les hommes il faut être distingué d'eux. Voilà pourquoi les magistrats et les prêtres ont des bonnets carrés».

وعقد الاتفاقات مع القوى الإقليمية والخارجية، لكن من دون أدنى التزام ولا مطالبة بموقف محدد من أي موضوع آخر، سياسيًا كان أم اقتصاديًا أم اجتماعيًا. فنجد أنفسنا بالتالي أمام حال قصوى تقوم كليًا على مستلزمات الموقع وتلغي كليًا مستلزمات الموقف[14].

أيًا يكن موقعه، تتأثر قدرة المثقف على صوغ الخطاب وكفاءته في الصوغ بدرجة تناغم مرجعياته الخطابية الفردية أو تنافرها، ذلك أن كل مثقف محكوم بتعدد أبعاد شخصيته «وانتماءاته» إلى مؤسسات مختلفة (مهنية وطبقية وحزبية وقومية ودينية وجندرية... إلخ)، وهو يتأثر في الخطابات المرجعية لهذه الأبعاد والمؤسسات. ولا استغراب بالتالي من أن يشعر بالارتياح عندما تسمح الأوضاع بالمزاوجة بين هذه الأبعاد والخطابات المرجعية، كما يشعر بالإرباك والمعاناة عند تعارضها. ولا استغراب أيضًا من أن يكون نتاج المثقفين الأقلويين (مهنيًا وطبقيًا وحزبيًا وقوميًا ودينيًا وجندريًا... إلخ) لناحية انتماءاتهم الذاتية أكثر عمقًا وأصدق معاناة وأوسع أفقًا وأغنى تجديدًا من الخطاب المسترخي للمثقف الذي يسهل عليه مزج المرجعيات المختلفة والتورية بينها، من دون اضطرار إلى مساءلتها. ومن أمثلة المواقع المسترخية الخطاب الاستعماري التمديني التبشيري المستقوي، والخطاب الإسلامي القومي المغازل لاقتصادات النفط والمقاولات وغيرهما. ولا يخفى ما يتيح التناغم من سهولة تكييف الخطاب بحسب الظرف والجمهور، من دون أي إحساس بالنفاق.

د- المفاصل الذاتية التي تربط بين الموقع والموقف

يقودنا هذا الكلام إلى التوقف عند الأبعاد الذاتية للتجربة الثقافية، وتأثيرها في السلوك العام أو الوظيفي للمثقف، وكذلك تأثيرها في السلوك الثقافي للناس

---

(14) في تفحص الانتخابات اللبنانية المزعومة وتسلط حفنة زعماء الطوائف، نستذكر قولًا ثانيًا لفولتير: «إن أرغمتُ على الخيار لكرهتُ تسلط فرد أقل من كرهي تسلط مجموعة. فالطاغية تراوده لحظات خير، أما مجلس من الطغاة فلا يترك أملًا بخير».

«S'il fallait choisir, je détesterais moins la tyrannie d'un seul que celle de plusieurs. Un despote a toujours quelques bons moments; une assemblée de despotes n'en a jamais».

تقبلًا ورفضًا. ويجدر التوقف أولًا عند الكمّ الهائل من التقنيات الخطابية التي صيغت وطُورت لفصل صوغ الخطاب الوظيفي عن الأبعاد الذاتية للمثقف، من أيام أساتذة الخطاب الإغريق، إلى مدارس الخطابة في المؤسسات الدينية لتدريب الكهنة والخطباء، إلى معاهد المحاماة، إلى الصحافة، إلى مهارات الصياغة الجامعية، وحتى المدارس الشعرية... فهذه التقنيات والجهد الذي بذل خدمة لها خير دليل على أهمية الأبعاد الذاتية والسعي الحثيث إلى تلافي تأثيرها من خلال تعقيم الخطاب وتنميطه. ذلك كله لأن الخطاب والكتابة تجربة حميمة في الأساس، ويسهل التعرف من تحليل النصوص غير المؤسسية، في الشعر والرواية تحديدًا، كما في الأدب الشعبي، إلى الأبعاد الذاتية وإلى ارتباط أغلب هذه النصوص بالسيَر والتجارب الذاتية. ويسعى المثقف، إن لم يكن عمله مقصورًا على أداء دور وظيفي منمّط، إلى نقل تجربته الذاتية لتلبية حاجة إنسانية قاهرة لتصويرها على المسرح العام ونقلها إليه، قدوة أو استثناء - لا فرق - أو الاثنين معًا. في المقابل، نعرف القول المأثور: اسمعوا أقوالهم وانسوا أفعالهم. فنقل الصورة الذاتية خطابيًا يعني إعادة صوغها، لا بل صوغها. أما علاقة الفرد - من يمتلك قدرة الصوغ ومن يفتقدها، بصورته المصاغة - فتمثل إشكالية أساسية. فإن كان للمثقف قدرة نسبية على صوغ تجربته الذاتية، فالناس لا يشعرون في المقابل أن لديهم هذه القدرة، لذا يعبّرون عن الحاجة الإنسانية القاهرة ذاتها من خلال أمرين: الخطاب الشعبي المكبوت، والموقف من الصياغة المطروحة عليهم لتجربتهم. أما الخطاب الشعبي المكبوت فيسد فراغات الخطابات الرسمية، وخير مثال روايات الحرب الأهلية التي استعفت الخطابات الرسمية والمؤسسية عن صوغها واكتفت بصياغة شكلية غير مقنعة من صنف «حروب الآخرين على أرضنا» و«عفّى الله عما مضى»، فانقسم الناس بين من التزم الصمت مقهورًا ومضطرًا إلى دفن تجربته (حتى تجاه أولاده) ومن انصرف إلى تغذية وترداد هذا أو ذاك من خطابات الذاكرات المحلية المتشظية. أما مواقف الناس من الصياغة المطروحة عليهم لتجربتهم فتتجلى في ازدهار الإنتاج المسرحي والروائي والسينمائي الذي يتناول وقائع الحياة المعاشة، أو في ضمور هذا الإنتاج واستبداله بمنتوجات ثقافية قائمة على التورية والاستعارة، من صنف المسلسلات الأجنبية

المدبلجة أو المسلسلات المحلية التي تلبس أزمنة سابقة متخيلة. الارتباك الثقافي للمجتمعات ينعكس صمتًا وكبتًا ورفضًا لمواجهة صورة الذات والوقائع التي تتشابك معها، وصولًا إلى الممانعة حيال العمل الإحصائي الذي يسمح بالتعرف إلى الوقائع واعتبار نأي الدولة بنفسها عن المخاطر الواقعية سياسة بحد ذاته.

ثالثًا: الربيع العربي امتحانًا وكشف حساب

1- روايات الحدث وأبطاله والمسرح والمستمعون

طال «الربيع العربي» وشاخ، ولم يثمر قطافًا. بات استخدام العبارة يبعث المرارة بعدما تحطمت أشرعة الآمال في بحور من المآسي.

أُطلقت تسمية «الربيع العربي» من الخارج بسرعة بالغة على التطورات المفاجئة التي عصفت بتونس ومصر، والتسمية من صنع المنظومة المعولمة للمثقفين، تلقفها العرب، عامة ونخبًا، من دون تردد، وجعلوا منها أساسًا لسرديات وروايات، سارعت منابر الإعلام الدولي التي كانت قد «فتحت الردة» إلى تلقفها وترديد صداها في ما أوحى باحتفالية كونية. العبارة استعارة من انتفاضات «ربيع الشعوب» التي شهدتها أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر ضد «التحالف المقدس» الذي أبرمه الملوك ورجال الدين قبل ربع قرن لدفن تأثيرات الثورة الفرنسية والمغامرة النابليونية. «ربيع الشعوب» لم يحررها، بل أفضى إلى انتصار الليبرالية في مجمل أوروبا. لكن المسار عندنا يتجه إلى نتائج معاكسة وخيمة، حتى مقارنة بما حصل في أوروبا: فالثورة المضادة هي التي تتقدم، والملوك ورجال الدين لم يتزحزحوا، ومزيج النفط والدين والعنف فجّر المسرح، فصمت الرواة وتشتت الجمهور، وبات الناس مخيرين بين عسكر يقمع وثوار يذبحون.

تكاد تونس، مهد الحركة، تكون الحالة الوحيدة التي لم يتحول فيها «الربيع» إلى مأساة، على الرغم من صعوبات ومخاطر كبيرة لا تزال تحدق بها. ربما كانت محظوظة لأنها لا تختزن نفطًا ولا غازًا ولا تتحكم بممراتهما. أما جارتها ليبيا فتحولت إلى ساحة قتال للقبائل وإلى مصدّرة للسلاح والمرتزقة. وأصبحت

سورية الحلبة الرئيسة للصراع الدولي فدُمّر العمران واقتلع المجتمع، وطفت إلى السطح تشكلات عصبوية قبلية وطائفية ودينية مسلحة، تبدو آتية من خارج التاريخ تقوم على النهب في الداخل وعلى التمويل والتسليح من الخارج.

رأت مصر انتفاضتها الأولى ضد حكم حسني مبارك تنتهي في أيدي الإخوان المسلمين، وانتفاضتها الثانية ضد الإخوان تنتهي في يد المؤسسة العسكرية التي كانت ركيزة حكم حسني مبارك، وباتت ضائعة بين المحاور الإقليمية والدولية تبحث عن دور، وعن موقع، وعن مساعدات. أما اليمن فلم يخرج من نزاعات القبائل والدول. وكذلك البحرين منقسمة عاموديًا في ظل القوات السعودية. والعراق الذي لم يشارك في سكرة الربيع يتجرع علقم الحرب الأهلية والإرهاب والتفتيت والاستتباع.

احتل الشباب المثقف المسالم والمتفض الساحات طوال عام 2011، مستخدمين «شبكات التواصل الاجتماعي» بنجاح فاق طموحاتهم. لكن الساحات باتت اليوم بيد القبائل والطوائف والعصبيات والفتاوى ومرتدي الأقنعة، فتضرجت بالدم، ودخلت إليها أيضًا جيوش محلية وأجنبية عرفت أيضًا تستخدم «شبكات التواصل الاجتماعي» ببراعة فائقة.

رحل أبطال الفصل الأول وأتى «أبطال آخرون» لأداء الفصول اللاحقة من المأساة، وكلاهما استخدم إكسسوارات الحداثة والعولمة ذاتها، واستعيض الحوار المعطل بين «عيش، حرية، كرامة إنسانية» و«واقعية وآليات سوق واقتصاد معرفة»، بحوار معطل بين «إسلام سلفي متطرف» و«إسلام سلفي معتدل».

لم يعر المستمعون اهتمامًا كبيرًا منذ البداية للهمس عن فصول الخيانة في أرجاء القصور والسفارات في أواخر أيام الطغاة، ولا استوقفتهم حماسة الممالك والإمارات الثيوقراطية للديمقراطية، ولا حماسة «المجتمع الدولي» للقبائل والسلفية، ولا استوقفهم ارتباك الفاعلين الإقليميين (إيران وتركيا والسعودية) حيال الحدث المتسارع وكيفية تموضع الفاعلين الجدد، ولا اهتموا كثيرًا بالتباينات والنزاعات ضمن كل من فريقي «الأنظمة» و«الثوار» وأصدقائهما.

هذا كله لم تركز النخب المثقفة الأضواء عليه، بل انقسمت خلال الفصل الأول من المسرحية بين مؤيد للربيع المفاجئ وصامت مربك، حتى عندما بدأ الفصل الثاني المأساوي، انقسمت النخب المثقفة على ذاتها، واصطف كل فريق منها في خندق، بحسب ولاءات قديمة ومستجدة، لا تخفى أسبابها على أولاد الكار.

من يسأل اليوم عن رواد «الربيع»؟ من تبعهم إلى كواليس المسرح بعدما أزيحوا عن الخشبة؟ من قدّر شعورهم بالمرارة، وباستغلال اندفاعهم وتوظيف ثورتهم، وبسرقة تضحياتهم وطموحاتهم؟ هل انضموا إلى الأجيال التي سبقتهم من «النخب المثقفة» في كهوف القنوط؟ هل اهتدوا، أو اهتدى بعضهم، إلى أن القنوط يحمل بعضًا من حلاوة في مرارته، لأنه يفتح أمام المنهزمين القانطين أبوابًا عدة لتبرير خيانات ومكاسب متنوعة ومتجددة، تأتي كأنها تعزية مشروعة؟

من يقدر مأساوية حال النخب المثقفة السورية في الداخل والخارج... الحال الأبشع لشدة وقاحة التدخل الخارجي؟ وماذا عن شباب مصر وحركة تمرد وميدان التحرير؟ وماذا عن تصحّر العراق والقحط المبكي في فلسطين على الرغم من الدماء والتضحيات والمقاومة؟ وماذا عن لبنان وحملة إسقاط النظام الطائفي التي طوقها الطائفيون المعادون للطائفية فتشظّت بين 8 و14 آذار؟ وعن إيران وتركيا والسعودية أيضًا، وعن شعوبها ومجتمعاتها التي تأكل صوتها بهرجة الحكام واحتفالياتهم؟ وماذا عن المشرقية والاعتدال والهويات الدينية والحضارية؟

2- عدة الرواة والشخصيات وأداؤهم: مواقع المثقفين قبل الصدمة

بعيدًا عن الأخلاقيات والمحاكمات التكفيرية، وبعيدًا عن صوغ المخارج التخفيفية، وعن توزيع براءات للذمم المرتبكة، إنما سعيًا لفهم فشل النخب المثقفة في التعامل مع الحدث الجلل الذي أطلق عليه «الربيع العربي»، وإفسادها له، لا بد من أن نبدأ باستذكار مشهد المثقفين العرب قبل حلول «الربيع العربي»، لأن «الربيع العربي» حدث شكّل صدمة مفاجئة لهم، قبل أن يفاجئ الحكام المحليين والدول الإقليمية والقوى العظمى أو الأقل عظمة، وكان سلوكهم حيال تلك الصدمة محكومًا إلى حد بعيد بوضعهم قبلها.

عشية «الربيع العربي»، كانت النخب المثقفة العربية التي تشكلت تباعًا منذ نهاية القرن التاسع عشر قانطة يائسة تخجل من تاريخها ولا تجرؤ على مساءلته... كانت يتيمة بعدما فقدت جنّاتها وأنبياءها وحتى جماهيرها ووهم قادتها... أما الليبراليون التحديثيون فخذلهم الغرب المتنور ورماهم جانبًا على قارعة طريق إسرائيل والنفط... وأما القوميون فخذلتهم أمتهم فاضطرتهم الهزائم إلى مهادنة أعداء الأمة في الخارج وفي الداخل، على وهم ابتزاز هؤلاء بأولئك والعكس بالعكس... وأما الاشتراكيون فخذلهم المعسكر الاشتراكي في انهياره فتركهم يتدبرون أمرهم أفرادًا واهنين... أما الدينيون فسحب البساط من تحت أرجلهم أهل النفط بالمزايدة عليهم مرتين، بغلو المال مرة، وبغلو العقيدة مرة أخرى.

كان قد طغى عليهم جميعًا شعور راسخ باليأس والقنوط، واقتناع بأن الواقع محكوم محليًا ودوليًا بقدرة قادر أو بمؤامرة كونية. وإذا بحدث يقلب الصورة يصفعهم مبددًا ما اصطنعوا من تبريرات فشلهم: ناس في الشارع يتصدون للسلطة ولا يهابونها. وما كان أكثر إثارة ومفاجأة: إذا بالسلطة تتراجع وترتبك وتتعرى وتنكشف. فأين جبروت السلطة، وأين المؤامرة المحكمة، وأين القدر المحتوم؟

لم يخفَ أن ارتباك الحاكم، إن في تونس أو في مصر أو لاحقًا في اليمن، أتى من توسع التحرك الشعبي المعترض وخروجه عن سيطرة وسائل القمع العادية، وأتى أيضًا من خذلان حماة الحاكم الدوليين له، ومنعهم أجهزة القمع الأساسية من مجاراته في المواجهة. وهذا ما لم يحصل، لا في ليبيا ولا في سورية. لكن ذلك كله، على أهميته، لا يغيّر شيئًا في الخلاصة الرئيسة: إن الهيبة الرادعة للسلطة سقطت وانكسر جدار الخوف مثل لوح الزجاج وتشظّى. تلك الخصوصية المميزة للحظة «الشعب يريد». لكن تلك اللحظة لم تدم، وسرعان ما عاد الخوف من أماكن أخرى، مع تفشي العنف، من الجراح التي أحدثتها شظايا الزجاج.

لا استغراب أمام مفاجأة كهذه أن يرتبك المثقفون: قليلون رأوا فيها عند البداية فرصة سانحة فركضوا يعتلون منبرًا. أما الأغلبية فخشيت من فشل وخيبة جديدين فصمتت إلا عن بعض العموميات وانكفأت وانتظرت، وحاول بعضهم التوفيق بين الطموح والطمأنينة، فسعى من جهة أولى إلى جهاز إقليمي أو دولي يحمي، ومن جهة ثانية إلى جماهير تُقاد. هؤلاء كانوا الأدهى والأخطر.

3- النيوليبرالية إخراجًا مسبقًا لتوأم خيانة المثقفين والأصوليات الحديثة

على الرغم من أهمية خصوصيات التجربة والتاريخ المحليين، وتلافيًا لأي اتهام بالتحامل، يجدر التوقف عند ظاهرة عامة طغت بتأثيراتها على الأسباب المحلية لتصرف المثقفين.

شهدت العُدد المفهومية الجاهزة والمتوافرة للمنظومات الأيديولوجية الأساس التي قولبت الخطاب العام طوال القرن العشرين، عالميًا ومحليًا، خلال العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة تعثرًا شديدًا: انتقلت الغلبة إلى خطاب منمط وموحد يتمثل في خطاب النيوليبرالية الذي أعلن أحد منظريه في نشوة معبرة عن «نهاية التاريخ»، أي - في ما خص نخبنا المثقفة - نهاية دورها في مخاطبة بيئاتها والتعبير عن مجتمعاتها، وبالتالي انسلاخها عنها، لتنضم إلى نظام أرخبيلي دولي للنخب التي تتلاقى بمعزل عن مجتمعاتها على خطاب واحد ولغة موحدة وأنماط شكلية للسلوك جامعة.

في موازاة ذلك الإعلان صدرت شطحة عن منظر ثانٍ بارز قال بـ «صراع الحضارات»، أي - في ما خص نخبنا المثقفة - بحتمية مواجهتها خيار مستحيل في زمن العولمة، بين الانسلاخ عن مجتمعاتها أو وضع نفسها في مواجهة «القرية الكونية». ولا يزال هذان العنوانان يعبران حتى اليوم عن آلية الغلبة ويحكمان مسار الصراعات الدولية المتجددة وسلوك الأغلبية العظمى من النخب المثقفة في العالم، وبلادنا منه، لا بل في قلبه.

يفترض استمرار هذه الغلبة منع تحقق فرضيتين كانتا في أساس تكوين الجو الثقافي العام لفترة طويلة: قيام صيغ مجتمعية وأيديولوجية موضعية، على صعيد وطني أو إقليمي، تتلاقى ضمن نظام دولي محدد (سواء أقر بشرعيته أم لا، وكانت آخر أشكاله منظمة الأمم المتحدة، وليدة عصبة الأمم)، وقيام تيار دولي مضاد للنيوليبرالية ذي صدقية.

أسباب هذا الانتقال متعددة، إنما يجدر التنبه إلى اثنين منها: السبب الأول متصل باعتبارات الموقع، وهو توافر الشروط المادية والمعنوية لخيانة جماعية

من المثقفين لمجتمعاتهم ولاندفاعهم إلى الانتماء إلى طبقة معولمة متجانسة ومحمية، مع توافر وسائل الوصل ضمنها والفصل مع بيئاتهم، والسبب الثاني متصل باعتبارات الموقف، أي بالعُدد الأيديولوجية، وهو الصدى المدوي لانهيار النظام السوفياتي وارتداداته في البيئات الثقافية والسياسية الوطنية والإقليمية.

ليست العولمة على أي من هذين الصعيدين عاملًا خارجيًا يمكن التعامل معه انطلاقًا من قبوله أو من رفضه، من الإقبال عليه أو من صده، بل هي تطور داخلي في كل مجتمع ينسجم في أدواته وفي محصلته مع غلبة تخرق الحدود التي تقيمها الدول أو تدعي إقامتها، وهو يخدم هذا الخرق بالتحديد، لا في قصد من شجعها فحسب، إنما بالتأكيد في قصد وبنتيجة عمل دؤوب لدى من تلقفها ورأى فيها مصلحة حيوية لمقامه.

تبدو معالم هذا التحول:

- عمل ممنهج وحشد موارد كبيرة لاستيعاب المثقفين المحبطين، انتقائيًا ومنهجيًا في آن، من خلال إيلائهم منابر تلبي إحدى حاجاتهم الأساسية، وبالتالي ترويضهم ضمن شروطها.

- أبرز هذه الشروط الالتزام باستخدام منظومة الأفكار النيوليبرالية، ومحورها تفكيك مفهوم الدولة، الواهنة أصلًا في بلداننا، والمنقوصة الشرعية بحكم هزائمها التي ناصبها عدد من المثقفين العداء خلال شبابه النضالي.

- وصولًا إلى تصوير العمل العام بمجمله على أنه أمر نتن، وهو الفساد بعينه، مع بروز مقولتي «الطبقة السياسية الفاسدة» و«المجتمع المدني» النضر، إطارًا بسيطًا يجدد أسطورية الشر والخير.

4- تفاعل صدمات الحدث المتتالية مع المواقع القائمة وعدد الخطاب

في متابعة لسلسلة مفردات عنوان المحاضرة، وبعد الاستقراء والتمهيد النظري الذي سمحت به حلقتا الفساد والنخب المثقفة، نصل إلى الحلقة الثالثة والأخيرة من السلسلة، ونصل أيضًا إلى اللحظة الحاضرة بكل ثقلها، لحظة

مستمرة منذ ما يقارب الأربعة أعوام، متجددة من رحم ذاتها وكأنها فورات بركان متفجر، إلى ما سمي اصطلاحًا «الربيع العربي».

لا مفر، بحكم صوغ العنوان وبحكم تأزم واقعنا الحاضر، من محاولة تتبع التأثيرات المتبادلة لـ «النخب المثقفة» على هذا الحدث المتدحرج من جهة، وللحدث على مواقع المثقفين وخطاباتهم، من جهة أخرى. إلا أن تأثير المثقفين في الحدث من مواقعهم المختلفة وبخطاباتهم يكاد لا يرى. أو بشكل أدق، تركّز تأثير المثقفين على مفاعيل إحجامهم عن القيام بالوظيفة التي أولاهم إياها الانتظام المجتمعي... وظيفة صوغ حاجات الناس وطموحاتهم ومخاوفهم حيال واقع حياتهم، بما ينقلها من حيز الفردية والتشتت والقلق إلى إطار البلاغة والإدراك والتواصل والفعل.

أتى تأثير المثقفين في الحدث أساسًا من خلال افتقاد سيرورة الحدث لدورهم. وظهر هذا التأثير «الافتقادي» منذ البداية في حرمان المد الشعبي الذي تفجر في وجه الأنظمة الفاسدة والنخب المستعفية في نهاية عام 2010 والأشهر الأولى من عام 2011، من أطروحات وآفاق فعلية تسمح له بأن يبلور صيغًا سياسية ومجتمعية واقتصادية بديلة. وظهر مجددًا في مفاصل ارتدادية لاحقة: من تعاظم زخم التيارات الإسلامية والقبلية بنزعاتها ونزاعاتها، حتى خطفت التحرك الشعبي، إلى صعود موجة الشوق المستعاد في أوساط شعبية واسعة، وبين النخب أيضًا ومن دون مفاجأة، إلى الأنظمة العسكرية، وصولًا إلى استسهال الشعوب، بمعارضيها ومواليها، بعامتها ونخبها، واستقدام التدخلات الأجنبية المالية والسياسية والعسكرية، قريبها وبعيدها.

ترك أسر النخب ضمن منظومة المفاهيم النيوليبرالية وادعاءاتها الخلقية الساحة مفتوحة أمام الإسلاميين والقبليين والعسكر، وأي خليط ممكن من هذه العناصر الثلاثة، لأنهم كانوا الأقدر على تأطير المجتمع في غياب الأطروحات السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي انكفأ المثقفون عن خوض غمارها.

إذا عدنا إلى الشعار الذي واكب تفجر المد الشعبي من بدايته واستمر شبه وحيد فترة طويلة، يحتل مساحة التعبير عنه: «الشعب يريد إسقاط النظام»، يمكن

التعرف في كلماته الأربع إلى التأثير الافتقادي للنخب المثقفة. فالشعار يفصح عن تناقض أساسي تحول تدريجًا إلى سم قاتل. القول إن «الشعب يريد» شيء، بينما القول بـ«إسقاط النظام» شيء آخر، لا بل هو نقيض الشيء الأول، يبث خلف وضوحه الشكلي التباسًا كفيلًا بتبديد معنى الشيء الأول. فأن يكون للشعب إرادة يعني تحول الشعب في لحظة تاريخية معينة استثنائية غير قابلة للاستدامة إلى فاعل جماعي بحكم توحده في التمرد على النخب التي طالما زعمت، من خلال المؤسسات المجتمعية والسياسية المختلفة، تمثيل الناس والاستئثار بكلامهم. بينما عنى تجنيد التمرد في خدمة غاية تُعرّف بـ «إسقاط النظام»، على الرغم من الوقع الصدامي الظاهر للعبارة، قبولًا بمفاهيم السلطة القائمة وتكريسًا لها وإن سلبيًا، لأنه يقول إن ثمة نظامًا، أي قائدًا ملهمًا أو طاغية، أو «طبقة سياسية» أو نخبًا، تجسّد الصلاح أو الفساد. ولا فرق إلا في الموقف الأخلاقي منها، لأنه سواء كان الموقف سلبيًا أم إيجابيًا من «السلطة»، يرتكز على اعتبارات شخصانية وخلقية وعاطفية، لكنه، وهذا الأهم، يستند دومًا إلى فرضية فصل «الحاكم» عن «الشعب». وعلى هذا الأساس، يجب أن يؤدي إسقاط نظام فاسد إلى صلاح الأمور، وأن يؤدي إرساء نظام صالح (يهديه مرشد أو فقيه أو قائد تاريخي ملهم) إلى صلاحها.

لكن المقاربة لا تنسحب على الحالات المقابلة، فلا نسمع أحدًا يقول إن إرساء نظام فاسد يؤدي إلى فساد الأمور، ولا إن إسقاط نظام صالح يؤدي إلى فسادها. ففي جميع الحالات، تُصوَّر السلطة على أنها ذات (شخص أو جماعة) منفصلة عن شعب منزّه قائم بذاته أيضًا، فلا يُتصور أن يُسقط الشعب (أو الأمة) نظامًا صالحًا، ويجري في المقابل استبقاء فرضية الشرعية المبدئية لولاية الحاكم، فلا يُحكم على نظام بأنه فاسد إلا بعد تجربته وتوليته. إنه إكرام معنوي للعامة يقابله إكرام سلطوي فعلي للحاكم. هذا من ركائز النظام... هذا ركيزة السلطة. تصبح الأحجية بالتالي، عند انتقاد الحكام تكرارًا، ووصفهم باستمرار بأنهم أشرار وفاسدون، على اعتبار أن الأشرار وحدهم قادرون على الوصول إلى الحكم، أو اعتبار أن الحكم يجعل ممن يتولاه - أيًا يكن وأول توليه - شريرًا. لكن الناس يهربون من الأحاجي.

إن الطرح الذي يقف سدًا أمام شعار «إسقاط النظام» ويحول دون البوح به أن السلطة ليست ذاتًا محددة، بل بنية علاقات «الشعب» بنفسه... النظام مفاهيم ومقامات... إنه اللغة نفسها. لا يُسقط الشعب النظام إلا بانسلاخه عن البنية السلطوية التي تخترقه وتكوّنه، أي بانسلاخه عن نفسه. فمن جمالات اللغة العربية أنها تعرّف مفردة «شعب» بـ «الجَمعُ، والتَّفريقُ، والإِصلاحُ، والإِفْسادُ: ضدٌّ» (لسان العرب). لاحظوا أن ابن منظور وضع الجمع في خانة الإصلاح، والتفريق في خانة الإفساد. فاللغة لا تحبذ إسقاط النظام، لأنها في انسجام محتوم مع النظام والسلطة.

في العودة إلى السياق التاريخي، يجدر التوقف عند الشك الذي انتاب رواد «الربيع العربي» بعدما شعروا أن الزخم الشعبي لم يحقق طموحاتهم، فميزوا بين «النظام» و«السلطة العميقة». لكن هذا الشك أتى متأخرًا. وأكثر من ذلك، يصعب عدم استذكار مرارة ابن خلدون حيال الخلاصة التي استنتجها من الأزمنة القاسية التي عاشها وأرّخ خلالها للعرب والبربر ودولهم، بأن الحكم يأكل قوة من يتولاه، وأنه من خلال إضعاف عصبيته في تاريخ دائري يحاكي المدلولَين اللغويَّين لكلمة دولة: الغلبة والتعاقب (التداول).

5- إعادة صوغ عنوان المحاضرة وسمة المرحلة

لكن الملاحظة الأبرز ربما تتناول التلاقي اللافت بين هذه المقولات عن علاقة الفرد بالسلطة، تسليمًا بنيويًا بأسسها وانتقادًا إفراديًا لمتوليها، ما يعزز سطوتهم، بدلًا من نقد أسسها وفهم سلوك متوليها، ما يعيد ذواتهم إلى حجمها الإنساني، مع الميل إلى اعتبار الفساد شواذًا فرديًا يجري التعامل معه باللوم الأخلاقي من دون أي فاعلية ترتجى إلا السماح بالانتقاد والتذمر لمن يحتاجون، للاحتفاظ بمواقعهم، إلى ادعاء الفكر، بدلًا من فهم الأسس الفعلية للمنظومة السياسية القائمة.

يتحمّل مسؤولية الاستغناء عن إعمال الفكر النقدي والاستعفاء من صوغ البدائل المجتمعية من نسميهم «النخب المثقفة». وربما يمكننا إعادة صوغ العنوان المقترح لهذه المداخلة، مستبدلين عنوان «الفساد والنخب المثقفة والربيع العربي» بعنوان «إفساد النخب المثقفة للربيع العربي»، مع إعادة مفهوم «الفساد»

من مدلوله الأخلاقي إلى معناه الأصلي المادي، أي الإجهاض والإبارة. وبحسب ابن منظور «يقال: أَفْسَدَ فلانٌ المالَ (وليس العكس)، وفَسَّدَ الشيءَ إذا أبارَه». الفساد والمفسدة إذًا في الأصل هما الدمار والتبديد والإجهاض، بينما الصلاح والمصلحة هما البناء والتثمير. غير أن المعاني شهدت انقلابًا بحيث بات الفساد (والصلاح) في المفهوم الشائع ينطبقان على نوايا فاعليهما، فاكتسبا بالتالي تلوينًا أخلاقيًا، وليس على الفعل المادي بذاته المحدد بنتائجه. فبتنا نقول إن المال يفسد المرء بدلًا من قولنا إن المرء يفسد المال (أي يضيّعه ويبدّده). ويمكن التعرف إلى مفصل هذا الانقلاب في قول مسلم، بحسب ابن منظور: إن «الفَسادَ أَخذُ المال بغير حق»، في تلاق مع القول المأثور «المال الحرام لا يثمر». الفساد بالتالي في أصل معناه الدمار والتبديد، وفي معناه الشائع العمل السيّئ الذي ربما يؤدي إلى الدمار والتبديد، لكن دونما حصر الصفة بتحقق تلك النتائج، وحتى من دون الإقرار بضرورة حصول هذه النتائج وإن كان تمني حصولها مضمرًا.

رابعًا: متفرجون قانعون أو ممثلون لأدوار مكتوبة أو منتجون لفكر ونقد وأمل؟

1- في مرجعيات التعامل مع الوقائع التاريخية الراهنة

بناء على اعتبارات منهجية، لا يجوز القبول بأن واقع بلداننا منفصل عن واقع العالم، ولا بأن وضعنا اليوم منفصل عن تاريخنا، ولا بأن الناس، وأي فئة منهم، لا يتشاركون في المنطق والحاجات والمخاوف. لا يجوز القبول بانهزام العقل. لكن التحدي الذي يواجهنا جميعًا، خصوصًا النخب المثقفة، هو بالتحديد انهزام العقل أو الانتصار له وبه.

لم نرجع ألف سنة أو ألفي سنة إلى الوراء. فللمآسي أسباب وللعنف نتائج، حتى لو لم تكن مطابقة لقصد من اعتمده أو لجأ إليه. لا جديد في القول إن للدول مصالح لأن الدول تقوم بالتحديد على أساس قدرتها المفترضة على تثبيت المصالح والسعي إلى تحقيقها أو الدفاع عنها، داخليًا بين الطبقات والجماعات، وخارجيًا بين الدول، وإلا بين الدول والجماعات ما دون الدولتية. لسنا معدمي

الإمكانات، وهناك دائمًا بدائل وخيارات. لسنا محكومين بأن نصبح ساحة للصراعات الدموية ومسرحًا للفظائع.

طغى الكلام على الأصولية والتكفير على كل كلام. وبدا كأن مصير عشرات الملايين من الناس محصور بين أصولية متطرفة وأصولية معتدلة، أو كأنه متوقف على نتائج حرب بين تكفيريين يسعون إلى القضاء على كل من يختلف معهم أو حتى يختلف عنهم، من جهة، ومن يكفرون التكفيريين ويسعون إلى القضاء عليهم من جهة أخرى. وفي الجهتين يحتشد «داعمون» من العالم أجمع، لا يلتقون إلا على إصرارهم على تحويل بلادنا إلى ساحة لهذا الصراع الأسطوري.

ما سبق قوله عن التعامل مع الفساد، بين اعتباره عملًا شاذًا إفراديًا أو عارضًا من عوارض المنظومة الاجتماعية الفعلية، يصح أيضًا على التعامل مع التكفير. لا نتصرف بالطريقة ذاتها إذا اعتبرنا الأصوليين التكفيريين شاذين عن قيم مجتمعنا ومأجورين وطارئين على تاريخنا، أو إذا اعتبرنا حركتهم تعبيرًا فعليًا عن واقع مجتمعاتنا وأزماته، ولا يفيد التحجج بأن لغة هذا التعبير دينية للقول إن مجتمعاتنا باتت محكومة بالفكر الديني وإن الخلاص في الأصولية المعتدلة، ولا التحجج بأن شكل هذا التعبير عنفي استعراضي لحصر التعامل معه بالعنف والقوة. حذار من السقوط في شباك العدة المفهومية التي يسعى رواد هذه الحركة، بتواطؤ مع أطراف عديدين أخر، لفرضها.

الصراع قائم والعنف واقع، إنما هذا لا يكفي للخضوع إلى منطقهما، والهروب أو التحول إلى متفرجين قانعين، أو لتمثيل أدوار مكتوبة مسبقًا ومفروضة. إن كانت العولمة النيوليبرالية قد حوّلت العمل السياسي إلى عمل مسرحي تهريجي، فإن مجتمعاتنا بأسرها على شفير التحول إلى مسرح مأساوي.

2- في الأصولية والإرهاب والتكفير

على الرغم من الفاعلية العملانية والسياسية والإعلامية اللافتة للحركات المسماة جهادية، يغلب وصفها بالأصولية والإرهابية والتكفيرية، للإيحاء بأنها متأخرة عن واقع عالمنا الراهن وأنها صنيعة أشرار شاذين.

يبذل الجهد لفتح نقاشات فقهية معهم، وتتكرر المناشدات للمقامات الدينية الإسلامية الرسمية في هذا البلد أو ذاك استصدارًا لفتاوى معارضة للأصوليين التكفيريين، حتى إذا صدر بيان مرتبك من هنا أو هناك، سلّطت عليه الأضواء، فتكون المحصلة تعزيز موقع المقام المتحفظ وتكريس هيمنة الفكر الديني ومرجعيته.

الأصولية التكفيرية ليست مذهبًا فقهيًا اقتنع بحججه الدامغة من انخرط فيها من خبراء الفقه وعلمائه، بل هي تيار فكري وسياسي يؤطر قسمًا غير قليل من مجتمعاتنا. وهي على هذا الصعيد لا تنفصل عن العولمة النيوليبرالية، بل تكملها وظيفيًا. فكلاهما يستخدم الأدوات ذاتها، وكلاهما يتصرف على أساس مقولتي نهاية التاريخ وصراع الحضارات.

أما التركيز على صفة الأصولية، والانطلاق منها للقول إن هذا الفكر يعود إلى عصور غابرة أو إنه يسعى إلى إعادة المجتمعات المعاصرة إلى تلك العهود، فهو قول غير مقنع بتاتًا. ذلك أن الأغلبية العظمى من الحركات الفكرية، ولا سيما تلك التي تتسم بطابع ذاتوي حاد، وبشكل أخص الحركات الدينية، نشأت من خلال ادعائها أنها ترد الواقع الحاصل إلى أصوله، بينما هي لا ترد أي شيء إلى أصوله، بل تؤسس لأمر جديد. الديانة المسيحية جاءت لتقول لليهود إنها تأكيد للرسالة التوراتية الأصلية؛ الديانة الإسلامية جاءت لتقول للمسيحيين ولليهود إنها تستعيد أصل رسالتيهما بديلًا من صيغها المحرفّة؛ البروتستانتية الإصلاحية جاءت أيضًا تقول إنها ترد المؤمنين إلى أصول ديانتهم... والآن الأصولية الإسلامية هي دين جديد، وظاهرة حديثة.

نعت الأصولية هو الغلاف الكلاسيكي الذي تتستر خلفه البدع الأيديولوجية الكبرى. تصوروا أن يأتي أحدهم ويقول للناس إن كل ما هم مقتنعون به خطأ وعليهم طرحه جانبًا واستبداله بالجديد المطلق الذي يقدمه لهم، فإنهم سيهزأون به.

هنا تكمن الكذبة الخلاقة للأصولية، بوصفها حداثة ثورية تلبس لبوس المحافظة، فتوفق في نظر كثيرين بين حاجتين: الانخراط في العولمة بفاعلية تنتقم من الشعور بالقنوط، وتزخيم الذاتوية في خضم صراع الحضارات. ما كان لهذه الأكذوبة أن تفعل ما فعلت لولا خيانة النخب المثقفة وإخلالها بدورها وإخلائها الساحات.

أما التركيز على صفتي «الإرهاب» و«التكفير»، وكأنهما صفتان مميزتان واستثنائيتان، فيستدعي التوقف أيضًا. إن لم يكن هدف استخدام العنف ترهيب الخصم فما هو؟ إبادته؟ إن كان هدف كل عنف يتأرجح بين الإرهاب والإبادة، فالإرهاب يصبح الشكل المتحضر لاستخدام العنف. أما التكفير، فما هو إلا النتيجة الحتمية، ضمن سياق الالتزام بالطبيعة المطلقة للشرعية الدينية، للمواجهة السياسية العنفية. إنه ترجمة العنف الترهيبي في معجم الخطاب الديني. فكل خطاب ديني يزعم مستخدموه إرساء شريعة أو شرعية على أساسه يصبح - لكونه مشروع سلطة - تكفيريًا أو يكون مناورًا[15]. ويكمن البديل في الإقلاع عن قبول الشرعية الدينية، بكل بساطة، واعتبار الدين اجتهادًا وإيمانًا فرديًا.

يتحول السؤال بالتالي من البحث في سبل مواجهة الإرهاب والتكفير إلى البحث في الأسباب التي حصرت الصراع (استخدام العنف) والشرعية في إطار الساحة والخطاب الدينيين، أي في مسؤولية النخب المثقفة عن الإحجام عن صوغ مفاهيم سياسية وخطاب يتعامل مباشرة مع الواقع، وفي تركها الساحة شاغرة لمفاهيم وخطاب يتعامل مع الواقع من خلال رمزية ذاتوية، أي الأصولية الدينية، من دون إغفال بديهية أن الواقع يبقى قائمًا في الحالين، بتحدياته وبصعوباته، وبينت تجربة الإخوان المسلمين في مصر أن تعامل «الإسلام السياسي» مع الوقائع الاقتصادية والاجتماعية ومع المسائل الاستراتيجية لا يختلف بشيء عن المنحى العام للنيوليبرالية ولمؤيديها ووكلائها المحليين، إلا أنه يجري بكفاءة أدنى، من الأرجح بسبب قلة التمرس.

3- منطق الصراع والعنف ومفاعيلهما

لا بد لنا من التوقف عند منطق الصراع والعنف بشكله العام، أي نظريًا، لأننا معرضون لهما ومعرضون بالتالي للوقوع أسرى منطقهما، واقعيًا، في خصوصيات ومعاناة كل منا.

---

(15) نشرت حديثًا محاضر نقاش بين هنري كيسنجر وجوليو أندريوتي، صرح الأول فيها: «لا أؤمن بوجود شيوعيين معتدلين. الشيوعيون المعتدلون أخطر من الشيوعيين المتطرفين».

لا يحصل الصراع بين كائنين يسبقان حدوثه وينتهي ببقاء أحدهما، أو بغلبة أحدهما، كما في روايات الأبطال والأطفال. فالكيانان المنخرطان في الصراع يتكونان من خلاله، أو، بشكل أدق، يتغذيان من الصراع ومن آليات فرضه ثنائيتهما وإزاحة كل ما عداهما واختزال أبعاد الحياة المجتمعية ببعد واحد هو بعد الصراع. الأمر الثاني أن مآل الصراع لا يكون أبدًا في ربح أحد طرفيه وخسارة الآخر وإزاحته، فلا الرابح يخرج كما دخل، ولا الخاسر يخرج كما دخل، لأن كل صراع يرتب أكلافًا استثنائية، وفي أحيان كثيرة تكون نتيجة الصراعات تقدم أطراف ثالثة وأطروحات ثالثة، تكون عَرْضية بالنسبة إلى خط الصراع الطاغي، ومختلفة عن طرفيه الأصليين، وحاملة أطروحات تختلف عن موضوعات الصراع وعناوينه. ونشهد من نحونا اليوم أوجهًا عدة لدينامية الصراع هذه، وربما نسميها تطويقًا لأطراف وأطروحات أو استيعابًا أو خطفًا أو مخاضًا متعثرًا طويلًا.

في الحقيقة نحن معرضون لتأثيرات الصراع والعنف مرتين: مرة بحكم نتائج الهزائم في مواجهات سابقة على صعيد فقدان السلطات العامة والنخب المثقفة لمشروعيتها، ومرة ثانية بحكم تكلفة المواجهات القائمة حاليًا على صعيد القلق على الحاضر وعلى المصير.

بين هذين العنفين، وقفت الأنظمة والنخب المدجنة فترة طويلة محاولة نكران مفاعيل الهزيمة السابقة والاستفادة منها في آن، وحرصت على إسكات الحركات المجتمعية وقمعها واستيعابها، إلى أن تحطمت هيبتها وقدرتها فجأة أمام اشتداد الضغط الداخلي والخارجي بشكل متوازٍ. إنما التعامل مع العنفين يحكم أيضًا وضع المقاومة ضد إسرائيل والقوى الإمبريالية: المقاومة انتفاضة ضد هزيمة معلنة، عدم التسليم بهزيمة سابقة، ومعاودة مواجهة العدو الخارجي الذي سبق وانتصر وإنما أيضًا، في الداخل، مواجهة من ارتضى الهزيمة، ولعله أشرس في مناوأة المقاومين من العدو الخارجي، إنما مع إعطاء الأولوية المطلقة لمواجهة العدو الخارجي، من ضمن مراهنة على استنهاض الداخل مجددًا، وبشرط الاطمئنان ولو نسبيًا إلى استكانة الخصم الداخلي[16]. ويكمن الخطر في تحول المقاومة إلى غاية بذاتها،

(16) لا يحصل هذا إلا في أوضاع استثنائية (حال لبنان حتى عام 2005).

فتكتفي بتعطيل غايات العدو وبالاحتفاظ بالجهاز المقاوم. لكن التعامل مع العنفين يحكم كذلك وضع الأصولية التكفيرية، إنما هذه المرة مع أولوية معكوسة، تركز على مواجهة الخصم الداخلي، بتحطيم مقومات سلطته، هذه المرة بشرط الاطمئنان ولو نسبيًا إلى استكانة الخارج، أقله لفترة من الزمن يجري خلالها الاستعجال لتحقيق الغلبة الداخلية[17]. ويكمن الخطر هنا في انحسار الطرح واقتصاره على اكتساح الساحات الرمزية، والتعرض للاستيعاب وللتبديد. في الحالين الأخيرتين، يؤدي إحلال الوسائل محل الغايات إلى إفساد الانتفاضة ضد الهزيمة.

4- في المواجهة من داخل النظام ومن خارجه

نعود إذًا إلى محورية العمل، أي عمل المثقف، وإلى المسؤوليات المترتبة عليه لتمكين المجتمع من مواجهة واقعه وتطورات هذا الواقع، والاستفادة من لحظات التغيير التي تطرأ، وصوغ مفاهيم إجرائية وتأطيرية من دون الغرق في أسر التباسات واستعارات مرتفعة التكلفة ومحدودة الفاعلية.

الفساد ليس شواذًا، بل وصف شائن تطلقه النخب المثقفة المدجنة بهدف إشاحة النظر عن مساوئ الانتظام الفعلي للمجتمع الذي لا ترغب هذه النخب في الانسلاخ عنه ولا في تغييره. لكن هذه المناورات لا تكون كافية في ساعات الحرج.

لذا لا يكفي التمتع بالجرأة والتشهير بالأعمال الفاسدة وبالفاسدين، ولا يكفي الوعظ والتذكير والتنبيه والتوعية، إنما يجب التمتع بالجرأة لاختراق مساحات الأيديولوجيا ومساحات الخطاب، لا لصدها ودحضها والسقوط في السجالات بينها، إنما لقلبها من داخلها وإعادة تأويلها، لأن هذه المساحات، سواء كانت الدين أم مطامح اجتماعية أم كانت مشاعر قومية أم عصبيات، فكل واحدة منها قابلة للتأويل وإعادة التأويل والقلب بما يؤدي إلى تغيرات فعلية تاريخية وسياسية.

هذا بالتحديد مجال عمل المثقفين والتحدي الذي يواجههم.

---

(17) من هنا أهمية الخلافات بين أنصار «الجهاد الأقرب» و«الجهاد الأبعد» ضمن الفرق الأصولية.

5- الإجابة عن الأسئلة والملاحظات

هذه المرة أكثر من مرات أخرى عدة، تؤشر الأسئلة إلى أن المحاضرة أصابت ولو جزئيًا اهتمامات المشاركين، وتسمح لي بتوضيح بعض ما قصدت مشاركة الحضور به.

سأل بعض الحضور عن سلوك القضاء. ونحن نعرف ما يحصل في القضاء. للسائل نقول:

ماذا عن سلطة تشريعية تقوم بانقلاب فتمدد لنفسها؟ ما العمل؟

ماذا عن رئيس جمهورية ورئيس حكومة، ميشال سليمان ونجيب ميقاتي، يصدران 470 قرارًا استثنائيًا غير شرعي، ويُوافق عليها بالجملة لاحقًا في حكومة تمام سلام من دون أن يسأل الوزراء عن موضوعاتها؟ ما العمل؟

ماذا عن رئيس جمهورية ورئيس حكومة، ميشال سليمان وسعد الحريري، يصدران مرسومًا غير شرعي، لم يناقش في الحكومة كونها مستقيلة، يقضي بردم 640 ألف متر على ساحل صيدا؟ ما العمل؟

سرقة عشرة ملايين ليرة من تعويض نهاية خدمة كل أجير في لبنان، بحجة اعتبار جزء من الأجر بدل نقل مزعوم، من خلال إصدار مرسوم مزور وغير قانوني، يبدأ باعتراف صريح بعدم قانونيته، إذ يقول: إلى حين صدور قانون يجيز للحكومة تحديد بدل النقل، تحدد الحكومة بدل النقل. ما العمل؟ ويأتي مجلس النواب بتناغم لافت بين نائب من تيار المستقبل، نبيل دو فريج، ورئيس مجلس النواب وحركة المحرومين، نبيه بري، ليشرّع المخالفة بعد حصولها واستمرارها سبعة عشر عامًا. ما العمل؟

المسألة ليست مسألة قضاء ومجلس نواب وحكومة ونواب ووزراء، هذه منظومة سلطوية متماسكة. أنسَوا الدستور والقانون اللذين يوفران مجموعة حجج يجدر استخدامها من باب المقارعة والتكتيك. لا مبرر للمراهنة بسذاجة مفرطة على أن شرح النصوص المرجعية الشكلية كفيل بهداية هؤلاء، أقله الفاعلين

بينهم، فهم يدرون ما يفعلون، بينما الباقون غير مكترثين. ولا يجوز النظر إلى هذا العمل إلا بوصفه وسيلة للإحراج، وإذا أمكن للاختراق. ولا يقدم جديدًا القول إن هناك تضييقًا على مراجعة القضاء وإن المراجعات حتى إذا حصلت لا تأتي بنتائج. فالقضاء ليس إلا ساحة من ساحات العمل العام... إنه جزء من المنظومة السلطوية. فحشر القاضي هو الهدف. نحن نحاول اختراق هذه الساحة وافتعال النقاش ضمنها كي يوضع القاضي بوصفه مثقفًا عضويًا أمام خيار إلزامي بين أن يكون أداة أو بطلًا، لأن المثقف بارع في الوقوف بين الاثنين بحجة النزاهة والتجرد والواقعية. فالغاية من التشهير ليست إعلام الناس بما يجهلونه من ممارسات السلطة وفحشها أو تحقيق سبق إعلامي، بل غايته حشر المثقف بين تأكيد دوره أداة لتأبيد السلطة أو تحوله اختراقًا في جدار السلطة. وهذا يصح في القضاء ويصح في الإعلام أيضًا. ألا نعرف واقع الإعلام؟ الموضوع هو ذاته والخيار بين الساحات ليس إلا خيارًا تكتيكيًا لا أكثر.

أما النفط فليس إنتاجًا بل استنفادًا لمخزون وبالتالي ادخار سلبي. وإذا استثنينا من اقتصاداتنا ما يأتي من استهلاك هذا المخزون وما يولد آليًا من حركة اقتصادية تلقائية، يصبح المشهد مأساويًا بالكامل. وهذا الوضع ليس عرضيًا بل يتصل بمستلزمات استمرار السلطة.

لبّ المسألة أن مجموعة من العوامل الداخلية متصلة بطبائع الحركية المجتمعية وبخصائص مخزون الثقافة السياسية من جهة، ومن العوامل الخارجية المتصلة بالموقع الاستراتيجي لمنطقتنا لما تختزن من نفط ولموقعها على خط الفالق بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب من جهة أخرى، ولتداخل مجموعتي العوامل هاتين مع تجارب وهزائم وخيانات، ذلك كله أوهن شرعية السلطات إلى أبعد حد، فرسا وضعٌ خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة قوامه أن السلطات وجدت نفسها مهددة من الداخل والخارج، فاهتدى معظمها إلى صيغة دقيقة للاستمرار، قوامها اللعب بين تهديدي برابرة الداخل وبرابرة الخارج، ولم تتردد، في حال اعتبرت أن تهديد برابرة الداخل غير كافٍ لموازاة تهديد برابرة الخارج في استنهاض، وحتى استنباط برابرة في الداخل، هم الإسلاميون الذين صُوروا على أنهم يهددون استقرار العالم بأسره. وفي حال اعتبرت أن تهديد

برابرة الخارج غير كافٍ لموازاة تهديد برابرة الداخل لم تتردد في استنهاض وحتى استنباط برابرة في الخارج، سواء كانوا الإمبريالية أم الفرس أم إسرائيل أم الإلحاد الشيوعي الذين يهددون هويتنا، فوضع صدام حسين شعار «الله أكبر» وسط علم العراق البعثي. والأمر ذاته يصح في مصر وفي السعودية وفي ليبيا وفي سورية... إذ بات تبرير مشروعية هذه السلطات الواهنة قائم على ادعاءين زائفين في مواجهة تهديدين منفصلين. لكن هذه الموازنة الملتبسة محفوفة بالمخاطر.

تحتاج هذه العملية باستمرار إلى شراء الولاءات في الداخل لدرء المخاطر الداخلية التي تغذيها بنفسها، كما أنها بحاجة إلى تثبيت الولاءات تجاه الخارج لدرء المخاطر الخارجية التي تغذيها بنفسها. فتتوسع عمليات التوزيع والاستتباع الطائفية والزبائنية والعشائرية هنا، وتستخدم الموارد بغزارة لهذا الغرض، ومنها أموال النفط، فتشوّه الحياة الاقتصادية والقيم المجتمعية أيضًا. ويجري بالثبات ذاته تأكيد الولاءات الخارجية وتوفير حاجات حكام الدول الكبرى المعنوية والمادية أيضًا، وصولًا إلى رهن مصر بالمساعدات الأميركية الهزيلة (وهي لا تزيد على أرباح المصارف اللبنانية خلال سبعة أشهر)، ويجري تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب في أميركا وأوروبا من دول عربية، في حين تحول السلطة الفلسطينية وحركة حماس الشعب الفلسطيني إلى مجموعة معالة، فتتحولان بدورهما إلى رهينتين لمساعدات عربية وخارجية شحيحة، وإن كانت مبالغها السنوية لا تعادل إنفاق يوم أو أسبوع في دويلات نفطية هنا وهناك.

أمام هذا الأمر، تصبح مسألة التعامل التكتيكي الأساس. فادعاء كل منا الممانعة يتضمن بعدًا نرجسيًا، لأنه تحدٍّ. والبدائل متاحة طبعًا، وهي رحبة: جنسيات أجنبية، وجمعيات ومنظمات غير حكومية وما إليها. كل واحد يسأل: ما تعمل وكيف تواجه؟ والقول إن هذا أو ذاك «يفش خلقنا» لا يعدو كونه استسلامًا وانكفاء. المسألة ليست بين القنوط والأمل.

نحن نعرف مسار المثقفين المحترفين (الكَتَبة) من أين أتوا وكيف تدرجوا في المراتب والمدارس الفكرية... القوميون واليساريون وغيرهم... وكيف ارتدوا وانقلبوا وتكيفوا واستُؤجروا... إننا نعرف بعضنا جيدًا.

عندما نسألهم، وحتى من دون أن نسألهم عن مسارهم، نعرف أنهم لن يقولوا أبدًا إنهم باعوا قناعاتهم وارتدّوا وتحولوا إلى مستأجرين. إنهم بحاجة إلى تأمين حد أدنى من الانسجام الذاتي كي يتمكنوا من الاستمرار في اعتلاء المنابر وممارسة حرفتهم. إن تبريراتهم وشروحاتهم كلها تنطلق من لازمة ثابتة، لا تفهم من دونها خطاباتهم، وهي: بما أن التجربة أثبتت فشل حلمنا الناصع الساطع، بتنا مضطرين إلى المفاضلة بين الخيارات الدنيا، خيارات الصف الثاني. والجميل في هذه الحجة أنها تترك لحاملها القدرة على المزايدة في النقاوة والمبدئية، مع تبرير قبض الشيكات في آخر الشهر. ولديه بالتالي حاجة دائمة إلى تأكيد أن التجربة أثبتت فشل الحلم الناصع الساطع، فيتحول إلى مراقب يصلي ليل نهار كي تتكلل التجربة بالفشل.

هذه مأساة المثقفين... تحويل انغماسهم في الهزيمة الرخيصة إلى مقدرة على الاحتفاظ بالمنابر والمراتب. والمهزوم لا يرى عدوًا ألد من المقاوم، لا لأنه يختلف معه، بل لأنه يفضح استسلامه، لذا يراهن حكمًا على هزيمته وعلى قنوطه وسقوطه.

الورقة الثانية

دور الجامعات والمناهج التعليمية في تعميم ثقافة مناهضة للفساد وترسيخها

ناصيف قزّي

أي خطاب يمكن لإنسان، على قدر من الوعي والمعرفة، أن يقدّمه في موضوع الفساد والإفساد، وما يمكن أن ينجما عنهما في حياة الجماعة من تشوهات، يصعب بنتيجتها إقامة المجتمع، أي مجتمع، على مفاهيم الحق والعدل والخير والمساواة وتكافؤ الفرص، وما إليها من قيم يُفترض ألا يختلف فيها اثنان.

أي خطاب يمكن أن نقدّمه في سبيل إرساء ثقافة مناهضة الفساد في العالم العربي المتعثر في مجمل قضاياه والمتأرجح بين حدين: حدّ العبور إلى بهاء المطلق المنغرز في جبلّتنا، بل في ذاتيتنا التاريخية، من جهة، وحدّ الثبات في غرائزية صنمية النشأة والمسار، ربما تلتهم فينا كل شيء؟

أي خطاب إصلاحي يمكننا أن نقدّمه في زمن تهافت الخطاب السياسي العام... زمن التصحر المعرفي والقيمي... زمن الانفصام وتصدع البنيان الاجتماعي والأخلاقي، وما يستتبع ذلك من أسئلة مشروعة عن جدوى النظم والأفكار السائدة عندنا... زمن تبدّل مفاهيم القضايا كلها ودلالاتها... زمن خلْط الأوراق وانقلاب الأولويات... زمن ازدواجية المعايير... زمن تمأسَسَ فيه الفكر السائد وتصلّب على قياس رجالات وأنظمة لا تشبه إلا ذاتها... زمن تبدّدت فيه الآمال كلها... لتغدو الثقافة لنا، أكثر من أي زمن مضى، ثقافة استغناء عن الثقافة؟

إنها صورة الإنسان العربي، تلك التي غبَّشتها وتغبِّشها أنظمة سياسية، ونظم اجتماعية وتربوية، قلّ مثيلها في التاريخ الإنساني العام، الحديث والمعاصر. هي تلك الصورة المغبَّشة التي نريد أن نُعيد إليها بريقًا، أفقدَتها إياه نظريات شاردة، وأنظمة من خارج السياق.

باتت المرحلة التي نعيشها، ولا سيما بعد تدهور الأوضاع في سورية تحديدًا، إلى حد بدت معه الحلول شبه مستحيلة؛ باتت أكثر خطورة من ذي قبل، بحيث ما عادت تنفع أي طروحات. لذا نجد أننا اليوم أمام علامات استفهام ربما تلامس «علامات الأزمنة».

هي أقنعة زالت عن الوجوه، فانتفت حاجة بعض الجماعات إلى التستّر وممارسة التقيّة، بحيث بات كل شيء باديًا للعيان، فغمر الترقّب والحذر والخوف من الآتي الشعوب والبلدان كلها، من المشرق إلى ما وراء المشرق، ومن المغرب إلى ما بعده، ونزولًا نحو القارة السمراء.

هي أقنعة زالت عن الوجوه، بعد أن تلطّخت الساحات كلها بالدماء. فسيف الجريمة لم يستثن أحدًا... غاب المنطق وسقط العدل، وتبدلت لدى بعضهم صفات الله فكان كل شيء إلا مُحبًا ورحمانًا ورحيمًا.

أَيعقل أن تستفيق نزعات دينيّة ومذهبية إلغائية، وتتأجج صراعات قروسطية المنطلقات والغايات، على حساب أزمنة التقدم والحداثة وبلورة صورة الإنسان العربي الجديد؟ إنها أزمنة كادت ترتقي ببعض مجتمعاتنا إلى مصاف ما هي عليه المجتمعات الحديثة من تطور ومعرفة، بَلغنا بهما حد مقارعة إسرائيل المغتصِبة حقّنا ومقدساتنا في فلسطين، بالعلم والسيف معًا.

أيعقل أن نكون، خلافًا لمنطوق التاريخ، في عَود على بدء، فنقيم من جديد مدينة الاستبداد والأحادية على حساب المدنيّة الحديثة، وما كرّسته من مفاهيم عززت الحريات العامة ومنطق التسامح وأحقية التنوع والمساواة بين المواطنين على الرغم من انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعقائدية والسياسية؛ المدنية التي انغرزت في تراثنا العربي منذ ما يقارب القرنين من الزمن، أي بعد بضعة عقود على ثورة الفرنسيين في عام 1789؟

هل نكون أمام المشهد الأخير في شرقنا الجريح، أم أن كل شيء لا يزال في دائرة الإمكان؟

لا ندّعي تقديم حلول القضايا التي تشكل المشهد الخلْفي لما يدور في العالم اليوم. فالتعثر معولم، وتعدّد المعايير والاستنسابية في فهم الحق والخير والجمال وما شابهها من قيم عامة، هي القاعدة الأساس في المجتمعات المصنّفة متقدمة، فضلًا عمّا هي عليه حال الاقتصاد العالمي المرهون لسياسات غير متوازنة وغير عادلة. في حين تجرنا الصراعات الإقليمية إلى ساحة مزروعة بالأحقاد والأشلاء والركام، وكأن «الناس كالأرقام، تُخطّ على التراب، ثم يقال للعاصفة اجمعي واطرحي، لكن لا تحلي المشكلة».

أذا سلّمنا بأن مفتاح إخراج مجتمعاتنا من حال الفساد والتردي التي تقبع فيها ممكن من خلال إعادة بناء الإنسان في عالمنا العربي، فما تُراه يكون إنساننا هذا؟ وما هو الدور الذي يؤمل أن تقوم به المؤسسات التربوية بصورة عامة، والجامعات منها بصورة خاصة، في عملية البناء تلك؟

أرى أن إنساننا جملة عصبيّات... أضعفها العصبية الوطنية.

هي هذه العصبية بالتحديد التي يجب أن نصقلها وننمّيها في نفوس أجيالنا، وألا نكون كزارع الحياة في الوثن.

أليست الجامعات والصروح التعليمية، ولا سيما مناهج التدريس المعتمدة فيها، لجهة تقديمها القيم الإنسانية العامة، ولا سيما مفاهيم الحق والعدل والمساواة بين الناس، على ما عداها مما هو سائد اليوم، هي الإطار الأنسب لتحضير هذا البنيان؟ ومن ثم، ألا يبدأ بناء المجتمع ببناء المواطن؟ وصورة هذا المواطن الأنموذج، ألا ترتسم معالمها على مقاعد الدراسة؟ ولأن ذلك كله لا يستقيم إلا بتوافر مناخات الحرية والديمقراطية، فلا بد من العمل، وبشتى الوسائل السلمية، على تحقيق ما يلي:

أولًا، نظام سياسي مدني عادل، يقوم على دستور يحترم الحريات العامة ويصونها، ويرعى حقوق المواطنين وواجباتهم، من دون تمييز بينهم على أي أساس يكن.

ثانيًا، إلزامية التعليم، بما في ذلك تعليم المرأة، وتوفيره لشرائح المجتمع كافة. أوَلم يبدأ الطهطاوي في هذا المسار قبل ما يقارب القرنين من الزمن؟

ثالثًا، الانفتاح على جميع ميادين المعرفة ومصادرها، ولا سيما العلمية منها، وتحفيز الأجيال الناشئة على ضرورة إعمال العقل في كل ما من شأنه أن يؤسّس لعلاقات متناغمة بين أفراد المجتمع.

رابعًا، مقاربة سليمة للإلهيات، سواء كان ذلك مزاولة للدين وطرائق العبادات أم في اعتباره مرجعًا من مراجع التشريع أم حتى أساسًا أخلاقيًا للمجتمعات من دون أي يكون في ذلك أي تعبئة مذهبية أو عنصرية أو سياسية، لا تؤدي إلى تفكّك أوصال مجتمعاتنا فحسب، بل وتحويلها أيضًا إلى ساحات لصراعات مستعادة في أزمنة غير متشابهة... إنه البعد الكوني والإنساني للدين الذي لا بد من التركيز عليه، وإلا استحال حالة ضد الخالق والمخلوق معًا.

بناء على ذلك، واستنادًا إلى ما تقدم، فإذا لم يحصل أي تبدل على مستوى السلطة السياسية، بحيث تصبح أكثر انفتاحًا وقبولًا، فعبثًا تحاولون.

يكمن شرط الإصلاح في إحداث تبدلات بنيوية على مستوى السلطة... قاعدة الفساد ومنطقها... كأن نخرج، ومعنا المجتمع، من ثقافة التسلط والزبائنيّة ومنطق التفرد والاستئثار والإلغاء إلى دولة القانون والمؤسسات.

أما عن عناصر تحفيز المؤسسات التعليمية في عملية مكافحة الفساد في المجتمع، فلا بد من توافر بعض الشروط، منها:

- بناء جامعة حاضنة تكسب ثقة الطلاب والمواطنين بشكل عام، على غرار ما كان يؤمل من «جامعة البحر المتوسط» في أن تصبح مساحة للتناغم الحضاري بين الشعوب وتبادل شتى الأفكار والخبرات، والانفتاح بالتالي على المعارف والعلوم كافة. فهذه نقطة مهمة لا بد من الانطلاق منها. إنها المدماك الأول على طريق بناء المواطن الملتزم والمكتمل والواثق، الذي قد يلامس بمضامينه الجوانيّة حدود الكائن، بل الإنسان الأمثل الذي لن يشعر مجددًا بغبن أو انتقاص إزاء الآخرين.

- زرع الثقة في نفوس المواطنين، وذلك بضبط العمل السياسي والإداري العام وتصويبه، وفي سائر المرافق والقطاعات، أو بالحد الأدنى، إمكان القيام بذلك من خلال سنّ تشريعات وقوانين ملزمة ورادعة. فلا يكفي أن نعوّل على الوازع الأخلاقي الذي يؤدي دوره على المستوى الفردي، إذ لا بدّ من سنّ تشريعات عصرية تضبط الحياة العامة للمواطنين.

- إعلاء شأن التراث الوطني، والخروج بالتالي من عقدة الدونيّة التي فرضها الاستعمار السياسي والثقافي لبلداننا كافة من دون أن نقلّل من أهمية شراكتنا الفعلية في إرساء ثقافة حقوق الإنسان، بل ثقافة الإنسان وحقوقه في بلادنا وفي سائر المعمورة.

هذه الشروط، مع غيرها من منطلقات خلقية ووطنية وإنسانية عامة، تعطي للنخب المثقفة الحرة والمسؤولة دورًا بارزًا في عملية ضبط الحياة الاجتماعية والسياسية.

باختصار، هي رؤية ثقافية لمجتمعنا، نحن بحاجة ماسة إليها... رؤية تحصّن إنساننا وتجعل منه طاقة بنّاءة وقوة خلّاقة.

هذه بضع أفكار ربما تساهم مع غيرها في التأسيس لمرحلة ما بعد الخروج من النفق الذي نحن فيه اليوم في إثر التحولات الكبيرة والحوادث الخطرة التي تعصف بعالمنا العربي من مشرقه إلى مغربه، وأرجو ألا تضيع الآمال وتتبدد الأحلام.

باختصار، ما لم نرقَ إلى مستوى اعتبار الإنسان الفرد قيمة في حدّ ذاته، ونتطلع بالتالي إلى إعلاء مكانة الدولة الحاضنة والناظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم، وكل ما من شأنه أن يرعى شؤون المجتمع وشجونه... فإذا لم نرقَ بإنساننا إلى هذا المستوى الحضاري العام، حيث كرامة الشخص البشري وحريته من البديهيات، الأمر الذي قد نجد له جذورًا وافرة في تراثنا الديني والفكري العام... وما لم نرقَ بإنساننا إلى هذا المستوى الحضاري، نكون كمن يبحث عن إبرة في كومة قش، أو إذا شئتم كمن يبحث عن قبعة سوداء في غرفة مظلمة لا وجود لها.

أن نتصالح مع أنفسنا ومع الآخر، ونقيم بالتالي السياسة على الأخلاق، فهذا شرط من شروط ردّ الاعتبار إلى الإنسان وكرامته الإنسانية وحريته الشخصية، وبالتالي ردّ الاعتبار إلى منظومة القيم التي لا بدّ من أن يقوم عليها أي مجتمع.

في هذا السياق يمكن أن يكون للمؤسسات التربوية، ولا سيما الجامعات، دور بنّاء في إرساء ثقافة تنويرية تحاكي العصر، وتعيد إلينا فرضيات وقيمًا تبجّحنا بها من دون أن نوفر لها يومًا شروط التحقّق.

بناء على ذلك، نرى أن لا بد للمناهج التربوية - المعدّة للمراحل الإعدادية والثانوية، أو التي تشكل البنية العلمية لمراحل التخصص الجامعي - من أن تستند إلى رؤية ثقافية علمية شاملة، يشكل النظام الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيَمي حجر الزاوية فيها، علاوة على ما لحرية البحث العلمي والتحفيز على مزاولته، وتوفير سبل الاطلاع على مصادر المعرفة كافة، وتطور العلوم، ولا سيما الطبيّة منها وأخلاقياتها، من أثر بالغ في عملية إدراك المستوى الذي نستحقه على خريطة عالم اليوم، المتعولم باتجاه أحادي.

لا يفوتنا في هذا المجال، أن نلفت المشتغلين في توفير تلك المناهج بأن الموضوعية في إعدادها، والأمانة العلمية في تقديمها، والشمولية والتنوع في مضامينها، هي بمنزلة الدم النقي في شرايين الأمة.

إننا نتطلع إلى غد عربي واعد يحاكي الصفحات المضيئة لتاريخنا الوطني العام ومسارنا الفكري بتنوعه الإيجابي؛ وكي نبني إنسانًا معافى من آفات نظم سياسية واجتماعية فاسدة ومتهالكة، ونحقق، بالتالي، ما فاتنا القيام به في حقب ملتبسة، كادت تطبع زماننا بما ليس أصلًا فينا؛ إننا نتطلع إلى هذا الغد العربي المنتفض على حاضرنا البائس، ونرجو أن تؤسس مناهجنا التعليمية التي نطمح إلى شرعنتها على المسلمات الإنسانية والوطنية والخلقية والثقافية من دون أي معوقات.

الورقة الثالثة

الإعلام أداة للتنوير والاستنهاض وسلطة رقابية مجتمعية

أحمد السيد النجار

في البداية أود أن أشير إلى أن الحقيقة والعلم ومصلحة الوطن هي المحددات الأساس بالنسبة إلى أي عمل إعلامي يمكن أن يساهم في تقدم المجتمع وفي تحقيق الدور الحقيقي للإعلام ككاشف للحقيقة ورافعة تنويرية وسلطة رقابية.

إذا كانت هذه المحددات الثلاثة هي التي تحكم فعليًا العمل الإعلامي، فإن قدرته على خدمة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تصبح أكثر فاعلية. ولو بدأنا بقضية التنوير في المجتمعات العربية، فإننا سنصدم منذ البداية لمعرفة أن تلك المجتمعات تتسم بآفة حقيقية هي إعادة حسم البديهيات. وهذا يعني أنه يجري خوض جدال أو حتى معارك فكرية في شأن هذه القضية أو تلك، وتتوافق النخبة كلها أو أغلبيتها على موقف في شأنها. وتتقبل المجتمعات هذا الموقف، ثم يعاود العقل العربي طرح هذه القضايا في محاولة لإعادة حسمها من جديد في مسارات مختلفة. وهذا الأمر يجعل العقل العربي والمجتمعات العربية نفسها تتخبط في دورة لا تنتهي من حسم القضايا وإعادة فتحها لحسمها مرة أخرى في مسار مختلف.

على سبيل المثال، تعد مسألة فصل الدين عن الدولة عنصرًا أساسيًا في أي نظام يتسم بقدر معقول ومقبول من العقلانية والتنوير مسألة حاسمة وأساسية. لكنها في

بلداننا العربية، تحسم ثم يعاود طرحها مرة أخرى، وما زالت هذه القضية حتى الآن مطروحة ويجري التعامل معها بصورة ضعيفة أو مترددة تحت سيف ابتزاز القوى الدينية المتشددة والسلفية المدعومة بأموال النفط والغاز من بعض دول الخليج وجمعياتها الأهلية الداعمة التطرف، وحتى الإرهاب في باقي الدول العربية.

لكن لا يمكن أن تتقدم المجتمعات العربية من دون فصل الدين عن الدولة، ومن دون احترام حرية الفكر والإبداع في العلوم الطبيعية والإنسانية، وإذا استمر المنهج التلفيقي الذي يسعى إلى وضع وصاية وتفسير ديني مفتعلين لأي إنجاز علمي، أو وضع قيود باسم الدين على البحث في العلوم الطبيعية. فهذا أمر لا بد من أن يكون منفصلًا تمامًا عن جميع الحسابات الدينية، وإن كان من الضروري تأكيد أهمية ارتباط العلم بميثاق أخلاقي، قد تكون المرجعيات الأخلاقية للأديان جزء منه، لكنها ليست كله ولا تهيمن عليه، ويكون الحكم في ما يتعلق بهذه البحوث للعلم، ولا شيء آخر، ذلك أن قضايا «الحسبة» في البلدان العربية في ما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي في الحقيقة قهر للمبدعين، فكم من المبدعين قُهّروا وغُرّبوا وعُذّبوا بسبب هذه القضايا، كما حصل مع المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد.

الأمر الآخر هو قضية المساواة النوعية بين المرأة والرجل في التعليم وفي سوق العمل، وهي قضية يتسم دور الإعلام فيها بأهمية كبيرة في تنوير العقل العربي، لكن الكارثة هي أن لهذا الإعلام دورًا سلبيًا للغاية في هذا الشأن، إذ سيطرت على مساحات وقنوات عديدة منه وجهات نظر رجعية لا علاقة لها ببناء مجتمعات حديثة متنورة وقادرة على استنهاض طاقات جميع أبنائها، رجالًا ونساء، لبناء المستقبل يدًا بيد. وما أسوأ من ذلك أن الفقر، وما أنتجه من حرمان جنسي بسبب تأخر سن الزواج والانحطاط القيمي والأخلاقي، أنتج ثقافة تحرش جنسي بالنساء في بعض المجتمعات العربية. وعلاوة على ذلك، فثمة عامل تاريخي سببه اقتحام المجتمعات الصحراوية المغلقة، والأدنى تطورًا والمتخمة بأموال النفط والغاز الطبيعي، المدينة والتعامل معها ومع البشر فيها، والنساء تحديدًا، كغنيمة طبقًا لثقافة الغزو والسلب والسبي القبلية المتجذرة في صحراء العرب، التي انتقل جزء منها إلى العاملين في الوظائف الدنيا الأقل حظًا وثقافة في تلك المجتمعات.

علاوة على ذلك، فإن حال الانفلات الأمني في البلدان التي مرت بثورات أضعفت دور الدولة في الحفاظ على الأمن العام وضمان احترام القانون، وعانت ذلك الفئات الأقل تمتعًا بالحماية، مثل الأقليات الدينية والعرقية والنساء والأطفال والفقراء. وفاقم هذا الأمر أن الثورة في بلد مثل مصر هي ثورة المئة فرقة. فتلك الفرق اجتمعت على إسقاط نظام الفساد والاستبداد والظلم الاجتماعي الذي شيده محمد أنور السادات، وعززه ووصل به إلى أحط مستوياته محمد حسني مبارك، من دون أن تتفق على برنامج سياسي - اقتصادي - اجتماعي مشترك. وكانت النتيجة أن أُسقط مبارك فعلًا، ولم تحكم الثورة، بل احتُكم إلى صناديق الاقتراع التي أفرزت، بصورة نزيهة أو مزورة، قوى رجعية أساءت إلى جميع أهداف المساواة والتنمية والعدالة.

الحقيقة إن الإعلام العربي شهد، في ما يتعلق بقضية التنوير، ترديًا مروعًا بعد وصول قوى دينية متشددة أو متطرفة إلى الحكم في تونس ومصر، وحتى في بلدان لم تشهد ثورات أو انتفاضات مثل المغرب. كما أن ليبيا التي دمرت قوات حلف الأطلسي بنيتها كدولة، أصبحت مسرحًا لعبث جميع المجموعات السلفية والإخوانية المتطرفة والإرهابية. وفي سورية قامت بعض دول الخليج وجمعياتها السلفية بتمويل جميع قطعان الإرهابيين، وقام الغرب وتركيا بتسليحهم بغية تحطيم وحدة الدولة السورية وتدميرها كليًا. وفي هذا المناخ العفن عمدت قنوات تلفزيونية وصحف ومواقع إلكترونية إلى بثّ الطائفية ومعاداة قيم المواطنة والتنوير. وأصبح دور تلك القنوات الإعلامية تقديم ما هو عقيدي ومتشدد إلى حد التطرف، ومتصادم إلى درجة العنف مع الآخرين. وابتعدت عن تقديم ما هو حضاري ويحترم حريات الآخرين وحقوقهم. والغريب أن ذلك يحدث في قنوات ترفع عنوان الإسلام، على الرغم من أنه دين لا وساطة فيه بين الإنسان والرب أصلًا. وثبت بالتجربة العملية أن وجود القنوات الدينية عمومًا، «إسلامية» كانت أم «مسيحية»، عامل مساعد في التفرقة والتشدد والتطرف والتمزيق الاجتماعي للأمة على أسس دينية وطائفية ومذهبية.

إن الإعلام الموجود في الوقت الحالي يحتاج إلى تغيير جوهري. وحدث بعض التغيير فعليًا في مصر بإغلاق بعض القنوات الدينية التي كانت تشجع الطائفية

بشكل واضح وصريح، لكن هذا الأمر مستمر في بلدان عربية أخرى. وحتى في مصر هناك قنوات لا تزال تعمل وفق هذا السياق القائم على التدخل في تدين الناس وعلى الاستخدام السياسي الرديء للدين. وهناك تنافس بين المجموعات الدينية الطائفية المتطرفة الموجودة خارج الحكم، والسلطات الحاكمة على من يملك مفاتيح الدين، الأمر الذي سيفضي في النهاية إلى التنافس على التطرف ذاته. وسيجد المتابع للجدل الذي دخل فيه بعض رموز السلفيين ورموز الأزهر في شأن عدد من القضايا المتعلقة بالحريات والإبداع، أن الجميع يريد وضع مقياس ديني لحركة الإنسان وتفكيره، وفي النهاية تصبح المعادلة سباق على التشدد والتطرف والتحكم الديني في الحريات الشخصية والإبداعية والسياسية، بديلًا من النظام القانوني الذي يحكم المجتمعات الحديثة والقابلة للتطور.

الحقيقة الأخرى هي أن الإعلام العربي يتسم غالبًا بدرجة عالية من التشوه في ما يتعلق بقضايا المرأة، إذ يتم التعرض لأي أحد له شأن فاعل في قضية المساواة النوعية. ويتحول الموضوع من معالجة القضية الأفكار، إلى مسألة انتهاك الشخص، ومحاولة تشويهه أخلاقيًا أمام عائلته ومجتمعه والرأي العام كافة. ولا يقتصر التنوير المنتظر من الإعلام العربي على القضايا المتعلقة بقيم فصل الدين عن الدولة، والمساواة النوعية، وحرية الفكر والإبداع فحسب، لكن هناك أيضًا قضايا وطنية كبرى، وبالذات مسألة الاستقلال الوطني. وهناك قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية ومكافحة الفقر والبطالة والجهل والمرض.

من المشاهد وجود تراجع مروع في الإعلام العربي الراهن في جميع ما له علاقة بالاستقلال الوطني. بل يمكن القول إن أغلبية الفضائيات العربية تروّج للتبعية، وما هي إلا مسرح رديء لمنظريها الذين لا تعنيهم الاعتبارات الوطنية ولا العوامل المشتركة بين دول الوطن العربي وشعوبه، بقدر ما يعنيهم التوافق والتماهي مع إرادة الغرب من موقع التابع. وهذا الإعلام يتعامل مع سحق قيمة الاستقلال الوطني باعتبارها ضرورة للتكيف مع الأمر الواقع المتعلق بالهيمنة الغربية والأميركية أساسًا على الصعيد العالمي، وكأنه قدر لا فكاك منه. ويتعامى هذا الإعلام عن تجارب النهوض والاستقلال السابقة والحالية، ببساطة لأن

التبعية هي خيار الرأسمالية الرثة المالكة أغلبية القنوات التلفزيونية الخاصة، وخيار السلطات التابعة المتحكمة، مباشرة أو من خلال التمويل، في عدد كبير من القنوات الحكومية وغير الحكومية. والنتيجة المرة هي تراجع قيمة الاستقلال الوطني. وبالتالي فإن أي دور تنويري حقيقي للإعلام العربي، لا بد من أن يعيد الاعتبار إلى قيمة الاستقلال الوطني أساسًا للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تعاني مصر، كبرى الدول العربية، التحوّل من دولة كبيرة وقائدة إقليميًا ودوليًا، إلى دولة تابعة بالفعل إلى عصر مبارك، وما زالت حتى الآن تحاول الخروج من هذا الوضع الرديء. لكن من الضروري الإشارة إلى أن الاستقلال الوطني لا يتحقق بالنيات الطيبة، بل لا بد من أن يستند إلى بناء قدرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانتهاج سياسات عادلة كفيلة بتحقيق الاستقرار والتماسك الداخلي والتعامل بندية قائمة على التكافؤ والعدل مع العالم. وتبقى القوة الاقتصادية الأساس المتين للقوة الشاملة بما توفره من أواليات بناء الاستقرار الداخلي القائم على التراضي، وبناء علاقات خارجية مواتية للدولة.

ينقلني هذا الأمر إلى نقطة ثانية هي مسألة الإعلام ودوره في استنهاض قيم التنمية والادخار والاستثمار في بلدان الوطن العربي. وفي هذا الصدد يقوم الإعلام بعكس ما هو مطلوب للتنمية. فهو يروج لثقافة استهلاكية مروعة في بلدان النفط التي تكسب دخلها الريعي من دون عمل، ولا يوجد إدراك عميق لأهمية العمل والبناء لرفع مستوى المعيشة وبناء اقتصاد البلد. كما يروج إجمالًا لثقافة استهلاكية تتجاوز الإمكانات المالية ومستويات المعيشة في الدول العربية غير النفطية. وتنتقل هذه الثقافة بين البلدان العربية وتدفع المجتمعات العربية إلى مستوى استهلاك لا علاقة له بمستويات الدخول. وعندما انتقل بعض العاملين من الدول العربية غير النفطية إلى العمل في بلدان الخليج، عادوا إلى بلدانهم كي ينقلوا أنماطًا استهلاكية لا علاقة لها بمتوسط الدخول في بلدانهم، وهي أنماط لها علاقة بتقليد المجتمعات التي عملوا فيها. وانعكس هذا على معدل ادخار الدول العربية المتدني بصورة مروعة.

أما بالنسبة إلى الدول النفطية فإن معدل الادخار فيها متذبذب، يرتفع وينخفض تبعًا لإيرادات النفط. فعلى سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار النفط في عام 1998، انهار معدل الادخار في تلك البلدان ووصل إلى معدل سلبي في بعضها، حيث أدى الاستهلاك العام السفيه والخاص إلى استنزاف جزء من الاحتياطي المكون سابقًا، لأن الإنفاق كان أكبر من الدخل الآتي في ذلك العام، ووصل الأمر بكبرى الدول العربية المصدرة للنفط في ذلك العام إلى اقتراض 12 مليار دولار.

أما في ما يتعلق بمعدل الادخار فيبلغ نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، ونحو 13 في المئة في لبنان، ونحو 14 في المئة في سورية، ونحو 12 في المئة في السودان، ونحو 8 في المئة في مصر. ومع مثل هذا المعدل المتدني للادخار العام والخاص، فمن الطبيعي أن تستدين الدول العربية غير النفطية لتمويل العجز في ميزانياتها. ويُعدّ لبنان الدولة العربية الأثقل مديونية. وعلى الرغم من أن عدد سكان مصر يبلغ أكثر من 20 ضعف عدد سكان لبنان، إلا أن قيمة الديون الخارجية اللبنانية تزيد على مثيلتها في مصر، وهو ما يوضح ثقل المديونية الخارجية للبنان.

الحقيقة أن مستوى الادخار المتدني في الدول العربية غير النفطية، يعني أنه إذا أرادت أي دولة أن يكون لديها معدل استثمار مرتفع أو حتى متوسط لإيجاد نهوض اقتصادي وفرص جديدة للعمل لمكافحة الفقر والبطالة، فلا بد من أن يتحقق ذلك من خلال الاقتراض. وتظهر متابعة بيانات البنك الدولي لمعدلات الادخار في العالم مدى فداحة تدني معدل الادخار في الدول العربية. وتشير تلك البيانات إلى أن متوسط معدل الادخار العالمي يبلغ 21 في المئة من الناتج العالمي. ويبلغ المعدل نحو 48 في المئة في دول شرق آسيا، ونحو 24 في المئة في الدول الفقيرة، ونحو 29 في المئة في دول الدخل المتوسط. وهذا يعني أن معدل الادخار في الدول العربية عار قومي، ولا يقوم الإعلام العربي بأي دور لتغيير هذا الوضع، بل إنه مسؤول رئيس عن سيادة ثقافة الاستهلاك السفيه وتدني معدل الادخار.

يتكون الادخار القومي مما تقتطعه الأمة من دخلها الآني وتودعه في صورة مدخرات في أوعيتها المختلفة، ومن الادخار العام الذي يعود إلى مدخرات الدولة بجهازها الحكومي وقطاعها العام وقطاع أعمالها وهيئاتها الاقتصادية، أما الادخار الخاص فهو الذي يعود إلى القطاع العائلي والقطاع الخاص.

تشكل مدخرات القطاع العائلي في مصر نحو 75 في المئة من إجمالي المدخرات. ويبلغ معدل الادخار لدى هذا القطاع نحو 21 في المئة من دخل القطاع العائلي. أما قطاع الأعمال الخاص وقطاع أعمال الدولة فإن ادخارهما سلبي، وفيهما تكمن المشكلة الأساس في ما يتعلق بالادخار. ولا يعد مسلك القطاع الخاص في هذا الصدد إيجابيًا، فهو حتى إذا ادخر، يخرج القسم الكبر من مدخراته إلى الخارج، ولا يموّل أعمالًا جديدة. وحتى إذا رغب في تأسيس أعمال أو استثمارات جديدة، فإنه يمولها بالاقتراض من الجهاز المصرفي أو من أي وسيلة أخرى، أي من الخارج.

لا بد من التأكيد هنا في مسألة الادخار أن الدولة قدوة مواطنيها. فإذا كان ادخار الدولة سلبيًا، بمعنى أن الإيرادات العامة أقل بكثير من المصروفات العامة، فإنها تعطي قدوة سيئة لمواطنيها وتشجعهم على الاستهلاك والاقتراض، بدلًا من الادخار وبناء استثمارات جديدة.

نتيجة تراكم عجز الموازنة العامة للدولة في مصر كمثال، ارتفع الدين الداخلي إلى أكثر من 1.8 تريليون جنيه، وهو عبء هائل على الأجيال والحكومات الجديدة تحمله بسبب سوء السلوك المالي والادخار الذي انتهجته حكومات مبارك ومن بعده.

إذا انتقلنا إلى معدل الاستثمار فسنجد أن المتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ 21 في المئة من الناتج العالمي. ويبلغ المعدل 40 في المئة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، ويبلغ في الصين نحو 48 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويبلغ المعدل نحو 24 في المئة في الدول الفقيرة، ونحو 28 في المئة في الدول المتوسطة الدخل. ويبلغ المعدل في مصر 15 في المئة، والأردن 15 في المئة، والكويت 19 في المئة. فمعدلات الاستثمار هذه لا يمكن أن تحدث

الدفعة القوية والنهوض الذي يخرج الاقتصاد من مستوى إنتاجي ومعيشي معين إلى مستوى أعلى. كما أن الفجوة بين معدل الاستثمار الأعلى ومعدل الادخار الأدنى، تعني أن تمويل تلك الفجوة يجري من خلال الاقتراض من الخارج بجميع تبعاته السياسية والاقتصادية.

أين دور الإعلام العربي في إعلاء قيمتي الادخار والاستثمار؟ يركز الإعلام العربي على ترويج فكرة الحاجة إلى الاستثمار الخارجي، باعتباره حلًا لأزمة الاقتصاد، وهذا قدر البائسين، لأن لن تبنَ أمة إلا بأموال أبنائها وعقولهم وسواعدهم، وأي بلد ينتظر استثمارات تأتيه من الخارج لبنائه، لن يجني إلا قبض الريح.

الأسوأ هو أن تركيز الإعلام العربي على الاستثمار الأجنبي والعربي، يعني في النهاية حالًا من الانسحاق أمام شروط هذا الاستثمار الأجنبي. ومن التجليات السيئة لهذا الانسحاق صدور قانون تحصين العقود من الطعن فيها بالبطلان من غير أطرافها المباشرة، أي إن الدولة وحدها قادرة على الطعن في العقود العامة مع القطاع الخاص المحلي أو القطاع الأجنبي. لكن لا يمكن للمواطن أن يطعن في صفقة خصخصة شركة من شركات القطاع العام يدرك أنها فاسدة.

على سبيل المثال، جرت حديثًا خصخصة إحدى شركات الهاتف المحمول مقابل 1.7 مليار جنيه. وقبل ذلك طلبت وزيرة التأمينات الاجتماعية آنذاك، ميرفت التلاوي، أن تشتري هذه الشركة من أموال التأمينات لمصلحة أرباب المعاشات بقيمة 2 مليار جنيه، لأنها كانت تدرك أن قيمة الشركة أكبر بكثير من هذا الرقم. ورُفض الطلب الذي تضمن زيادة 300 مليون جنيه على القيمة التي بيعت بها الشركة. وبعد عام ونصف العام صار سعر الشركة في البورصة المصرية 18 ضعف القيمة التي بيعت بها، وتلك كانت قيمتها الحقيقية. يمكن الاستدلال على ذلك من حقيقة أن مصر عندما أرادت أن تبيع رخصة الشبكة الثانية للمحمول، فإنها باعتها بمبلغ 16 مليار جنيه، في حين أن الشركة التي باعتها الحكومة بيعت بالرخصة والمشتركين والمحطات الخاصة بها وجميع تجهيزاتها مقابل 1.7 مليار جنيه. وهناك أيضًا الكثير من الصفقات المروعة في فسادها في برنامج الخصخصة الفاسد كليًا.

عندما حكم القضاء، بناء على أدلة قاطعة، بفساد بعض صفقات الخصخصة، وقضى بإعادة بعض الشركات إلى الدولة، لم تستعدها الدولة حتى الآن. ولا بد للإعلام من النضال في سبيل مصلحة الأمة وحقها في رقابة أعمال الدولة ومنع تحصين العقود العامة من دعاوى البطلان. كما يمكن للإعلام في قدرته على كشف الحقائق وعرض آراء العلماء في المجالات المختلفة، إنارة الطريق للدولة والشعب في شأن كيفية استنهاض التنمية الاقتصادية الحقيقية والعدالة في توزيع ثمارها. فإذا كان لدينا اكتتابات عامة آلية لبناء مشروعات خاصة يملكها حملة أسهم، فإن الإعلام يمكنه إيجاد حال عامة لاستنفار الجماهير للمشاركة في مثل تلك الاكتتابات المحلية لبناء التنمية وصناعة مصير بلدها بغض النظر عن مشاركة رأس المال الأجنبي أو إحجامه. وينبغي أن تُراقِب الأجهزة الرقابية العامة هذه المشروعاتِ، لأن المشروعات الخاصة التي يديرها مديرون تنفيذيون ثبت حتى في الولايات المتحدة الأميركية أنها تؤدي إلى فساد مروع لدى المديرين التنفيذيين وشركات المحاسبة التي من المفترض أن تراقبهم. ولعل مثال ذلك انهيار شركة «إنرون» للخدمات النفطية في عام 2001 مخلفة وراءها حقوقًا معدومة قيمتها 100 مليار دولار. وهذا من أبرز الدلائل على الدور المدمر الذي يمكن أن يقوم به مديرون تنفيذيون في ظل عدم وجود رقابة حكومية جادة وفاعلة.

بالطريقة نفسها انهارت شركة «وورلد كوم» في تلك الأزمة مخلّفة حقوقًا معدومة قيمتها 103 مليارات دولار. وفي أزمات عام 2008 وما تلاها، خلال ما يمكن تسميته بأزمة الكساد العظيم الثاني، انهار عدد كبير من الشركات في جميع القطاعات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

من المهم جدًا أن يشترط الإعلام عندما يدعو إلى الاكتتابات العامة لبناء مشروعات خاصة يديرها مديرون تنفيذيون، إخضاع تلك الشركات لرقابة أجهزة الدولة لضمان النزاهة والشفافية وحماية حقوق حملة الأسهم. كما تجب الدعوة إلى اعتماد مشروعات صغيرة وتعادلية كآلية أساسية لبناء أجيال جديدة من رجال أعمال صغار يمكن أن يكبروا، على أن تقوم أعمالهم على العمل والعلم والكد والاجتهاد، لا على الفساد الناتج من القرب من مراكز النفوذ السياسي؛ فالكتلة

الأساس من رجال الأعمال في عصر مبارك المستمرين حتى الآن، ارتبطت أعمالهم بالاستفادة من مراكز النفوذ السياسي والحصول على امتيازات خاصة في تخصيص الأراضي وترسية عمليات التوريد للدولة والحصول على المنح والقروض، من دون باقي رجال الأعمال.

كذلك فإن للإعلام شأنًا مهمًا في ما يتعلق بتحويل الجهاز المصرفي من سياسات راهنة تقوم على إقراض الحكومة لتغطية عجزها وفشلها بصورة أساس، إلى دوره الطبيعي باعتباره قلب الاقتصاد الذي يقوم بتعبئة المدخرات، وضخ الدم في جميع شرايين الاقتصاد من خلال تمويل النشاط التجاري والاستثماري للقطاع الخاص الصغير والمتوسط والتعاوني والكبير.

من المهم أن يقوم الإعلام بدوره في إعلاء قيمة العدالة الاجتماعية كقيمة حاكمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي القائم على التراضي لا القمع. فالقواعد الأساس للعدالة الاجتماعية هي إيجاد فرص عمل لتمكين البشر من كسب عيشهم بكرامة من خلال عملهم. الأمر الثاني هو وضع نظام عادل للأجور يتضمن حدًا أدنى يؤمن حياة كريمة ويتغير سنويًا بنسبة معدل التضخم الحقيقي نفسها على الأقل للحفاظ على قدرته الشرائية. كما يتضمن حدًا أقصى للعاملين في أجهزة الدولة، ويقوم على توصيف مهني ووظيفي، حيث يحصل من يقومون بوظيفة واحدة لدى الدولة على أجور واحدة أو متقاربة.

كما تتضمن الإجراءات الضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضع نظام عادل للدعم والتحويلات، حيث يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخول القليلة، لا الأثرياء كما هي الحال في كثير من الدول العربية، وفي مقدمها مصر التي تذهب فيها أغلبية مخصصات الدعم والتحويلات في موازنتها العامة إلى الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية والأثرياء من خلال دعم الطاقة.

الإعلام مُطالب أيضًا بإعلاء شأن الإجراءات الأخرى التي تضمن العدالة الاجتماعية، مثل النظام الضريبي العادل القائم على إعفاء الفقراء من دفع الضرائب ووضع نظام متعدد الشرائح تصاعدي بالنسبة إلى ضريبتي الدخل والشركات، ووضع نظام ضريبي يشمل مكاسب رأسمالية وثروات ناضبة. لكن الإعلاميين في

قطاع التلفزيون وهم ضمن شرائح الدخول العليا، أصبح لهم مصلحة في عدم تطبيق إجراءات العدالة الضريبية. كما أن إجراءات العدالة الاجتماعية تتطلب دعم الصحة والتعليم لضمان الخدمات الصحية والتعليمية المجانية للفقراء ومحدودي الدخل.

إجمالًا، نجد أن الإعلام يقترب أو يتماهى مع طروحات الحكومات، ويعرض أحيانًا رؤى بعض قوى المعارضة. لكن لا يمكننا القول إن الإعلام العربي لا يقوم بدوره في هذا الأمر بشكل كامل، بل هناك محاولات ممتازة ومتميزة في هذا الصدد، لكن الأهم أن يتحول إلى موجة عامة، لأن العدالة الاجتماعية هي الأساس الذي ينهض عليه السلام الاجتماعي القائم على التراضي، لا على القمع.

أختم بالإعلام ودوره في ما يتعلق بالمنافسات السياسية؛ حيث كرّس بعض الإعلام العربي حالًا من صراع الديكة والتدني في لغة الحوار، حيث يتحول الخلاف السياسي بين الضيفين إلى بذاءة لفظية مقيتة، بل وإلى عراك بالأيدي في بعض الأحيان على شاشة تعرض للجميع. وفي هذا الأنموذج المنحط جرى النزول بإدارة الخلافات السياسية إلى مستوى بالغ التدني، وشارك الإعلام المصري والإعلام العربي أيضًا في هذا الأمر. وأعتقد أننا عمومًا نحتاج إلى تطوير دور الإعلام العربي وبالذات في ما يتعلق بالإعلام الذي تملكه الدولة لتقديم أنموذج وطني وتنويري منتصر لقيم التنمية والعدالة والمساواة.

من واقع وجودي في قمة أكبر مؤسسة صحافية قومية في مصر والوطن العربي حاولت أن أقدم أنموذجًا في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فاتخذت أول مرة في تاريخ الصحف القومية موقفًا واضحًا وصريحًا بالحياد بين مرشحي الرئاسة، عبد الفتاح السيسي الذي فاز في ما بعد برئاسة الجمهورية، وحمدين صباحي، وذلك حتى يكون هناك أنموذج أو مثل في ما يتعلق بإدارة مؤسسة قومية مصرية، والتعامل بشكل عادل مع المرشحين، لأن كلًا منهما ينتمي إلى هذه الأمة المالكة الصحيفة القومية، وله حق متساوٍ مع الآخر فيها.

المناقشات

• **محمد الحموري**

بوصفي مواطنًا عربيًا أقول إنني أسمع وأقرأ عن الدولة الدينية والإسلام السياسي وكثرة الطروحات في هذا المجال. وأدعي أنني لم أجد كباحث في حدود طاقتي ومقدرتي المحدودة، في النظام القانوني المصري أو الأردني أو الكويتي أو السوري، ما عدا موضوع الربا، أي نص يثير خلافًا في الشريعة الإسلامية. وبالتالي عندما يُطرح شعار الإسلام هو الحل، وتسأل أدبيات الإسلاميين وتدرس، تجد أنهم يتحدثون عن عموميات وغيبيات. درست القرآن الكريم، ووجدت فيه 6238 آية، منها 6038 تتحدث عن العلاقة بين المرء وربه، تحكي عن العبادات وقصص الأنبياء والقيم والأخلاق، والصدق والاستقامة، وهذه الآيات تنظم العلاقة بين المرء وربه، وليس من حق أحد أن يتدخل في هذه العلاقة. أما الـ 200 آية الأخرى، فتتعلق بالمعاملات، حيث تتحدث عن الزواج والطلاق والمواريث والبيوع والشركات والرهن وغير ذلك من العقود. وهذه يحكمها علم عقلاني منضبط. أما أغلبية من يطرحون شعار الإسلام، فهم يتحدثون عن الغيبيات التي لا يستطيع أحد أن يقول إنها صح أم خطأ: الملائكة والشياطين، الحلال والحرمة، وأن من تلبس الملابس القصيرة تدخل النار، ويريدون محاسبة الناس ويتهمونهم بالكفر والخروج من الملّة. جعلوا إسلامنا مختلفًا تمامًا عن الإسلام الحقيقي. فالإسلام عقيدة في الدواخل، ولا يعلم ما في الدواخل إلا رب العباد. أما في ما يتعلق بالفساد فنجد أن أكثر من يقارفونه هم أهل السلطة وأتباعهم من مثقفين

وأصحاب ياقات بيضاء، فهؤلاء يصوغون النصوص ويفسرونها على مقاس الحاكم، ويسمون في مصر «الترزية». هؤلاء أكثر الناس فسادًا، إذ يستخدمون علمهم من أجل مصالحهم، متجاهلين مصلحة الوطن والشعب.

لي ملاحظة على مداخلة الأستاذ شربل نحاس، تتبعت مسار عدد من الشخصيات من أصحاب المقام الرفيع وثرواتهم، وبحثت عن نشأة كل منهم منذ أن ولدته أمه حتى خرج من وظيفته. فلم أجد لديه أي إرث، ولا أي دخل من غير الوظيفة، وبعد نهاية وظيفته، وجدت إعلانات عن مساهمات له ولزوجته وأنسبائه تجاوزت الملايين. فمن أين جاءت هذه الملايين، وكيف جمعها. ولا أملك إلا أن أردد ما يقوله إخواني في لبنان «يا مسؤول الاقتصاد الوطني دلني بالله كيف أصبحت ثريًا» (من أين لك هذا؟)، فلم تتاجر، ولم تهاجر، ولم يورثك أبوك غير رسن. تزاوجت السلطة برأس المال، وأصبحت الغاية انتفاخ الكروش بعد انتفاخ الجيوب والأرصدة. وأصبح من واجب حركة الربيع العربي تفريغ هذا الذي انتفخ وإعادته إلى حجمه الطبيعي. تحضرني هنا حالة حدثت في بريطانيا قبل 300 عام، وتحديدًا في عام 1720، تشبه ما يجري في الوطن العربي الآن. أدى التزاوج المذكور إلى حدوث انتفاخات مماثلة لما يجري عندنا. وعندما ضج الشعب، أصدرت الدولة قانونًا سمي قانون الفقاقيع (Bubbles Act) «حتى ينفّس المنتفخين كلهم». وأدعو المنظمة العربية لمكافحة الفساد إلى إصدار قوانين في الوطن العربي اسمها «قوانين الفقاقيع».

• صباح ياسين

في الواقع لدي سؤالان لكل من الأستاذ شربل نحاس والدكتور أحمد السيد النجار. تحدث الأستاذ شربل نحاس عن الخلل في النخب العربية، فهل هو خلل بنيوي أم قائم على علاقة ملتبسة بالسلطة السياسية؟ كما أشار إلى أن النخب تنمو وتتفاعل في أجواء طرفها الأساسي: الأفكار والأيديولوجيات والسلطة. أود أن يوضح لي هذه الفكرة وهذه العلاقة، هل هناك عطب أو خلل في الأوضاع الفكرية في الوطن العربي، أم أن السلطة لم تكتمل هويتها وشخصيتها حتى تبني نخبًا؟

كنت أود لو أفاض الدكتور أحمد السيد النجار بالحديث عن كيفية دخول المال الفاسد إلى الإعلام، فجزء كبير من تضخم الأموال الريعية في الوطن العربي انعكس على وسائل الإعلام وأفسدها، وأصبحت وسائل إعلام تفككية قائمة على أهداف طائفية ومذهبية، صانعة كراهية في الوطن العربي. للأسف نجد أن وسائل الإعلام هذه أصبحت مناطقية، ففي قطر عربي معين أصبح لكل مدينة قناة فضائية تشتم المدن الأخرى. هذه حال صنعها المال الفاسد الذي تدفق في ميدان الإعلام.

• **محمد عبد الشفيع عيسى**

سأبدأ بحسب التسلسل بالدكتور قزي الذي أثار نقطة مهمة هي منظومة القيم، لكن لم يركز عليها بما فيه الكفاية. الموضوع الذي طرحه هو دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في نشر الثقافة المقاوِمة للفساد، بهذا المعنى كنت أتمنى أن تركز أكثر على تغيير منظومة القيم الاجتماعية، لأن هذا هو المدخل الحقيقي لبناء ثقافة جديدة مقاوِمة للفساد. لكن بعد حوادث 2011 والثورات التي وقعت في البلدان العربية، ولا سيما في مصر وتونس واليمن، رفعت شعارات: التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية. فكيف نصنع من هذه الشعارات محاور لتغيير منظومات القيم.

النقطة الثانية، كنت أتمنى أن تتناول العلاقة التكاملية التي يجب أن تبثها الجامعات والأنظمة التعليمية في المزاوجة بين عملية التحديث والأصالة واستئناف التطور الحضاري العربي الإسلامي. النقطة الثالثة التي لاحظناها في مصر خلال العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة، في سياق متابعة ممارسات تيار (الإسلام السياسي) أن الفئات الأكثر نشاطًا في هذا التيار هم خريجو كليات الطب والهندسة، وإحدى النقاط التي أثيرت في هذا الموضوع أن خريجي هذه الكليات درسوا علومهم الطبية والعلمية، من دون بُعد سوسيولوجي وثقافي كافٍ ومستمد من العلم الاجتماعي الحديث، فهل يمكن أن نفكر في إقامة صيغة تجعل خريجي العلوم الطبيعية والطبية والهندسية أكثر وعيًا بقضايا العلم الاجتماعي الحديث؟

بالنسبة إلى الأستاذ شربل نحاس، تناول نقاطًا مهمة عن دور النخب المثقفة في مسار الربيع العربي، وتحدث عن مواجهة عقلية اليأس والقنوط، وأنا أركز على هذه النقطة، لأننا في مصر قبل ثورة 25 يناير، كان السائد لدينا جلد الذات، مع إحساس باليأس والقنوط، وبعد الثورة واجهنا ضرورة تحويلها إلى عقلية الأمل والاستبشار بالتغير. وتمنيت لو تناول ظاهرة تشرذم النخبة، فالنخبة المتشرذمة المفتتة الضائعة التي لا تستطيع تحقيق نوع من التوافق المجتمعي، كيف يمكنها مواجهة هذه الظاهرة؟

تناول الدكتور أحمد السيد النجار نقاطًا مهمة، وأعلق على نقطتين، الأولى: النزعة الاستهلاكية. فعلى الرغم من أنني أتفق معه في أن هذه الظاهرة معيبة على مستوى المجتمع، والإعلام لا يمارس دوره في هذا الصدد، لكننا نواجه مشكلة. إذ في ظل العولمة الحالية ونشر ثقافة الاستهلاك العالمية، نجد أن العملية التنموية تواجه مصاعب جمة على مستوى المجتمع، والأجيال الجديدة خصوصًا. ثمة ثقافة منبتّة من خارج هذا المجتمع بفعل ما يسمى بعملية العولمة الرأسمالية، فينبغي أن نكون أكثر ترفقًا بأنفسنا، ونزاوج بين هذه النزعة الاستهلاكية التي ما عاد من المستطاع تفاديها، وبناء ثقافة الإنتاج.

النقطة الثانية هي قضية «الادخار السلبي»، فهي ليست مجرد نتيجة لأن الدولة ضعيفة، وإنما هي نتيجة الأوضاع الاجتماعية في مثل هذه الدولة، ولا سيما في مصر، إذ انتهت أو تخلت عن مفهوم «دولة الرعاية» القديمة، فصفّت القطاع العام، ولم تستطع تحصيل الضريبة. فلا بد من مواجهة هذه الظاهرة كي نستعيد دور الدولة ذات الفائض الادخاري في الموازنة العامة.

• محمد حركات

لي تساؤلات في شأن ما ورد في محاضرة الدكتور ناصيف قزي. وأقترح أن يكون هناك ما نسميه الاهتمام بحوكمة الجامعات العربية لأنها تعاني في الحقيقة من أزمة صامتة سبق أن أشر إليها الدكتور محمد عبد الشفيع، إذ إننا نشهد الآن عنفًا في الجامعات، وتوفي في الأسبوع الماضي طالب في جامعة فاس، وكان من

حزب العدالة والتنمية. وعندما ذهب الوزير إلى مأتم الطالب ذرف دموعًا حارة أمام عائلته، فتساءل الحاضرون: «لماذا كنت عصي الدمع عندما توفي الطالب؟».

ظاهرة العنف هذه موجودة في تونس وفي المغرب وفي مصر أيضًا، وتستحق وقفة سوسيولوجية. أما النقطة الأخرى التي أعتقد أنها أساسية فهي تدريس الإنسانيات في جامعاتنا العربية مثل تاريخ الأديان. لماذا لا تدرّس تاريخ الأديان كلها فيكون هناك نقاش عن الأديان كلها، ويكون هناك توازن في المعرفة. الطلبة هنا يجهلون كارل ماكس، وسبينوزا، وبابلو ريدا، وابن خلدون. فلو كان هناك تغطية لبرامجها التعليمية في الفكر العلماني لكان هناك توازن. أما في ما يتعلق بـ «هيمنة الأحزاب»، فلا ننسى أن الجامعات العربية تعاني الفساد، ونلاحظ الأحزاب السياسية غالبًا ما تتدخل في المناصب العليا دفاعًا عن فلان أو فلان. كما نلاحظ أن رؤساء الجامعات «جاهلون»، إذ لم يكتبوا ولم يؤلفوا ولا كفاءة علمية لديهم، وعلى الرغم من ذلك فهم الذين ينظّرون، الأمر الذي يؤثر في البحث العلمي والتأليف والنقاش العلمي.

• سلوى العنتري

لدي تعليق على مداخلة الأستاذ شربل نحاس. تحدثتَ عن دور النخبة في مواجهة الفساد في دول الثورات العربية، وقبلت بآليتين رئيستين: **الأولى** التدريس والتشهير، والثانية توضيح التناقض بين حالات الفساد والأطر التشريعية المختلفة بدءًا من الدستور. كما ذكرت أن ثمة من يرى أن الآلية الأولى يمينية والآلية الثانية يسارية.

أتصور أولًا عدم وجود ما يدعو إلى المقابلة بين الاثنين، فيجب على النخبة استخدامهما معًا، وفقًا لما هو متاح. فعلى سبيل المثال إن صرحتُ في مصر أو في الأردن بأسماء الفاسدين من دون تقديم مستندات تدعم أقوالي، فسيعد ذلك قدحًا أو قذفًا وسأقع تحت طائلة القانون. أقدم الحالة بمواصفاتها كلها لأن الناس تعرف على من أتكلم بالتحديد، لكن من دون ذكر الاسم. الأمر الثاني توضيح التناقض بين الواقعة التي تتكلم عليها والدستور والقانون والتشريعات والأطر

التنظيمية المختلفة. أعتقد أن هذه المقاربة استخدمها الدكتور أحمد السيد النجار وزملاء آخرون في مصر حين تكلموا على القانون المستفز للنخبة كلها في مصر حاليًا؛ أما قانون تحصين الفساد... في ما يتعلق بتحصين العقود التي أبرمتها الدولة وستبرمها، فمن حق القضاء رفض الدعوة من تلقاء نفسه. فالعمل هناك استلزم التوضيح المتناقض بين هذا وأي نص من النصوص. كما أنه فضح حالات محددة خاصة كانت منظورة أمام القضاء، حتى ولو لم تذكر الأسماء، فبالإشارة إلى الفترات والعقود التاريخية يتبين من هم المسؤولون والمستثمرون. أرى أن على النخبة استخدام آليتي التشهير والفضح، علاوة على توضيح التناقض بين القضية المعروفة والـ Case، والأطر التنظيمية والتشريعية.

• **عصام نعمان**

دعا الأستاذ شربل نحاس إلى ربط الخطاب التوصيفي وفعل التشهير. وأنا أؤيده في ذلك، إذ لا يكفي أن نشير ونوصّف الفساد الحاصل، بل يجب أن نقدم على التشهير بالفاسدين. لكن أشير إلى إشكالية مركبة، هي السيطرة وسماها «الطبقة المالكة»، وأنا أعتقد أنها لم ترتقِ عندنا إلى مستوى طبقة، إنها شبكة حاكمة تسيطر على أجهزة الاتصال والتواصل، وبالتالي لها القدرة على منع المتمردين على الفساد وثقافة الفساد والفاسدين من امتلاك أجهزة الاتصال والتواصل لمباشرة التشهير. أعتقد أن ثمة تطورًا حاصلًا، يساعد في حل هذه الإشكالية. فالناس بحسب التقسيم التقليدي ينقسمون فئتين: الذين يملكون والذين لا يملكون (The have and have not). ومعيار الملكية هو المال والعقار والسلطة، لأن السلطة مدرّة المال؛ وفي الواقع، ثمة ظاهرة جديدة تتمثل بظهور ملكية جديدة: ملكية أجهزة الاتصال أو بالأحرى ملكية المعرفة كقوة، وهي ناجمة عن الثورة المعلوماتية والاتصالات، ولا سيما في ظل الإنترنت، ما عاد بوسع المالكين القدامى، أي الذين يملكون المال والعقار وحتى السلطة أن يمارسوا احتكارًا كاملًا على المعرفة، وبالتالي على أجهزة المعرفة، خصوصًا ما يتصل منها بالإنترنت. بالتأسيس على ذلك، أصبح في وسع المتمردين على الفساد وثقافة الفساد والفاسدين، أن يمتلكوا الأجهزة والأدوات لممارسة فعل التشهير، بل أكثر من ذلك على تأسيس الثقافة المضادة للفساد والمفسدين، وبالتالي السؤال

المطروح على الأستاذ نحاس وربما على غيره، هل ثمة منهجية من أجل توليد أولئك المتمردين على ثقافة جديدة بهذا المعنى؟

• **منير الحمش**

أود أن أشير إلى أهمية «الفساد ودور النخب المثقفة في قيادة المجتمع وتوجيهه». فهذا الموضوع يدور حول ثلاث قضايا مهمة: دور المثقف والثقافة، دور الجامعات والتعليم، ودور أجهزة الإعلام. فهذه القضايا الثلاث من أهم القضايا التي تتعلق بإمكانية إيجاد قاعدة مناهضة لثقافة الفساد ومكافحته. في هذا الصدد ذكر الدكتور خير الله «ربط الجهد بالنتائج»، وأقترح «ربط المصطلح بالنتائج»، وبالتالي يجب أن نفتش عن فساد المصطلح الذي أجده هنا في الترويج لمقولة ومصطلح «الربيع العربي». فهذا المصطلح الذي روّجت له أجهزة خارجية، وكانت أهدافه متعددة تصل في النهاية إلى تفتيت المجتمع وتمزيقه، وهذا ما حصل. لذلك إذا أردنا أن نربط المصطلح بالنتائج، فإن استخدام مصطلح «الربيع العربي»، يعدّ من أخطر النتائج، فلا ربيع ولا أزهار ولا نباتات، إنما دماء ودمار وتفتيت للمجتمع وتهديد لمستقبل الأجيال. لذلك أرجو من إدارة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وغيرها من المنظمات العربية، لا أن تقلع عن استخدام هذا المصطلح فحسب، بل أن تسعى إلى كشف فساده. الأمر الآخر الذي أود الإشارة إليه، استخدام وسائل الإعلام المختلفة للترويج للاستهلاك ولثقافة الاستهلاك ولمجتمع الاستهلاك، وهذا ما تمنيت أن يعرضه الدكتور أحمد السيد النجار، فهو بخلفيته الاقتصادية في إمكانه منح الكثير في أهم مؤسسة إعلامية في الوطن العربي «مؤسسة الأهرام»، لأن هناك في الواقع إشكالية تواجد وسائل الإعلام، لأن وسائل الإعلام تتوزع بين الخطاب الرسمي المتمثلة بملكيتها من الدول وإشكالية الإعلام، وتظهر بين الخطاب الرسمي من جهة والخطاب الآخر الذي تروج له وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص والممولة من رجال الأعمال. المؤسسات الإعلامية الممولة من رجال الأعمال والفئات الغنية والمسيطرة تروج لمجتمع الاستهلاك وثقافة الاستهلاك وللفساد أيضًا، وهي مفعمة بالفساد، خصوصًا عندما تروّج لوسائل الاستهلاك المختلفة وتدفع بالأغلبية من الناس إلى

اليأس والحذر في الحصول على حاجاتهم. لذلك أرى أن وسائل الإعلام، سواء أكانت تابعة للجهات الرسمية أم لجهات القطاع العام، أداة خطرة، لذا عليها العمل على تعميق روح الإنتاج وقيمه، والإقلاع عن الترويج لثقافة الاستهلاك.

• ناصيف قزي

ردًا على الدكتور عبد الشفيع في شأن التركيز على تغير منظومة القيم. فأنا لا أتحدث عن تغير منظومة القيم، بل عن تغير نظام سياسي... إعادة النظر... إعادة ترسيخ القيم، دينية كانت أم غير ذلك. أنا لا أرى حلًا إلا بتغير النظام السائد الذي لا يعطي الإنسان حقه، وأن نعتبر أن الإنسان قيمة في حد ذاته، وإعادة بناء الإنسان العربي أولًا قبل كل شيء. لا يوجد في قاموسي حل! فعلى مستوى إعادة تأهيل البرامج والمناهج، ثمة صراع كبير في العالم العربي؛ حتى مقولة الدكتور محمد حركات، عن تدريس تاريخ الأديان. نحن في لبنان ندرس تاريخ الأديان، حتى إن هناك دراسات مقارنة مثل اللاهوت وعلم الكلام في الحصة نفسها في الجامعة. طبعًا أنا لم أدخل في التفصيلات.

نعم ظاهرة العنف يجب أن تدرس، لكن يهمني التركيز على إعادة بناء الإنسان العربي، أي إنسان نريد أن نكونه في هذا العالم. إذا اتفقنا على شكل الإنسان الذي هو نحن، نبدأ عندها بعملية الإصلاح. سأروي حكاية صغيرة فحسب، ربما تكون مفيدة. يذكر الدكتور عصام نعمان عندما كنت طالبًا في باريس وتعرفت إلى صلاح البيطار، ولم أكن مسيّسًا، كنت أشتغل على العلمانية، وكتبت مقالات عدة، منها مقالة «العلمانية والدين»، لـ Argent de poche. وأوقفت المقالة! فذهبت وسألته لماذا أوقفت المقالة؟ قال: هذه ستعمل لنا مشكلة في بعض الدول العربية، لأن كلمة «ملحد» مثلًا تستبدلها بـ «غير المؤمن»، فقلت إنه لا مشكلة بتغيير الكلمة، وكنت طالب دبلوم. وصادف في هذا الزمن أن تبدل الوضع في إيران ووقعت الثورة الإيرانية، وكان يكتب مقالات الصفحة نفسها التي كان يكتب فيها عصام نعمان، ويكتب مقالات عن «القومية والدين» وأنا كنت لا أزال في مرحلة إعداد النفس، قلت له: يا أستاذ صلاح أنا أقرأ لك مقالات عن القومية والدين، وكنت أظن أن القومية العربية هي قومية تشمل الجميع وليس حصرًا المسلمين، ما هو

موقعي عندك؟ النصراني العربي ما هو موقعه؟ كان جواب صلاح البيطار في عام 1979 : «هذه مشكلة اعترضتنا منذ التأسيس، ونأمل أن نجد لها حلًا في ما بعد». فهل وجد لهذه المشكلة حلًا؟ إذا وجد الحل لنبدأ الآن في بناء النظام السياسي الجديد. نحن نطمح إلى نظام سياسي جديد. نظام مدني يكفل ما لكلمة مدني من معنى. وترتب عن ذلك توصيف أن مستوى إعادة تثبيت القيم، وما إلى ذلك، هذا مجتمعنا بنيته من هذه الأسس. بالنسبة إلى الدكتور ملحم سلمان، عندما اقترحت أن يكون الدين إظهار حقيقة الدين ورجل الدين؛ هناك بعض الاتجاهات الدينية اليوم مجحفة بكثيرين. حتى في صفوف الدين الواحد، هناك خوف من بعض النزاعات أو من بعض الاتجاهات الدينية. من هنا يجب أن يبرز الدين حقيقته. أنا أرى «الله محبة» هو نفسه «الإله الرحمن الرحيم». ليس عندي مشكلة. أرى مع عبد الله العلاوي أن الدين واحد، وكلها مسارات، وهذه يجب إيصالها إلى مجتمعاتنا وعلى أساسها نبني.

• **شربل نحاس**

سأحاول تنظيم الإجابة بشكل مترابط قدر الإمكان. أولًا يا أستاذ أنطوان نادر، ما تخبره عن القضاء أستطيع أن أزيد عليه الكثير. أتت سلطة تشريعية عملت انقلابًا ومددت لنفسها، ما رأيك في ذلك وكيف نتعامل معها؟ أتى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، أي ميقاتي وسليمان، فأصدرا 470 قرارًا غير شرعي. صدر مرسوم مزور في زمن حكومة سعد الحريري يبرم 640,000 متر في ساحل صيدا، كيف نتعامل معهم؟ يأتيك مجلس وزراء يقر 500 قرار استثنائي من دون أن يطلب أي من الوزراء لائحة بها، كيف نتعامل معهم؟ نعود إلى قضية بدل النقل، وسرقة عشرة ملايين ليرة من كل أجير في لبنان بشكل منظم، ينص مرسوم: «إلى حين صدور قانون يجيز، تقرر الحكومة..»، أي يعترفون علنًا أنهم يخالفون القانون. ماذا تفعل مع هؤلاء؟ القصة ليست قصة قضاء، بل هذه منظومة متماسكة. إنسَ القانون والدستور، تستطيع استعمالهما من باب المقارعة والتكتيك، لكن لا أتصور أن هناك مبررًا كي يخرج أي كان ليفسر لهؤلاء الناس كي يهتدوا ويعرفوا ماذا يفعلون. هناك قسم لا يفهم، لكن في المقابل هناك قسم

يفهم، هنا لا نكتشف البارود. هذه تكون وسيلة للإحراج وإذا أمكن للافتراق. قالت الأستاذة سلوى العنتري إنه لا يحق لنا رفع دعوى مخافة أن يسكتونا. هذا هو القصد. القضاء هو سلامة للعمل العام. حشر القاضي هو الهدف. إننا نجرب أن نفتعل مشكلة في القضاء حتى يتحيز مع هذا الشخص لأنه مثقف ويفهم، والقاضي مثقف، وطبعًا مثقف. الفرق بين أن يكون قِطًا أو أن يكون بطلًا. سهل جدًا على المثقف أن يبقى بين الاثنين. هذا مهم ومقصود، لا مصادفة. الحشر هو الغاية، وليس الغاية من التشهير أن الناس تعلم بشيء لم تسمعه، وأن نعمل صرعة وScoop إعلامي. الهدف من التشهير حشر المثقف لإلزامه على الخيار بين إعلان دوره الوظيفي في تأييد السلطة أو انتقاله إلى موقع يتحول اختراقًا في السلطة. هذه الغاية في القضاء والإعلام. في الإعلام فاحت القصة أيضًا. لا فرق، الخيار بين الساحات هو خيار تكتيكي، لا أكثر بالنسبة إلى ما تفضل به زميلنا في مؤسسة الأهرام. لا أطيل في الشرح لكن في مسألة النفط، النفط ليس إنتاجًا، النفط هو استهلاك لمخزون، وهو بحد ذاته ادخار «سلعي». ماذا لو أخذتَ كل ما لدولنا العظيمة، وحذفت منها ما ليس إنتاجًا، إنما هو استخراج النفط، وما يؤدي إليه هذا الاستخراج من مفاعيل آلية. نحن أتعس منطقتين في العالم. هذا الأمر ليس هامشيًا. وأول سؤال وجّه إليّ عن الخلل إن كان بنيويًا أم لا. لا شيء اسمه سلطة ورجال سلطة وعالم سلطة ومثقفون. هؤلاء منظومة، يعيشون حكمًا بعضهم مع بعض. المسألة أنه في بلادنا منذ بضعة عقود صارت هذه المنظومات السلطوية مهددة من برابرة الخارج ومن برابرة الداخل، وإذا لم يكن عندها برابرة الداخل، تستنهضهم وتستنبطهم، وإذا لم يكن لديها برابرة الخارج، تستنبطهم أيضًا لأن الصياغة صارت لتبرير مشروعية هذه السلطات الراهنة. إنها تقوم على توازن بين برابرة الداخل وبرابرة الخارج. وهذان العنصران يتكاملان. إذا تتبعنا بشكل دقيق كيف كانت الصياغة السياسية من الأنظمة القائمة لمحاولة اكتساب ما أمكن من شرعية لها، إن كان صدام حسين وحسني مبارك ومعمّر القذافي، جميعهم يقومون على هذا التوازن الدقيق من تهديد من برابرة الخارج وبرابرة الداخل. ومسألة برابرة الداخل هذه هي التي تؤدي إلى الإسلام السياسي، واللعب على مع أو ضد.

هنا المسألة تقودنا إلى حديث اقتصادي أن من مستلزمات هذه الشرعية الضعيفة، لا أن تؤدي ازدواجية التهديد. تذهب إلى الأميركيين وتقول: تعالوا وتفرقوا على هؤلاء الإرهابيين، ومن الداخل، تقول: أنا أحميكم وتراثنا وهويتنا وإسلامنا. وضعوا «الله أكبر» على علم صدام حسين، ما معنى ذلك؟ بماذا فكر؟ هل اهتدى؟ المسألة واضحة. هذه العملية تحتاج باستمرار إلى شراء الولايات المتحدة في الداخل وشراء الولايات المتحدة في الخارج. عندما تنفق دولة عربية كقطر 400 مليار دولار حتى تكون ألعاب المونديال على أراضيها معناه أنها تشتري ولاءات من الخارج! من يهتم لذلك في قطر؟ ومن يلعب كرة قدم أساسًا؟ وعندما توزع مال النفط، وتعمّر جوامع وجمعيات، ماذا تشتري؟ تشتري ولاءات، بالتالي حكمًا سيكون الادخار سلبيًا، وليس سلبيًا بالأرقام التي تفصل بها فحسب، بل سلبي أكثر من ذلك لأنه يستنزف المخزون المتجدد إن كان من النفط أو من الهجرة. المسألة أبشع بكثير مما أستطيع أن أبلغكم بالكلام. أمام هذا الأمر، مسألة التعامل التكتيكي، هناك الولايات المتحدة الأميركية التي تخصص للجيش المصري وتعطيه مليار و300 مليون دولار سنويًا، على أساس أن هذا أساسي. الأرقام خيالية، مليار و300 مليون دولار ليست إلا أرباح سبعة أو ثمانية أشهر من المصارف اللبنانية، أي نستطيع أن ندبرها بين بعضنا، لكن المهم أن تظل حائزًا مليار و300 مليون، وعلى الارتباط ببرابرة الخارج. مليار دولار في مصر لا شيء.

لنعد إلى المسألة الأخيرة... مسألة التكتيك، السؤال إذا كنت أحلم؟ أنا لا أحلم! في كل يوم تسألني زوجتي وأولادي ماذا نفعل هنا في هذا البلد ومع هذه المجموعة. هذه نرجسية وتحيز. أكيد كنت أستطيع الحصول على جنسيتين، وأعيش في الخارج. المسألة ليست مسألة قنوط وأمل. نحن وأنتم بالتأكيد نعرف مسارات المثقفين والاحترافيين، أي «الكبتنجية»، من أين أتوا؟ من مبدأ قومي أو شيوعي؟ وكيف يُستأجرون الآن من جماعة النفط؟ هؤلاء نعرفهم جيدًا. هؤلاء عندما تتحدث معهم، وحتى يستطيع أحدهم التكلم مع نفسه، يجب أن يؤمن جدًا بالانسجام الذاتي. إذا لا يقول لك أنا ارتديت، ولا يقول لك إنه عميل مأجور؟ هذه هي اليوم مأساة المثقفين، وليست حكاية نظرية بل مسألة إجرائية تكتيكية ذاتية بكل لحظة.

• **أحمد السيد النجار**

أتصور أن المساعدات الأميركية لمصر استخدمت لوقت طويل لتكريس حال تبعية مصر. هذه المساعدات لا قيمة لها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي المصري، وهو الأدق وفقًا لسعر الصرف محسوبًا بتعادل القوة الشرائية، الذي بلغ 505 مليارات دولار في عام 2011. إذًا لا قيمة للمساعدات. إنها تُكرِّس في الحقيقة لجزء من النخبة يكون مرتبطًا بهذه المساعدات. كما أن توظيف جزء من أبناء النخبة مرتبط بالمساعدات هذه، لكنها لا تفيد مصر ولا قيمة لها. ولم يهدر منها شيء، لأنها كانت دائمًا مساعدات مرتبطة بالمشروعات التي تقررها الولايات المتحدة الأميركية في مصر، وكانت قد خُفِّضت إلى 115 مليون دولار، وارتفعت بعد عام 2011 وحتى الآن إلى 250 مليون دولار... إنها لا قيمة لها. وفي رأيي على كل من يحترم قيمة هذه الأمة وقامتها أن يستغني إلى الأبد عن هذه المساعدات، لأن الأمم تبنى باحتشاد أبنائها عقولًا وسواعد وأموالًا.

الأمر الثاني بالنسبة إلى وسائل الإعلام، بالفعل إن وسائل الإعلام مملوكة إما من القطاع خاص أو من الدولة! تحولت في القطاع الخاص إلى منصّة رئيسة لغسل الأموال، بمعنى أنها ليست أموالًا نظيفة في كثير من الأحيان، لكنها أموال ملونة من النهب ومن الفساد، وتُغسل من خلال هذه الوسائل الإعلامية، وبالتالي تعبّر عن مصالح هذه المجموعة... بمعنى لو كان لديك رأسمالية عملت بشكل طبيعي، وكوّنت رأسمالها بالتراكم الطبيعي، لكانت قيمتها مختلفة... لكان لها علاقة بالبناء وبتوسيع السوق، كونها تبني اقتصادًا.

النقطة التي أثارها الدكتور عبد الشفيع، الخاصة بالثقافة العالمية السائدة التي تروج اليوم للاستهلاك، وتأثيرها في ثقافة الادخار والاستثمار في مصر والدول العربية، عندي نقطة مخالفة تمامًا، لأنه في ظل الثقافة العالمية، نرى أن لدى الصين معدل ادخار يبلغ 48 في المئة ومعدل استثمار بنحو 45 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولدى دول جنوب وشرق آسيا 47 في المئة، و40 في المئة استثمار في المتوسط بالنسبة إلى هذا الفضاء الهائل. إذًا الموضوع حقيقة له علاقة بالخيارات الاجتماعية وخيارات البناء القومي لمجتمعاتنا؛ فخيارات دولة ومجتمعات يمكن

التأثير فيها لو كان هناك إعلام يتبنى قيم الادخار والاستثمار، قيم حاكمة للتنمية... لأن ما يحقق التنمية هو بناء مشروعات جديدة، أي استثمارات جديدة تحول من ادخارات محلية حتى تكون مستقلة إلى آخر هذه السلسلة. ودومًا أقول إن المحرك الرئيس للاستثمار يوجِد ما نسميه مضاعف الاستثمار الذي هو العنصر الجوهري لدورات التنمية. فعندما تقوم باستثمارات جديدة، تشغّل عاملين جددًا، وتعطيهم دخلًا، وتحفز استثمارات جديدة فتوظف عاملين جددًا... توجِد دورة ازدهار ونمو اقتصادي. إذًا العيب فينا، لا في الحالة العالمية. التي هناك من يتأثر بها وخارجها ولا يتفاعلون وفق ما تفرضه عليهم. موضوع الادخار العام في مصر والإنفاق العام للدولة في الموازنة العامة للسنة العالمية الجارية 2013-2014 هناك دعم للطاقة وحدها بـ 128.5 مليار جنيه. كان 100 مليار ثم رُفع في أثناء الموازنة إلى 128.5 مليار جنيه. والدولة عندما رفعت أسعار الغاز الخاص بالمنازل بنسبة 5-6 في المئة من استهلاك الغاز في مصر، لم تمس الفئة التي يجدر بالحكومة أن تمسها. وتستطيع الدولة أن تلغي من هذا الدعم الوهمي 100 مليار بقلب وضمير مستريح، لأنه يذهب إلى من؟ إلى شركات الأسمنت الفرنسية التي تبيع إنتاجها، وإيطالية ومحلية. وارتفع في الفترة الأخيرة إلى ما يعادل 900 جينه للطن في حين أن تكلفة إنتاجه في مصر أقل من 300 جنيه في جميع المصانع في مصر. بمعنى أنه من الطبيعي والمنطقي أن يباع بين 350 و360 جنيهًا كأقصى حدّ، لكن ليس أكثر من ذلك... حتى الأسمنت الطبيعي والأسمنت التركي يصل إلى أقل من 500 جينه... و350 جنيهًا للأسمنت الصيني. إذًا الأزمة والمأساة أن الحكومة لا تدافع بالفعل عن حقوق الشعب. في هذا الشأن يمكنها أن تلغي دعم الطاقة للشركات الرأسمالية الكبيرة الأجنبية وللطبقة العليا. ولو فعلت ذلك لأمكنها أن تصلح الموازنة العامة للدولة بشكل أساسي، ولأصبح لديها ادخار إيجابي لو أرادت.

لا يوجد في مصر ضرائب على المكاسب الرأسمالية، فهي صفر. والموظف، أي الطبقة الوسطى، تُقتطع الضرائب من راتبه قبل أن يتلقاه، بينما جميع الأسهم في البورصة المصرية معفاة من الضرائب كليًا. وملكية الرأسمالية الكبيرة هي ملكية أسهم؛ فهذا في الحقيقة انحياز اجتماعي. ويؤدي هذا الادخار السلبي إلى إنجاز

اجتماعي سلبي أيضًا، لأنه انحياز إلى النخبة والأجانب، لا إلى الشعب. ليست هناك ضرائب على الثروات الناخبة التي هي حقوق للأجيال المقبلة.

أما في ما يتعلق بدور النظام الخاص في القطاع العام، فاستشرى الفساد فيه نتيجة أنه منسق النخبة السياسية، وليس لديها أي آليات ديمقراطية للرقابة... أما الدور الرأسمالي للإعلام فهو الرقابة على الموازنة العامة، والرقابة على التصرفات الخاصة للقطاع العام والهيئات الاقتصادية التي لها علاقة بالملكية العامة. إذا غابت هذه الرقابة من الإعلام، وإذا غابت الرقابة البرلمانية في النظم غير الديمقراطية، لا نتوقع إلا استشراء الفساد في القطاع العام وفي ما يتعلق بالتصرف بالمال العام. لكن لو وجدت هذه الرقابة لأمكن بالفعل أن يكون للدولة دور في الاقتصاد المباشر، من دون أن يكون هناك فساد لأنه ببساطة خاضع للرقابة.

الإعلام العربي عمومًا ينبغي أن يرتقي قيمة وقامة إلى طموحات هذه الأمة بالفعل التي من حقها وجود أداء مالي شفاف ونزيه. وأن يكون حال تنوير يبثها هذا الإعلام حتى يساهم في تقدم هذه الأمة ونهضتها لنرتقي إلى قيمتها وقامتها التاريخية.

فهرس عام

- ب -

- ت -

- ح -

- خ -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -